المملكة المغربية

جامعة محمد الخامس بالرباط
كلية الآداب والعلوم الإنسانية

مركز الدكتوراه: الإنسان والمجال في العالم المتوسطي
تكوين الدكتوراه: الإعداد التنمية وتدبير المجالات
مختبر الهندسة السياحية، التراث والتنمية المستدامة للمجالات
Laboratoire d'ingénierie du tourisme, patrimoine et développement durable des territoires

بعنوان

ظروف اندماج وإقصاء المهاجرين في مدينة عدن

أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه في الآداب
تخصص جغرافية بشرية

إنجاز الباحث:

خالد أحمد إبراهيم كوكني

إشراف:

الأستاذ محمد أدرغال

السنة الجامعية: 2019-2018

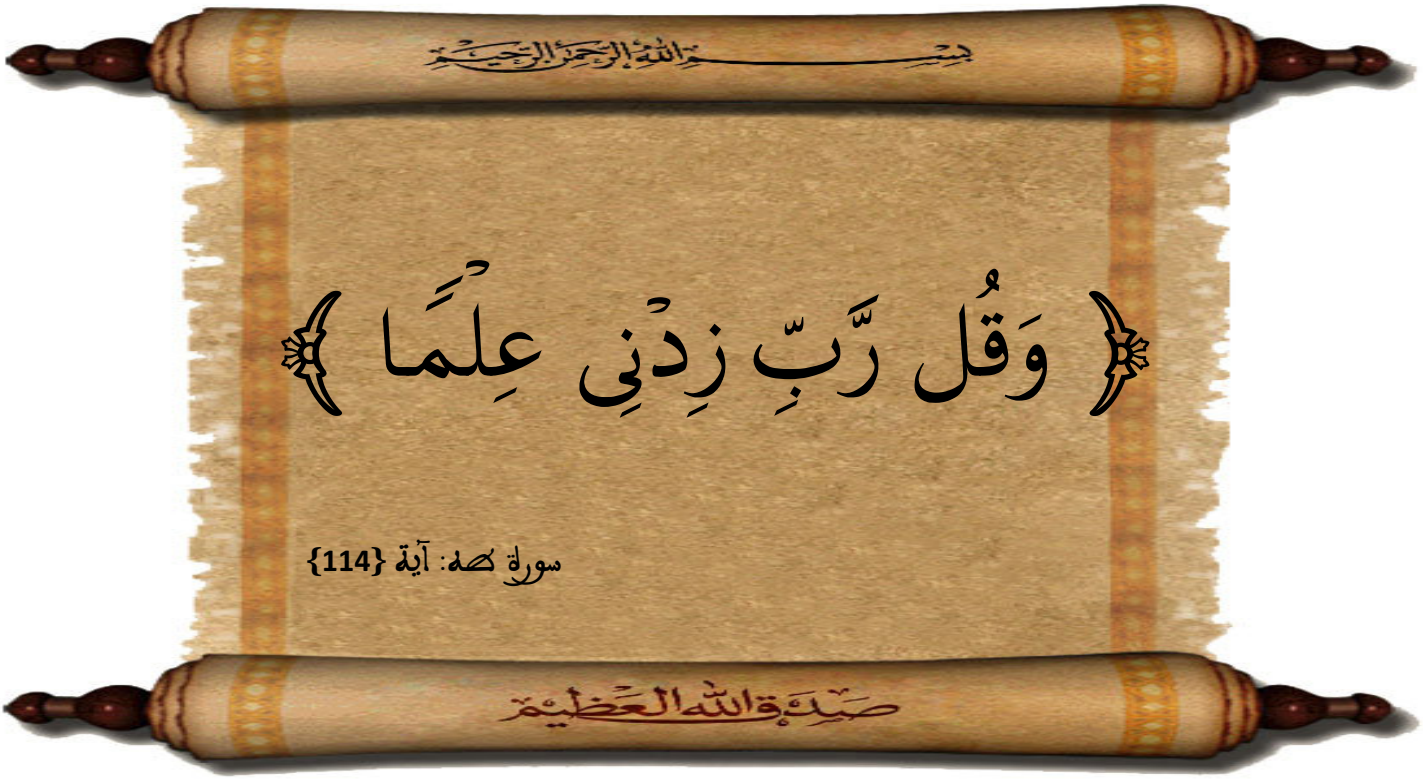
بسم الله الرحمن الرحيم
﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾
سورة طه: آية {114}
صدق الله العظيم

إهداء

إلى روح أبي وأمي يرحمكم الله

إلى أغلى ما في الوجود زوجتي الغالية

أولادي الأعزاء

أيمن هيام ريهام أمير

إلى جميع من ساندني بوقوفه معي من أجل إنجاح هذا العمل

أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير إلى المشرف على الأطروحة د/ محمد أدرغال لما قدمه من مساعدات وتوجيهات أثناء كتابة الأطروحة. كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى عماده وموظفي إدارة كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس، في المملكة المغربية (الرباط) لما يقدموه من مساعدات لنا كباحثين.

وشكر وتقدير لموظفي إدارة المكتبة المركزية بالرباط، كما نشكر السفارة اليمنية، والبعثة الدبلوماسية ممثلة بسفير اليمن، وطاقم الملحقية الثقافية ممثلة بالملحق الثقافي، وجميع الطاقم الإداري، كما أشكر موظفي إدارة مكتبة جامعة عدن المركزية، ومكتبة كلية الآداب وكلية التربية عدن، وأتقدم بالشكر، والتقدير إلى جميع مدراء وإدارة المؤسسات الحكومية في مدينة عدن، وإدارة مكتب محافظ عدن، ومكتب التخطيط والتعاون الدولي، ومكتب الإحصاء، والمجلس المحلي في مدينة عدن، وجميع الطاقم الإداري في جميع المديريات.

وأتقدم بالشكر والتقدير للدكتور/صالح محمد عبود باعشر لما قدمه من مساعدات وجهود وتوجيهات، والشكر والتقدير للأخ والصديق جمال عجلان ولصهري أنور الخولاني والصديق باسل الدبعي والشيخ أبو غيث الغولى لما قدموه من عون ومساعدات، وشكري وتقديري لجميع شيوخ القبائل على ما قدموه لي من معلومات، والشكر والتقدير كذلك لجميع المهاجرين من جميع المحافظات.

ملخص

ظروف اندماج وإقصاء المهاجرين في مدينة عدن

تميزت مدينة عدن عن سائر المدن اليمنية الأخرى في كونها شهدت ظاهرة الهجرة بشكل كثيف، حيث عرفت المدنية منذ وقت مبكر إشكالاً مختلفة من الهجرة ، فمنذ الاحتلال البريطاني الذي فتح باب الهجرة الخارجية الأجنبية إلى المدينة التي مكنت الكثير من العناصر الأجنبية من الاستيطان فيها، كما سهلت لهم سبل العيش في صورة أعمال تجارية ووظائف في الدولة والشركات والبنوك، إضافة إلى استقبال المهاجرين من الأرياف والمدن اليمنية المجاورة التي نشطت، لاسيما بعد تحقيق الوحدة اليمنية، والمتجه نحو المراكز الحضرية في مدينة عدن، وهي ما تعرف بالهجرة الداخلية، وهي موضوع دراستنا، حيث شهدت المدينة إقبالاً كثيف للمهاجرين من جميع المناطق القريبة والبعيدة والمتجهة نحو مدينة عدن لما تتوافر عليه المدينة من عوامل الجذب المغرية لتيارات الهجرة.

ولما لظاهرة الهجرة من آثار مختلفة على مجتمع الوصول من أبعاد عديدة، لا سيما مسألة الاستقرار الاجتماعي من عدمه، تعد مسألة الاندماج الاجتماعي للمهاجرين في مجتمع الوصول، من أهم عوامل الاستقرار والانسجام الاجتماعي، الذي بدوره يمثل حجر عثرة أمام أي تشظي من شأنه خلق الصراعات الفئوية سواء أكانت هوياتية أو مناطقية أم طائفية أم غيرها، ذلك أن الاندماج يولد نوعاً من التقارب بين المهاجرين ومجتمع المدينة. في حين أن من شأن عدم الاندماج الاجتماعي للمهاجرين في مجتمع الوصول أن يجعل من مسألة الاستقرار الاجتماعي مسألة هشة توفر بيئة خصبة لاستنهاض حوافز الصراعات ذات الصبغة الفئوية الهوياتية والمناطقية والطائفية وغيرها من حوافز التشرذم والتفكك. وبالنسبة لمدينة عدن فإن المهاجرين قد تكتلوا، وأثر ذلك التقارب على مسألة اندماجهم مع المهاجرين القادمين من المحافظات الأخرى.

وتوصلنا إلى الخلاصة التالية وهي أن المهاجرين إلى المدينة ولاسيما المناطق القريبة من مدينة عدن اندمجوا مع مجتمع المدينة وغيروا من عاداتهم وتقاليدهم الذي يرى المهاجر أن التخلي عنها لا يشكل أي ضررٍ على علاقته بمنطقته الأصلية، إلا أن المهاجرين من المناطق البعيدة كانت مسالة التخلي عن العادات والتقاليد القبلية تشكل انسلاخا عن مجتمعه، الأمر الذي أدى إلى حدوث تكتلات قرابية في مجتمع المدينة والذي شكل عائقا في اندماج المهاجرين سواء من المناطق القريبة أو البعيدة مع بعضهم وذلك لكون المجتمع اليمني مجتمعاً قبلياً تحكمه العادات والتقاليد التي لا يستطيع المهاجر التخلي عنها بشكل كلي.

ABSTRACT

Conditions of integration and exclusion of migrants in the city of Aden

The city of Aden was distinguished from the other Yemeni cities in that it witnessed the phenomenon of migration in a dense manner. The city has known early forms of migration since the British occupation, which opened the door of foreign emigration to the city which enabled many foreign elements to settle in it, It has the means to live in the form of businesses and jobs in the state, companies and banks, in addition to receiving immigrants from the neighboring rural and urban Yemeni cities that have been active, especially after the achievement of Yemeni unity and heading towards urban centers in the city of Aden, which is known as internal migration, which is the topic of my study. The city has seen a heavy demand for migrants from all areas near and far and heading to the city of Aden because of the city's attractive attractions of migratory currents. As the phenomenon of migration has different effects on the community of access in many dimensions, especially the question of social stability or not, the issue of social integration of migrants in the community of access (the city of Aden), is one of the most important factors of stability and social harmony, which in turn represents a stumbling block to any fragmentation that would create class conflicts, whether they are identity, regional, sectarian or others, because integration creates a kind of convergence between immigrants and the city's community. While the lack of social integration of migrants in the access community would make social stability a fragile issue that would provide a fertile environment for the stimulation of the motives of conflicts of sectarian, identity, regional, and other motives of fragmentation.

For the city of Aden, the immigrants have gathered close to each other and that rapprochement on the issue of integration with immigrants from other provinces.

The researcher concludes that immigrants to the city, especially the areas close to the city of Aden, merged with the city's society and changed their customs and traditions, which the emigrant considers that abandoning customs doesn’t bring any harm to his relationship with his area of origin. However, abandoning customs of migrants from far areas was considered disintegration from society. This has led to the emergence of a close conglomerate in the city's society, which has been an obstacle to the integration of migrants from both nearby and remote areas, because the Yemeni society is a tribal society governed by customs and traditions that the immigrant can not completely abandon them.

قائمة المحتويات

الموضوعات	الصفحة
الآية القرآنية	أ
إهداء	ب
شكر وتقدير	ب
ملخص	د
قائمة المحتويات	و
قائمة الأشكال	ل
قائمة الجداول	م
قائمة الخرائط	س
مقدمـــة	1
الباب الأول: السياق المفاهيمي والنظري لعوامل إدماج وإقصاء المهاجرين في مدينة عدن	9
الفصل الأول: إشكالية الدراسة وإجراءاتها المنهجية	11
أولا: إشكالية الدراسة	11
ثانيا: فرضيات الدراسة	12
ثالثا: أهمية موضوع الدراسة	13
رابعا: هدف الدراسة	14
خامسا: أسباب اختيار الموضوع	15

الموضوعات	الصفحة

سادسا: حدود الدراسة..... 16

سابعا: المنهج والتقنيات المستعملة 18

1- أدوات جمع البيانات..... 19

2- العينة وكيفية اختيارها 22

الفصل الثاني: الإطار النظري لعوامل الاندماج والإقصاء..... 27

المبحث الأول: الهجرة ومظاهر الاندماج والإقصاء 27

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول ظاهرة الهجرة وأنماطها..... 27

الفقرة الأولى: ماهية الهجرة الداخلية..... 28

الفقرة الثانية: أنماط الهجرة الداخلية 32

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول اندماج وإقصاء المهاجرين 42

الفقرة الأولى: معاني الاندماج بصفة عامة 42

أولاً: الميدان الاقتصادي 45

ثانياً: الميدان القانوني والسياسي للاندماج 47

الفقرة الثانية: مفهوم الإقصاء..... 48

المبحث الثاني: التطور التاريخي لظاهرة الهجرة..... 52

المطلب الأول: التتبع التاريخي لتطور ظاهرة الهجرة 52

المطلب الثاني: عوامل الهجرة ودوافعها 54

أولا: عوامل الطرد من الريف اليمني 56

الموضوعات	الصفحة

ثانياً: عوامل الجذب 57

الفصل الثالث: واقع الهجرة الداخلية لمدينة عدن 67

المبحث الأول: الجذور التاريخية للهجرة الداخلية في مدينة عدن ودافعها .. 68

المطلب الأول: مراحل الهجرة الداخلية إلى محافظة عدن 68

أولا: الفترات الزمنية للهجرة الداخلية إلى مدينة عدن 68

1-الهجرة في مدة الاستقلال الوطني1973م 73

2-الهجرة منذ الوحدة اليمنية عام 1990- حتى عام 2007م 75

ثانيا: تيارات الهجرة الداخلية في اليمن 81

1- تيارات الهجرة القادمة إلى مدينة عدن 85

2- تيارات الهجرة المغادرة من مدينة عدن..... 88

المطلب الثاني: أسباب الهجرة الداخلية إلى المدن اليمنية..... 93

أولا: أسباب النزوح (الطرد) من الريف اليمني إلى المدن 93

ثانيا: أسباب جذب الهجرة الداخلية إلى مدينة عدن 102

المبحث الثاني: خصائص الفئات المهاجرة 112

المطلب الأول: الخصائص الديموغرافية للمهاجرين 112

أولا: النوع 112

ثانيا: العمر 114

المطلب الثاني: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين 116

الموضوعات	الصفحة

أولا: المستوى التعليمي 116
ثانيا: الحالة الاجتماعية 117
ثالثا: الحالة المهنية 118
الباب الثاني: التفاعلات السوسيومجالية للمهاجرين داخل مدينة عدن: الثوابت وظرفية الحرب 122
الفصل الأول: التوزيع والحركية المجالية 124
المبحث الأول: حركية الهجرة الداخلية في مدينة عدن 125
المطلب الأول: التوزيع المجالي للمهاجرين القادمين إلى مدينة عدن (هجرات أولية)..... 125
المطلب الثاني: مسار الهجرة إلى مدينة عدن..... 129
المبحث الثاني: تفاعل المهاجرين مع الوسط الاجتماعي الجديد..... 134
المطلب الأول: علاقة المهاجرين بالوسط المجالي 135
المطلب الثاني: علاقة المرأة المهاجرة بمدينة عدن 143
الفصل الثاني: علاقة المهاجرين بالمدينة والتشبث بالريف 151
المبحث الأول: علاقة المهاجرين بالوسط الحضري..... 151
المطلب الأول: علاقة الهجرة بالزواج..... 151
المطلب الثاني: علاقة السلوك الاجتماعية للمهاجر بالاندماج 159
المبحث الثاني: علاقة المهاجرين بالموطن الأصلي..... 169
المطلب الأول: الارتباط بالأرض وثوابت القيم 170

الموضوعات	الصفحة

المطلب الثاني: آليات تواصل المهاجر بالموطن الأصلي..... 174

الفصل الثالث: ظرفية الحرب والحركية الجديدة للمهاجرين داخل مدينة عدن.....181

المبحث الأول: التيارات المهاجرة من المناطق الجنوبية إلى مدينة عدن 183

المطلب الأول: أثر الحرب على ظروف إقصاء التيارات المهاجرة من المناطق الجنوبية.....185

المطلب الثاني: أثر الحرب على ظروف اندماج المهاجرين 190

الفقرة الأولى: التيارات الجنوبية المهاجرة أثناء الحرب: (داخل المديريات) 190

الفقرة الثانية: التيارات الجنوبية المغادرة مدينة عدن أثناء الحرب 194

الفقرة الثالث: التيارات الجنوبية العائدة إلى مدينة عدن بعد تحريرها من مليشيات الحوثي..... 198

المبحث الثاني: التيارات المهاجرة من المناطق الشمالية 201

المطلب الأول: مجالات اندماج التيارات المهاجرة من المناطق الشمالية 201

المطلب الثاني: أثر الحرب على ظروف الإقصاء 206

الفقرة الأولى: التيارات الشمالية المغادرة مدينة عدن أثناء الحرب 207

الفقرة الثانية: إقصاء التيارات الشمالية العائدة إلى مدينة عدن بعد الحرب ... 211

الخاتمة **218**

قائمة المراجع..... **221**

الملاحق..... **236**

الموضوعات	الصفحة
ملحق رقم (1).....	237
ملحق رقم (2).....	240
ملحق رقم (3)	241
ملحق رقم (4)	243
ملحق رقم (5)	244

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الصفحة
شكل رقم (1) التوزيع النسبي للمهاجرين إلى محافظة عدن حسب حجم العينة	91
شكل رقم (2) حجم العمالة	104
شكل رقم (3) الفئات العمرية	115
شكل رقم (4) الحالة المهنية للمهاجرين	119
شكل رقم (5) أفراد عينة الدراسة بحسب مدة الانتقال	130
شكل رقم (7) يبين جهة العمل	156
شكل رقم (8) استجابة أفراد عينة الدراسة بحسب امتلاك مسكن في مدينة عدن	158
شكل رقم (9) نوع المسكن	138
شكل رقم (10) العلاقة بين نوعية الحي وعلاقة المهاجرين مع سكان المدينة	142
شكل رقم (11) رغبة المهاجر في عمل المرأة	146
شكل رقم (12) عدد أفراد الأسرة في المنزل الواحد	149
شكل رقم (13) أفراد عينة الدراسة بحسب امتلاك أرض زراعية	172
شكل رقم (14) نوع المهنة في الوطن الأصلي	173
شكل رقم (15) علاقة المهاجرين بالموطن الأصلي	176
شكل رقم (16) أفراد الأسرة في الموطن الأصلي	179

قائمة الجداول

رقم الجدول	الصفحة
جدول رقم (1) أعداد الأسر في كل حي سكني مختار في العينة العشوائية التي ستوزع عليها الاستمارة	26
جدول رقم (2) يوضح عدد سكان مدينة عدن خلال الأعوام، 1946، 1955، 1973م حسب مناطق التوافد	75
جدول رقم (3) التوزيع النسبي للمهاجرين القادمين إلى محافظة عدن لعام1994 – 2004م	85
جدول رقم (4) التوزيع النسبي للمهاجرين المغادرين من محافظة عدن إلى محافظات الجمهورية لعام 2004م.	88
جدول رقم (5) أسباب الهجرة إلى مدينة عدن	107
جدول رقم (6) الخدمات الأساسية التي يعاني منه الموطن الأصلي	109
جدول رقم (7) تغطية الخدمات في مدينة عدن	111
جدول رقم (8) توزيع المهاجرين من أفراد عينة الدراسة حسب التركيب النوعي	113
جدول رقم (9) توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب الفئة العمرية	114
جدول رقم (10) توزيع المهاجرين من أفراد عينة الدراسة حسب الحالة التعليمية	117
جدول رقم (11) الحالة الاجتماعية للمهاجرين	118
جدول رقم (12) توزيع المهاجرين من أفراد عينة الدراسة بحسب نوع الهجرة	132
جدول رقم (13) استجابة أفراد عينة الدراسة بحسب طريقة الانتقال إلى مدينة عدن	134
جدول رقم (14) استجابة أفراد عينة الدراسة المتزوجين بحسب وقت هجرتهم	154
جدول رقم (15) استجابة أفراد عينة الدراسة بحسب تفضليهم العيش بعد الهجرة لمدينة عدن	161
جدول رقم (16) استجابة أفراد عينة الدراسة بحسب طريقة حل مشكلاته مع شخص في مدينة عدن	164

رقم الجدول	الصفحة
جدول رقم (17) أبرز السلوكيات التي يمارسها المهاجرون لقضاء وقت الفراغ	166
جدول رقم (18) نوعية ملكية السكن للمهاجرين إلى مدينة عدن	141
جدول رقم (19) إقبال المهاجرين على تعليم الفتاة	144
جدول رقم (20) امتلاك المسكن في الموطن الأصلي	177
جدول رقم (21) المهاجرين المغادرين مع السكان الأصليين من مديرياتهم إلى المناطق الآمنة	191

قائمة الخرائط

رقم خريطة	الصفحة
خريطة رقم (1) حدود مدينة عدن من الجمهورية اليمنية	17
خريطة رقم (2) التقسيم الإداري لمدينة عدن	23
خريطة رقم (3) الأحياء التي اختيرت حسب المديريات	25
خريطة رقم (4) مواقع الجاليات في المديريات	72
خريطة رقم (5) نسبة الهجرة بين المحافظات	84
خريطة رقم (6) المهاجرين القادمين إلى مدينة عدن	87
خريطة رقم (7) المهاجرين المغادرين مدينة عدن	90
خريطة رقم (8) التوزيع المجالي المهاجرين (هجرات أولية) من أفراد عينة الدراسة حسب الأحياء	128
خريطة رقم (9) المهاجرون المغادرون مع السكان الأصليين من مديرياتهم إلى المناطق الآمنة	192
خريطة رقم (10) تبين مغادرة المهاجرين من مدينة عدن مع السكان الأصليين أثناء الحرب	197
خريطة رقم (11) توضح المهاجرين العائدين إلى مدينة عدن ونسبة الزيادة	200
خريطة رقم (12) المهاجرون إلى المناطق الشمالية أثناء الحرب	208
خريطة رقم (13) العائدون إلى المدينة بعد حرب مليشيات الحوثي من التيارات الشمالية	215

مقدمـــــة

إن هجرة وانتقال الناس كأفراد أو جماعات بصورة دائمة أو مؤقتة، من مكان إلى آخر داخل الحدود السياسية للبلد الواحد، أو من بلد إلى آخر، ظاهرة حدثت وما زالت تحدث في كل زمان ومكان، وهذه الظاهرة تغيرت في حجمها واتجاهاتها وأنماطها وطبيعتها وأسبابها ودوافعها وآثارها من وقت لآخر ومن مكان لآخر.

الهجرة السكانية عموماً سواء الداخلية أو الخارجية، تعتبر من المجالات الواسعة التي تهتم بدراستها الجغرافيا، ويبدو من الأهمية بمكان أن تهتم الجغرافيا بالهجرة الداخلية، نظراً لاتساع هذه الظاهرة وزيادة تأثيراتها المتشابكة، والمتبادلة التأثير خصوصاً على المستوى المحلي.

يقصد بالهجرة الداخلية: هجرة السكان من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة أو الإقليم المعين، والهدف منها هو الاستقرار الدائم في المناطق المهاجر إليها. ولعل النمط السائد والأكثر شيوعاً للهجرة الداخلية يتمثل في ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة.

برزت العديد من النظريات التي تفسر ظاهرة الهجرة، ففي الخمسينيات من القرن العشرين، انتقلت نظريات الهجرة من النماذج الميكانيكية البحتة إلى نظريات أكثر تطوراً، وقد استخدمت نماذج الهجرة في وقت مبكر (مثلاً استخدم جورج زيبف، George Zipf 1946) المفهوم المادي للجاذبية، وفسرت الهجرة باعتبارها انعكاساً لحجم السكان في مناطق الأصل والاستقبال، وتوقعت أن تكون العلاقة عكسية بين الهجرة والمسافة. ولأول مرة، تمثلت التوقعات النظرية لتيارات الهجرة بنماذج الاقتصاد المزدوج العائدة إلى (وليام لويس Lewis William) في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ووفقاً لهذه النماذج تحدث الهجرة نتيجة الاختلافات في العرض والطلب على القوى العاملة في القطاعين الريفي والحضري، غير أن ظاهرة الهجرة تكاد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية، حيث تسببت في اختلال التوازن بين الريف والمدينة، وأدت إلى تمركز معظم النشاطات الصناعية والخدمات الإدارية والثقافية والصحية والضرورية في أهم المراكز الحضرية على حساب الريف، الأمر الذي أدى بسكان الأرياف إلى الانتقال والهجرة نحو المدن.

في مجال هذا البحث نسعى إلى تقديم واحدة من أهم نماذج الهجرة الداخلية في الجمهورية اليمنية، ويتعلق الأمر بظروف اندماج وإقصاء المهاجرين في مدينة عدن، والتي شهدت أنماطاً مختلفة من الهجرة، وإن كان الغالب منها داخلياً يكاد يتركز على الهجرة من أرياف محافظات الجمهورية إلى مدينة عدن، وخصوصاً الأرياف القريبة منها.

تميزت مدينة عدن عن سائر المدن اليمنية الأخرى في كونها شهدت ظاهرة الهجرة بشكل كثيف، حيث عرفت منذ وقت مبكر أشكالاً مختلفة من الهجرة، فمنذ الاحتلال البريطاني فتحت المدينة أبوابها أمام الهجرة الخارجية الأجنبية، والتي مكنت الكثير من العناصر الأجنبية من الاستيطان فيها، كما سهلت لها سبل العيش في صورة أعمال تجارية ووظائف في الدولة والشركات والبنوك.

لم تقتصر مدينة عدن على استقبال المهاجرين الأجانب، بل كانت مركز جذب مهم أيضا للمهاجرين القادمين من الأرياف والمدن اليمنية، وذلك لما تتوافر عليه من عوامل الجذب المغرية للتيارات المهاجرة، حيث عرفت المدينة حركة نشطة وإقبالاً كثيف للمهاجرين من جميع المناطق والأرياف القريبة والبعيدة والمتجهة نحو المراكز الحضرية في مدينة عدن، لاسيما بعد تحقيق الوحدة اليمنية 1990م.

ونظرا لما لظاهرة الهجرة من آثار وتمظهرات مختلفة الأبعاد على مجتمع الاستقبال، لا سيما مسألة الاستقرار الاجتماعي من عدمه، فإن اندماج المهاجرين في مجتمع الاستقبال يعد من أهم عوامل الاستقرار والانسجام الاجتماعي، والذي بدوره يمثل حجر عثرة أمام أي تشظي من شأنه خلق الصراعات الفئوية، سواءً أكانت هوياتية، أو مناطقية، أم طائفية، أم غيرها. فالاندماج يولد نوعاً من التقارب بين المهاجرين ومجتمع المدينة في حين أن من شأن عدم الاندماج أي الإقصاء للمهاجرين في مجتمع الاستقبال أن يجعل من وضعية استقرارهم هشة وتوفر بيئة خصبة لاستنهاض حوافز الصراعات ذات الصبغة الفئوية الهوياتية والجغرافية والطائفية وغيرها، فضلاً عن الخلل الذي يلحق بالبنيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في مجتمع الاستقبال.

وانطلاقاً من ذلك وباعتبار مدينة عدن منطقة جذب مهمة نظراً لموقعها الاستراتيجي الهام وميناءها الحيوي، فإن تدفق الأعداد الكبيرة من المهاجرين المحليين إليها، ساهم في

أحداث سيرورات تاريخية أثرت في المدينة وطبيعتها، وارتبطت تلك السيرورات بالعديد من القطاعات التي تهم حياة الناس سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً.

لقد فرض ذلك التدفق الكبير لأنماط التيارات المهاجرة إلى المدينة من مختلف محافظات الجمهورية، ضرورة الاستجابة للحاجيات التي أملتها الزيادة في النمو السكاني، من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الاختلاف في أنماط التيارات المهاجرة يستلزم بالضرورة توفر البيئات المناسبة لاندماجهم مع مجتمع الاستقبال من جهة، وبلورة هذا الاندماج في المجال الحضري للمدينة من جهة أخرى، من حيث هيكلة البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمدينة، وفي المقابل فإن غياب تلك البيئات يعتبر عاملاً أساسياً في إقصاء المهاجرين وعدم اندماجهم.

وفي الواقع مثلت مدينة عدن مسرحاً لأهم الأحداث التي صنعت العديد من التحولات التاريخية في اليمن، حيث شهدت المدينة العديد من الحروب الأهلية كان آخرها في 2015م، وفي كل الأحوال أثرت هذه الأحداث على وضعية التيارات المهاجرة إلى المدينة، وتختلف هذه التأثيرات باختلاف مناطق الطرد الأصلية للمهاجرين، حيث عملت الحرب الراهنة مثلاً على اعاقة أي ظرف للاندماج بالنسبة للمهاجرين القادمين من مناطق بعينها، إذ ساهمت الحرب في إقصائهم كلياً من المدينة، وذلك ارتباطاً بالتراكمات السياسية التاريخية التي عرفتها اليمن، في حين أن تيارات أخرى من المهاجرين لم تتعرض لذات الإقصاء بسبب أنهم قدموا من مناطق طرد معينة، وهذا المسألة تبدو في غاية الأهمية، حيث إنها لا تعني فقط بالجوانب التي تتصل بالهجرة من الناحية الجغرافية والاجتماعية، بل قد تذهب بطريقة أو بأخرى لمحاولة تفسير أحد أهم أسباب الصراع في البلاد على الأقل في مدينة عدن، وذلك بالنظر إلى مسألة تحقيق اندماج مختلف التيارات المهاجرة مع بعضها البعض ومع مجتمع الاستقبال من عدمه.

لكل ما سبق موضوع البحث يتطلب تسليط الضوء على مسألة مهمة وشائكة تتعلق بظروف اندماج وإقصاء المهاجرين في مدينة عدن، والإشكالات التي تثيرها هذه المسألة، لا سيما مع ما تمثله المدينة من أهمية محورية في جغرافيا اليمن، وخصوصاً في ظل أوضاع الحرب الراهنة.

وتلك الظروف المتعلقة باندماج المهاجرين وإقصائهم في مدينة عدن تحيط بها أسئلة عديدة لا تعني فقط بتحقق اندماج المهاجرين من عدمه أي الإقصاء، بل تناقش الكيفية التي يتحقق بها الاندماج والعوامل التي تساعد عليه، والمجالات التي يمسها هذا الاندماج، كما تناقش مسألة العوامل التي تؤثر على الهجرة السكانية لمدينة عدن، وهي عوامل كثيرة ومتداخلة وتختلف باختلاف نمط وطبيعة ظروف حدوث الهجرة.

❖ **الدراسات السابقة:**

على الرغم من أهمية الدراسات السابقة في إثراء الأبحاث والدراسات التي تتناول نفس الظواهر بمقاربات مختلفة، فإنه يمكن القول فيما يتعلق بموضوع هذا البحث، أنه من الصعوبات التي واجهت البحث هي ندرة الدراسات السابقة حول ظروف اندماج وإقصاء المهاجرين في مدينة عدن، وكذلك انعدام المراجع التي تتحدث عن تأثير ظروف الحرب التي تمر بها اليمن على حياة المهاجرين. حيث إن جل الدراسات السابقة تكاد تتمحور حول الهجرة من الريف إلى المدينة، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تياراتها، واتجاهاتها في اليمن بشكل عام، أما في مدينة عدن فهذه أول دراسة دكتوراه تتحدث عن ظروف اندماج وإقصاء المهاجرين في المدينة.

إن أكثر الدراسات الجغرافية في اليمن ركزت على المقاربات التفسيرية لأسباب الهجرة الداخلية، والقليل منها اهتمت بالمقاربة السوسيولوجية، ولكل دراسة تفسيراتها الخاصة بها، فبعض الدراسات فسرت ظاهرة الهجرة تفسيراً اقتصادياً، والبعض الآخر منها اعتمدت تفسيراً اجتماعياً وثقافياً، ولكل دراسة نظرياتها الخاصة التي اتكأت عليها، فبعضها اعتمدت على نظرية الطرد والجدب، والبعض الآخر ارتكزت على النظريات الأيكلوجية، واهتمت أخرى بنظرية رافينشتاين الاقتصادية.

أغلب الدراسات ارتكزت على البعد الاقتصادي بشكل كبير كسبب رئيسي للهجرة، حيث فسرت تلك الدراسات توفر فرص العمل وارتفاع الدخل نتيجة لتركز النهضة الصناعية في المدن، كسبب اقتصادي دافع للهجرة من الريف إلى المدينة، في حين تناولت دراسات قليلة البعد الاجتماعي للهجرة، وذهبت للحديث عن التركيبة السكانية للريف والمدن، من

حيث نوع العلاقات الاجتماعية القرابية بين المهاجرين، مثل هجرة الزوجة إلى المدنية كسبب لانتقال الزوج للعمل فيها، وتوفر فرص التعليم الجامعي في المدينة.

والبعض الآخر من الدراسات السابقة في اليمن والمتعلقة بظاهرة الهجرة حاولت مقاربتها من الناحية السوسيولوجية، حيث اهتم جانب منها في البحث عن تأثير الهجرة الداخلية على التركيبة السكانية للمدينة، واهتم جانب آخر منها بالآثار والانعكاسات الناجمة عن الظاهرة على الصعيد الثقافي، ولعل الجزء المهم من هذه الدراسات ذات المقاربات السوسيولوجية دراسة بحثت في "الهجرة العائدة والاندماج الاجتماعي للمهاجرين العائدين إلى مدينة عدن، وهي دراسة سوسيولوجية توضح حالة المهاجرين العائدين من دول الخليج العربي بعد حرب الخليج الأولى عام 1990م. وهي ما تعرف بالهجرة الاضطرارية نتيجة لظروف الحرب.

إن المهاجرين العائدين من الخليج العربي بعد حرب الخليج أغلبهم اتجه نحو موطنهم الأصلي، إلا أنهم لم يستطيعوا الاندماج والعيش في موطنهم الأصلي وذلك لعدم توفر الخدمات المناسبة ذلك لأنهم قدموا من مجتمع توفرت فيه جميع سبل العيش، اضطر المهاجرون للعودة لمدينة عدن إلا أن عدم قدرة الدولة على توفير إمكانية العيش، والعمل والسكن، ازدياد البناء العشوائي، مما أثر على نمو وتخطيط المدينة.

بالنسبة للدراسات المتعلقة بالمهاجرين اليمنيين العائدين من دول القرن الأفريقي، لاسيما من الصومال بعد اندلاع الحرب الأهلية فيها، وكيفية اندماجهم مع المجتمع الوصول، والآثار الناجمة عن الاندماج، لم يستطيع المهاجرون اليمنيون القادمون من الصومال بالاندماج مع مجتمع المدينة، وذلك لاختلاف عادات وتقاليد المجتمع القادم منه عن المجتمع اليمني، أما المهاجرون الصوماليون فقد تكفلت بهم المنظمات الإغاثية وقدمت لهم الإمكانيات والمساعدات، لم يستطع المهاجرون القادمون بالتكيف والاندماج مع مجتمع المدينة بالرغم من توفر الجهات الحكومية لهم مناطق سكنيه في المدينة، وذلك لصعوبة التواصل والاندماج مع سكان المدينة، ونتيجة لظروف اليمن التي لم تساعد على فرصه الاندماج.

أما الدراسات السابقة لظاهرة الهجرة في البلدان العربية وخاصة في دول الخليج فيمكن القول أنها لم تتخذ مقاربات ذات طابع مختلف عن تلك التي باليمن، إلا في حدود نوعية الأبعاد المتخذة كأسس للتفسير، حيث اهتمت بشكل كبير بالجوانب الاجتماعية للهجرة على عكس اهتمام الدراسات باليمن بالعبد الاقتصادي، فالبعد الاقتصادي للهجرة في دول الخليج لا يمثل الركيزة الأساسية في تفسيرهم للهجرة بسبب المردود الاقتصادي الجيد للسكان بشكل عام.

كما أن النظريات المستخدمة في دراسات دول الخليج لظاهرة الهجرة لم تبتعد كثيراً عن النظريات المستخدمة في اليمن فقد استخدمت تلك الدراسات نظرية الطرد والجذب، ونظرية اتخاذ القرارات، وأن كانت دراسات الدول الخليجية قد تركزت بشكل كبير حول الأبعاد الاجتماعية لناحية جوانب الاندماج الاجتماعي للمهاجرين الريفيين نحو المدن.

منها دراسة عن الهجرة الريفية– الحضرية في بعض مناطق المملكة العربية السعودية وأثرها على التنمية الزراعية، حيث أوضحت الدراسة أن المهاجرين من المناطق الريفية، أفضل تعليماً، وأصغر عمراً، من غير المهاجرين بتلك المناطق، الأمر الذي يعني فقدان تلك المناطق لأكثر الكوادر البشرية قدرة على المساهمة في عملية التنمية. كذلك من الآثار السالبة للهجرة الريفية – الحضرية على التنمية الزراعية التي كشفت عنها الدراسة، أن نسبةً كبيرة من المهاجرين الذين كانوا يعملون بالزراعة تركوا مزارعهم غير مستغلة، أو أصبحوا يمارسون الزراعة كنشاط ثانوي.

ودراسة تأثير الهجرة الداخلية على مدينة الرياض، والذي تتمحور حول أثر الهجرة على نمو السكان، وكذلك معرفة حجم الهجرة الداخلية إلى مدينة الرياض، وتحديد منابعها وتياراتها، وتحليل أسبابها الاجتماعية، والديموغرافيا، والاقتصادية، في مناطق الطرد السكاني وفي الجذب، وكذلك أسباب كشف العلاقات الاجتماعية بين المهاجرين، وقدره اندماجهم في المدينة.

أما فيما يتعلق بظروف إدماج وإقصاء المهاجرين والتي تمثل محور هذا البحث، فلم تتطرق الدراسات في دول الخليج إلا عن ظاهره الاندماج للمهاجرين القادمين من الريف إلى المدن الخليجية، وبشكل مستقل دون التطرق إلى عوامل إقصاء المهاجرين في المدنية

الخليجية، وبهذا تكون دراسة ظروف وإقصاء المهاجرين القادمين من الريف نحو المدن، دراسة جديدة لم تتطرق لها الدراسات اليمنية والدراسات في دول الخليج العربي.

هناك دراسات باللغة الانجليزية تناولت اندماج وإقصاء المهاجرين بالنسبة للهجرات الخارجية والداخلية نحو الدول الأوربية، وكذلك الهجرة وظروف الحرب ومسألة اندماج المهاجرين في هذه الدول. الدراسات تناولت المهاجرين المغادرين قسرياً بسبب ظروف الحرب، وإمكانية إدماجهم في البلدان المهاجر إليها ومنها.

– دراسة Ricardo Gambetta and Zivile Gedrimaite بعنوان الابتكارات البلدية لإدماج المهاجرين، 20 مدينة، 20 أحسن تطبيقin Municiple Innovations "، Immigrants Integration 20 Cities, 20 Good practicies وهي عبارة عن تقرير صادر عن الرابطة الوطنية للمدن يهدف إلى إبراز أحسن البرامج الساعية إلى إدماج المهاجرين داخل العديد من المدن، وقد خرج التقرير بمجموعة من التوصيات من أجل بناء ركائز تؤسس للمقاربة المحلية لإدماج المهاجرين.

وهناك تقرير منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) وهو عبارة عن تقرير لهذه المنظمة التي تجمع ثلاثين دولة من مختلف الدول الديمقراطية، وتصدر تقاريرها حول مختلف القضايا الجديدة التي تشغل الدول الأعضاء، وفي ما يخص إدماج المهاجرين محلياً نجد في سنة 2006 تقرير بعنوان "من الهجرة إلى الاندماج: حلول محلية للتحدي From " Immigration To Integration Local Solutions to Global Challenge وحاولت المنظمة من خلال التقرير إعطاء أدوار متقدمة للمستويات المحلية في البلدان الأعضاء في إدارة الهجرة والاندماج، وذلك بتعميم النماذج الناجحة عن طريق بناء مجموعة من المعارف والمصطلحات التي تساعد على بناء المقاربة المحلية للاندماج، Approache to Local Integration.

وهنا يتعين الإشارة أن الدراسات باللغة الانجليزية تختلف جذرياً عن الدراسات المقدمة بالعربية، حيث ركزت تلك الدراسات على جميع الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للمهاجرين، واهتمت بالجوانب الاجتماعية للمهاجرين القادمين سواء من الريف أو الهجرات

الخارجية، ولم ترتكز هذه الدراسات على نظريات محددة، بل استخدمت نظريات متعددة منها نظرية التنظيم الاجتماعي، ونظرية الدافعية لاتخاذ القرار وغيرها.

إلا أن الدراسات باللغة الإنجليزية فيما يخص الهجرة إلى مدينة عدن قليلة جدا وأغلبها تقارير تتحدث عن الهجرة من القرن الإفريقي إلى مدينة عدن، وهناك بعض التقارير التي تتناول الهجرة الخارجية والداخلية، وفي كل الأحوال لا تتناول تلك الدراسات إشكالية اندماج وإقصاء المهاجرين لمدينة عدن. وعليه فقد تناول الباحث البحوث والدراسات التي تناولت الهجرة الريفية، وإشكال أخرى من الهجرات كان الريف والحضر مسرحا لها للاستفادة منها ومن المناهج والأدوات المستعملة فيها بالصورة التي تخدم البحث وتوظيف أطرها النظرية.

سيعمل الباحث على الاخذ بالتقسيم الثنائي، من بابين:

الباب الأول: يتناول السياق المفاهيمي والنظري لعوامل إدماج وإقصاء المهاجرين في مدينة عدن وينقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول: يتعلق **الفصل الأول:** إشكالية الدراسة وإجراءاتها المنهجية **والفصل الثاني** يتعلق بالإطار النظري لعوامل الاندماج والإقصاء، أما **الفصل الثالث:** فخصص لتناول واقع الهجرة الداخلية في مدينة عدن.

أما **الباب الثاني:** فتطرق للتفاعلات السوسيومجالية للمهاجرين داخل مدينة عدن: الثوابت وظرفية الحرب وينقسم هذا الباب بدوره إلى ثلاثة فصول، يتعلق **الفصل الأول:** بالتوزيع والحركية المجالية للمهاجرين، أما **الفصل الثاني:** يتعلق بعلاقة المهاجرين بالمدينة والتشبث بالموطن الأصلي و**الفصل الثالث** يتناول ظرفية الحرب والحركية الجديدة للمهاجرين داخل مدينة عدن.

الباب الأول

السياق المفاهيمي والنظري لعوامل إدماج وإقصاء المهاجرين في مدينة عدن

الفصل الأول: إشكالية الدراسة وإجراءاتها المنهجية

الفصل الثاني: الإطار النظري لعوامل الاندماج والإقصاء

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول عوامل اندماج وإقصاء المهاجرين.

المبحث الثاني: التطور التاريخي لظاهرة الهجرة.

الفصل الثالث: واقع الهجرة في مدينة عدن

المبحث الأول: الجذور التاريخية للهجرة في مدينة عدن

المبحث الثاني: خصائص الفئات المهاجرة

تمهيد:

تتطلّب صياغة الإشكاليّة من الباحث دراسةَ جميعِ جوانبِ المشكلة، حيث إن تحديدها ليس سهلاً، بالإضافة للتثبت من أهميّتها العلميّة لتكون جديرةً بالدراسة، كما يجب أن تُصاغ بشكلٍ تدريجيّ ابتداءً من العام إلى الخاصّ، فقد تطرقنا إلى الإشكالية الخاصة في هذا الموضوع، واتبعنا المنهجية واستخدمنا الطرق والأساليب الجغرافية الخاصة لحل الإشكالية **(الفصل الأول)**.

إن ظاهرة الهجرة عملية مستمرة تتفاوت أشكالها، وتتباين أبعادها، وعواملها من مجتمع لآخر وفي المجتمع الواحد، ومن هذه العوامل التي تلعب دوراً محورياً في التأثير على الأبعاد المختلفة لظاهرة الهجرة اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، هي عوامل إدماج أو إقصاء المهاجرين في مجتمع الوصول. وبما أن تحديد المفاهيم المختلفة وعرض التعريفات حول الهجرة وظروف إقصاء المهاجرين واندماجهم، يمثل أهمية كبيرة تضفي على الظاهرة موضوع البحث ضرباً من المعرفة المتنوعة بجوانبها، وتحقق نوعاً من الدقة والموضوعية. كان لابد من التطرق للمفاهيم الأساسية حول ظروف اندماج وإقصاء المهاجرين **(الفصل الثاني)**

ومن الناحية التاريخية تعد المجتمعات البشرية مسرحاً لتنقل السكان فيما بينها، ولاسيما التنقل من الريف إلى المدينة، وتعد مدينة عدن من المدن التي نشطت فيها الهجرة الداخلية وازدادت تياراتها، وتمايزت خصائصها مع تطور نشأتها التجارية إلى مراكز جذب للهجرات السكانية من مختلف المدن والقرى اليمنية الأخرى، وأدى ذلك الجذب إلى حدوث خلل في التوازن الديموغرافي والاجتماعي سواء كان في المدينة أو الريف **(الفصل الثالث)**.

الفصل الأول:
إشكالية الدراسة وإجراءاتها المنهجية

وجب علينا أخذ محاور هذا البحث بدراسة معمقة ترصد كل متغير وثابت في التحولات التي تفرزها ظروف اندماج وإقصاء المهاجرين على مدينة عدن، مع الأخذ بعين الاعتبار دائماً محورية جغرافيا مدينة عدن في اليمن، وظروف الصراع الحالي، وبالتي تبرز المحددات الأساسية للبحث.

ولمعرفة مدى قدرة المهاجرين على ظروف الاندماج والإقصاء اتبعنا الإطار المنهجي الذي يتناسب مع موضوع الدراسة.

أولا: إشكالية الدراسة

بصورة عامة يمكن بلورة تساؤلات الدراسة من خلال السؤال المحوري للدراسة (الإشكالية): **إلى أي حد استطاعت التيارات المهاجرة إلى مدينة عدن الاندماج مع مجتمع الاستقبال في المدينة؟**

ويتفرع عن هذا الإشكال الرئيسي المطروح العديد من الأسئلة الفرعية المرتبطة به:

- ما هي الجذور التاريخية للهجرة إلى مدينة عدن؟
- ماهية الهجرة وأنماطها، وخصائصها، ودوافعها؟
- ما هي العوامل التي اتسمت بمدينة عدن، كمركز جذب للتيارات المهاجرة؟
- وما هي العوامل التي مثلت ظروف طرد للمهاجرين من مناطقهم الأصلية إلى المدينة؟
- وما هي خصائص هذه التيارات المهاجرة، وأنماطها؟
- ما هي العوامل المفسرة للاندماج وماهية المجالات التي تبلور فيها الاندماج، وكيف أثر على البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسة والثقافية في مجتمع الاستقبال؟
- ما هي طبيعة التحديات التي تعيق عملية اندماج المهاجرين؟

- وما هي الأسباب التي تقف وراء عملية إقصاء المهاجرين؟
- كيف أثرت الحرب على ظروف اندماج وإقصاء المهاجرين؟
- ما هي المناطق التي اتجه لها المهاجرين أثناء الحرب.
- كيف كان التأثير المتبادل بين المهاجرين القادمين من المناطق القريبة، والبعيدة على منطقة الوصول (مدينة عدن)؟
- ماهية تيارات الهجرة الداخلية الرئيسة إلى مدينة عدن وهل يتجه ميزان الهجرة لصالح حركة الوافدين إلى هده المدينة؟
- ما مدى تأثير تواصل علاقة المهاجرين بمنطقتهم الأصلية على عملية اندماجهم؟ وهل يعدمن معوقاته؟
- ما طبيعة البرامج والسياسات المحلية المتبعة لإدماج المهاجرين في مدينة عدن؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

ويمكن صياغة فرضيات هذه الدراسة على النحو الآتي:

- **الفرضية الأولى:** شكلت الهجرة الداخلية إلى مدينة عدن تحولاً جذرياً في سلوك المهاجرين بشكل أدى إلى اندماجهم الكلي في المجتمع، وتخليهم عن العادات، والتقاليد التي كانت سائدة في المناطق التي جاءوا منها.

- **الفرضية الثانية:** على الرغم من انتقال المهاجرين من مختلفة مناطق الطرد إلى مدينة عدن إلا أنهم ظلوا متمسكين بعاداتهم، وتقاليدهم، التي كانت سائدة في مناطق الطرد (المهاجر منها)، قبل الهجرة، بحيث لم تحدث الهجرة أي تغيير في اندماجهم مع مجتمع الاستقبال، الأمر الذي أدى إلى تشكل تكتلات اجتماعية داخل المدينة، لها عاداتها وتقاليدها الذي احتفظت بها من مناطق الطرد وأثرت في مناطق الوصول.

- **الفرضية الثالثة:** أن اندماج المهاجرين مع مجتمع الاستقبال في مدينة عدن يتوقف على نوع مناطق الطرد الأصيلة، بحيث استطاع المهاجرون القادمون من مراكز الحضر القريبة من عدن الاندماج والانخراط مع المجتمع الاستقبال (عدن)، الا أنهم لم

يندمجوا فيما بينهم، في حين لم يندمج المهاجرين القادمين من المناطق الريفية، وذات الطبيعة القبلية مع مجتمع الاستقبال بحيث احتفظوا ببعض العادات والتقاليد التي تعبر وفق ثقافتها السائدة في مناطقها أن التخلي عنها يمثل انسلاخاً عن أصلها. إلا أن مسالة اندماج المهاجرين القريبين من مجتمع الاستقبال والمهاجرين البعيدين منه فيما بينهم يعد من الأمور الصعبة والمعقد، حيث أدى التداخل بينهم إلى نشوب صراعات، وحروب.

ثالثا: أهمية موضوع الدراسة

تكمن أهمية موضوع هذه الأطروحة في أنها تتناول بالبحث والتحليل أهم الجوانب التي تثيرها ظاهرة من اعقد الظواهر الاجتماعية، وهي ظاهرة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، حيث ستحاول الدراسة مقاربة ظروف إدماج وإقصاء المهاجرين لمدينة عدن والتي كانت على الدوام مسرحا لأهم الأحداث التي صنعت تحولات جذرية في تاريخ اليمن الحديث، وفي ظروف بالغة التعقيد، سيما مع ما تمر به اليمن من حالات الاحتراب الداخلي.

فإلقاء الضوء على ظروف إدماج وإقصاء المهاجرين إلى مدينة عدن في هذا الظرف له أكثر من أهمية على المستوين العلمي والعملي، وعلى الصعيد الاقتصادي، ومتطلبات الاستقرار الاجتماعي. إضافة إلى ما يمكن أن تلقيه هذه الدراسة من أضواء أكثر تفصيلا على هذه الظاهرة بجوانبها المختلفة.

كما تكمن أهمية هذا البحث في كونه لم يقتصر مثل غيره من الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع الهجرة الداخلية على مقاربتها من الناحية الاجتماعية فقط، فقد حرص البحث على إعطاء مقاربة شمولية تحاول تناول الظاهرة من أبعادها الاجتماعية والجغرافية والتركيز على البعد الجغرافي للهجرة الداخلية لمدينة عدن، ولعل الأهمية البالغة لهذا البحث تمكن في تزامنه مع حالة الحرب التي تشهدها اليمن ومحاولته قياس مدى التأثير الذي لعبته الحرب على ظروف إدماج وإقصاء المهاجرين في مدينة عدن.

رابعا: هدف الدراسة

وإذا كان أي بحث يتجه نحو تحقيق أهداف ذات قيمة ودلالة علمية، فإن الهدف العلمي من هذا البحث هو معالجة موضوعات ذات اهتمامات أساسية في العلوم الاجتماعية وعلم الجغرافيا، وذلك عن طريق طرح المشكلات التي تواجه الأفراد والمجتمعات والوصول إلى حلها، ومن ثم فإن الباحث سعى للغرض نفسه بعرض نتائج دراساته التطبيقية والإسهام في حل المشكلات المطروحة ظروف اندماج وإقصاء المهاجرين إلى مدينة عدن بشكل خاص، ومعرفة أسباب الهجرة الريفية بشكل عام ودوافعها.

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة، هو معرفة مدى قدرة المهاجرين على الاندماج في مجتمع الاستقبال (مدينة عدن)،

- معرفة مراحل الهجرة إلى مدينة عدن، وأنماطها وخصائصها.
- معرفة عوامل طرد وجذب المهاجرين إلى مدينة عدن، وحجم التيارات المهاجرة.
- التعرف على الخصائص الاجتماعية للمهاجرين نحو الحواضر في سياق خصائص المهاجرين في إطار الهجرة نحو المدينة، والوقوف على العلاقة بين الهجرة، وتلك المتغيرات الاجتماعية.
- التعرف على العوامل المفسرة للاندماج في مجتمع الوصول، وميادين الاندماج، وكذلك الأسباب التي تؤدي إلى إقصاء المهاجرين.
- الوقوف على آثار الحرب على ظروف اندماج المهاجرون وإقصائهم، وكذلك معرفة المناطق التي اتجه إليها المهاجرين أثناء الحرب.
- معرفة تأثير تواصل المهاجرين في المناطق الأصلية.
- التعرف على طبيعة البرامج، والسياسات المحلية المتبعة لإدماج المهاجرين في مدينة عدن.

-التوصل إلى جملة من الاقتراحات الممكنة للحد من المشكلات التي قد تنجم عن سوء الاندماج والتكيف.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيارنا لموضوع البحث لما يلي:

- تناول المواضيع المتعلقة بالمشكلات الاجتماعية المرتبطة بالمجتمع، والمرتبطة على الخصوص بالإقصاء والاندماج، ونوعية التفاعلات الاجتماعية، والسلوكيات الفردية الناتجة عن احتكاك مجتمعين مختلفين من حيث الخصائص المميزة لكل منها، وكذلك الدراسات المقارنة بين المجتمعات البشرية، وبالأخص المجتمع الحضري لمدينة عدن.

والذي جذب انتباهي أكثر لاختيار هذا الموضوع:

- قلة البحوث في هذا الميدان.
- معرفة إمكانية اندماج المهاجرين، الريفيين مع معطيات المدينة.
- دراسة الخصائص الاجتماعية، والثقافية للمجتمعات الريفية، والحضرية.
- المعاينة المباشرة لجوانب من الحياة الاجتماعية، والثقافية المعيشية، وطرق وأساليب العيش، وكذا السلوكيات الممارسة للمجتمعات المهاجرة داخل المجتمع الحضري، جعلنا نشعر مبكرا بأهمية، وضرورة القيام بدراسة حول، واقع، ودوافع انعكاسات الهجرة الداخلية في المجتمع الحضري.
- لأن دراسة الهجرة الداخلية عامل مهم في فهم العلاقات الموجودة بين الريف، والحضري
- تزايد المشكلات الاجتماعية الناتجة عن صعوبة الاندماج، والتكيف الاجتماعي، والثقافي مع متطلبات الحياة الحضرية.

سادسا: حدود الدراسة

وتتمثل في الحدود المكانية والحدود الزمانية:

1- الحدود المكانية: تبلغ مساحته مدينة عدن حوالي (760كلم^2)، ويحدها من الشمال، والغرب محافظة لحج، ومن الشرق محافظة أبين، ومن الجنوب خليج عدن، خريطة رقم (1). وتنقسم مدينة عدن إدارياً إلى ثمان مديريات هي: صيرة، التواهي، المعلا، خور مكسر، الشيخ عثمان، المنصورة، دار سعد، البريقة (عدن الصغرى) (النتائج النهائية للتعداد السكان والمساكن، لعام 2004م). أنظر الخريطة رقم (2).

خريطة رقم (1) حدود مدينة عدن من الجمهورية اليمنية

المصدر:عمل شخصي بناء على معطيات الجهاز المركزي للاحصاء – عدن

2- الحدود الزمانية: حيث اشتملت على المدة الزمنية من عام1970م، مع الأخذ بالحسبان المدة الزمنية للاحتلال البريطاني لمدينة عدن وما تضمنتها من تعدادات سكانية وتقديرات سكانية رسمية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء.

سابعا: المنهج والتقنيات المستعملة

إن الجغرافية لا تعتمد على وصف عالم الأرياف ووصف السكان وأنشطتهم وأماكنهم الذي يعيشون فيه فقط، بل تعتمد على البحث في كتلة الأشياء الملاحظة، وسلسلة المعطيات والآليات والأنظمة الأساسية التي تمكن من فهم الحياة وتطورها وفق مقاييس معينة على مستويات متعددة حسب الأماكن وأنظمة الاستغلال، وإن الصعوبة تكمن في طرح الأسئلة الجيدة والواضحة (كرزازي، 2004، 42).

وقد اقتضى التحكم الأمثل بجوانب موضع البحث الاستعانة بالمنهج الإحصائي بجوانبه المتعددة وبمصادره المتباينة، حيث كان الجزء المحوري من موضع هذا البحث والذي يرتكز عليه سؤال الانطلاق نتاجاً لعمل ميداني، ولمجموعة من البيانات المنشورة مثل التعدادات السكانية أو بيانات غير منشورة مصدرها تقارير حكومية أو هيئات ومؤسسات تهتم بجمع المادة الإحصائية عن منطقة الدراسة (مدينة عدن)، ثم استعملنا الأساليب الإحصائية (ssps) لتحليل النتائج التي توصلنا إلهيا ومعرفة مدى قدرة المهاجرين على الاندماج في الوسط الحضري أو إقصائهم.

ويعد المنهج الوصفي واحداً من مناهج البحوث التي تعتمد في تحليل البيانات الاجتماعية استعمالها للأدوات البحثية الوصفية، والتي منها المقابلة والاستمارة من اجل الحصول على معلومات في مجتمع البحث، كما انه يعتمد على طريقة المسح بالعينة والذي يكتفي فيها الباحث بدراسة عدد معين من الحالات أو المفردات حسب الإمكانية المتوفر لدى الباحث (شفيق، 1985، 82).

وقد استخدم الباحث هذا المنهج لوصف منطقة الدراسة، ووصف العادات والتقاليد التي يمارسها المهاجرون، ذلك أن البحوث الوصفية تتكيف مع ظروف الظواهر المتميزة بالتغير وعدم الثبات وتعد من المؤشرات الفعالة فيها، وإنها كذلك تتعامل مع الواقع الاجتماعي كما هو بكل جزئياته وتحيط بكل أبعاده.

وبذلك فإن توصل الباحث إلى تحديد العلاقات القائمة داخل المجتمع، بمختلف أبعاده وتفسير معنى البيانات المتحصل عليها، يساعد على وضع مقترحات للحفاظ على هذه المجتمعات وعلى قيمها الاجتماعية والثقافية في وسط عمراني متلائم (أبراش، 1994، 52).

وفي العادة يهتم هذا النوع من المناهج (الوصفية) بالكشف ودراسة الجوانب الاجتماعية والثقافية والآراء والاتجاهات وتوزيع الخصائص الاجتماعية في البيئة، أو مجتمع محدد إلى جانب الخصائص العامة للمجتمع والمتعلقة بالجوانب السكانية والثقافية والاقتصادية...إلخ.

وإلى جانب أهمية هذا المنهج فإن المعطيات المرتبطة من خلاله ليست بالزيارات العديدة إلى منطقة البحث (مدينه عدن) فقط وإنما بالاحتكاك بالمهاجرين لكون الموضوع وليد مجتمع الدراسة، التي دامت إلى غاية الانتهاء من جمع البيانات عن طريق الاستمارة. كما تم الاتصال بالمؤسسات التقنية التي يقع بها المجال المدروس، والتي بدورها دعمتنا بالوثائق والتقارير حول وضعية المنطقة والإحصاءات السكنية والسكانية، كما أن الباحث استعمل الخرائط بوصفها وسيلة أساسية لإبراز التوزيعات المكانية ومدى اختلافها ولكنه يحتاج عند إنشائها إلى التعامل مع البيانات الإحصائية قبل الشروع في اختيار طريقة التمثيل.

1- أدوات جمع البيانات

لقد تطلب اختيار الباحث منطقة دارسة معينة (مدينة عدن)، قيامه باستخدام أدوات البحث الميداني من خلال النزول الميداني لملاحظة المنطقة المبحوثة، وإجراء العديد من اللقاءات والمقابلات مع بعض المسؤولين الذين يمكن الاستفادة من مقابلتهم في موضوع البحث. وتوزيع الاستمارات على العينة المبحوثة بغية التوصل إلى المعلومات المتعلقة بالمهاجرين وأماكن قدومهم.

ويبرز تكامل الأدوات المعتمدة في البحث الميداني من خلال الإجراءات المنهجية التي يتبعها الباحث من خلال استطلاع الميدان لأجل التعرف عليه وتحديد مجالاته، ومن اجل ذلك تم استعمال أدوات البحث كما يلي:

أ- **الملاحظة:**

فمن خلال الزيارات المتعددة والاحتكاك المباشر بميدان الدراسة كان من الضروري علينا التركيز كمهتمين بالجغرافيا على أخذ فكرة واضحة عن منطقة الدراسة، من حيث عدد السكان ونوعية المساكن الموجودة، والخصائص الطبيعية للمهاجرين القادمين من جميع المناطق الريفية والحضرية إلى مدينة عدن، وملاحظة طريقة حياة سكان المنطقة المدروسة وتصرفاتهم وتفاعلاتهم مع بعضهم البعض. فكانت الملاحظة ضرورية من خلال تحديد إطار العينة، سواء فيما يتعلق بتوزيع المجموعات السكانية في مجال الدراسة، أو توزيع وحدات العينة المختارة. كما تم الاستعانة بالملاحظة أيضا أثناء ملء الاستمارة لتوضيح أشكال الحياة الاجتماعية بالمساكن، ومدى قدرة السكان على الاندماج، أو الإقصاء.

ب- المقابلة:

فضلاً عن أن المقابلة تعد أداة اتصال بجانب من جوانب إشكالية البحث وتساؤلاتها، وتتميز بأنها الأداة الأكثر مرونة في جمع المعطيات، فأن هناك جوانب خفية من مجتمع البحث لا يمكن الاطلاع عليها دون إجراء المقابلة ووسيلتها، حيث لا تكفي الملاحظة وحدها لمعرفة الجوانب العمرانية والسكانية والثقافية والاجتماعية للمهاجرين ... إلخ دون حصر لهذه الجوانب كأسئلة يجيب عليها المبحوث.

وواجهت عملية إجراء المقابلات لأغراض هذا البحث بعض الصعوبات التي يمكن إرجاعها للظروف التي تمت فيها المقابلة، حيث مثلت حالة الحرب التي تمر بها اليمن وخصوصا مدينة عدن باعتبارها مجتمع البحث، تحدياً بالغ الصعوبة من حيث إتمام الإجراءات التي تتطلبها المقابلة. ذلك أن توزيع الاستمارات جاء بعد انتهاء العمليات العسكرية التي تعرضت لها مدينة عدن، وكان هناك تخوف وقلق وارتباك من قبل مجتمع البحث، وقد تمت هذه المقابلات بحضور جماعي من المبحوثين، لأنها في نظرهم لا تستلزم السرية بين الباحث والمبحوث.

ج- الاستمارة:

بعد استطلاع الميدان ومعاينته جاءت مرحلة جمع البيانات عن طريق استمارة البحث، التي شكلت أحد الأدوات المهمة فيه، حيث سمحت بالكشف عن البيانات ذات العلاقة المباشرة لأهداف البحث وفروضه (الملحق رقم 1).

والتي اقتضت قدراً دقيقاً من الحرص على أن تصاغ أسئلتها بطريقة تكفل تناول الجوانب التي لا يمكن معرفتها عن طريق الملاحظة، وأن تكون هذه الأسئلة مصاغة بأسلوب بسيط. كما روعي أن يكون فهمها من طرف جميع المبحوثين مضمون السلاسة، وهو الأمر الذي يتطلب اللجوء إلى طرح الأسئلة باستعمال اللهجة العامية الدارجة مراعاة للمستوى التعليمي، ومراعاة لوضعية المهاجرين وتخوفهم من بعض الأسئلة نتيجة لظروف الحرب، حيث مثلت اللهجة العامية الدارجة أهم وسائل الاتصال مع المبحوثين طيلة مدة البحث الميداني. وقد ملئت أغلب الاستمارات في المساكن مع وجود استمارات ملئت أمام المساكن أو المحلات القريبة لدى فئة الرجال وذلك لمساعدة المهاجرين على فهم الأسئلة.

وتم بناء الاستمارة في صورتها النهائية أثناء الدراسات الاستطلاعية، لتقدير مدى ملاءمة أسئلتها مع مختلف الظروف التي تواجه سير هذه العملية في مرحلتها الميدانية. ثم كان لزاماً اختبار الاستمارة عن طريق اختيار مجموعة سكانية في مجال منطقة الدراسة وذلك بحسب حجم سكانها، وقد برز أثناء عملية الاختبار ضرورة مراعاة عامل الزمن الذي تستغرقه كل استمارة، نظراً لمستوى المبحوثين الذي يتطلب المزيد من الشرح والأسئلة وتوضيحها، وأيضاً طبيعة المناقشات التي كانت تحيط بالمبحوثين، وهو الأمر الذي تطلب ترك فرصة للمبحوثين للتعبير عن آرائهم، واتجاهاتهم في بعض المحاور من الاستمارة لمعرفة طبيعة ظروف حياتهم في المجال وفي رغبتهم في البقاء أو عدمه مع التركيز على الأبعاد الحضرية لمنطقة الدراسة وغيرها من الملاحظات. وفي كل الأحوال فإن استمارة البحث في صورتها النهائية تضمنت المحاور الآتية:

المحور الأول: يتعلق بالخصائص العامة للمبحوثين وهي الأسئلة التي تتعلق بجنس المبحوث، ومحل ميلاده، وسنه، وحالته المدنية والعائلية، ومستواه المهني والتعليمي، وأسئلة تتعلق بنوع ومكان العمل.

المحور الثاني: أسئلة تتعلق بتاريخ الهجرة وظروف الاستقرار، وأسئلة تتعلق بالمسكن ومناطق الإقامة.

المحور الثالث: أسباب ودوافع الهجرة إلى المدينة: للحصول على عمل أول مسكن أو، للالتحاق بأفراد العائلة وغيرها.

المحور الرابع: الخدمات المتوافرة في الريف، ماء، كهرباء، تلفون، صرف صحي.

المحور الخامس: كيفية قضاء أوقات الفراغ: في البيت، أو زيارة الأقارب، أو في المقهى وغيرها.

والمحور السادس: يتعلق باندماج المهاجرين في المدينة، حيث تركزت الأسئلة حول امتلاك المهاجر مسكن في المدينة أو عدمه، ونوعية المسكن، ومدى قدرته على التكيف مع نمط المسكن، ومعرفة مدى اندماج المهاجرين، من حيث انخراطهم مع واقع الحياة في المدينة، وكذا ملائمة نوعية العمل من عدمه مع قدراتهم وخبراتهم، ومعرفة ظروف إقصائهم، من حيث عدم القدرة على التكيف مع مختلف أنماط الحياة في مجتمع الوصول، أو قصور أدوات السياسة الحكومية المتعبة لإدماج المهاجرين، ومعرفة التأثير الذي لعبة الحرب على ظروف الإقصاء، وكذلك أسئلة تتعلق بمدى قدره تواصل المهاجرين بمنطقتهم الأصلية وذلك من خلال معرفة ما أذا المهاجر يمتلك سكن في الريف وكذلك امتلاكه ارضا زراعية.

2- العينة وكيفية اختيارها

فرضت إشكالية البحث واتساع منطقة الدارسة استخدام أسلوب عينات القوائم العشوائية List Samples الذي يقتصر على جزء من مجتمع الدراسة في مدينة عدن، لتمثيله بجميع وحداته تمثيلاً صادقاً، لاستخلاص الحقائق وتعميمها على المجتمع الأصلي، بعد جمع البيانات عن منطقة الدراسة.

ومن المعلوم إن نتائج أسلوب العينات لا تختلف كثيراً عن نتائج الحصر الشامل خاصة إذا أحسن استعماله على أسس علمية سليمة. وكما هو معروف، فإن مدينة عدن تتكون من ثمان مديريات هي: خور مكسر، صيرة، البريقة، المعلا، الشيخ عثمان، دار سعد، المنصورة، التواهي (المؤتمر الرابع للمجلس المحلي 2006م).

خريطة رقم (2) التقسيم الإداري لمدينة عدن

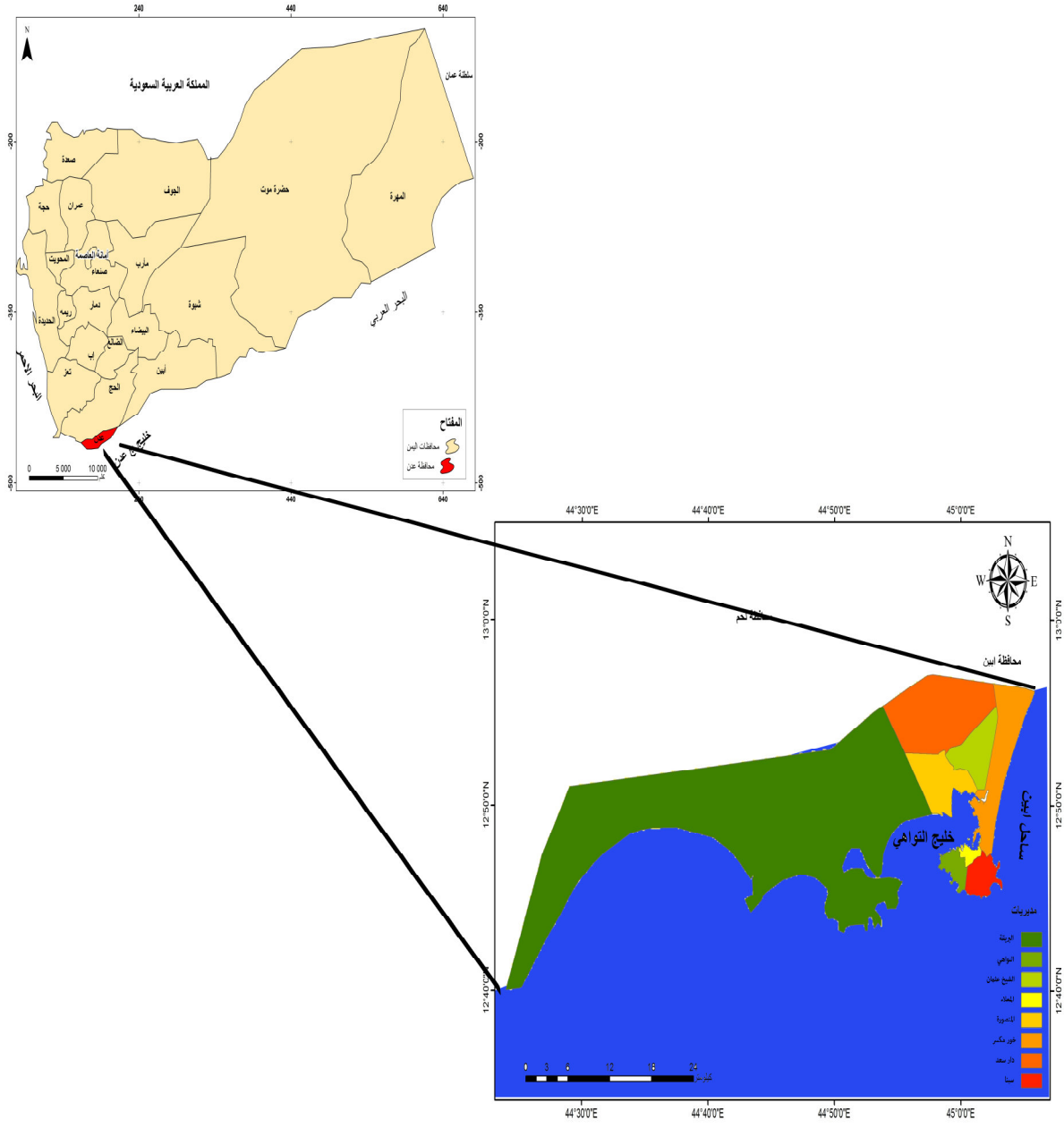

المصدر: عمل شخصي بناء على معطيات الجهاز المركزي للإحصاء – عدن

وتشمل تلك المديريات مجموعة من الأحياء السكنية يبلغ عددها الإجمالي حوالي (40 حي سكني)، ويوضح الملحق رقم (3) الأحياء السكنية في مديريات مدينة عدن، وأعداد سكانها، والأسر والمساكن فيها حسب بيانات آخر تعداد سكاني لعام 2004م.

ولاستخدام أسلوب عينات القوائم، تَعّين اعتماد قوائم موضوعة سلفاً (أنظر ملحق رقم4)، وذلك لتهيئة فرص الاختيار العشوائي للأحياء السكنية بهدف تحديد نسبة 30% من الأحياء السكنية البالغ عددها 40 حي، حسب ما هو موضح في الجدول رقم (2)، حيث يشمل هذا الجدول كشفاً بأرقام متسلسلة يوضح فيه الأحياء السكنية من رقم (1)، في مديرية خور مكسر وينتهي برقم (40)، وهو حي سالم عمر في مديرية التواهي. أي تم اختيار حوالي 12 حي سكني بوصفها عينة عشوائية.

ولاختيار مفردات العينة (أي الـ12 الحي السكني) المراد دراستها والكفيلة بتقديم تمثيل صادق يمكن إطلاق تعميمات بناءً عليه، تم اللجوء إلى طريقة الاختيار العشوائي من الأعداد الموجودة في العمود السادس والسابع من الملحق رقم (2)، والمكونة من رقمين ليمثلا خانتي الآحاد والعشرات، وبناءً على ذلك تم اختيار الأحياء السكنية الاثني عشر من مجموعات الأعداد الأولى الواقعة بين 1–40 (ملحق رقم2)، والتي تصادفنا دون إسقاط أي عدد منها حتى لا نقع في خطأ التحيز، مع استبعاد العدد الذي سبق اختياره، والعدد الذي يزيد عن الرقم 40 متجاوزاً حدود منطقة البحث. وبهذه الطريقة تكون الأعداد المنتقاة لتمثل الأحياء السكنية في مديريات مدينة عدن حسب الترتيب الورد في الملحق رقم (2)، والجدول رقم (3)، هي الأعداد: (3، 30، 22، 14، 05، 23، 10، 12، 4، 7، 27، 17).

وبترتيب هذه الأعداد ترتيباً تصاعدياً تصبح عينة الأحياء السكنية العشوائية لمدينة عدن مكونة من الأحياء التي تحمل الأرقام الآتية (3، 4، 5، 7، 10، 12، 14، 17، 22، 23، 27، 30)، وتوضح الخريطة رقم (3)، أرقام الأحياء السكنية في إطار العينة الكلي بحسب ورودها في الأعداد العشوائية كما تبين أرقام الأحياء ضمن إطار كل مديرية من المديريات.

خريطة رقم (3) الأحياء التي اختيرت حسب المديريات

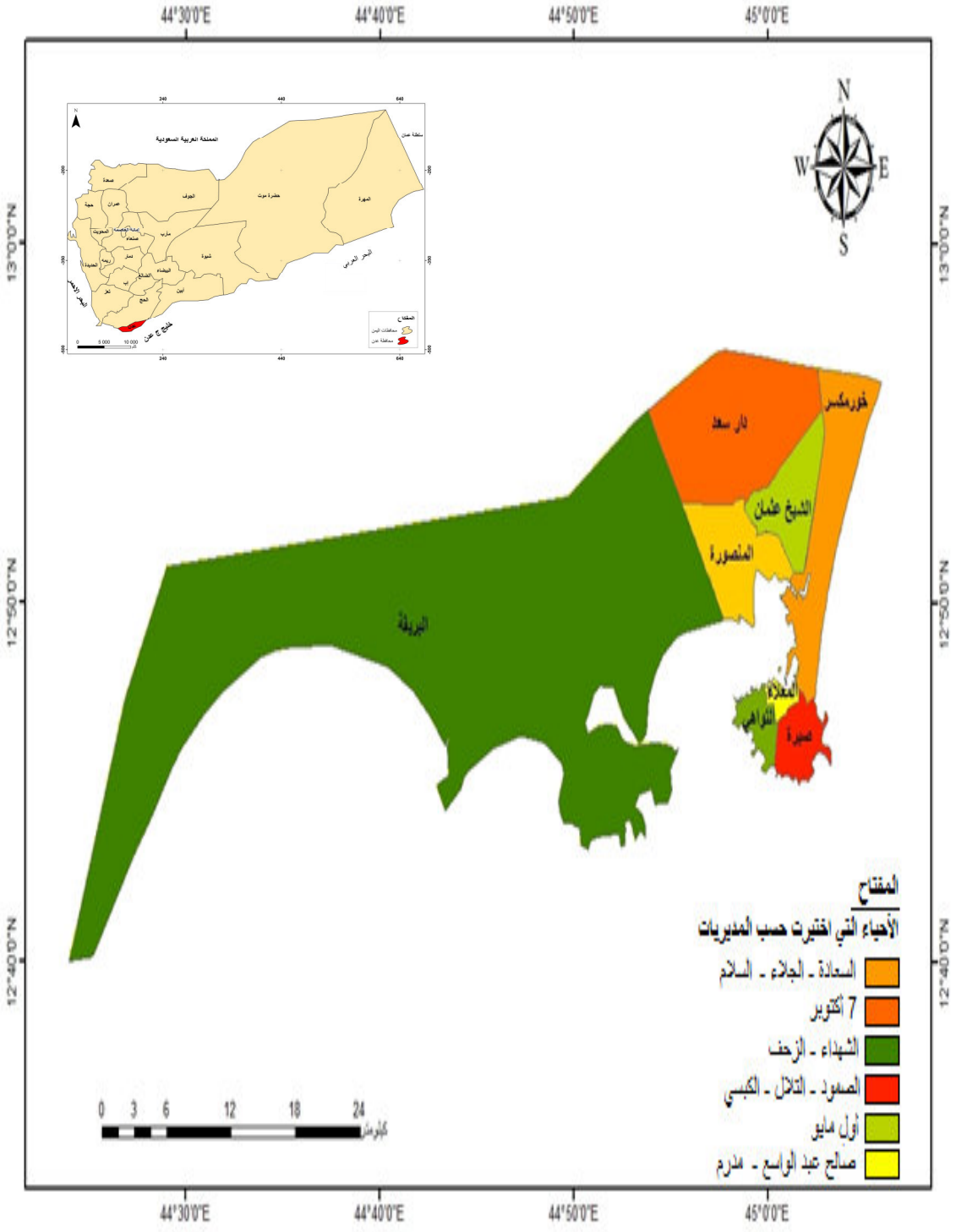

المصدر: عمل شخصي بناء على معطيات الجهاز المركزي للإحصاء – عدن

أما فيما يتعلق بطريقة توزيع استمارات البحث الميداني على أفراد العينة العشوائية، فقد تم التوزيع بحسب عدد الأسر في الأحياء السكنية التي تم اختيارها وفق الجدول رقم (2)، أي نسبة 1% من الأسر التي يتكون منها الحي في منطقة الدراسة، ثم اختيار أولياء أمور الأسر للإجابة عليها، وذلك لأنهم الأعرف بحالة أفراد الأسرة.

وبناءً على ما سبق فقد تم توزيع حوالي 318 استمارة على الأسر المختارة من الأحياء السكنية لمنطقة البحث، وفق الجدول رقم (1) والذي يوضح أعداد الأسر في كل حي سكني تم توزع عليهم الاستمارات.

جدول رقم (1) أعداد الأسر في كل حي سكني مختار في العينة العشوائية التي ستوزع عليها الاستمارة

اسم المديرية	اسم الحي المختار	أعداد الأسر في الحي	أعداد الأسر المختارة لاستمارة
خور مكسر	حي السعادة	2120	21
	الجلاء	1202	12
	حي السلام	0697	07
صيرة	حي الصمود	1538	15
	حي التلال	3310	33
	حي الكبسي	0950	09
البريقة	حي الشهداء	2118	21
	حي الزحف الأحمر	0787	08
المعلا	حي صالح عبد الواسع	0555	06
	حي مدرم	1889	19
الشيخ عثمان	حي أول مايو	8368	84
دار سعد	حي 7 أكتوبر	8331	83
الإجمـــالي	**12 حـــي**	**31.865**	**318**

المصدر: عمل ميداني بناءً على معطيات الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان، والمساكن لعام2004م

الفصل الثاني
الإطار النظري لعوامل الاندماج والإقصاء

إن محاولة فهم عوامل الاندماج والإقصاء، وخاصة بالنسبة للمجتمعات المستقبلة للمهاجرين، وسبر أغوار الأثر الكبير الذي تتركه على مختلف البنى الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية، يقتضي بالضرورة التطرق إلى مفاهيم الاندماج والإقصاء، وأيضا إلقاء الضوء على العوامل التي تفسر اندماج بعض المهاجرين وإقصاء البعض الآخر ومحاولة ربط الاندماج والإقصاء بالأبعاد التي يتبلور فيها. (المبحث الأول)، وكل ذلك يستلزم فهم الصيرورة التاريخية لظاهرة الهجرة ومحاولة فهم طبيعتها ودافعها وتأثيراتها على المجتمعات سواء كانت تنتمي إلى مجتمع الإرسال، أو مجتمع الاستقبال. (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الهجرة ومظاهر الاندماج والإقصاء

تركز الهجرة أساساً على فكره التحرك المكاني، أي الانتقال من مكان إلى آخر بهدف التغير الدائم لمكان الإقامة، ويرتبط جوهر ذلك التغير بأبعاد ذات دوافع مختلفة، كما يتخذ أنماطاً متعددة بتعدد الدوافع والأبعاد (المطلب الأول)، ويترتب على تغير مكان الإقامة أي الهجرة بروز تمظهرات تنتج عن حركة الهجرة وتفاعلاتها، وتتمثل باندماج المهاجرين في مجتمع الوصول أو إقصائهم وهذه التمظهرات أو العوامل تكون مسؤولة عن إحداث تحولات عميقة في بنية مجتمع الوصل. (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول ظاهرة الهجرة وأنماطها

لقد كان مفهوم الهجرة موضعا لعشرات بل لمئات الدراسات في العديد من العلوم المختلفة، فالهجرة تشكل موضوع بحث ودراسة الجغرافيا، وعلم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، وعلم الاقتصاد والتاريخ، والعلوم السياسية، وحتى القانونية. ولاشك أن أي مفهوم او تعريف دقيق، وشامل لظاهرة الهجرة، والتي عرفتها تقريبا كل الأبعاد الثقافية، والتاريخية لكل أمه، ليس بالأمر البسيط، (الفقرة الأولى) وذلك لتعدد أنماطها ودوافعها ولتحولات التي تترتب عليها في مجتمعات الطرد والجذب (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: ماهية الهجرة الداخلية

تعني الهجرة لغويا "الهجر ضد الوصل، هَجَرَهُ، هَجْرًا وهِجْرَانًا اصَرَمَهُ وهما يهتجران ويتهاجران، والاسم منه الهجرة، يقال هجرت الشيء هجرا إذا تركته، وأغفلته. والهِجْرَة'الهُجْرَةُ: الخروج من أرض قال: الزهراوي "وأصل عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن، يقال هاجر الرجل إذا فعل ذلك. كذلك كل مخل لمسكنه منتقل إلى قوم آخرين سكناه فقد هاجر قومه، وسمي المهاجرين مهاجرين لأنهم تركوا ديارهم، ومساكنهم التي نشئوا بها، ولحقوا بدار ليس لهم أهل بها، ولا مال حين هاجروا إلى المدينة فكل من فارق بلده من بدوي، أو حضري، أو ساكن بلد آخر فهو مهاجر، والاسم منه الهجرة (المنجد في اللغة العربية المعاصرة، 2001، 2).

وهناك الكثير من المفاهيم ذات الصلة بمفهوم الهجرة، ولكنها تختلف عنها من حيث المعنى الدلالي الذي ترمز له الهجرة، مثل اختلاف المهاجرين عن المتنقلين، لأن المهاجر الذي يغير مكان إقامته المعتاد من منطقة إلى أخرى، يختلف عن الذين ينتقلون من بيت لآخر.

حيث يقابل مصطلح الهجرة في اللغة العربية ثلاث مصطلحات مجتمعة في اللغة الإنجليزية، والفرنسية، وهي Migration، ومصطلح Emigration، ومصطلح Immigration، ودلالة هذه المصطلحات الثلاثة تختلف من مصطلح إلى آخر، فمثلا مصطلح Migration يشير إلى عملية الانتقال، أو الحركة المستهدفة للهجرة، في حين يشير مصطلح Emigration إلى هذه الحركة في علاقتها بالموطن الأصلي، أي أنه يشير إلى حركة الهجرة، والمغادرة أي التنقل إلى الخارج، فكأنه يشير إلى الحركة في علاقتها بموطن الإرسال، أما مصطلح immigration فإنه يشير إلى مسمى هذه النقلة عند، وصولها إلى المجتمع المضيف، أو بمعنى آخر فإنه يشير إلى دخول المهاجرين وإقامتهم بالفعل في موطن الاستقبال. ومعنى ذلك أننا نستطيع أن نضع هذه المصطلحات في متصل على النحو الآتي:

Emigration → Migration → Immigration

كما أن مفهوم الهجرة يأخذ مصطلحات أخرى مثل "Migration" "Migrant" "Foreigners"، "The Foreign Born Population" فهذه المصطلحات عموما تتعلق بالهجرة، لكنها من حيث الدلالة تتمايز فيما بينها، فنجد أن مصطلح "Migration" الهجرة يدل على التنقل Events من بلد إلى آخر بحثا عن ظروف أحسن، أما مصطلح "Migrant" فيدل على ذلك الشخص الذي يغير مقر سكنه من وقت إلى آخر "Transition" "Status"، أما فيما يخص مصطلح "The Foreign Born" فيتعلق بالأشخاص الذين، ولدوا خارج البلد الذي يقطنون فيه، وفي هذه الحالة نجد المغتربين كأحسن دلالة لمصطلح (Willkens, Raymer, 2008, 24) (و Foreigners)، يعني الذين لا يملكون الجنسية في البلد المستضيف لهم والذين يعيشون داخل حدوده (شوان، 1987، 10).

أما عالم الاجتماع الأمريكي "لايفلي" فاستند في تعريفه لمفهوم الهجرة إلى متغير الزمان، والمكان، ومن ثم فهو يرى إن الحركات البشرية تصنف إلى ثلاثة أنواع:

1- التحرك من مكان موطنه الأصلي أو الثابت.

2- الارتحال أو التنقل الدائم من موطن إلى آخر.

3- نقل أو تغيير الموطن بصفة دائمة.

وبناءً على تعريف (لايفلي) يصبح مفهوم الهجرة مفهوما واسعا، ومتعلقا بتغير مكان الإقامة بالمدة الزمنية التي تستغرقها الهجرة، ومن ثم فان هذا التعريف يتصف بالعمومية، ويكون بذلك أغفل العديد من خصائص الهجرة.

وتذهب بعض التعاريف إلى إضافة الأهداف والغايات من الهجرة، ومنها تعريف الهجرة على أنها "انتقال مجموعة من السكان من مكان لأخر، انتقالا طويل الأمد، مسبوقاً بتفكير منظم من قبلهم مبني على مجموعة من الأهداف (شفيق، 1985، 61). غير أن هذا التعريف يكون قد أغفل أيضا بعضاً من الخصائص المتعلقة بالهجرة، لاسيما تلك الهجرات الاضطرارية" (مذكور، 1970، 629).

وقد عرفها (لي Lee) بأنها "تغير دائم أو شبه دائم في مكان الإقامة، بدون تحديد لمسافة الانتقال سواء كانت اختياريا أو إجباريا" (Lee, 1966, 47-57)، وعلى أساس ذلك يمكن

القول إن الهجرة تركز على فكر التحرك المكاني، أي الانتقال من مكان إلى أخر بهدف التغير الدائم أو شبه الدائم لمكان الإقامة، فضلاً عن التغير الاجتماعي، والبيئي للمهاجر، فإذ حصل الانتقال داخل حدود الدولة أطلق عليه الهجرة الداخلية، وإذا حصل الانتقال عبر الحدود السياسية للدولة أطلق عليها الهجرة الخارجية.

ويقصد بالهجرة بحسب المعجم الديموغرافي الذي أصدره قسم الشؤون الاقتصادية بهيئة الأمم المتحدة" على أنها شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي (مكان المغادرة)، إلى آخر يدعى الوصول، أو المكان المقصود في محل الإقامة. وقد تكون الهجرة داخلية أو خارجية، وقد تكون ريفية في شكلها الداخلي، وهو انتقال السكان من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري (المدينة).

وجاء في القاموس الجغرافي للأمم المتحدة "أن الهجرة نوع من الحراك بين وحده جغرافية وأخرى متضمنا التغير لمحل الإقامة"، إلا إن هذا التعريف يعد به قصور لاسيما من حيث التباين الزمني، وضعف الوسائل في قياس الهجرة (الرباعية، 1978، 12).

وتعرف الهجرة على أنها حركة الإنسان من موطن إقامته الدائمة، حيث عاش، وأصبح عنصرا حيويا، يتفاعل مع بيئته الاجتماعية، والطبيعية، محاولا أن يكون جزءً من هذا المجتمع، بانيا مستقبله محققا آماله، وطموحه، ولسبب أو لآخر قد يفكر هذا الإنسان بالتحرك خارج بيئته محاولا تحقيق ما عجز عنه فيها، فيعيش خارج بيئته لحقبة من الزمن قد تطول أو تقصر، بحسب الأهداف التي يحاول تحقيقها أو حسب الظروف التي أدت إلى تحركه وجعلته ينتقل من بيئته إلى بيئة أخرى قد تختلف اختلافا كبيرا أو قليلا من الناحية الاجتماعية أو الطبيعية أو الاقتصادية، وهذا الإنسان نطلق عليه "مهاجر" (عزيز، 1981، 116).

ومن جملة التعاريف التي أعطيت لمفهوم الهجرة، تعريف ذو أبعاد مختلفة، ويلاءم موضع الدراسة بوصفه تعريف عام – ومؤداه "الهجرة هي انتقال للفرد أو للجماعة من مكان إلى أخر داخل حدود الدولة الواحدة، بهدف معين وواضح، والشخص يهاجر إما بإرادته أو قسرا عنه، وهو إما يعود للإقامة في موطنه الأصلي، أو يستقر بشكل نهائي في موطنه الجديد".

وباستقراء تلك التعريفات السابقة، واستعراض خصائص الظاهرة، يمكن استنباط أبعادها المختلفة، وهي:

- البعد النفسي: أي الحالة النفسية للمهاجر من حيث الاختيار، والقسر.
- البعد الزمني: ويعني المدة التي يقضيها المهاجر في هجرته، وكذلك المدة التي تتم فيها الهجرة.
- البعد العددي: ويعني عدد القائمين بالهجرة، وما إذا كانت الهجرة فردية، أو مع الأسرة، أو مع جزء منها، أو هجرة جماعية، أو هجرة شعوب.
- البعد السياسي: والمقصود أهي هجرة داخلية، أي داخل الحدود السياسية، أم هجرة خارجية أي خارج الوطن؟
- بعد الإقامة: ويقصد بها مدة الاستقرار في الموطن الجديد أو العودة مرة أخرى.
- بعد الهدف: ويقصد بذلك هل الهجرة بسبب العمل فقط، أو الإقامة فقط، أو كلاهما.
- بعد الموطن الأصلي: من حيث هي هجرة ريفية، أم مصدرها البادية.

وبتطبيق تلك الخصائص على الظاهرة موضوع الدراسة انتهى البحث إلى أنها:

- هجرة داخلية من الريف إلى الحضر حيث ينتقل المهاجر من قرية إلى مدينة.
- قد تكون هجرة فردية يهاجر فيها الفرد منفردا، ـ وهي بذلك تختلف عن الهجرة الجماعية ـ أو مع أسرته أو مع بعض من أفراد أسرته. وقد تكون الهجرة إرادية حيث العضو المهاجر يتخذ قرار الهجرة بنفسه، وقد يكون تحت إجبار رسمي حين ينتقل العاملون للعمل في المدن، وقد تكون قسرية تحت أي ظرف قاهر كالظروف الأمنية على سبيل المثال (حرب اليمن) كما سيتم تفصيل ذلك لاحقاً.
- وقد تكون الهجرة تستهدف العمل في المدينة، وقد تكون بهدف الإقامة أو الاثنين معا.

إن إعطاء فهم عميق لظاهرة الهجرة، يقتضي الأمر على إبداء تصنيفات لأنواع الهجرات، والتي تتعدد بين ما هو اقتصادي، وسياسي، واجتماعي، من حيث الدوافع للهجرة فتنعكس على طبيعتها بشكل مباشر، فالدوافع الاقتصادية هي ما ينتج عنها ما يسمى باليد العاملة المهاجرة، والصراعات السياسية، والحروب ينتج عنها تنتج لنا اللاجئين، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم وأشهر أنماط الهجرة.

الفقرة الثانية: أنماط الهجرة الداخلية

اتخذت الهجرة عدة أنماط، وأشكال، وتتميز كل منهما بخصائص سوسيوديمغرافية خاصة، ومن ثم يمكن تقسيمها، وتصنيفها حسب الدافع، والمسافة والاستمرارية، وبحسب الحجم والاتجاه، وما إذا كانت محلية أم دولية. ويعد هذا التصنيف في الهجرة أمراً ضرورياً في فهم خصائص التحركات السكانية هذه زمانا، ومكانا وأثارا.

إلا أن هذه التقسيمات لا تخلوا من عيوب بسبب تداخل الأنماط الهجرية بعضها ببعض، وعلى الرغم من ذلك يظل تصنيف الهجرات أمرا لا مناص منه لفهم هذه الظاهرة، والنتائج التي تترتب عليها في أقاليم الأصل، والوصول.

وتصنف أنواع الهجرة على أساس المكان الذي يتم الانتقال إليه، أو على أساس إرادة القائم بها، أو على أساس الزمن الذي تستغرقه هذه العملية.

- تصنيف الهجرة من حيث المكان:

1- الهجرة الخارجية أو الدولية: Immigration Externe، وهي التي تشمل حركة السكان بين دولة وأخرى، بمعنى أنها تتعدى الحدود الجغرافية والسياسية للبلد الواحد،- لتنتقل إلى غيره. ويعدها البعض بأنها عبارة عن النقل الدولي للموارد البشرية، مثل نقل التكنولوجيا ورأس المال الدولي. والهجرة سواء كانت داخلية أو خارجية قد تكون عبارة عن هجرة تلقائية عفوية أو منظمة، كما يمكن أن تكون من الناحية القانونية عبارة عن هجرة شرعية أو غير شرعية، وهي الهجرات الخارجية التي شهدت تحركات السكان عبر الحدود إلى مسافات كبيرة، والتي تتم عن طريق انتقال الناس من دولة إلى أخرى، وتشير إلى انتقال عدد من أفراد المجتمع إلى مجتمع آخر طلباً للعمل، أو فراراً من الاضطهاد، أو تطلعاً لغرض أحسن

في الحياة أو غيرها، وتنحصر الهجرات الخارجية أو الدولية الرئيسية التي شهدها العالم في العصر الحديث فيما يلي:

– الهجرات الأوروبية فيما وراء البحار إلى أمريكا، والهجرات الدولية داخل أوروبا والهجرات الإفريقية، والهجرات الأسيوية، ولقد أسهمت هذه الأنواع من الهجرات في إقامة مجتمعات بأسرها. وما زالت الهجرة الخارجية حتى الآن من المسائل التي تشغل بال المجتمعات، وبدأت تسن القوانين التي تنظمها إما بالتحديد، أو المنع أو بالتعيين بتصنيف المهاجرين الذين يمكن قبولهم، وتحدت في اتجاهين:

أ– من الوطن إلى الخارج، وتسمى بالنزوح.

ب– من الخارج إلى الوطن، وتسمى بالوفود.

وفي الهجرة الخارجية يعرف جملة الداخلين والخارجين بحجم الهجرة، أما الفارق بينهم يسمى صافي الهجرة، وزيادة المهاجرين إلى البلد عن المهاجرين منه يسمى – فيض الهجرة – أما إذا قل فيدعى غيض الهجرة.

وثمة أشكال متعددة للهجرة الخارجية منها:

– الهجرة السرية غير الشرعية (غير قانونية):– المهاجر غير الشرعي Irregular Migrant: هو الشخص الذي يفتقد الوضعية القانونية داخل بلد المقصد، أو بلد المعبر، أي بمعنى أن الفرد يدخل إلى إقليم دولة معينة بدون تصريح، كما ينطبق مصطلح المهاجر غير الشرعي على الأفراد الذين يدخلون بلد المقصد قانونيا ثم يستنفذون الوضعية القانونية (Report of international council On human rights Policy, 2010, 15).

– هجرة اللاجئين: Migration refugees: اللاجئ هو عبارة عن شخص يقطن خارج حدود بلده الأصلي، وذلك خوفاً وهروباً من الاضطهاد لأسباب دينية، عرقية، وقومية أو انتماء إلى مجموعة سياسية، وهذا التعريف بحسب البروتوكول 1967 الأممي الذي يحددها من هو الشخص اللاجئ(*).

(*) وهنا يتعين الإشارة إلى الإحصائيات الأممية بشأن اللجوء والتي تفيد بأن معدلات اللاجئين قد عرفت تزايدا مستمرا في نهاية الثمانينات ،وبداية التسعينات، وهذا تحت تأثير الصراعات العرقية، والاثنية، والحروب الأهلية، مثل ☜

2- الهجرات الداخلية: "Immigration Interne"، وهي التي تتم داخل حدود البلد الواحد، كما هو الحال بخصوص انتقال أبناء الريف إلى المدن الصناعية، كما أن تلك الهجرات تتم أيضا في المجتمعات الحديثة داخل حدود الوطن الواحد، فالهجرة الداخلية هي انتقال السكان من منطقة إلى أخرى داخل حدود القطر الواحد. وهي هجرات اقل حجما من الأولى، إذ أنها تقتصر على انتقال الناس من منطقة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة.

والهجرة الداخلية تختلف عن الهجرة الدولية في طبيعتها، ودوافعها، والآثار التي تنجم عنها (الصقور، 2003، 25)، حيث تشير الهجرة الداخلية إلى عملية انتقال الأفراد، والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع أو إلى منطقة أخرى في هذا المجتمع نفسه (عبد القادر، 2003، 27).

والواقع أن هناك عوامل تجعل الهجرات الداخلية التي يشهدها العالم عموماً، يزيد حجمها عن حجم الهجرات الدولية والخارجية. ومن أهم هذه العوامل هي أن الهجرة الداخلية قليلة التكاليف، وتتميز الهجرة الداخلية بأنها تأخذ تيارات واتجاهات عكسية، بمعنى أن بعض مناطق الطرد السكان قد تجذب في الوقت نفسه مهاجرين إليها، كما أن مناطق الجذب السكاني تطرد السكان إلى خارجها، وهنا يصدق قول البعض بصدد الهجرة عموما، أنه في كل حركة تنقل كبرى من مجتمع إلى آخر، تؤدي إلى التعويض عن طريقة حركة معاكسة من جانب السكان. وبالإمكان تقسيم الهجرة الداخلية ذاتها إلى نوعين:

أ- هجرة من إقليم إلى آخر، ومن ولاية إلى أخرى، ومن منطقة إلى ثانية، أو من محافظة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة، وبين منطقتين يحملان نفسها الصفات الثقافية، والحضرية.

ب- هجرة ريفية حضرية: وهي من أشهر أنواع الهجرات. وأوضحها تلك التي يتم فيها انتقال الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية (رشوان، 2001، 3).

☞ الربيع العربي، حيث اطر المواطنين إلى الهروب من بلده خوفا من الحرب إلى البلدان الآمنة، كما أن اللجوء لا يرتبط بالجوانب الخاصة بالإنسان إنما يتعداها إلى العوامل الطبيعية.

National Geographic, Expeditions, 2005
http://www.nationalgeographic.com/xpeditions/lessons/09/968/migrationguidstudent.pdf

وحاول بعض العلماء تميز عدة أنواع من الهجرة الداخلية فأورد سميث "Smith" خمسة تقسيمات لهذه الظاهرة هي:

1- الهجرة من الريف إلى الريف.

2- الهجرة من الريف إلى المدن.

3- الهجرة من المدن إلى الريف.

4- الهجرة داخل أقسام المدينة الواحدة.

5- انتقال الأفراد من محل إقامتهم إلى محل إقامة آخر.

إلا أن أبرز الأنواع وأكثرها شيوعا واستمرارا، هي الهجرة من الريف إلى المدن، حيث جذبت هذه الظاهرة أنظار الكثير من الباحثين والدول، وذلك للأهمية الكبرى التي تنجم عن حركات السكان الداخلية، وأثرها في السياسات المتبعة في الدولة، حيث كان التركيز بصورة واضحة على الحد من تدفق الفلاحين الفقراء إلى المدن التي لا تقدر على إيوائهم (الشرنوبي، 1972، 16). وتزداد هذه الظاهرة داخل المجتمعات كلما زادت المدن من خصائصها بوصفها مراكز جذب، وكلما اتسع نطاق مراكز الصناعة الجديدة، في الوقت الذي يزداد فيها سكان المناطق الريفية فيزيد عن حاجة العمل الزراعي الحقيقي.

وقد بدأت الهجرة الريفية الحضرية، أو النزوح الريفي يتدفق إلى المدن، على أثر الانقلاب الصناعي في بلدان كثيرة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وانجلترا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وروسيا، وغيرها من البلاد التي شهدت ثورة صناعية، وظهرت فيها الحاجة إلى أيدي عاملة، ولكن مع إسهام الهجرة في توفير هذه العملية، فإن الهجرة بدأت تشكل إحدى المشاكل الكبرى التي تعانيها المجتمعات الصناعية.

أما الهجرة الريفية: فتشكل نمطاً من الهجرات الداخلية، وأهم مظاهرها، وأكثرها شيوعا، وتعود الهجرة الريفية إلى تأثير عوامل اقتصادية، واجتماعية، وسياسية. هذه العوامل هي التي تعمل على تحريك عملية الهجرة، إلا أن تلك العوامل والدوافع أحيانا ما تفقد فعاليتها فتؤدي إلى هجرة ريفية مرتدة أو عائدة. ومادامت ظاهرة الهجرة تتعلق بعالم الريف والعلاقة

بين المدن، والأرياف فإنه يمكن إن نميز بين عدة أنواع من الهجرات الريفية (غانم، 2002، 251)، وهي كالآتي:

1- الهجرة الريفية الحضرية: وهي الأكثر شيوعاً، واستمراراً، وتعنى الانتقال من الريف إلى المدينة بأشكال مختلقة، ودوافع عدة.

2 – الهجرة الريفية المرتدة: وهي ما يمكن تسميتها بالهجرة الريفية العائدة، وهي نوع من الهجرة الداخلية، حيث ينتقل المهاجرون عائدين من المدن إلى أريافهم، ومما هو جدير بالذكر أن هذه الهجرات نحو الريف قد تثير قضايا اقتصادية، واجتماعية، وثقافية سماتها ما تعلق بغرض العمل، ونقل أنماط سلوكية إلى الريف، وربما عدم قدرة المهاجر على التكيف مع المحيط، لأنه ألف حياة ونمطاً معيشياً قد لا يجده في القرية (غريب، 1999، 147).

3- الهجرة الزراعية: وهي انتقال الإفراد من النشاط الزراعي، وتحولهم إلى نشاطات غير زراعية مع بقائهم في الريف، أي اندماجهم في سوق أخرى غير زراعية لقوى العمل.

- ويتخذ هذا النوع بشكلين:

أ- هجرة زراعية كلية: حيث يتخلى الفرد كلياً عن النشاط الزراعي.

ب- هجراه زراعية جزئية: وذلك حين يزاوج الفرد بين العمل الزراعي، وممارسة أعمال أخرى غير زراعية (شهاوة، 2002، 225).

- تصنيف الهجرة من حيث البعد الزماني، والمكاني، وعلى الوصول: حيث صنف فيه دارسو الهجرة الريفية على أربعة أنماط:

1- هجرة الموجة القصيرة: وفي هذا النمط ينتقل السكان من الأرياف والقرى إلى المدن المجاورة، أو ينتقلون من المدن إلى الأرياف المحيطة بها. وفي تحليل (كورت) يركز على المدينة كهدف ومنطلق للهجرة في آن واحدا فهو يعد المدينة (داخلا)، عندما تكون موجة الهجرة تتجه نحوها، بينما يعده (خارجا)، عندما تتجه موجة الهجرة من المدينة إلى الريف، إن هذا الشكل يتماشى وطبيعة موضوع الدراسات، لأنه يأخذ بالحسبان الهجرة من الريف إلى المدينة، ومن المدينة إلى الريف.

2- هجرة الموجة الطويلة: وفي هذا النمط يكون انتقال السكان لمسافة طويلة (لا تقل عن 300 كلم)، داخل الحدود السياسية للبلد، إلا أن هذا التحديد يصطدم بواقع البلدان التي تقل المسافة فيها عن 300 كلم بين حدودها.

3- الهجرة الموسمية: هناك من صنف الهجرة تبعاً للفصول والمواسم، حيث يهاجر السكان العاملون من منطقتهم في فصول معينة (مواسم القطف)، ثم يعودون بعد انقضاء الموسم.

4- الهجرة الطوافة: ويظهر هذا النوع من الهجرة لدى الأشخاص اللذين ينتقلون من مدينة لأخرى محاولين تثبيت أقدامهم في واحدة منها.

- تصنف الهجرة حسب الزمن:

من المعلوم أن الانتقال الدائم من موطن الإقامة الأصلي إلى موطن جديد تصنف بأعمال المعيار الزمني إلى هجرة دائمة أو مؤقتة، وقد اعتبرت هيئة العمل الدولية أن "الإقامة في بلد الاستقبال لمدة لا تقل عن شهر، ولا تزيد عن عام تعد هجرة مؤقتة، بينما الإقامة في ذلك البلد لمدة تزيد عن عام، ولو ببضعة شهور تعد هجرة دائمة. لكن قد ثمة من يستعمل، ويستبدل مصطلح الهجرة المؤقتة بالهجرة القصيرة الأجل، ومصطلح الهجرة الدائمة بمصطلح الهجرة الطويلة الأجل، وتنطوي الهجرة وفق هذا التصنيف على نوعين:

1- الهجرة الدائمة: وهي عملية الانتقال من المنطقة المعتادة إلى منطقة أخرى، وما يصاحبها من تغير لظروف حياة المهاجرين الذين يتركون محل إقامتهم الأصلي نهائيا، ولا يعودون إليه.

2- الهجرة المؤقتة: تشمل الأفراد أو الجماعات الذين ينتقلون من منطقة إلى أخرى انتقالا مؤقتا، ولا تشمل الهجرة المؤقتة المتنقلين يوميا بين أماكن سكنهم، وأماكن عملهم مثل العمال، أو سكان البلدات، أو سكان الضواحي المحيطة بالعواصم، والمدن الكبيرة القريبة، والذين ينتقلون إليها يومياً بهدف العمل، ومن ثم العودة إلى أمكان إقامتهم المعتادة مساء، وتتمثل الهجرة المؤقتة في انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى انتقالاً مؤقتاً.

ومن أمثلتها الهجرة بسبب العمل خارج أو داخل البلد لمدة مؤقتة، مثلما يحدث على سبيل المثال بالنسبة لهجرة عمال التراحيل في مواسم العمل، أو هجرة العمالة الفنية وغيرهم إلى بعض البلاد التي يتوافر فيها فرص العمل، ومستويات الأجور المرتفعة، ويطلق على هذا النوع من المهاجرين اسم المهاجرين العائدين، والذين يترددون بين حين وآخر على موطنهم الأصلي، نظراً لارتباطهم بهذا الموطن لأسباب اجتماعية، واقتصادية.

- تصنف الهجرة بحسب إرادة القائمين بها إلى هجرة إرادية، وهجرة قسرية:

1- الهجرة الإرادية: تشمل كل أنواع الهجرة الداخلية والخارجية التي يقوم بها إفراد أو، جماعات بإرادتهم من مكان أو منطقة إلى بلد أخر، وتغير من مكان إقامته المعتادة دون ضغط أو إجبار رسمي. والملاحظ أن هذا النوع من الهجرات قد تباين من حيث الحجم والمدى من وقت لأخر، ففي العصر الحديث أصبحت أكثر مما كانت عليه سابق في العصور السابقة، ومرد ذلك إلى التطور الذي شهدته وسائل النقل والاتصال (أبو عيانة، 1993، 410).

2- الهجرة القسرية: نعنيبها نقل أفراد أو جماعات من أماكن إقامتهم الأصلية إلى أماكن أخرى، أو بعبارة أخرى إجبار السلطات لبعض الأفراد، والجماعات على النزوح من منطقة معينة، أو إخلائها خشية كارثة معينة مثل الزلازل، أو الفيضانات، أو الحروب، وما إليه (ولذلك قد يدخل في هذا النوع كل ما يشير إليه مفهوم التهجير، والأمثلة على ذلك النوع من الهجرة الاضطرارية على المستوى الدولي والمحلي أمثلة كثيرة مثل خروج الأفراد من اليمن إلى البلدان المجاورة بسبب ظروف الحرب مثل جيبوتي، والسعودية، عمان).

3- الهجرة على مراحل: وهي انتقال المهاجر على مراحل من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية حيث ينتقل أولا من القرية إلى المدينة الأصغر حجماً للمدن الأخرى، ثم من تلك المدينة إلى المدينة الأكبر حجما (الخفاف، 2001، 12).

4- هجرة عرضية: وتندرج ضمن هذا النوع الهجرات العمالية في العمل في قطاعات الصناعة، والتعدين حيث يتوجهون إلى تلك المواقع ثم يعودون بعد أن ادخروا قدر من رأس المال.

5- الهجرات الموسمية: وقد ارتبط هذا النوع من الهجرات بالزراعة حيث ينتقل العمال الزراعيون في موسم الحصاد، والقطف والجني، وينتقل مربون المواشي، والرعاة بين المرابع الشتوية، والصيفية.

- **تصنيف الهجرة من حيث الكم:** تبعا لخصائص المهاجرين على:

1- هجرة فردية: وهي انتقال الأفراد دون مرافقين من أسرهم.

2- هجرة الأسرة: وهي انتقال الأسرة بأكملها الزوج، والزوجة، والأطفال، والملاحظ إن الهجرة الأسرية أحيانا تدرج ضمن الهجرة الفردية على أساس أنها واحدة (World migration report 2010, 62.).

3- هجرة تبعية: وهي انتقال بقية أفراد الأسرة "الزوجة، والأطفال" إلى المكان الذي انتقل إليه رب الأسرة، وتحدث بعد انتقال رب الأسرة لمدة معينة.

4- هجرة الزواج: وهي انتقال أحد القرينين إلى موطن القرين الأخر من أجل الزواج.

5- هجرة جماعية: يقوم بها جماعة من الأفراد، أو الأسر تحت تأثير ظروف مختلفة طبيعية أو اقتصادية أو سياسية (معاينة وعبود، 2007، 15).

كما يمكن أن نميز بين الهجرة الكلية Gross Migration، والهجرة الصافية Net Migration، فالهجرة الكلية هي مجموع المهاجرين من المنطقة الأولى إلى المنطقة الثانية، والمهاجرين من المنطقة الثانية إلى المنطقة الأولى، أي جملة الهجرة التبادلية بين منطقتين، أما الهجرة الصافية فهي باقي طرح الهجرة من كل منطقة، أما بالسالب أو الموجب (مصلحي، 1999، 167).

- **تصنيف الهجرة من حيث الكيف: ويتعلق الأمر هنا بنوعين من الهجرة:**

- هجرة عمودية أو شاقولية: هي التي تستهدف إحداث تغير في المكانة الاجتماعية، والاقتصادية أو كلتيهما، وهي السعي نحو ما يظنه الأحسن أو الأفضل، أي من الأدنى إلى الأعلى، مثل ذلك الفلاح الذي سعى وراء العلم حتى وصل إلى أعلى الدراسة الجامعية، وانتقل إلى المدينة يعمل في مجال دراسته طبيبا أو محاميا أو مدرس، وغير ذلك. لأنه لا يجد المجال الصالح المتناسب مع ما وصل إليه من درجة علمية في قريته، ومثله العامل

العادي الذي تدرب على استعمال الآلة حتى أصبح عاملا فنيا فقصد مراكز الصناعة التي تتيح له فرصة الإفادة من اختصاصه، وهي في العادة في المدن.

– هجرة أفقية: حيث يتم تغير مكان الإقامة مع الاحتفاظ بنفس العمل والمهنة، وهنا يمكن إدراج ما يطلق عليه بالهجرة الزراعية، حيث يتخلى الفرد عن العمل الزراعي مع بقائه في الريف مكان الإقامة ليمارس نشاطات أخرى غير زراعية (حمادة وشقفة، 2015، 116). وهناك نوع ثالث من الهجرة يدخل تحت الهجرات الفصلية أو اليومية، وهذه الهجرات قد تدخل بطبيعتها تحث النوع الثاني من الهجرة، لان لها ظروفها الخاصة (World migration report 2010 the future of migration building capacities for change, 62).

– **تصنيف الهجرة من حيث الاستمرارية**: تصنف الهجرة حسب الاستمرارية على:

– هجرة نهائية: حيث لا تتبعها أية رغبة في العودة إلى محل الإقامة الأصلية، فيعمد إلى تركها نهائيا، والاستقرار في المنطقة المهاجر إليها، وتتخذ هذه الهجرة الدائمة أنماطا كثيرة، كتلك الهجرات الجماعية التي عرفتها أوروبا جراء الغارات التي شنتها الشعوب الرعوية على الشعوب الزراعية المستقرة، وتلك الهجرات التي صاحبت الفتوحات الإسلامية إلى البلدان التي دخلها الإسلام. وعلى مستوى الهجرات الفردية الدائمة هجرة الأدمغة من حملة الشهادات الجامعية، وأصحاب المواهب، والمهارات المختلفة من العالم الثالث نحو أوربا، وأمريكا، وهناك نوع من الهجرة ويسمى:

– **الهجرة من حيث الشكل:** ويقسم هذا النوع من الهجرة على قسمين الشكل المحافظ، والمجدد: ولعلً من أكثر تصنيفات الهجرة دقة تلك التي طورها Petrson (1958)، والتي ميز فيها بين شكلين أساسيين للهجرة، هي:

أ– الشكل المحافظ: فيحدث عندما ينتقل الأفراد من مكان لآخر حفاظا على طريقتهم القائمة للحياة، هذه النقلة بأحداث بعض التغيرات في المكان الراهن للإقامة، وحتى البقاء في هذا المكان يحدث معه تغيرات في طريقة الحياة التقليدية والمعتادة، ولهذا تكون الهجرة جهداً أو محاولة من طرف الأفراد للحفاظ على جوانب أساسية، ومهمة في طريقة حياتهم.

ب– الشكل المجدد: عكس الشكل المحافظ فهو عبارة عن حركة وتنقل الأفراد للحصول على طريقة جديدة في الحياة، مثل ذلك عند إقامة أحد السدود في المنطقة الواقعة

خلف السد لابد أن تخلى من السكان بمعنى يتحتم عليهم الانتقال إلى منطقة أخرى في هذه الحالة إذا كان السكان يعملون بالزراعة، ويفضلون الاستقرار في منطقة زراعية جديدة هنا تكون هجرتهم في الشكل المحافظ، أما إذا اعدوا هذه النقطة الإجبارية بمثابة فرصة خطهم المهني، وطريقة حياتهم عندئذ تكون هجرتهم ذات طابع مجدد (جلبي، 1984، 25).

هناك تفسير آخر لهذا الشكل المجدد هو عندما يصاحب تقاعد الفرد عن قوة العمل بهجرة إلى موطنه الأصلي، أما تفسير الشكل المحافظ فيتمثل في انتقال الجماعة الدينية بهدف الحفاظ على ممارستها الدينية.

جـ- الهـجرة البدائـية: (الطبيعية): تحدث هذه الهجرة عندما يعجز السكان عن التوافق مع القوى الطبيعية، والإيكولوجية في منطقة فينقلون إلى غيرها بهدف البقاء، وعند محاولة إيجاد السكان لمكان مشابه للأول فيعدون محافظين، وعند محاولة السكان إيجاد مكان جديد، وطريقة جديدة في الحياة يعدون مجددين، والمثال على ذلك تنقل الأفراد إلى المدينة بعد عجز الأرض الزراعية عن الوفاء بالاكتفاء الذاتي (السيد، 1988، 32).

– هجرة اليد العاملة المهاجرة: Labour migration: هي تلك الجماعات والأفراد التي تنتقل من مكان إلى مكان بهدف الحصول على وظيفة، وفرصة اقتصادية، وهذا النوع من الهجرة قديم قدم ظاهرة الهجرة نفسها، وتزداد اليد العاملة المهاجرة في مدد الانتعاش الاقتصادي عموما، حيث نجد أن أرباب العمل يسعون جاهدين إلى الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية في بناء استثماراتهم من خلال فتح الوظائف أمامهم، وذلك بالضغط على حكوماتهم، كما نجد أيضا أن الاتفاقات والعقود الاقتصادية التي تبرم بين الدول تؤدي دورا كبيرا في تشجيع هذا النوع من الهجرة (Meyers, 2004, 17).

وبناءً على كل ما سبق يمكن القول بان الهجرة الداخلية ترتكز على فكرة التحرك المكاني، أي الانتقال من مكان إلى أخرى داخل حدود الدولة، حسب الظروف التي أدت إلى تحركه، وجعلته ينتقل من بيئة إلى بيئة أخرى، ويختلف مفهوم الهجرة، فهناك من فرق بين الهجرات البدائية، والهجرات الحديثة، وبذلك يصبح مفهوم الهجرة مفهوما، واسعا، ومتعلقا بتغير الإقامة، وبهذا تكون الهجرة قد اتخذت أنماط، وأشكال متعددة، وكل أنماط الهجرة

باعتبارها في حركة دائمة تتخذ تمظهرات مختلفة تؤثر في عملية اندماج أو إقصاء المهاجرين المغادرين موطنهم والمتجهين نحو المدن.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول اندماج وإقصاء المهاجرين

إن حركة الهجرة من الريف إلى المدن تحمل العديد من المتغيرات البنيوية والشكلية لدى المدن المستقبلة للمهاجرين، وهذا بطبيعة الحال نتيجة طبيعية للتفاعل الذي سيحصل بين المهاجرين القادمين مع السكان الأصلين، ولدراسة هذه الحركة العكسية الأطراف وفهمها نجد أن العلوم الاجتماعية بصفة عامة تعتمد على مجموعة من المصطلحات، تهدف إلى إيجاد أطر لفهم الديناميكية الناتجة عن حركة الهجرة، ومن بين هذه المصطلحات نجد كل مصطلح: acculturation، التثاقف adaptation، التأقلم absorption الاستيعاب والاندماج (heckman2006) .ntegration Report of european foundation for the improvement of living and working conditions, 2006).

الفقرة الأولى: معاني الاندماج بصفة عامة

* الاندماج كتصور ربما يعرف على أساس أنه الاستقرار في العلاقات بين الأجزاء داخل نظام معين.

* أيضا يعرف الاندماج على أنه: عبارة عن مسار ينتج عن درجة معينة من الترابط والتداخل، للتعبير عن نوعية العلاقات داخل النظام ككل.

ومن هنا يمكن الاعتماد على ثلاث نقاط أساسية لتوضيح مفهوم الاندماج باعتباره مسار:

أ- هو عبارة عن عملية تؤدي إلى ربط العناصر المنفردة ببعضها البعض لتشكل بنية جديدة.

ب- أيضا هو عبارة عن إضافة عناصر، أو أجزاء منفردة، وذلك بتجميعها في بنية سالفة الوجود لتشكل ترابط كلي.

ج- أيضا من بين مفاهيم ودلالات مصطلح الاندماج، نجد أنه: عبارة عن مفهوم يدل على صيانة، وتحسين العلاقات داخل نظام، أو بنية معينة (عوض، 2012، 9).

وكل تلك المفاهيم والتصورات حول مصطلح الاندماج، تأتي ضمن السياق العام للمصطلح، وتتداول في العديد من الميادين والدراسات باعتبارها مفاهيم عامة، وانطلاقاً من ذلك كان لا بد من تحديد مفهوم الاندماج في السياق العلمي الذي يهم ويخدم إطار البحث.

فمفهوم الاندماج في إطاره السوسيولوجي، يدل على درجة معينة من الاستقرار، ومستوى من التعاون في العلاقات داخل النظام الاجتماعي وبين وحداته (الديب، محمد، د.ت، 211).

كما يعتبر الاندماج من المنظور السوسيولوجي، عبارة عن مسار وعملية تقوم على تعزيز وتقوية العلاقات داخل النظام الاجتماعي، وذلك بإدخال قواعد ومجموعات جديدة إلى النظام الاجتماعي ومؤسساته الموجودة سلفا، فاندماج المهاجرين في البداية هو عبارة عن مسار processus فإذا ما نجح هذا المسار يمكن اعتبار أن المجتمع مندمج مع وحداته.

ويذهب (**lock Wood** 1964) إلى اعتبار نظام الاندماج بمثابة انعكاس نتيجة للوظائف التي تقوم بها المؤسسات والمنظمات، مثل الدولة وبعض النظم الفرعية مثل النظام القانوني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وذلك بالتعاون بين هذه النظم. ووفق ذلك المنظور يعتبر (**lock** – 1964)، أن الاندماج عبارة عن انصهار الأفراد في النظام الاجتماعي، وأيضا هو عبارة عن خلق وتأسيس لعلاقة بين الأفراد من حيث توجهاتهم نحو المجتمع الجديد، وأيضا هو عبارة عن الوعي الكامل بضرورة التفاعل والتعاون بين الأفراد والمجموعات مع النظام الاجتماعي الجديد (Andrea et Tripier, 2009, 101).

ولعل أكثر التعاريف دقة والتي قدمت لمفهوم الاندماج تذهب إلى اعتباره عبارة عن إيجاد موقع ومركز للفئات الوافدة الجديدة داخل النسيج الاجتماعي، والذي يتم عن طريق بعض الآليات والأدوات مثل اللغة والوظيفة وأيضا ضمن مجموعة من القيم المبينة على فكرة الحق والواجب (République, 2011, 4).

ومع تتعدد صوره الاندماج ومصطلحاته اقترح (ESSEN 2000) ، خمسة أشكال لتعزيز الاندماج، وهي عبارة عن مرتكزات يتضمنها الاندماج وهي كالتالي:

1/ التثاقف (Acculturation): أيضا يعرف بمصطلح (la socialization)، وهو عبارة عن المسار الذي من خلاله يكتسب الفرد المعرفة، والمعايير الثقافية والمهارات التي يحتاجها للتفاعل والتواصل بنجاح مع المجتمع المستقبل.

2/ التموقع (PLACEMENT) : يتمثل في الموقع الذي يكتسبه الفرد المهاجر داخل المجتمع المستقبل له، والذي يتكون داخل المنظومات والمؤسسات المختلفة، مثل المنظومة التعليمية الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية. أيضا من بين معاني مصطلح (placement)، اكتساب بعض الحقوق مثل قدرة المهاجر على تأسيس علاقات اجتماعية، وتحقيق تغلغل ثقافي ،واجتماعي، واقتصادي، داخل السلم الاجتماعي، ومن حيث الترتيب الزمني لمرتكزات الاندماج التي وضعها (ESSEN)، فإن مصطلح التثاقف (ACCULTURATION) يعتبر شرط مسبق بهدف تحقيق مفهوم التموقع (placement).

3/ الاندماج المعنوي (MORAL INTEGRATION): وهو عبارة عن الشبكات والعلاقات التي يشكلها الأفراد الذين يتقاسمون ويتقاطعون في التوجهات والمنطلقات، وهذا المفهوم عكس الجانب المعنوي من المسار الاندماجي، حيث يتضمن مفهوم الصداقة والعلاقات العاطفية والزواج بصورة أوسع، أي العضوية داخل المجتمع المستقبل للمهاجر بشقه المعنوي.

4/ تحديد الهوية (IDENTIFICATION): يركز هذا العنصر على الهوية التي يكونها المهاجر عن نفسه في مواجهة النظام الاجتماعي للبلد المستقبل له، ومفهوم الهوية الشخصية الناتج عن انفتاحه عن المجتمع المضيف له (République, 2011, 5).

5/ الاستيعاب أو التمثيل (ASSIMILATION) : كغيره من المصطلحات التي سبق الحديث عنها فإنه يصعب تعريفه، وتحديده بدقة ومن بين التعاريف نجد، أن الاستيعاب قد يكون عملية تقديم الشيء كمماثل، أي بمعنى التحول إلى المماثلة، والاستيعاب هو التشبه بالآخر، فعموما يعرف الاستيعاب على أنه العملية التي بواسطتها تستطيع أقلية اجتماعية أو عرقية تبني القيم المهيمنة، وسلوكيات المجتمع الذي تحاول أن تندمج فيه، ليصبح مع الوقت ذوبانها فيه حتميا.

إن استيعاب الآخر يعني أنك تجعله يتشبه بك، يقترب منك ومن أفكارك ومن نمط معيشتك ومن تصورك للحياة لتجعله مماثلا لك، فعملية التحول هذه واقترابه منك (أي من الثقافة أو المجتمع الذي يستوعب)، تجعله في المقابل يبتعد تدريجيا عن أصله، وعن ثقافته وفي النهاية فإن الاستيعاب (assimilation) يفترض ذوبانه في المجتمع المضيف.

وبناءً على كل ما سبق، يمكن القول بأن مفهوم الاندماج يتجلى في إيجاد موقع ومركز للمهاجرين القادمين من الأرياف إلى المدينة، فإذا ما وجود هذا الموقع واستطاع المهاجر التكيف معه، وكون علاقات مع مجتمع المدينة حصل الاندماج، غير أن للاندماج ميادين يتجسد فيها ذلك المركز أو الموقع الجديد، وله مؤشرات تدل عليه من داخل الوسط الحضري لمنطقة الوصول، فما هي تلك الميادين وما هي المؤشرات التي تدل على عملية الاندماج؟

ميادين ومؤشرات الاندماج:

إن مسار الاندماج يتضمن مجموعة من الميادين المتعددة والمتداخلة فيما بينها، وذلك بهدف إنجاح وتحقيق المسار الاندماجي الكامل، ولعل ابرز الميادين التي تلعب دوراً محورياً في نجاح مسار الاندماج تتجلى في ميدانين هما:

- الميدان الاقتصادي.
- الميدان القانوني والسياسي.

وكل تلك الميادين تتداخل فيما بينها لتحقق مسار اندماجي كامل، وفي نفس الوقت فأن كل ميدان يركز على مجموعة من المؤشرات خاصة به، وذلك لتحديد مستوى عملية الاندماج ومدى استيعابها للسياسات الخاصة بالاندماج.

أولاً: الميدان الاقتصادي

يتضمن هذا الميدان مجموعة من المؤشرات التي تعمل على بلورة مفهوم الاندماج اقتصادي عمليا، ويمكن تعدادها في خمسة مؤشرات، والتي يعمل بها لقياس مدى تقدم مسار عملية الاندماج في مجتمع الاستقبال بالنسبة للمهاجرين وهي كالتالي (European commission report, 2003, 32):

- التشغيل
- مستوى الدخل
- الأمن الاجتماعي
- مستوى التعليم
- السكن.

- **التشغيل:** إن مؤشر التشغيل في المسار الاندماجي للمهاجرين، يعتبر الطريق الرئيسي الذي تتخذه أغلب الحكومات والمجتمعات التي تتبنى سياسات للهجرة قائمة على إدماج المهاجرين، ويرتكز هذا المؤشر على معرفة مدى الفروقات بين الناشطين الاقتصاديين، وغير الناشطين من بين الجاليات المهاجرة، وذلك بالمقارنة مع القوة العاملة المشاركة في الاقتصاد بشكل عام، كما يعمل المؤشر أيضا على التركيز على الكفاءات، والمؤهلات ذات المستوى العالي بين المهاجرين بهدف الاستفادة منها (European commission report, 2003, 33).

- **مستوى الدخل**: يرتبط هذا المؤشر بصفة عامة وبشكل مباشر بسوق الشغل داخل البلد المستضيف أو المدينة المستقبلة للمهاجرين في حالة الهجرة الداخلية، ويعمل هذا المؤشر على تبيان مستويات الدخل بين الفئات المهاجرة، وذلك من خلال كيفية توزيعه، ومستوياته، مقارنة مع أفراد الدولة المستقبلة للمهاجرين. لكن من بين الإشكالات التي ترتبط بهذا المؤشر هي صعوبة الحصول على بيانات دقيقة حول الدخل من الفئات المهاجرة، ويتحكم في ذلك عادة اعتبارات ذات أبعاد ثقافية سائدة بين المهاجرين، والتي تعتبر أن قضية الدخل شأن خاص، فالحصول على بيانات دقيقة حسب الخبراء تكون ضعيفة جدا في هذه الحالة.

- **الأمن الاجتماعي:** يرتبط هذا المؤشر بالنظر إلى مدى استفادة المهاجرين من الرفاه الاجتماعي، والتوظيف في المراكز المتقدمة في هرم المجتمع، وخاصة مدى استفادة أبناء المهاجرين من المساعدات الاجتماعية بالمقارنة بأبناء السكان الأصليين داخل البلد المستضيف.

- **مستوى التعليم:** يعتبر التعليم بصفة عامة نقطة حاسمة في تطور أي مجتمع، وذلك لما يفرزه من المكاسب، ومن هنا فأن ضرورة اكتساب المهاجرين مستويات متقدمة من التعليم، يعتبر مؤشر إيجابي أو سلبي على مستوى تأثيرهم ووجودهم داخل المجتمعات المستقبلة.

والمستوى التعليمي المتقدم هو الذي يضمن للمهاجرين مواقع متقدمة في سوق العمل والسلم الاجتماعي، ويعمل هذا المؤشر على قياس مستوى التعليم بين المهاجرين من جهة، ومواطني البلدان المستقبلة للمهاجرين من جهة أخرى، وذلك من حيث حجم الهوة، فإذا كانت هوة المستويات متقاربة فهذا دليل على أن المسار الاندماجي في الطريق الصحيح، وأن هناك عملية اندماجية، أما إذا كانت الهوة متباعدة فهذا أيضا دليل على اختفاء، أو تأخر، أو تهميش في العملية الاندماجية.

- **السكن:** يركز هذا المؤشر في قياسه لمستويات الاندماج على نوعية السكن، ومدى قدرة المهاجر على الحصول على سكن، وأيضا قدرته على الاختيار لمكان إقامته، ويعمل هذا المؤشر على إبراز السياسات الحكومية للدول المستقبلة للمهاجرين في سياسة الإسكان بصفة عامة.

ثانياً: الميدان القانوني والسياسي للاندماج

على غرار الميدان الاقتصادي يندرج ضمن هذا الميدان مجموعة من المؤشرات، ويعتمد عليها في قياس مدى تقدم المسار الاندماجي في المجال القانوني والسياسي، ومن بين هذه المؤشرات:

-المشاركة السياسية:

يهدف هذا المؤشر إلى تبيان مدى مشاركة المهاجرين في الانتخابات، وذلك من حيث القدرة على الترشح، والحرية في اختيار الممثلين، وأيضا في طرح المتمثلين وعدد المنخرطين في العمل السياسي من خلال الأحزاب، ومن خلال عدد المهاجرين كأعضاء في المجالس المحلية والإقليمية، والحكومية. ومدى الوصول إلى الخدمات العمومية، والخدمات التي تقدمها المنظمات الغير حكومية ذات الطابع السياسي.

. (http://www.escholarship.org/UC/item/3kv4r959)

- **المشاركة في فعاليات المجتمع المدني:**

يركز هذا المؤشر على المستويات المتعلقة بانخراط المهاجرين في منظمات المجتمع المدني، وذلك من خلال معرفة طبيعة هذه المنظمات، هل تقوم على أساس عرقي، أم إثني، أو أنها تعبر عن قضايا المهاجرين بغض النظر عن الانتماء والأصل، وتهدف إلى تحقيق المسار الاندماجي للمهاجرين.

- **الدور الإعلامي:** يعتبر دور الإعلام في البلدان المستقبلة للمهاجرين جوهريا وحاسما في بعض الأحيان، وذلك يعود إلى الدور التي تلعبها وسائل الإعلام في رسم الصورة حول المهاجرين، وحول حركتهم داخل المجتمعات المستقبلة للمهاجرين، ويبحث هذا المؤشر في الكيفية التي يظهر بها الإعلام المهاجرين.

فإذا ما تحققت مؤشرات الاندماج من خلال الميادين التي يمكن أن يتجلى فيها (الاقتصادي والسياسي والقانوني)، نستطيع القول بان المهاجرين مندمجون في مجتمع الوصول، وهو الأمر الذي يحقق قدراً عاليا من الاستقرار الاجتماعي الذي بلا شك يدعم ميادين التنمية، غير أنه إذا ما تعذر اندماج المهاجرين بسبب اختفاء المؤشرات الدالة عليه، وتحقق قصوره في الميادين التي يتجلى فيها، فإنه ينتج عن ذلك صعوبة في الاندماج، وهو ما يسمى بالإقصاء.

الفقرة الثانية: مفهوم الإقصاء

لقد ظهر هذا الاصطلاح في الستينات ضمن حقل العلوم الاجتماعية، وعرف استعمالا موسعا في السبعينات، وقد شكل هذا الاصطلاح مخرجا نظريا ومنهجيا للمأزق الذي وجدت فيه الدراسات حول الفقر نفسها، خصوصا عندما أرادت قياس الفقر في المجال الأوروبي، فقد تمكنت به من العبور من مقاربة وتعريف جامد للفقر يعتمد القياس النقدي، إلى مقاربة ديناميكية ومتعددة الأبعاد للسكان غير المحظوظين المقصيين (حسن، 2012، 18).

ولم يكن لهذا المفهوم أن يتخذ مكان الصدارة في السبعينات عندما كان مصطلح اللامساواة يحتل صدارة الخطاب الاجتماعي والسياسي، غير أن قصور مفهوم اللامساواة عن التعبير عن ظاهرة القطائع، وأزمات الهوية التي تميز مسار الإقصاء، قد فرض الالتجاء إلى المفهوم الجديد، فهشاشة وضع الأجراء مثلا لا تنتج عن علاقة الهيمنة في العمل، بقدر

ما تنتج عن أوضاع غير يقينية تترجم عبر القلق الفردي في مواجهة خطر البطالة المحتملة، وعدم الاندماج في حياة المؤسسة الاقتصادية، والضياع التدريجي للهوية المهنية.

لقد أعطى العمل في السابق هوية للأفراد، أما مسارات العمل الحالية فتلغيها فتنتج الإقصاء. وهذا الارتباط بين مضمون الهوية مع مضمون الإقصاء كان سببا في سيطرة استعمال مفهوم الإقصاء، إذ بين قدرته على تسليط الضوء ولو بصفة ضمنية على أزمة الرابط الاجتماعي دون أن يقطع بالضرورة مع مفهوم اللامساواة.

إن أهم ما يميز مفهوم الإقصاء هو طابعه الرجراج، وغير الدقيق وتعدد المفاهيم المقاربة له، والتي تتطابق معه أحيانا مثل الفقر المتعدد الأبعاد (سلطانية وبن تركي، د.ت، 20)، والحرمان، وفقدان الأهلية، وهذا التردد يبرز بالخصوص لا يقينية علماء الاجتماع أمام حقيقة يصعب حصرها.

وفيما يتعلق بالإقصاء الاجتماعي للمهاجرين يمكن أن يفهم من زاويتين مختلفتين، ولكنهما متكاملتان أكثر مما هما متضادتين، فالإقصاء يمكن أن يفهم على أنه صعوبة في الاندماج، ويبحث عن أسباب ذلك لدى الفرد، ولكن يمكن معالجته من زاوية إجمالية، إذ هو خطأ في القدرة على الاندماج، ويبحث عن أسبابه في المجتمع نفسه.

ويعني ذلك إن الإقصاء قد يكون بدافع اللامساواة داخل المجتمع بين المهاجرين والسكان الأصلين، أو بسبب الفرد نفسه لعدم قدرته على الاندماج والتأقلم مع المجتمع الجديد، ومثلما أن للاندماج أسبابه وميادينه ومؤشراته التي تدل عليه، فأن للإقصاء أيضاء دوافع وعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية.

- أسباب وعوامل الإقصاء (هيلز، 2007، 27- 28):

لقد ربطت الدراسات بين الإقصاء وغياب العدل والمساواة، انطلاقاً من مفهوم أن العدل والمساواة هما أساس اندماج الناس في مجتمعاتهم، على أصعدة الإنتاج، والاستهلاك، والعمل السياسي، والتفاعل الاجتماعي، وأن اللامساواة هي الاستبعاد، أو الحرمان، أو الإقصاء، عن ذلك الاندماج.

وأنه ما لم يتم ربط مفهوم الإقصاء بفكرة المساواة الاجتماعية بوصفها لب عملية الاندماج، يكون هناك خلط وقصور في الفهم، على الصعيد السياسي، والعلمي على السواء. وأن أي حكومة تتظاهر بأنها مهتمة بالاستبعاد الاجتماعي دون أن تبالي بعدم المساواة الاجتماعية، تكون حكومة تعاني من الخلط واضطراب الرؤية. وهناك خمسة عوامل للإقصاء وهي:

***عوامل ذاتية فردية أو مجتمعية:**

تركز هذه العوامل على القلق والاستياء الذي يشعر به من يجد نفسه غير قادر على تحقيق طموحاته الشخصية، أو طموحات القريبين منه، أو اختيار الإقصاء طوعا وإراديا باعتباره وسيلة لتنشيط الإبداع الفني والفكري لدى فئات اجتماعية معينة، أو خرق القوانين أو الأعراف السائدة، كما ركزت تلك العوامل على الحواجز الاجتماعية، التي تقيمها مجموعات بشرية لتفصل بينها وبين الآخرين، وتقوم بإقصاء كل من لا ينتمي إليها

***عوامل سياسية:**

وترجع تلك العوامل إلى غياب ثقافة المشاركة والديمقراطية، باعتبارها المسئولة عن تحديد مستويات إدراج الأفراد والجماعات أو إقصائهم، ولذلك يعتمد تحليل الإقصاء السياسي على دمج قضايا حقوق المواطنين، والحواجز التي تُعيق ذلك، حيث ينتج الإقصاء السياسي عن انعدام مشاركة غالبية أفراد المجتمع في الآليات المؤسسية المعنية بإدارة الشأن العام.

***عوامل اقتصادية**:

تذهب إلى أن مفهوم الإقصاء يولد وينمو من الإقصاء الاقتصادي، غير أن ولادة النظرية الاقتصادية لم تهتم بالإقصاء الاقتصادي، على الرغم من أنه يشكل أبرز أوجه الإقصاء. إذ أن المقاربة الاقتصادية تقوم على نموذج الندرة، ويعتبر ضحايا الإقصاء أعدادا فائضة من البشر أو أشخاصا فاشلين أو أشخاصا يصعب تصنيفهم ..إلخ، ويقوم قياس الإقصاء الاقتصادي على تحليل وضعية الأفراد في سوق العمل، أو تحديد من يوجد داخل هذه السوق أو خارجها، وعلى فكرة وجود سوق عمل بمستويين بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي، وبين القطاع النظامي وغير النظامي، وطبيعة العلاقة بين المشتغلين والعاطلين عن العمل.

***عوامل ثقافية:**

تشير إلى أنه عندما تحدد الجماعات البشرية انتماءاتها، من خلال الرجوع المطلق إلى بعض الأطر الثقافية الخاصة، تكون بذلك قد أقصت كل من لا ينتمون إلى تلك الأطر، وشهد التاريخ الإنساني العديد من حالات الإقصاء التي ارتكزت على أسباب ثقافية، وأدت إلى إلغاء الآخر.

*** عوامل إثنية ودينية:**

وتوضح هذه العوامل أن الإقصاء يرتبط أحيانا بواقع الأقليات الإثنية والدينية، نتيجة لافتقار العديد منها للحقوق الأساسية، وحرمانها من حق التمدرس مثلاً، أو الاستفادة من الخدمات الصحية، والعمل في المؤسسات الحكومية، كما أنهم بالإضافة – للإقصاء المؤسسي– يعانون من الإقصاء الاجتماعي، نتيجة عادات وممارسات تميزية ترسخت في وعى العديد من مكونات المجتمع ضد أقليات تعد من المكونات المجتمعية.

وتفرز تلك الأوضاع الإقصاء الذي يعكس بدوره تفسخا في شبكة العلاقات في المجتمع، وعدم التجانس بين القيم السائدة، وتتجلى هذه العوامل المؤسسية للإقصاء على المستوى الشخصي "الجزئي"، وفى علاقة النساء والرجال، وفى علاقة الأفراد فيما بينهم ومع الجماعات والمؤسسات الوسيطة "المستوى المتوسط"، وكذلك من خلال التفاعلات المتعددة في المجتمع "المستوى الكلى". غير أن ذلك لا يعنى أن الإقصاء الاجتماعي منفصل عن الإقصاء السياسي أو الاقتصادي، فهذه الأوجه المختلفة للإقصاء تربطها علاقات عضوية تؤدى إلى نمو كل منها بصورة متقاربة أو تعزيز كل وجه منها للأوجه الأخرى (تقرير السكان والتنمية، 8– 9).

المبحث الثاني: التطور التاريخي لظاهرة الهجرة

لفهم ظاهرة الهجرة بصورة واسعة، وبمختلف المراحل التاريخية التي مرت بها، فإنه يتحتم علينا الرجوع إلى الماضي البعيد لمعرفة كيف كانت؟ وما هي التغيرات التي طرأت عليها، وكيف تطورت من محطة إلى أخرى، وما هي أهم الخصائص، والمميزات التي اتسمت بها كل مرحلة (مطلب أول)، وظاهرة الهجرة بكل أنواعها، كما هو معرف، لم ولن تتوقف بصفه نهائية وإنما يمكن فقط الحد منها، بسن قوانين معينة، لذا يتعين البحث عن عوامل وأسباب الهجرة، وتفسر النظريات التي تكمن وراءها (مطلب ثاني).

المطلب الأول: التتبع التاريخي لتطور ظاهرة الهجرة

من الوجهة التاريخية تعتبر المجتمعات البشرية منذ فجر التاريخ مسرحا لتنقل السكان فيما بينها، ولعل أقدم الهجرات البشرية قد تكون خرجت من جنوب غرب أسيا ووسطها إلى غرب أوربا، ونحو الأميركتين في الشرق، ونحو إفريقيا في الجنوب الغربي، وسبب تلك الهجرات يعود إلى التغيرات المناخية، والنقص في الغداء، وتحت تأثير الغزو، والحروب (القصير، 1992، 101).

إلا أن البدايات الأولى لظاهرة الهجرة، هي تلك الهجرات البدائية التي عرفتها جماعات الصيد والقنص في العصور المبكرة من تاريخ الجنس البشري، ثم النزوح للجماعات الزراعية التي تعيش على الزراعة المتنقلة، التي تضطر إلى تغيير إقامتها كل عدة سنوات بعد أن يتم استنزاف خصوبة الأرض (السيد الإمام، 2009، 45- 46).

ومما سجله التاريخ عن تلك الهجرات الفردية، هجرة القبائل الجرمانية بين القرنين الرابع والسادس الميلادي، من منطقة بحر البلطيق جنوبا بحثا عن الأراضي الزراعية.

وفي العصور الوسطى يمكن أن ندرج هجرة بعض القبائل العربية التي اتجهت نحو الشمال الإفريقي، والأمثلة كثيرة.

وإذا كان التاريخ قد سجل الهجرات الجماعية لأسباب عدة، فإن الهجرات الفردية باتجاه الحواضر لم تخل منها تلك المجتمعات، فقد وردت إشارات إلى تلك الظاهرة، حيث أشار المفكر الروماني shesheron" إلى دور الهجرات في إحداث التواصل الثقافي،

والحضاري، ومن بعده الفيلسوف "sinka" الذي ركز على الآثار الأخلاقية للهجرات البشرية (غيث، 1990، 398).

وفي العصور الحديثة فإن الكشوفات الجغرافية، والثورة الصناعية ثم الظاهرة الاستعمارية أدت إلى أحداث نقلة نوعية في ظاهرة الهجرة، من حيث دوافعها وأنماطها، ونتائجها، فقد عمت الظاهرة أرجاء العالم، واتخذت أشكالا مختلفة، فقد توجه في بداية القرن 19 ما يقرب من 57 مليون مهاجرا إلى القارة لأمريكية باختيارهم وإرادتهم.

وبدافع وجود فرص اقتصادية هائلة، وهناك هجرة بشرية نكبت بها إفريقيا بخروج الملايين من أبنائها للعمل كفريق في العالم الجديد، وحين نتجه نحو العالم العربي ستوقفنا نكبة فلسطين، والهجرة اليهودية التي بدأت مع نهاية القرن التاسع عشر لتتواصل في القرن العشرين (عثمان، د.ت، 47).

ومن الهجرات الدولية في العصر الحديث الهجرة باتجاه الخليج العربي، بعد اكتشاف النفط. وقد لعبت الهجرة الدولية تأثيراً كبيرا في التركيب السكاني، والاقتصادي، والاجتماعي لسكان العالم، فسمحت باحتكاك الحضارات، وتولد عنها صراع حضاري كما حدث ويحدث الآن في فلسطين.

إلى جانب تلك التحركات السكانية الواسعة والتي تخطت الحدود، عرفت المجتمعات هجرات محلية لم تتعد الحدود السياسية للوطن، وهي التي يطلق عليها الهجرة الداخلية والتي من أهم أنماطها وأكثرها شيوعا الهجرة الريفية.

إن المتتبع للثورة الصناعية في أوربا يسجل أنها كانت تركز وبالا خص على الزراعة، والعالم الريفي، فعلى سبيل المثال فقد أدى الإصلاح الزراعي في بريطانيا إلى الرفع من إنتاجية العمل الزراعي، وتحرير اليد العاملة التي استقطبتها الصناعة حيث تخلت اليد العاملة عن الفلاحة، فبعد أن كانت تمثل 70% من السكان أوائل القرن 18 أصبحت تمثل الآن في حدود 37 % فقط مع حلول القرن 19 (وعلول، 1981، 26).

وإذا كانت الهجرة الريفية إحدى عوامل النمو الحضري فإن سكان الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال عام 1790م، لم يتجاوزوا 5 % من مجمل عدد السكان لتقفز النسبة إلى 80% مع ستينات القرن 20.

وفي العالم العربي لم تشهد الأوساط الريفية قديماً إلا حركات نزوح طفيفة باتجاه المدن نظراً لطبيعة الاقتصاد الحضري، والذي لم يكن بحاجة إلى يد عاملة، لكن التطور الحاصل أدى إلى نمو حضري متسارع، وهجرة من الريف للمدن بمعدلات عالية، فعلى سبيل المثال فقد تضاعف سكان المدن 8 مرات، بين1907. 1966م (محمد، د.ت، 28).

وبناءً على كل ما سبق يمكن القول، إن الهجرة الداخلية مرت بمنعطف تاريخي هام منذ بدايتها، فلكل عصر أسباب، ودوافع للهجرة، فكانت الهجرات القديمة تقام بحثا عن الغداء، ويعمل المهاجرون على تغير إقامتهم، سواء كانت هجرة فردية أو جماعية، وفي العصور الحديثة فإن الكشوفات الجغرافية والثورة الصناعية، ثم الظاهرة الاستعمارية، أدت إلى أحداث نقله نوعية في ظاهرة الهجرة من حيث دوافعها وأسبابها، فما هي دوافع وأسباب الهجرة؟

المطلب الثاني: عوامل الهجرة ودوافعها

تعود الهجرة إلى مجموعة من الدوافع النفسية، فهي اتجاه نفسي، وفردي نحو السياقين الاجتماعيين الطارد، والجاذب أي ما يقصد بالتخلخل، والتركز وكلاهما يمثل النقيض بالنسبة لأي من خصائص أو ظروف السياق الاجتماعي، فإذا كان عاملا ما كالظروف الاقتصادية يمثل عاملا جاذبا في المنطقة المهاجر إليها فهو نفسه العامل الطارد في المنطقة المهاجر منها.

وتبدو عوامل الطرد في المناطق المهاجر منها في أنها تتصف بالحرمان، وعدم إمكانية الإنسان في العيش، والبقاء فيها لأسباب اجتماعية أو نفسية أو طبيعية، أو ظروف سياسية أو اقتصادية (عودة، 1974، 11).

تكمن عوامل الجذب في الظروف الحسنة، وتتميز المناطق الجاذبة بقدر على استمالة الناس لما تتمتع به من حياة أفضل في شتى مناحي الحياة.

لقد احتلت نظرية الطرد، والجذب لفترة طويلة مكانا بارزا في تفسير الهجرة، فقد اعتبر بوج "Bougue"، هذه النظرية على أنها مكونة من متغيرين مستقلين هما الطرد، والجذب. أما جورج " Arias George " فقد أرجع التحركات السكانية إلى عاملين رئيسيين هما:

- تحركات بفعل عوامل ضرورية معينة أو قهر أو إلزام معين.
- تحركات حسب الحاجة أو تحركات اقتصادية (جميل، 1981، 218).

وفي ضوء نظرية الطرد والجذب، حللت "نلسون" الدوافع الأساسية إلى:

- عوامل طاردة كنضوب المصادر الطبيعية، وتقلبات المناخ، وعدم التكيف الاجتماعي.
- عوامل جذب كاكتشاف مصادر جديدة.

إلا أنها نبهت إلى الصعوبة التي تكتنف هذا التصنيف لأنه من النادر أن تعمل مجموعة من العوامل بصورة مستقلة، فالتغيرات التكنولوجية مثلا ربما تعمل كقوى طرد، وقوى جذب في آن واحد (الشمري، 2012، 32).

وفي نفس السياق جاءت إسهامات "زيبف Zepf" و"سومر ميجر meiger Samer" لتركز على العوامل الاقتصادية كقوى طاردة في المجتمع الأصلي، وبحشد أكبر قدر ممكن من العوامل حيث يستغرق جميع عوامل الهجرة من طرد وجذب، فتوصل الأخير "سومر ميجر" إلى أن الهجرة هي محاولة الفرد في التغلب على صعوبات مختلفة، والوصول إلى حالة التوازن (ديلمي، 2007، 128- 129).

إلا أن "بالرسون" نجده يستبعد العوامل الاقتصادية من منطلق أن تلك الظروف الاقتصادية ليست سوى عملية تحسين المستوى المعيشي للمهاجر، ومن ثم حصر الدوافع في (نعمة، 2006، 22):

- الضغوط السياسية بالمجتمع الأصلي.
- الثقافة الإلزامية القهرية في المجتمع الأصلي.
- قوة الجذب التي تتمتع بها المدينة.

وبشكل عام، وتقييمي أن هذه التصنيفات، والدوافع تظل قاصرة لأنها لم تستوعب جميع القوى، والدوافع الكامنة، وراء قرارات الأفراد المهاجرين، ولا يمكن استيعابها لأنها تتنوع، وتختلف بحسب المقاصد الحقيقية للأشخاص المهاجرين، وحسب اهتماماتهم. ثم إن

القصور بدأت حين اعتمدت النظرية على الفصل بين المتغيرين الطرد، والجذب، بيد أن الواقع أثبت أن العوامل الطاردة، والجاذبة متشابكة ومتداخلة، فقد تكون عوامل الطرد هي عوامل الجذب.

ومن الانتقادات التي، وجهت لها أنها لم تنجح في، وضع تصنيف تدرجي مناسب للقوى، والدوافع أو القوى ذات الأهمية القصوى.

وهناك من يشير إلى أن هذه النظرية لم تجب عن السؤال التالي: لماذا يهاجر بعض الأشخاص بينما لا يهاجر البعض الآخر مع أنهم يعيشون تحت ظروف اقتصادية، واجتماعية، وثقافية واحدة ؟

وفي ضوء نظرية الطرد، والجذب، (انظر الباب الأول الفصل الثاني) ومن واقع الهجرة في اليمن نحاول حصر عوامل الهجرة نحو المدن، فيما يلي:

أولا: عوامل الطرد من الريف اليمني، ويمكن تلخيصها في:

❖ **العوامل الطبيعية (الجغرافية):**

- تؤدي العوامل الطبيعية منها المناخ القاسي، والتربة الفقيرة إلى صعوبة الحياة مما يدفع سكان المنطقة إلى الهجرة.
- الكوارث الطبيعية التي تصيب المناطق الريفية منها الزلازل – الفيضانات والجفاف أو السيول أو انتشار الأوبئة، والأمراض الفتاكة، إلى أن يخرج الريفيون من قراهم إلى أقرب منطقة ملائمة.
- العزلة المكانية، والموقع الجغرافي للقرية.
- الطبيعة الموسمية للعمل الزراعي التي تمتد فيها مدد طويلة بلا عمل انتظار الموسم الحصاد أو الثمار.

❖ **العوامل اقتصادية:**

لاشك أن الهجرة تؤدي دورا في موازنة الأجور في المناطق المختلفة بالإضافة إلى تخفيف من حدة البطالة في بعض أجزاء الإقليم التي تشكو ضعفاً سكانياً، وهي أداة أساسية

في نمو الاقتصاد، وزيادة الدخل، ومن ثم زيادة في الثروة، ومن أهم عوامل الطرد من الريف.

- نظام ملكية الأراضي
- انخفاض المستوى المعيشي في الريف
- قلة الدخل، وضعف الانتاج
- الاعتماد على محاصيل معينة، وندرة رأس المال.

❖ **العوامل الاجتماعية، والثقافية:**

- مدى التفاوت الحضاري بين المدينة، والقرية، والشعور بالوحدة، والانعزال الثقافي.
- التدهور في شبكات المواصلات، ونوع المواصلات التي تربطها بالمدينة.
- انتشار المدنية، وازدهار الثقافة، والهوة بين المجتمعين.

❖ **العوامل السياسية:**

- غياب الاستقرار السياسي في بلد ما يدفع بالسكان غالبا إلى مغادرة موطنهم الأصلي إلى أماكن أخرى بحثا عن الأمن، والاستقرار، كما حدث في اليمن نظرا لظروف الحرب.
- عدم تمركز المراكز الإدارية، ومراكز السلطة في الريف، وغياب التحفيزات الريفية وعدم جديتها، والبيروقراطية الإدارية.
- ضعف الخدمات العامة، مثل الصحة، والتعليم والرعاية، الاجتماعية.

ثانياً: عوامل الجذب يمكن إيجازها في الآتي:

- توافر فرص العمل.
- سرعة النمو الاقتصادي، والصناعي، وتركز الاستثمارات في المدن.
- انتشار المدنية، وازدهار الثقافة، ووسائل الترفيه.
- إغراء المدينة.

إن الإغراء الذي تمارسه المدينة على سكان الأرياف يرجع إلى جانب منه إلى بعض المزايا الحقيقية التي تتوفر عليها المدينة، وإلى بعض ما يروج ويشاع فقط، وترجع قوة الجذب إلى تلك الامتيازات، كتوفر فرص العمل، والتعليم، واحتلال مراكز اجتماعية عالية بفضل تمركز الصناعة، والنشاطات التجارية، والخدمية، ووسائل الترفيه إضافة إلى الحريات التي يتمتع بها أهل المدينة.بالإضافة إلى عامل المسافة.

ومما سبق نلاحظ أن هناك عوامل متداخلة تمارس تأثيرا نسبيا في طرد السكان الريفيين من مناطقهم الأصلية باتجاه المدن التي تمارس بدورها تأثيرا، واضحا لجذب السكان إليها عن طريق الإغراء، والمزايا التي توفرها الحياة المدنية الحقيقية منها، والمزعومة ومن هنا توجب علينا معرفة النظريات والتفسيرات المهمة حول نظريات الهجرة وقوانينها.

❖ **نظريات الهجرة وقوانينها:**

اهتم العديد من الباحثين بظاهرة الهجرة منذ القدم، وانصب اهتمامهم حول أسباب، وانعكاساتها، وتباين ذلك من مجتمع لآخر، وحتى في إطار المجتمع الواحد عبر مراحل تطوره، هذا التباين أدى إلى ظهور عدة اتجاهات في تفسيرها، كما كان التخصص العلمي سبيلا إلى اختلاف اتجاههم التفسيري.

ومن جهات أخرى فقد ظلت الدراسات الأولى للهجرة ذات توجه ديموغرافي استندت إلى المعالجة الإحصائية، ووصف الظاهرة أكثر من تحليلها فاهتمت بالتحركات السكانية، ولم يكن هناك اهتمام كافي بآثارها خاصة ما تعلق بظروف الاندماج والإقصاء (الربايعة، 1987، 7).

ومن ثم فان الدراسات السوسيولوجية ركزت على الهجرة باعتبارها عاملا هاما من عوامل التغير الاجتماعي لما تؤدي إلى تحولات في النسيج الاجتماعي خاصة في شبكة العلاقات الاجتماعية بالإضافة إلى آثارها على النظام الاقتصادي (الربايعة، 1987، 10).

هذا ويعد البعد التفسيري في ظاهرة الهجرة أحد المصادر التي تضفي أهمية خاصة على دراسة ظاهرة الهجرة على الرغم من أن تلك الاتجاهات، والنظريات التي حاولت تفسيرها تواجه جوانب قصور واضحة، وأعني بذلك النظرية الجغرافية، والنظرية الاقتصادية، والنظرية السوسيولوجية.

فالنظرية الاقتصادية، والجغرافية تقدمان تفسيرات حتمية، وأن التفسير الحتمي يظل معيبا لتجاهله الكثير من العوامل المؤثرة في تشكل الظاهرة، وتركزه على عامل واحد، أما النظريات الاجتماعية المفسرة للهجرة فإنها ما تزال في طور التكوين، ولم تتبلور بعد حتى تحتل مكانتها كاتجاه تفسيري (غانم، 2002، 12).

وسنتناول التوجهات النظرية، والمداخل التي انطلقوا منها وهذا بالتركيز على المداخل: الجغرافية، الاقتصادية، السوسيولوجية.

❖ **النظرية الجغرافية:**

يقوم التفسير الجغرافي على مقولتين: أولاهما ترتبط بتفسير سبب الطرد من الموطن الأصلي، وثانيهما يرتبط بتحديد مجتمع الاستقبال.

فقد حاول الجغرافيون الربط بين عدد السكان، وخصائص منطقة تواجدهم، وضرورة وجود توازن بينهما، وأن أي عدد يزيد عن العدد المسموح به يؤدي إلى الإخلال بالتوازن فيدفع بالعدد الزائد إلى الهجرة.

أما النقطة الثانية، والمتعلقة بمجتمع الاستقبال فتشير النظرية إلى أن المهاجرين يختارون منطقة الاستقبال في ضوء تماثل ظروفها الجغرافية مع ظروف منطقة الطرد.

كما اهتم الجغرافيون بعامل آخر، وهو عامل المسافة، حيث يرون أن طول المسافة يؤثر عكسا على الهجرة بين الموطن الأصلي، وموطن الاستقبال (غانم، 2002، 19).

ويبدو أن المدخل الجغرافي يعتريه قصورا لأنه يعطي دراسة، وصفية للظاهرة متأثرا بأدوات جاهزة للتحليل متجاهلا عوامل التغير الاجتماعي، والتطور الحاصل في ميدان تكنولوجيا المواصلات، حيث لم تعد المسافات عائقا، ثم إن مسالة التوازن هذه تعد غير كافية لأنها تتعلق بالعلاقة بين الإنسان، والطبيعة.

- **التفسير الاقتصادي:**

يرى أنصار التفسير الاقتصادي أن العوامل الاقتصادية هي المفسر الأساسي لظاهرة الهجرة.

وإذ تأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار العوامل الطاردة في بلد الاستقبال (مثل البطالة، التضخم، ضآلة فرص العمل، الخ)، وعوامل الجذب في البلد المستقبل، إلا أن التركيز ظل منصبا على هذه العوامل في بلد الإرسال فقط .

ويعني التفسير الاقتصادي للهجرة أن المهاجر يترك موطنه بحثا عن العمل، وان السلوك الهجري يساير نموذج تعظيم المنفعة، حيث يهدف المهاجر من خلال العملية إلى تعظيم المنفعة الاقتصادية في مستوى يفوق ما كان عليه في موطنه الأصلي (عبد الغني وبراح، 2005، 34).

ولقد بالغ بعض الاقتصاديين في أهمية العوامل الاقتصادية هذه، حتى وجدنا من يقول إذا عرفنا منطقة معينة، ومواردها الفيزيقية من خلال تاريخ هذه المنطقة، وثقافتها فانه يمكن تحديد حجم سكانها، والعدد المطلق لهؤلاء السكان من خلال المدخل الاقتصادي وحده (عبد الغني، 2002، 17).

وبالرغم من أهمية المدخل الاقتصادي إلا أنه:

- تجاهل أن ثمة عدة عوامل يمكن أن تؤثر في تفسير السلوك الإنساني.
- ترى النظرية الاقتصادية أن الشخص المهاجر هو سيد قراره بالرغم من عوامل أخرى سيما السياسات الحكومية في بلد الاستقبال.
- إن هناك حالات كثيرة من الهجرة كانت نتيجة السياسات المتبعة من طرف الحكومات في البلد الأصلي كالحرمان، والظلم الاجتماعي، والسياسي.

- **التفسير الاجتماعي الثقافي للهجرة:**

يختلف التفسير الاجتماعي عن غيره، انه يحاول أن يرجع الهجرة إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، فهو لا يركز على عامل واحد فقط، ولا يقتصر أيضا على العوامل الطاردة فقط – كما هو الحال لدى التفسير الاقتصادي– بل ينظر إلى الهجرة، والمهاجرين نظرة كلية متكاملة، إضافة إلى ذلك فان التفسير الاجتماعي يستند إلى استقراء الواقع ،ويحاول أن يستفيد من نتائج الدراسات الميدانية.

ويأخذ التفسير الاجتماعي للهجرة عدة اتجاهات فهناك اتجاه ثقافي، وهناك اتجاه التنظيم الاجتماعي، وثالث يأخذ بخصائص المركز الاجتماعي.

- **الاتجاه الثقافي:**

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن للثقافة دور هام في تشجيع الهجرة، وأن الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولة عن الميل العام للهجرة حيث تمتزج العوامل الثقافية مع العوامل الاقتصادية فتعطي الهجرة بعدا ثقافيا أوسعا.

فهناك شعوب تعتبر الهجرة جزءا لا يتجزأ من ثقافتها كما هو الحال لدى البدو الرحل، ولدى الكثير من الشعوب البدائية.

لقد تحدث الانثروبولوجيون عن دور العامل الثقافي في الهجرة، وقدموا صياغة لما يسمى بنظرية الانتشار الثقافي التي تعني انتشار العناصر الثقافية الخاصة بمجتمع ما في مجتمع آخر عن طريق عوامل مختلفة ومنها الهجرة (براح، 2005، 37).

- **اتجاه التنظيم الاجتماعي:**

حيث يقدم Mengalam هذه النظرية، ليؤكد أن الهجرة هي عملية من عمليات التغير الاجتماعي، وأن كل مجتمع يمر بمرحلة من التغير الاجتماعي يوضحها اختلاف، وضع المجتمع، ونظامه الاجتماعي في فترتين مختلفتين، وفي هذه العملية تعمل الهجرة على حفظ عملية التوازن الدينامي للنظام الاجتماعي، وفي نفس الوقت تعطي أعضائها طرقا ليتخلصوا من حرمانهم، وأن الهجرة في الأخير تؤثر، وتتأثر بالنظام الاجتماعي بكل من منطقتي الطرد، والجذب، ثم إن القيم الاجتماعية تتغير أيضا.

وباختصار فان نسق الهجرة لدى هذا الاتجاه يشتمل على ثلاثة عناصر متفاعلة:

- مجتمع المنطقة الأصلية (الطرد).
- مجتمع المنطقة المستقبلة (الجذب).
- المهاجرون أنفسهم (عبد الغني، 2002، 22).

- **اتجاه خصائص المركز الاجتماعي:**

لاحظ بعض الباحثين أن سلوك المهاجر، والميل إلى الهجرة يختلف اختلافا، واضحا على أساس المركز الاجتماعي، والوضع الطبقي.

فقد سجل توماس (1939)، أن العمر يعتبر أكثر خصائص المركز الاجتماعي تأثيرا في الميل نحو الهجرة.

كما بينت دراسات أخرى الحالة التعليمية، وأثبتت أخرى الوضع المهني.

باختصار أن تلكم الدراسات أكدت استحالة الفصل بين ظاهرة الهجرة والدور الاجتماعي (عبد الغني، 2002، 23).

وعن قوانين الهجرة فإن الهدف الأساسي سوف يبقى الكشف عن القوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية، ومن ثم حاول العديد من علماء الجغرافية ،والاجتماع التنظير لظاهرة الهجرة، ولكن يبدو أنهم أخفقوا في صياغة نظرية شمولية، وأدركوا عدم كفاية تعميماتهم، وقصر المعرفة التطبيقية في دعم هذه التعميمات (الربايعة، 1978، 18).

ففي نظريته عن الهجرة حدد "ايفريت لي" Everett lee عدة خصائص ترتبط بتيارات الهجرة وديناميكيتها وهي (عطوي، 2001، 279):

1. أن الهجرة تميل للحدوث داخل تيارات محددة تماما. فالمهاجرون يسلكون طرقا محددة بين منطقة الأصل، ومنطقة الوصول، وتغلب المهاجرين الأوائل على العوائق يقلل من صعوبة انتقال المهاجرين الجدد.

2. أن لكل تيار هجرة رئيسي تيار في الاتجاه المعاكس. ويعود ذلك إما لاختفاء عوامل الجذب أو ضعف عوامل الطرد، مما يدفع بعدد من المهاجرين إلى البحث عن مكان آخر أو العودة إلى الموطن الأصلي.
3. أن كفاءة تيار الهجرة، والتيار المعاكس تميل إلى الانخفاض إذا كان مكانا الأصل، والوصول متشابهين. وهذا يعني أن الحركة بين المنطقتين قد تكون متساوية، وأن الهجرة الصافية تميل إلى الصفر.
4. إن كفاءة تيارات الهجرة تكون عالية إذا كانت العوائق المتداخلة بين المنطقتين كبيرة، ومرد ذلك مشاق، وكلفة الانتقال بين المنطقتين، فكلما ازدادت هذه العوائق، والمشاق كلما قل التفكير بالعودة إلى الموطن الأصلي .
5. إن كفاءة تيار الهجرة تتماشى مع الظروف الاقتصادية، فتكون عالية أثناء الرخاء، ومنخفضة في أوقات الشدة، وهذا يعني أن تيار الهجرة يكون عاليا إذا كانت مناطق الوصول عالية الإنتاجية، والمداخيل فيكون التيار العائد قليلا.

أما الكساد الاقتصادي في مناطق الوصول فإنه يحد من عدد المهاجرين، ويدفع المزيد منهم للعودة إلى الموطن الأصلي.

وفي ضوء العوامل المؤثرة في أماكن الأصل، والوصول خلص "ايفريت" إلى ما أسماها بقوانين الهجرة ومن أبرزها (عطوي، 2001، 280).

- إن حجم الهجرة داخل منطقة معينة يتباين مع درجات الاختلافات البيئية التي تتميز بها هذه المنطقة.
- أن حجم الهجرة يختلف باختلاف السكان، وتنوعهم.
- أن حجم الهجرة يرتبط بالقدرة على تخطي العوائق في منطقتي الأصل، والوصول.
- أن الهجرة تتأثر بالتقلبات الاقتصادية إلى حد كبير.
- إذا لم تفرض ضوابط صارمة للحد من الهجرة فإن حجمها، ومعدلها يميلان للتزايد بمضي الزمن.

هذه هي الخصائص، والقوانين التي أوردها "ايفريت لي"، والتي يغلب عليه الطابع الشمولي أي كهجرة بشكل عام.

إلا أن "رافنستن" KRavenstein والذي يعد من أول، وضع قوانين الهجرة (1889) جاءت القوانين التي صاغها قريبة إلى الهجرة الريفية الحضرية حيث هي (الربايعة، 1978، 19).

- أن غالبية المهاجرين يتحركون إلى مسافات قصيرة من الموطن الأصلي.
- يقابل تيار الهجرة تيارا عكسيا يعوض ما فقدته المناطق الطاردة.
- أن العدد يتناقص تدريجيا كلما زادت المسافة.
- آمن رافنستن بالهجرات التدرجية أو الهجرات على مراحل، حيث يتجه المهاجرين أولا باتجاه المدن الصغيرة القريبة، ومن المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة، فالأكبر وهكذا.
- سكان المدن الأصليين أقل هجرة من سكان الريف.
- الإناث أكثر هجرة من الذكور.
- ازدهار الصناعة يزيد في معدلات الهجرة.
- رغبة الناس في تحسين أحوالهم الاقتصادية هي أقوى حافز على الهجرة.

ولقد تعرضت هذه القوانين والآراء إلى اختبارات تطبيقية، إلا أن دراسات الباحثين انتهت إلى نتائج متضاربة، فقد أثبتت الدراسات صحة القوانين إلا أن بعض القوانين كانت موضع جدل كبير.

فالفرضية المتعلقة بالمراحل لم تصمد أمام الاختبارات التي قامت بها "جين مور" حيث لاحظت أن الهجرات التي عرفتها بعض المدن الأمريكية الكبرى لم تأتها من المدن الصغيرة بل من الريف مباشرة.

أما "بيرجل" فأشار إلى أن تلك القوانين تكون صحيحة ومقبولة، في ظروف المجتمع الانجليزي في تلك المرحلة لكن من الصعب تعميمها على مجتمعات أخرى.

أما آراء "رافنستن" في أن الإناث أكثر هجرة من الذكور فإن العديد من الشواهد، والإثباتات تشير أن الذكور أكثر هجرة.

ولعل من أهم الانتقادات، والتي تعد مآخذ أساسية تلك التي أشار إليها "هوزر" والتي من أهمها (الربايعة، 1978، 19):

- ❖ أنه لا أحد من هذه التعميمات يستطيع أن يحدد مستوى أو معدل التحرك تحت أي ظرف من الظروف.
- ❖ أنها تتسم بالثبات النسبي الذي يتنافى مع سنة الحياة الاجتماعية التغيرية.
- ❖ أنها تصف الهجرة في الحاضر فقط لارتكازها على ظروف مجتمع معين.

ومع ذلك فإن هذه القوانين والآراء ظلت المدخل الأساسي، والتوجيه النظري للدراسات والبحوث التطبيقية.

خلاصة الفصل الثاني

فمن خلال الدراسة النظرية يتضح لنا أن الاندماج هو إيجاد موقع أو مركز لفئات الوافدة داخل المجتمع الجديد، وإذا حصل المهاجر على الموقع الجديد، واستطاع التكيف فيه، وتوفرت العوامل المساعدة على اندماجه، قلنا إنه مندمجا، وأن عدم المساواة بين المهاجرين، والسكان الأصليين في مجتمع الوصول يتكون عنه الإقصاء.

كما تطرقنا إلى المفاهيم العامة حول ظاهرة الاندماج والإقصاء للمهاجرين من خلال المبحث الأول.

وحددنا عوامل الطرد في المناطق المهاجر منها، وأنها تتصف بالحرمان، وعدم إمكانية الإنسان في العيش والبقاء فيه، بينما تتميز المناطق الجاذبة بقدر على استمالة الناس لما تتمتع به من حياة أفضل في شتى مناحي الحياة وتوصلنا إلى أن الهجرة هي محاولة الفرد في التغلب على صعوبات مختلفة، والوصول إلى حالة التوازن في مجتمع المدينة.

ومثلت عوامل الطرد، والجدب دورا مهما في توزيع المهاجرين في مدينة عدن لما تتميز به المدينة من موقع استراتيجي مهم، وهذا ما سوف نتطرق له في الفصل الثالث حول، واقع الهجرة الداخلية في مدينة عدن.

الفصل الثالث:
واقع الهجرة الداخلية لمدينة عدن

إن الهجرة من الريف إلى الحضر هو الاتجاه السائد في اليمن عامة، وفي محافظة عدن خاصة، ومنذ سبعينيات القرن العشرين أخذت الهجرة الداخلية تؤدي دوراً متزايداً في إعادة توزيع السكان باتجاه المدن، والمدن الكبرى مثل صنعاء وعدن، وثمة عوامل عديدة تميزت بها مدينة عدن ومثلت دور الدافع للهجرة الداخلية إليها، حيث شهدت المدينة برغم ظروفها المناخية القاسية، عملية جذب سكاني كبير منذ الاحتلال البريطاني حتى الوحدة اليمنية، لما تتميز به من موقع استراتيجي مهم، فضلاً عن الأسباب الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ووجود الخدمات مقارنة ببقية المحافظات اليمنية والمدن الرئيسة. وتعد الهجرة المصدر الأساسي للمتغيرات السكانية بعد الزيادة الطبيعية، وعاملا مؤثرا في النمو السكاني (المبحث الأول).

وبما أن مدينة عدن عرفت اختلط أنماط الهجرة السكانية الخارجية الوافدة إليها، والداخلة من القرى إلى المدينة، والعائدة من الخارج، فقد تميزت التيارات المهاجرة إليها بالعديد من الخصائص العامة التي ترتبط بتركيبهم النوعي، والعمري، والتعليمي، والزواجي، والمهني (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الجذور التاريخية للهجرة الداخلية في مدينة عدن ودافعها

تعد الهجرة مصدراً أساسياً للزيادة السكانية في مدينة عدن، ولها تأثيرها في النمو والتوسع العمراني، فقد عرفت المدينة مراحل تطور للهجرة إليها منذ الاحتلال البريطاني الذي فتح باب الهجرة الأجنبية إلى المدينة، ومكنت الكثير من العناصر الأجنبية من الاستيطان فيها، كما سهلت لها سبل العيش عن طريق القيام بأنشطة بشكل أعمال تجارية، ووظائف في الدولة، والشركات والبنوك (منصور، 1985، 19)، إضافة إلى استقبال المهاجرين من الأرياف، والمدن اليمنية المجاورة التي نشطت لاسيما بعد تحقيق الوحدة اليمنية، والمتجه نحو المراكز الحضرية لمدينة عدن (المطلب الأول)، ومثلت تلك المراحل التي مرت بها مدينة عدن في سياق تطورها التجاري أبرز العوامل التي دفعت بالتيارات المهاجرة المختلفة إلى ترك موطنها الأصلي والتوجه إلى مدينة عدن (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مراحل الهجرة الداخلية إلى محافظة عدن

تلعب الظروف الطبيعية ولاسيما طبوغرافية اليمن في مرحلة زمنية معينة، إضافة إلى الوضع الاقتصادي الذي يعد انعكاسا للأوضاع السياسية، دوراً حاسماً في الهجرة، فكانت معظمها حتى بداية السبعينات هجرات خارجية طويلة، أما الآن فقد أصبح الاتجاه لحركة السكان في اليمن هو الهجرة من الريف إلى المدينة، وما تبع ذلك من زيادة في عدد السكان.

أولا: الفترات الزمنية للهجرة الداخلية إلى مدينة عدن

لقد مرت الهجرة الداخلية إلى مدينة عدن بعدة مراحل، تبعاً للتطورات والمنعطفات التاريخية التي عرفتها المدينة منذ بداية الاحتلال البريطاني لها عام1839م، إلى ما بعد الوحدة اليمنية عام 1990م، وهو الأمر الذي سيتم التطرق إليه بغية التعرف على أعداد المهاجرين القادمين من الريف إلى المدينة، وإمكانية استيعابهم وإمكانية الدولة في ترتيب أوضاع المهاجرين، وحصولهم على فرص العمل. ومرت الهجرة إلى مدينة عدن من خلال مراحل متعددة، منها مرحلة الاحتلال البريطاني، ومرحلة ما بعد الاستقلال، ومرحلة قيام الوحدة اليمنية، ومرحلة حرب الخليج.

- الهجرة في محافظة عدن إبان الاحتلال البريطاني:

منذ بداية الاحتلال البريطاني عام 1839م، صارت مدينة عدن نقطة انطلاق للرحلات الاستكشافية والاستخبارية والتبشيرية، التي كان الغربيون يقومون بها في سواحل شرق أفريقيا. فخلال القرن التاسع عشر انحصر الوجود الغربي في عدن على الجنود والموظفين الحكوميين، وعدد محدود من التجار الذين استثمروا في عدن فروعًا لشركاتهم الضخمة، وذلك بغرض تنظيم حركة التجارة والملاحة بين أوروبا وسواحل أفريقيا والهند والشرق الأدنى (العلس، 1999، 71).

ويذكر سيمونان أن الإنجليز بفضل فعالية وكلائهم الفارسيين، يأتون في المرتبة الأولى بين التجار الغربيين، أما الفرنسيون فقد كثفوا وجودهم التجاري في عدن، بعد افتتاح قناة السويس، وتأسيس شبكة خطوط الملاحة الفرنسية. وقد ازدهرت عدد من الشركات الفرنسية التي تعمل في عدن مثل شركة فياني- مازاران- باردیه، وشركة أنتوني بس، بالإضافة إلى ذلك منذ نهاية ستينيات القرن التاسع عشر أسهم الفرنسيون في إنشاء الفنادق الكبيرة في عدن، ففي سنة 1867م، قام تيان سويل بافتتاح "فندق الكون الكبير" في التواهي (صيرة، 1999، 35).

في بداية القرن العشرين تضاعف حجم العنصر الغربي في عدن مع تصاعد أهمية عدن كقاعدة عسكرية، وزيادة عدد الشركات التجارية الغربية التي لم تعد قادرة على الاكتفاء بالموظفين الهنود، واضطرت إلى جلب عدد كبير من الموظفين من أوروبا. فأنتوني بس مثلاً كان يُحضِر معظم سكرتيريه، ومُديريه من فرنسا، وبريطانيا. ومن الطبيعي أن تؤدي زيادة عدد الأوروبيين في عدن إلى ظهور بنية تحتية غربية في عدن، كالكنائس، والمدارس، والنوادي، والمسارح، ومنتجعات جولد مور ومعاشيق (حسن، 1997، 22).

وخلال مدة الاحتلال البريطاني أيضاً شهدت مدينة عدن تطوراً تجارياً كبيراً، وتم بناء ميناء عدن بوصفه ميناءً حديثاً عام 1886م، حيث كان يعتبر خلال مدة تاريخية معينة الميناء الثاني أو الثالث في العالم، من حيث سرعة الحركة والخدمات التي يقدمها حتى عام 1956م.

كما أنشا البريطانيون مركزا لتجار الفحم عام 1839م (العلس، 1999، 71)، حيث عرفت المدينة قديما بأنها مركز تجاري هام. وبعد إعلانها ميناء حر عام 1850م، ولاسيما بعد فتح قناة السويس 1868م ازدهرت شهرتها التجارية وتوسعت علاقاتها التجارية، وبنيت أول فنار للسفن في منطقة معاشيق سنة1867م، وانتعشت الحياة التجارية والاقتصادية وعم الرخاء بحيث اكتسب أهلها خبرات تجارية مثل البيع والشراء (صيرة، 1999، 35)، وتوافد عليها السواح والزوار من كل بقاع العالم. إضافة إلى ذلك كانت مركز لجذب الوافدين من الداخل (شمال اليمن) والخارج، وبخاصة بعد أن أنشأت شركة - British Petroleum– مصفاة عدن سنة 1954م.

قد عمل البريطانيون على جلب عمال أجانب إلى عدن، بالإضافة إلى ضباط الجيش الموجودين فيها، وكل ذلك كان له تأثير كبير في نمو المدينة، وإقامة المشروعات السكنية بما يخدم مصالحها في المدينة (حسن، 1997، 22).

وخلال هذه المرحلة من الاحتلال البريطاني شهدت عدن حسب ما أشارت إليه البيانات الإحصائية المتاحة، نموا سكانيا بسبب توافد الهجرة الخارجية إليها، والتي كانت تعرف بمستعمرات عدن والمحميات الغربية والشرقية، خلال الفترة ما بين (1839–1967)، أي حوالي 128 سنة. وأدت الهجرة الخارجية الدور الرئيس حيث كان العامل الرئيس في نمو سكان مدينة عدن، وعلى إثر ذلك بلغ عدد الجاليات الأجنبية الرئيسة في عدن خمس جاليات وهي (الهنود، العرب، اليهود، الصومال، والأوربيين) ومن الملاحظ أن المهاجرين القادمين من الخارج كانوا يشكلون غالبية سكان عدن، إذ قدر سكان مدينة عدن في القرن الثامن عشر ب1000 نسمة فقط (المسني، 1999، 25).

وعن تلك التركيبة الديمغرافية لمدينة عدن قدم الرحالة الفرنسي فيليب سوبر صورة بانورامية لمزيج بشري شاهده عند وصوله إلى عدن، يحث يقول (في الشارع حشود ملونة من البشر تمشي الهوينا، عرب بعمائمهم، هنود بكوافيهم الصوفية السوداء، يهود بطرابيشهم الحمراء، صوماليون بلون الابنوس، وقد بدأوا في مآزرهم المخططة فاقعة الألوان وعصيهم الطويلة في منتهى الأناقة، ويمنيون قد غطى وجوههم غبار الفحم، وبعض الانجليز الذين هم في سراويلهم الكالية القصيرة يشبهون صبية عمالقة) (عمشوش، 2007، 23).

وكل تلك الأعداد الكبيرة من السكان الأجانب القادمين إلى مدينة عدن ينتمون إلى أجناس مختلفة، حيث حافظت كل جماعة على هويتها، ولغتها، وثقافتها الخاصة بها ثم ظهرت أحياء سكنية خاصة لكل جماعة في بعض مديريات المدينة مثل حي الهنود، حي اليهود حي الصومال، وكانت اللغات والعملات وسيلة الاتصال والتعامل في معظم مجالات الحياة الرسمية، وغير الرسمية، بين الأفراد، والجماعات الذين يعيشون في مدينة عدن (بالفقيه، 2010، 526).

خريطة رقم (4) مواقع الجاليات في المديريات

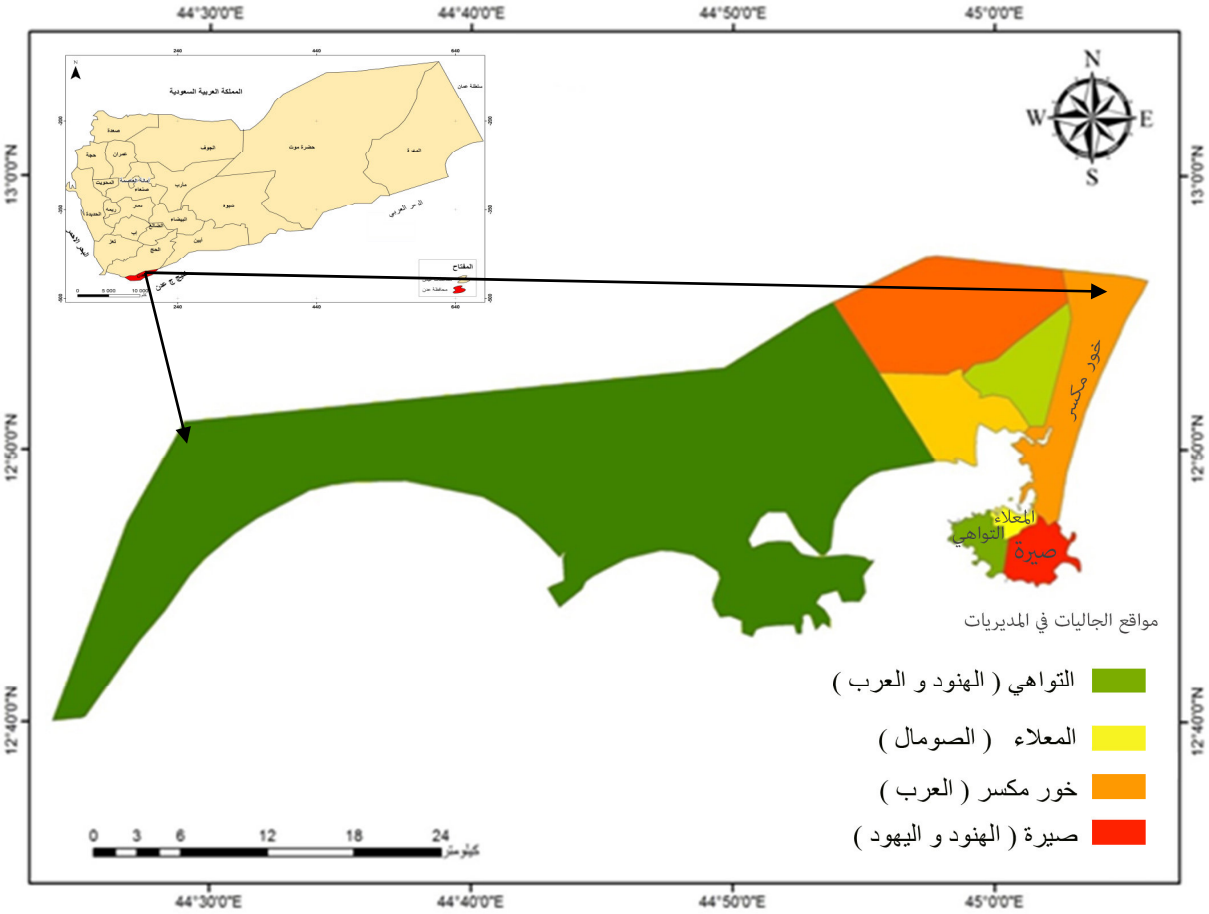

المصدر: عمل شخصي بناءً على معطيات مكتب الجهاز المركزي للإحصاء النتائج النهائية لتعداد عام 2004م، ص 190.

وأخذت مدينة عدن تتحول تدريجيا مع تطور نشأتها التجارية، إلى مركز جذب للهجرات السكانية الداخلية من مختلف المدن والقرى اليمنية، حيث إن النمو والتطور السريع للمدينة، بدأ يجذب أعداداً متزايدة من سكان الريف، للبحث حياة أفضل، وذلك لما تتوفر عليه المدينة من خدمات تعليمية، وثقافية، وترفيهية، إضافة إلى ارتفاع المستوى الصحي في المدينة عنه في الريف (سلسلة تقارير وبحوث ودراسات المركز العام للدراسات والبحوث، 2003، 82).

ولم تكن الهجرة من الريف إلى عدن في تلك الفترة، ذات شأن في النمو السكاني للمدينة، لأن معظم سكان الريف قبل الاستقلال كانت هجرتهم خارج البلاد، ونسبة قليلة من السكان كانت هجرتهم نحو مدينة عدن، وبدأت تيارات الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى مدينة عدن يزداد عددها تدريجيا بعد الاستقلال الوطني.

1- الهجرة في مدة الاستقلال الوطني1973م:

بعد الاستقلال تأثرت التنمية بمجموعة من التحولات التي حدثت بعد ذلك، وبقت مدينة عدن كما تركها الاستعمار البريطاني دون تغيير، وقد هاجر منها رؤوس الأموال الوطنية إلى دول الجوار، بسبب ضآلة الموارد الاقتصادية. وقد كان لإغلاق الملاحة في قناة السويس إثر حرب يونيو 1967م، انعكاسا سلبيا في النشاط التجاري في ميناء عدن، الأمر الذي تسبب في تراجع فرص العمل، وتناقص عدد السكان بالمدينة. وترك القانون رقم (37)، لعام 1969م القاضي بتأميم المؤسسات، والشركات، والمنشآت الأجنبية أثرا في انتهاء أعمال تلك الشركات، وتخليها عن نشاطاتها (عياش، 1999، 521).

وبالرغم من شحة المعلومات عن الهجرة في هذه المرحلة، إلا أنه نتيجة التحليلات الموجودة في تلك المدة، تبين أن الهجرة الخارجية توقفت إلى مدينة عدن، مما أثر في تركيب السكان وحجمه، بعد صدور قانون تنظيم الهجرة من، وإلى عدن في فترة الاستقلال (1973-1985)، والحد منها (مجلة المسار، 1983، 65).

أما الهجرة الداخلية فكانت فعالة، واتسمت بأنها ذات اتجاه واحد، من الريف إلى المدينة، ونحو المراكز الحضرية، وزادت أهميتها في نمو السكان، كما أنها اتسمت بأن ليس لها سياسات مرسومة، ولا موجه (الزغبي، 1991، 5)، وقد لعب الصراع السياسي بين التيارات

السياسية المختلفة على السلطة، وإدارة شؤون البلاد في الفترة منذ أواخر الستينات، وحتى السبعينات من القرن المنصرم، دورا كبيرا في عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية في مدينة عدن، وحدثت على إثر ذلك هجرة عكسية لأعداد كبيرة من سكان مدينة عدن، والمحافظات الجنوبية، والشرقية، لاسيما إلى دول النفط في الجزيرة والخليج العربي.

ومن الجدول الآتي رقم (2)، والذي يبين عدد سكان محافظة عدن في الأعوام المختلفة، ويبين أعداد المهاجرين من الريف إلى المدينة والمهاجرين من خارج عدن، يتضح أن عدد المهاجرين من الريف اليمني سنة 1946م، (39800)، نسمة بنسبة 43%، من عدد المهاجرين، بينما انخفض عددهم إلى (22428)، نسمة في عام1973م، بنسبة 18%، من عدد المهاجرين.

أما بخصوص الهجرة الخارجية فقد بلغ عدد المهاجرين لعام 1946م، 5802 نسمة بنسبة (7%)، ويرجع سبب انخفاض الهجرة الخارجية إلى مدينة عدن إلى التغييرات السياسية التي شهدتها عدن إبان الاستقلال، حيث غدت الهجرة من عدن إلى خارج اليمن تنافس الهجرة الخارجية إليها (ناجي، 1985، 41). إن اتجاه الهجرة الداخلية على مستوى محافظات الجمهورية اليمنية لاسيما خلال السبعينات من القرن الماضي كانت من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية، حيث كانت الهجرة على مستوى المحافظات الجنوبية تتجه نحو مدينة عدن باعتبارها مركزاً حضرياً هاماً. إذ تضاعف سكان مدينة عدن خلال 35 سنة الماضية بين 1965- 1990م، 50 مرة، لذا يتضاعف سكان عدن كل سبع سنوات تقريبا (الزعبي وشجاع الدين، 1991، 29).

جدول رقم (2) يوضح عدد سكان مدينة عدن خلال الأعوام، 1946، 1955، 1973م حسب مناطق التوافد

المكان	1946م		1955م		1973م	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
محافـظة عدن	34914	49,6	32371	37,8	147972	57,4
من الريف اليمني	39800	43,2	75571	47,4	34238	18,4
من خارج عدن	5802	7,2	30499	14,8	58170	24,2
الإجمالي	80516	%100	138441	%100	240080	%100

المصدر: الكتاب المرجعي في التربية السكانية،1988م، ص 95.

2-الهجرة منذ الوحدة اليمنية عام 1990- حتى عام 2007م:

مثلت هذه المرحلة منعطفاً تاريخياً هاماً لمدينة عدن، حيث تزامنت مع أحداث تاريخية عربياً ومحلياً، أثرت بشكل جوهري على أنماط مختلف من الحياة في اليمن بشكل عام وعلى مدينة عدن بشكل خاص، فخلال هذه المرحلة قامت الوحدة بين شطري اليمن (الشمال والجنوب) عام 1990م، فيما كان يعرف من قبل بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب، والجمهورية العربية اليمنية في الشمال، الأمر الذي أدى إلى حتمية التغيير الوظيفي لمحافظة عدن من عاصمة سياسية وإدارية، إلى عاصمة اقتصادية وتجارية، حيث أعلن عن قيام المنطقة الحرة بعدن عام 1993م، وذلك بسب موقعها الجغرافي المتميز على خطوط الملاحة البحرية، وذلك الأمر ساهم بشكل كبير في توسعة البنية التحتية للمدينة، وتحسين الخدمات، والمرافق الاجتماعية المختلفة، واتساع العمران في المدينة، واستبدلت بالمباني القديمة نمط البناء الحديث ليستوعب حركة الهجرة إلى عدن (بالوزير، 2000، 232).

وبسبب عودة الاستثمار والنشاطات التجارية لمدينة عدن، تحولت المدينة إلى سوق يوفر فرص عمل كثيرة ومتنوعة. ومثلت كل تلك الظروف عوامل جذب للسكان من مختلف محافظات الجمهورية اليمنية إلى مدينة عدن، سواء للعمل أو للاستثمار، وأدى ذلك إلى التنافس العمراني السريع والذي اقترن بتطور نسبي لمستوى نمو الخدمات في المدنية، والتي

تقدم لمواكبة الأعداد المتزايدة من السكان المهاجرين إليها (التقرير رقم (7) صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية، 1984، 12).

حيث تشير الإحصائيات المأخوذة من بيانات إحصاء 1994م، أن معدل الهجرة إلى مدينة عدن عاد وارتفع مرة أخرى إلى نسبة 2%، من المعدل السنوي للمهاجرين، وبنسبة 47%، من الزيادة السكانية في مدينة عدن. وفي عام 2004م، انخفض معدل النمو السكاني إلى نسبة 38%، وعلى الرغم من انخفاض معدل النمو، إلا أنه ما يزال يعتبر من المعدلات المرتفعة، وذلك بسبب عدم وجود قوانين تنظم الهجرة الداخلية من المحافظات الأخرى إلى مدينة عدن (سيتم تفصيل ذلك في الباب الثاني من الأطروحة)، حيث لا تزال المحافظة إلى يومنا هذا تشهد حراكاً سكانياً لاسيما من خلال تدفق المهاجرين إليها (كتاب الإحصاء السنوي لعام 1994)، إلى جانب العودة المفاجئة لأعداد كبيرة من الهاجرين بعد حرب الخليج الثانية وخاصة من السعودية، والكويت، وذلك في بداية التسعينات من القرن الماضي (الربيعي، 2001، 155– 175).

كما قامت خلال هذه الفترة أيضا حرب الخليج الثانية، والتي أثرت تأثيراً كبيراً على اليمن بشكل عام، وعلى مدينة عدن بشكل خاص، حيث عاد لليمن قرابة مليون مغترب من الخليج (الهجرة العائدة)، وخاصة من السعودية، والإمارات، والكويت، وبقية دول الجزيرة العربية، وذلك على إثر غزو العراق للكويت في الثاني من آب/ أغسطس 1990م.

حيث أدت الهجرة العائدة إلى زيادة الأعباء الاقتصادية، والاجتماعية، خاصة وأن اليمن لم يكن قد مر على توحيدها سوى ثلاثة أشهر (22 مايو 1990م)، وإن نسبة كبيرة من هؤلاء المهاجرين فضلوا الاستقرار في المدن الرئيسة، ومنها بالطبع مدينة عدن، حيث أكدت بعض الدراسات أن حوالي 58%، من المهاجرين العائدين من دول الخليج هم من أصول ريفية، وفضلوا العودة للمدينة لعدد من الأسباب لعل أهمها توفر الخدمات والعمل، حيث يجدون صعوبة في استئناف نمط حياة ما قبل الهجرة بعد تعودهم على نمط الحياة الحضرية في دول المهجر (التقرير الاستراتيجي اليمني 2002–2003، 226).

وبسبب ارتفع عدد المهاجرين اليمنيين الذين كانوا يعودون من دول الخليج أثناء حرب الخليج الثانية ارتفعت نسبة البطالة في مدينة عدن، إذْ وصل العدد إلى 715924، عائد إلى

سوق العمل، ولم يحصل منهم على فرص للعمل سوى 38390، عائدا أي بنسبة 5.3%، حيث أظهرت دراسة ميدانية أنه منذ أواخر شهر أيلول/سبتمبر، وحتى منتصف تشرين الأول/أكتوبر عام1990م أن نسبة 75% من المهاجرين العائدين مازالوا عاطلين عن العمل، بينما 24% فقط منهم هم الذين اندمجوا في سوق العمل وحصلوا على فرص عمل (بن عزون، 2003، 217).

ولأن قدرة سوق العمل محدودة على التوسع في المدى القصير استجابة لزيادة الضغط عليها بسبب تدفق المهاجرين، فقد تسبب ذلك الضغط بفقدان عدد كبير من الأسر اليمنية على فرص حصولها على مساحة في سوق العمل.

الأمر الذي فاقم الأعباء المترتبة على مدينة عدن على الصعيد التجاري والاقتصادي. ولعل أبرز المشكلات التي ترتبت بسبب عوده المهاجرين، هي:

- عدم ملاءمة الخبرات التي اكتسبها العمال اليمنيين المهاجرين العائدين من الدول النفطية لظروف واحتياجات سوق العمل في اليمن، حيث ارتبطت هذه الخبرات المكتسبة في هذه الدول بمجال العمالة الحرفية، كما ارتبطت المهارات المكتسبة بصناعات غير مطلوبة على نطاق، واسع في الاقتصاد المحلي.
- تحول العمالة اليمنية المهاجرة من العمالة الحرفية، والصناعية إلى قطاع الخدمات والتجارة، وفي نفس الوقت انخفاض نسبة العاملين في مجال التجارة والبيع من 51920، عاملا يمنيا أثناء الهجرة في الخليج العربي إلى 13015، عاملا في هذا المجال بعد العودة، وإلى جانب ذلك فقد ارتبطت أنشطة التجارة والخدمات، ببنية أساسية متقدمة في دول مجلس التعاون الخليجي، وهو الأمر الذي افتقده المغترب اليمني العائد.

غير أنه ومع وجود تلك المشكلات، إلا أن للهجرة آثار اقتصادية لها مردودات ايجابية في رفع نسبة العاملين في النشاط الزراعي بعد العودة، حيث ارتفعت نسبة العمالة8.1% من مجموع العمالة اليمنية العائدة، بعد أن كانت تبلغ 3.2% من مجموع مهني العمالة العائدة أثناء الهجرة، ويرجع السبب إلى أنه برغم تحول معظم العائدين إلى العمل الزراعي فإن نسبة منهم تحولت إلى العمل في قطاع البناء والتشييد بالأعمال الحرة.

أما فيما يتعلق بالتعليم فقد تمكن نحو (131064)، مهاجر عائد من العودة إلى الدراسة أي بنسبة 18.3%، وبذلك يكون العدد المتبقي (546470)، عائدا قد صب في خانة البطالة، ويحتل نسبة 76.4% من إجمالي العائدين.

وفيما يتعلق بالسكن فإنه يمكن القول إن مشكلة الإسكان تمثل واحدة من أهم مشكلات المهاجرين العائدين، لا سيما وان السمة الغالبة التي ميزت الهجرة اليمنية، هي أنها هجرة أسرية طويلة المدى، حيث هناك نسبة من المغتربين اليمنيين لم تسمح لهم ظروفهم المادية بامتلاك سكن في الوطن الأم. وتوضح بعض المؤشرات والمعطيات الإحصائية لبعض التقارير، إن حوالي (232369)، أي نسبة 73.6% من العائدين عائلا أسرة من بين (318564)، عائلاً لا يملكون منزلا، وترتب على ذلك ظهور المساكن العشوائية في بعض المناطق التي بها أراضي من أملاك الدولة، كمحافظة الحديدة، وعدن. كما ترتب عن وجود تلك الأعداد الكبيرة من المهاجرين العائدين داخل الأرضي اليمنية، لاسيما في المدن مشكلات كثيرة اقتصادية، واجتماعية، بالإضافة إلى بروز الضواحي الجديدة من منازل الصفيح والصناديق التي تشوه المنظر الحضاري لمدينة عدن وعدد من المدن الأخرى لاسيما الساحلية.

وبلغ عدد الأسر المقيمة في تلك المناطق العشوائية حوالي (12300) أسرة، ورغم وجود هذه الظاهرة قبل حرب الخليج الثانية، إلا أن عودة المغتربين اليمنيين إثر الحرب أدت لزيادة واضحة لظاهرة السكن العشوائي. وبازدياد أعداد المهاجرين يتوقع أن يتضاعف حجم السكان في مدينة عدن بحيث تصبح محافظة مليونية، ولعل تفسير ذلك يرجع أساسا إلى استمرار قدوم المهاجرين، ووجود الأراضي الفضاء الذي يسهل الحصول عليها من قبل المهاجرين القادمين إلى المحافظة، وهي أرض متاخمة للمناطق الحضرية. وقد قامت الدولة، وقيادة المحافظة بمنع الاستغلال العشوائي للأراضي التي تعد بمثابة مساحات احتياطية للنمو الحضري في المستقبل، إلا أن عدم وجود الرقابة الإدارية قد أدى إلى السيطرة العشوائية لكثير من المساحات من قبل فئة من السكان، وعملوا على بناء المساكن (الحزمي، 1999، 130).

وأوضحت بعض المسوحات الميدانية ارتفاع نسبة القاطنين في المساكن العشوائية في منطقة البساتين بعدن، من 15 ألف أسرة قبل حرب الخليج، إلى 35 ألف أسرة بعد الحرب. ومن أهم خصائص هذه الأسر هو كبر حجم أفرادها حيث بلغ متوسط أفرادها 9–6 أفراد في حين أن متوسط حجم الأسرة اليمنية 7–6 أفراد، ويعيش حوالي 75% من هذه الأسر العائدة والمقيمة في هذه المساكن العشوائية دون خط الفقر، وتعتمد أساسا على معونات الدول والمنظمات الدولية والإقليمية المانحة وتبرعات رجال الخير ورجال الأعمال.

كما بينت تلك المسوحات أن نسبة البطالة للقادرين على العمل بين العائدين بلغت 73% في حين يعمل 12.4% منهم في أعمال مؤقتة، وبلغت نسبة الأسر التي لم يلتحق أبناؤه بالمدارس 22.6% فضلا عن احتياجات هؤلاء المغتربين العائدين إلى المساكن. وكل تلك المشكلات تخلف لدى المرأة والأسرة العائدة أوضاعا اقتصادية واجتماعية سيئة وتزداد حدتها عندما تنعدم فرص الدخل الثابت الذي كان يتقاضاه رب الأسرة في المهجر (مجلة البيان، 2000، 2).

أما على الصعيد الاجتماعي فقد برزت مشكلات عديدة أثرت سلباً على المغتربين وخصوصاً العائدين منهم وأسرهم ومنهم النساء، ويلخص التقرير الوطني الخاص بأشكال التمييز ضد المرأة (تقرير اللجنة الوطنية للمرأة، 1999، 22)، على أن المرأة اليمنية العائدة واجهت مشاكل عديدة، خاصة أولئك اللاتي فقدن أرباب أسرهن بعد العودة، وأصبحت المرأة العائل منهم في سن لا يسمح لهن بالعمل، علاوة على المعوقات المرتبطة بالعادات والتقاليد الاجتماعية التي ترفض تشغيل المرأة في مجالات معينة كالخدمة في المكاتب ومنازل الغير.

ومن أهم المشكلات الاجتماعية أيضاً والتي تواجهها الأسرة العائدة هي القصور في الخدمات الاجتماعية والخدمات الأساسية، وتتمثل في توقف الاستثمارات في تشييد المدارس الجديدة نتيجة لعجز الميزانية الحكومية، وزيادة عدد الطالبات في سن الدراسة والتي بلغ عددهن 157000 تلميذة نتيجة الهجرة العائدة وعودة 28 ألف طفل، وكذلك قلة الخدمات الاجتماعية التي يمكن بها مواجهة المشاكل الناتجة عن العمالة العائدة، وخاصة فيما يتعلق ببرامج الأسر المنتجة وتنمية المجتمع حيث يبلغ عدد هذه المراكز 40 مركزاً، إضافة إلى

معاناة المرأة المغتربة العائدة أسرتها من تدهور الخدمات الصحية وانتشار الفقر وحالات سوء التغذية والأمراض المعدية خاصة في المناطق ذات السكن العشوائي (نعمه، 2003، 2).

أما فيما يخص الهجرة من القارة الإفريقية إلى اليمن فيمكن القول إن القرب الجغرافي بين الصومال واليمن (40 كلم عبر البحر)، جعل من اليمن أرض الهجرة الاقتصادية بالنسبة للصوماليين منذ سنين عديدة، فقد ترتب عن الحرب الأهلية في القرن الإفريقي ولا سيما الصومال والتي استمرت عدة سنوات تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين الصومال والإثيوبيين، ومن بعض البلدان الأخرى للقارة الإفريقية إلى أرض اليمن، (هجره اضطرارية)، الهاربين من المجاعة، والاضطهاد في بلدانهم بحثاً عن الأمان والعمل، حيث استقر أعداد كبيرة منهم في المناطق الساحلية ولاسيما عدن والمكلا.

ومنذ بداية عام 2007 إلى الآن، وصل إلى اليمن عبر البحر حوالي 43897 مهاجر إفريقي، في حين توفي أكثر من 356 آخرين غرقاً وفُقِد حوالي 272 شخص (تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2007).

إلا أن معظمهم لا يزال من دون مأوى، حيث يوجد ما يفوق 15,000 لاجئ صومالي يعيشون في ظروف صعبة للغاية. وكان البعض منهم قد تعرض للطعن من طرف المهربين في حين يحتاج آخرون إلى معالجة نفسية بسبب سوء المعاملة التي عانوا منها في طريقهم إلى اليمن. وقد وفرت المنظمات المعنية بشؤون اللاجئين العديد من المخيمات والمراكز، وفتحت العديد من الفروع للمنظمات، وخاصة بالمدن الساحلية في اليمن حتى تتمكن المنظمات من استقبال المهاجرين، وتوفر لهم مراكز الإيواء، والمخيمات الخاصة، ومن هذه المنظمات، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة وغيرها. وتعاني المنظمات في الآونة الأخيرة من قله قدرتها على التواصل مع المهاجرين وقله نشاطاتها حيث يعاني العديد من المهاجرين من نقص في الأدوية، والرعاية الصحية بسبب ظروف الحرب التي تمر بها اليمن (تقرير منظمة شؤون اللاجئين، 2017).

قبل الحرب الدائرة في اليمن كان المهاجرون يحضون بالأمن والأمان، حيث خصصت الدولة لهم مناطق خاصة بهم مثل حي البساتين في عدن وكذلك مخيم خاص لهم في منطقة خرز في عدن، كما عملت على الدولة مساعد' المنظمات العالمية بتوفير

المساعدات الإنسانية للمهاجرين وبعض من فرص العمل للمهاجرين وخاص في الزراعة (تقرير المنظمة الدولية للهجرة، 2007).

ثانيا: تيارات الهجرة الداخلية في اليمن

برزت ظاهرة الهجرة في اليمن منذ العقود الأخيرة بشكل ملحوظ، من خلال هجرة الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية على نطاق واسع، لاسيما إلى المدن الكبرى، مثل أمانة العاصمة وعدن، وعواصم (محافظات تعز، والحديدة، وحضرموت) والتي وقفت وراءها مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، تمثلت أهمها بوجود فرص العمل وتوافر الخدمات الاجتماعية لاسيما (التعليم والصحة).

وتتميز الهجرة الداخلية في اليمن بثلاث خصائص وهي كالآتي:

- ذات اتجاه واحد تقريباً من الريف نحو الحضر، لاسيما نحو المدن الكبرى.
- تتزايد أهميتها النسبية باستمرار مع الزيادة الطبيعية للسكان.
- عفوية انطلاقها إذ ليس هناك سياسات مرسومة لتوجيهها وتنظيمها، (انظر الباب الثاني) (الخطة الثلاثية لتنمية الاقتصاد الوطني للمدة (71-1972-73-1974)، 213).

إن تركز المشاريع الاقتصادية في المدن الرئيسية مثل تعز، الحديدة، المكلا، صنعاء، وعدن، بسبب وجود الهياكل الأساسية في هذه المدن، مثل الكهرباء، الماء، والنقل والمواصلات، والخدمات الأخرى، قد عمل على اجتذاب عدد من سكان الريف إلى المدن اليمنية مثل مدينة عدن (الربيعي، 2003، 68).

فقد هاجر سكان الريف والقرى واتجهوا نحو المدن، حيث اكتظت المدينة بالسكان المهاجرين من الريف، ومما لا شك فيه أن هذه الهجرة قد أدت إلى حدوث خلل في التوازن الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي، سواء كان في المدن أو الريف، لذا نجد من الضروري أن نشير إلى وجوب اتخاذ الخطوات الكفيلة إلى تقليص الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين المدن والريف سعياً وراء معالجة آثارها السلبية التي تنعكس على واقع السكان ومستقبلهم. والمؤمل أن تراعي خطط التنمية في المستقبل مسألة تركيز المشاريع الصناعية في المدن.

لأن عدم مراعاة ذلك سوف يزيد من الفجوة بين المدن والريف، وهذا بدوره سوف يساعد على ازدياد هجرة السكان من الريف متجهين إلى عواصم المدن، مثل مدينة عدن ونتيجة لهذا النزوح الريفي إلى المدن أصبح للنساء دوراً مهماً في النشاط الزراعي إذ تبلغ مساهمتها في بعض المناطق حوالي 90%، من إجمالي مساهمة النساء الاقتصادي، مقابل 52%، نسبة مساهمة الذكور في النشاط الزراعي من إجمالي النشاط الاقتصادي (العليمي، 2009، 139).

لقد كانت التقديرات والتعدادات السكانية التي سبقت تعداد 1990- 2004م، وكذا الدراسات والممسوحات المتعلقة بالسكان في محافظة عدن، تقتصر على إظهار الرقم الإجمالي دون الالتفات إلى المحافظات الأخرى الطاردة، والتي شاركت في زيادة حجم السكان في المدنية، ولعل أول بيانات تفصيلية حول مساهمة كل محافظة في حجم الهجرة القادمة إلى محافظة عدن، أو الهجرة المغادرة من محافظة عدن، هي تلك البيانات التي ظهرت في التعداد بين 1990- 2004م، ولم تبرز أية دراسات دقيقة ومتخصصة تشمل الهجرة بين المحافظات جميعها في ظل الجمهورية اليمنية.

ويبين الملحق رقم (5)، والخريطة رقم (5)، صافي الهجرات بين المحافظات اليمنية، لعام 1994-2004، كما يتبين أن محافظة عدن تحتل المركز الثاني من حيث قدوم المهاجرين بعد أمانة العاصمة، حيث تحتل هذه الأخيرة المركز الأول، بوصفها العاصمة السياسية، وبسبب زيادة عدد المنتقلين من موظفي الدولة مع أسرهم إليها حيث بلغ نسبة المهاجرين (49.8). تليها في المركز الثاني محافظة عدن بوصفها العاصمة الاقتصادية والتجارية، ففي عام 1994م بلغت نسبة المهاجرين القادمين إلى محافظة عدن (33%)، من إجمالي السكان، وفي عام 2004م انخفضت نسبتهم إلى (28%)، وهي من النسب المرتفعة وترجع أسبابها إلى توافر المقومات المتمثلة بنشاطها التجاري الذي أسهم في تنشيط حركة العمران، وقد أسهما معا بزيادة فرص العمل في المجالين التجاري والعمراني، فضلا إلى ارتفاع مستوى الخدمات الاجتماعية والصحية المقدمة للسكان، ووجود مقومات الحياة الطبيعية وحركة النشاط العمراني، لاسيما أن أغلب المهاجرين إليها هم عمال بناء، ونجاره، وكهرباء، وطلا.

وتعتبر مدينة إب من المدن الطاردة للسكان، حيث بلغ نسبة المهاجرين من المحافظة (11.1)، وأغلب المهاجرين منها متواجدين في مدينة عدن، وهم من العمال الحرفيين، وتختلف حجم المهاجرين من كل مدينة من المدن اليمنية، وكذلك الأسباب المؤدية للهجرة من كل محافظة.

خريطة رقم (5) نسبة الهجرة بين المحافظات

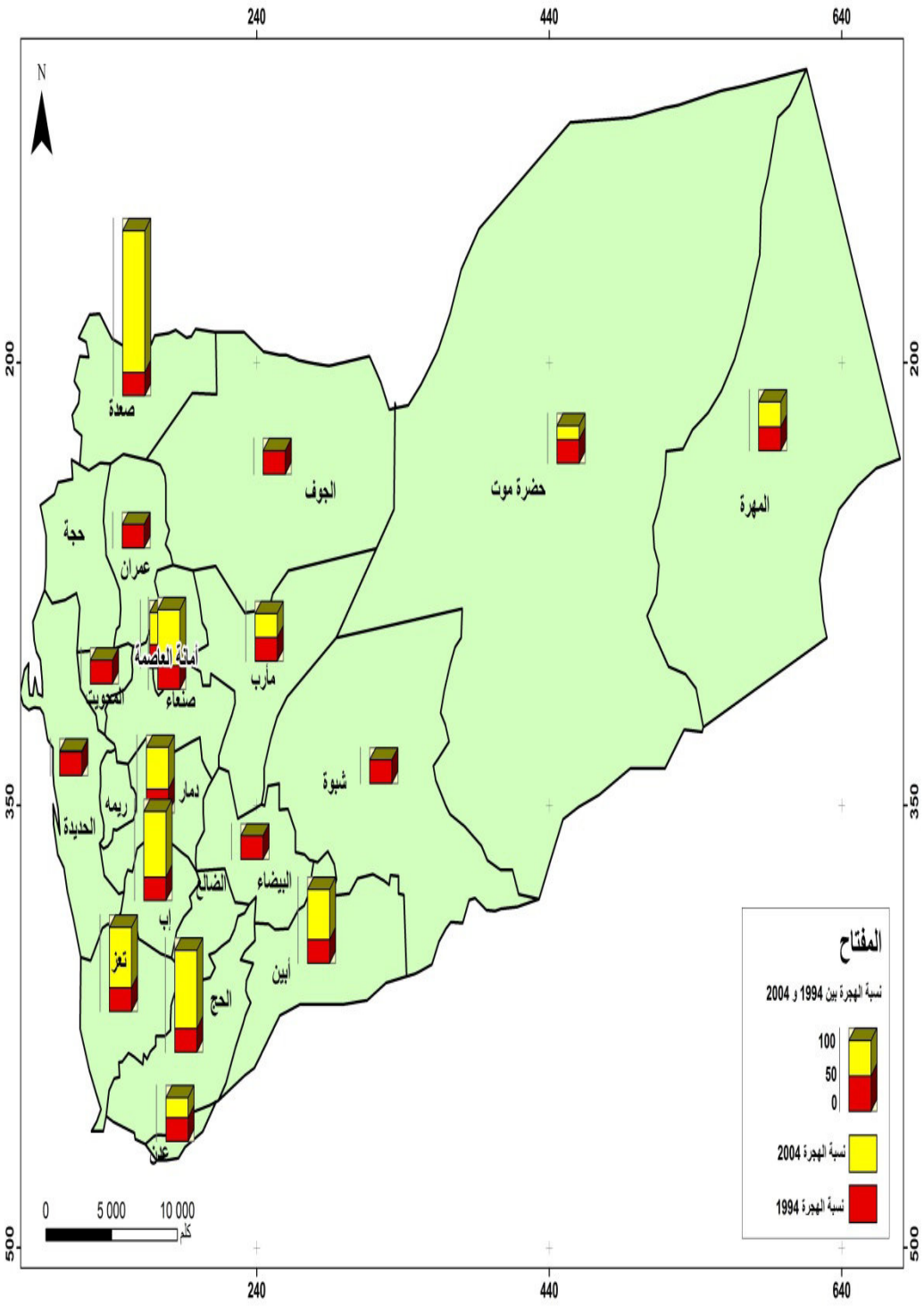

المصدر عمل شخصي بناءً على معطيات الجهاز المركزي للإحصاء النتائج النهائية لتعدادي1994، 2004م ص 114-189.

1- تيارات الهجرة القادمة إلى مدينة عدن:

تنوعت تيارات الهجرة الداخلية القادمة إلى مدينة عدن، بتنوع نشاطها التجاري ومركزها الاقتصادي، فقد ازداد أعداد المهاجرين القادمين إلى المدينة من مختلف المحافظات اليمنية، وذلك بما تتمتع به المدينة من موقع تجاري هام ممثل بميناء عدن، الذي ساعد إلى حد كبير في جلب أعداد كثيرة من المهاجرين للعمل من الريف اليمني، ومن بقية المدن والمحافظات اليمنية. كما أن وجود مراكز تجارية وأسواق هامة في المدينة، جعلها منطقة جذب مهمة للتيارات المهاجرة.

ويوضح الجدول رقم (3)، حجم الهجرة القادمة إلى مدينة عدن، والتوزيع النسبي للمهاجرين القادمين إلى المدينة من مختلف المحافظات اليمنية، ومن خارج البلاد، وذلك وفق البيانات المدونة في وثائق ميلادهم والتي تفصح عن مناطق ازديادهم، خلال الفترة بين الأعوام 1994 -2004م، وتبين الخريطة والجدول رقم (3)، التوزيع النسبي لحجم الهجرة القادمة إلى محافظة عدن من مختلف محافظات الجمهورية لعام 1994-2004م.

جدول رقم (3) التوزيع النسبي للمهاجرين القادمين إلى محافظة عدن لعام1994 - 2004م

المحافظة	1994	2004	المحافظة	1994	2004
إب	4,0	1,5	صعده	0,07	0,7
أبين	18,7	10,7	صنعاء	0,5	0,3
أمانة العاصمة	1,3	1,7	عدن	-	-
البيضاء	2,2	3,9	لحج	24,4	13,9
تعز	18,2	3,6	مأرب	0,04	0,8
الجوف	0,02	0,2	المحويت	0,2	0,2
حجة	0,1	0,3	المهرة	0,06	5,2
الحديدة	6,5	2,1	عمران*	-	0,4
حضرموت	6,6	5,1	الضالع*	-	2,7
ذمار	1,3	0,8	ريمه*	-	1,4
شبوة	3,3	5,2	خارج اليمن	16,5	2,7
إجمالي حجم الهجرة				131,242	156,450
نسبة حجم الهجرة				32,9	27,9
إجمالي سكان المحافظة				404,257	589419

المصدر- بحث ميداني بناءً على معطيات: الجهاز المركزي للإحصاء النتائج النهائية لتعداد السكان في محافظة عدن التقرير الثاني لعام 1994م، ص 172.

- الجهاز المركزي للإحصاء النتائج النهائية لتعداد السكان في محافظة عدن التقرير الثاني لعام 2004م. ص 185 لا تتوافر بيانات (محافظات تم استحداثها بعد عام1999).

ويتبين من الجدول رقم (3) الآتي:

– أن محافظة لحج احتلت المركز الأول من حيث قدوم المهاجرين في عام 1994 – 2004م، بنسبة (24 %)، (14%)، على التوالي من إجمالي حجم المهاجرين القادمين إلى المحافظة، وذلك لقرب المحافظة من مدينة عدن، والذي سهل عملية انتقال المهاجرين إلى المدينة، واحتلت محافظة أبين المركز الثاني، من حيث قدوم المهاجرين القادمين إلى المحافظة بنسبة (19%)، (11%)، على التوالي، واحتلت محافظة تعز المركز الثالث بنسبة (18%)، في عام 1994م، ثم تراجعت إلى المركز السابع في عام 2004م، حيث تقدمت إلى المركز الثالث محافظتي شبوة والمهرة، بنسبة (5,2%)، ثم تليها محافظة حضرموت بنسبة (5,1%).

– بينما تتوزع بقية النسب على المحافظات الأخرى، فعلى سبيل المثال في عام 1994م، سجلت بعض المحافظات نسب متوسطة، وهي حضرموت بنسبة (6,6%)، والحديدة بنسبة (6,5%)، ومحافظة إب بنسبة (4%)، وشبوة (3%)، وفي عام 2004م ظهرت النسب المتوسطة لمحافظات البيضاء بنسبة (4%)، وتعز بنسبة (3%)، وقد تراجعت النسب كثيراً عن المحافظات الأخرى، نتيجة للبعد الجغرافي لبعض المحافظات عن محافظة عدن.

– ويأتي ترتيب السكان القادمين من خارج البلاد في المركز الرابع، ففي عام 1994 بلغت نسبتهم (17%)، من إجمالي عدد المهاجرين القادمين إلى المحافظة، ثم تراجع ترتيبهم في عام 2004م، إلى المركز السابع بنسبة (3%)، ويعود سبب ذلك إلى تراجع فرص الاستثمار في السنوات الأخيرة وذلك لبروز صفة الاحتكار من قبل فئة من السكان، وهنا يجدر الإشارة إلى أن بعض هؤلاء الوافدين يمني الأصل وبعضهم أجنبي، والبعض الأخر أجنبي ولكن تجنس بالجنسية اليمنية، ولم توضح بيانات التعداد توزيع هؤلاء المهاجرين بحسب محل ميلادهم.

خريطة رقم (6) المهاجرين القادمين إلى مدينة عدن

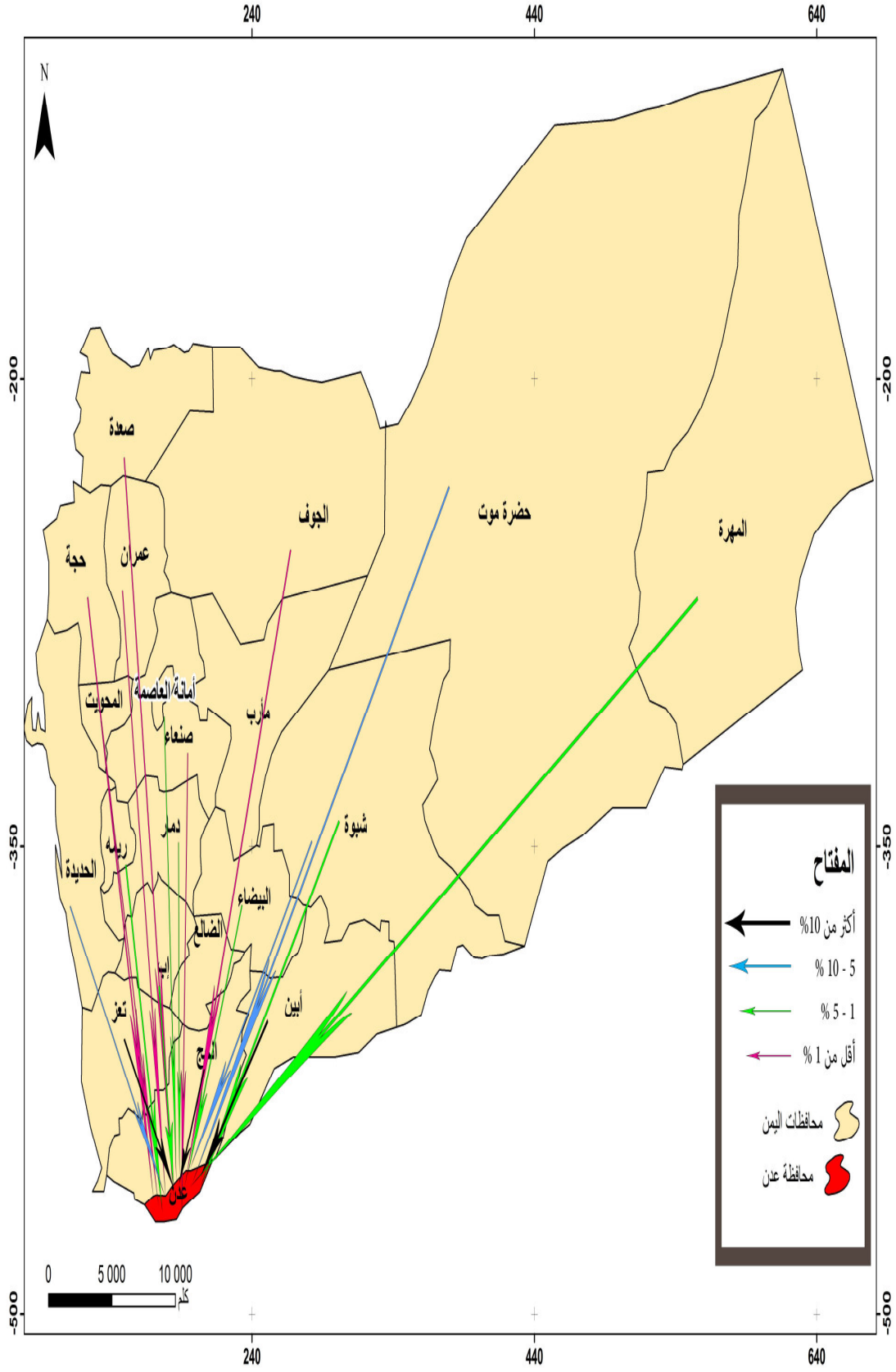

المصدر عمل شخصي بناءً على معطيات الجهاز المركزي للإحصاء النتائج النهائية لتعدادي1994، 2004م ص 114-189.

2- تيارات الهجرة المغادرة من مدينة عدن:

على الرغم من أن محافظة عدن تعد من أهم المحافظات اليمنية الجاذبة للسكان، إلا أن هناك هجرة مغادرة حدثت لمجموعة من سكانها، سواء إلى المحافظات اليمنية، أو إلى خارج البلاد، ويرجع ذلك لمجموعة من الأسباب، لعل أهمها انخفاض فرص العمل لأبناء المحافظة، وانخفاض المستوى المعيشي نتيجة للضغط السكاني الذي يفوق مدى قدرة المحافظة على استيعابه.

لذلك هاجرت أعداد كبيرة من سكان مدينة عدن، إلى العديد من المحافظات اليمنية بعد قيام الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م، مصطحبين معهم أسرهم، كما لعبت المسافة والموقع الجغرافي القريب دوراً كبيراً في سهولة حركة الإناث، ونزوحهم إلى محافظة تعز للعمل هناك أو الاستقرار مع رب الأسرة، أو بدافع الروابط الاجتماعية بين المحافظتين، فضلا عن مجموعة من الأسباب نوردها في تحليل الجدول رقم (4) والخريطة رقم (6) للتوزيع النسبي للمهاجرين المغادرين من محافظة عدن إلى المحافظات اليمنية وإلى خارج البلاد.

جدول رقم (4) التوزيع النسبي للمهاجرين المغادرين من محافظة عدن إلى محافظات الجمهورية لعام 2004م.

المحافظة	النسبة من إجمالى المهاجرين	المحافظة	النسبة من إجمالى المهاجرين
إب	1,4	صعده	0,6
أبين	4,6	صنعاء	0,2
أمانة العاصمة	36,7	لحج	7,8
البيضاء	2,0	مأرب	0,4
تعز	11,7	المحويت	0,3
الجوف	0,0	المهرة	1,3
حجة	0,2	عمران*	0,2
الحديدة	10,3	الضالع*	1,3
حضرموت	6,0	ريمه*	0,1
ذمار	0,7	خارج اليمن	9,4
شبوة	2,2	غير مبين	0,6
الإجمالي العام		41,109	

المصدر: بحث ميداني بناءً على معطيات: الجهاز المركزي للإحصاء النتائج النهائية لتعداد السكان في محافظة عدن التقرير الثاني لعام 1994م، ص 180، - الجهاز المركزي للإحصاء النتائج النهائية لتعداد السكان في محافظة عدن التقرير الثاني لعام 2004م. ص 190.لا تتوافر بيانات (محافظات تم استحداثها بعد عام1999).

ويتبين من الجدول الآتي:

– تتباين نسب السكان المغادرين من محافظة عدن إلى المحافظات اليمنية الأخرى، بتباين جاذبية تلك المحافظات للسكان، حيث بلغت أعلاها من أمانة العاصمة بنسبة (37%)، من إجمالي السكان المغادرين، وترجع أهم أسباب ذلك إلى سياسة الدولة بعد تحقيق الوحدة اليمنية 1990م، والتي اقتضت انتقال فئة من السكان العاملين في المرافق الوزارية والإدارية والمؤسسات، لاسيما الكوادر المؤهلة لسد النقص في المرافق والمؤسسات الحكومية في بعض المحافظات الشمالية مثل العاصمة صنعاء، فضلاً عن انتقال فئة من السكان لاسيما من هم في سن العمل، للبحث عن عمل أفضل في العاصمة صنعاء، أو في أياً من المحافظات الأخرى.

– بلغت نسبة المهاجرين من محافظة عدن إلى محافظة تعز والحديدة (12%)، (10%)، على التوالي، وبذلك احتلت المركز الثاني والثالث من حيث نسبة السكان المهاجرين من محافظة عدن إلى المحافظات الأخرى، ويرجع سبب ذلك إلى الارتباط الأسري، حيث يعيش في محافظة عدن عدد من السكان يرجع محل ميلادهم إلى هاتين المحافظتين، ومن ثم يجري انتقال السكان بينهم، فضلا عن دور التبادل التجاري الذي أدى إلى انتقال السكان للعمل في هاتين المحافظتين.

– شكلت الهجرة المغادرة إلى خارج البلاد نسبة (9%)، وبذلك تأتي في المركز الثالث، وتعطي هذه الهجرة دافعاً كبيرا لفئة الشباب في سن العمل، وتتجه غالبيتها إلى دول الخليج مثل السعودية، الإمارات، والكويت والولايات المتحد الأمريكية وبريطانيا.

– احتلت محافظة لحج المركز الرابع بنسبة (8%)، ومحافظة حضرموت المركز الخامس بنسبة (6%)، ومحافظة أبين المركز السادس بنسبة (4.6)، وترتبط محافظتا لحج وأبين مع محافظة عدن بحدود إدارية، حيث إنهما تعدان أقرب المحافظات اليمنية إلى عدن، الأمر الذي سهل الانتقال السريع بين المحافظتين، وتعد محافظتا لحج وأبين من أهم المحافظات اليمنية المصدرة للسكان لمحافظة عدن، فضلا عن محافظة حضرموت ومن ثم كان للتقارب الأسري جانب مهم لانتقال السكان بينهم كما سيأتي تفصيله تباعا.

– بينما تتوزع بقية النسب على المحافظات الأخرى التي تعد بالأساس طاردة للسكان، لأنها فقيرة بمواردها الاقتصادية، وتعاني كثيرا من المشكلات التنموية.

خريطة رقم (7) المهاجرين المغادرين مدينة عدن

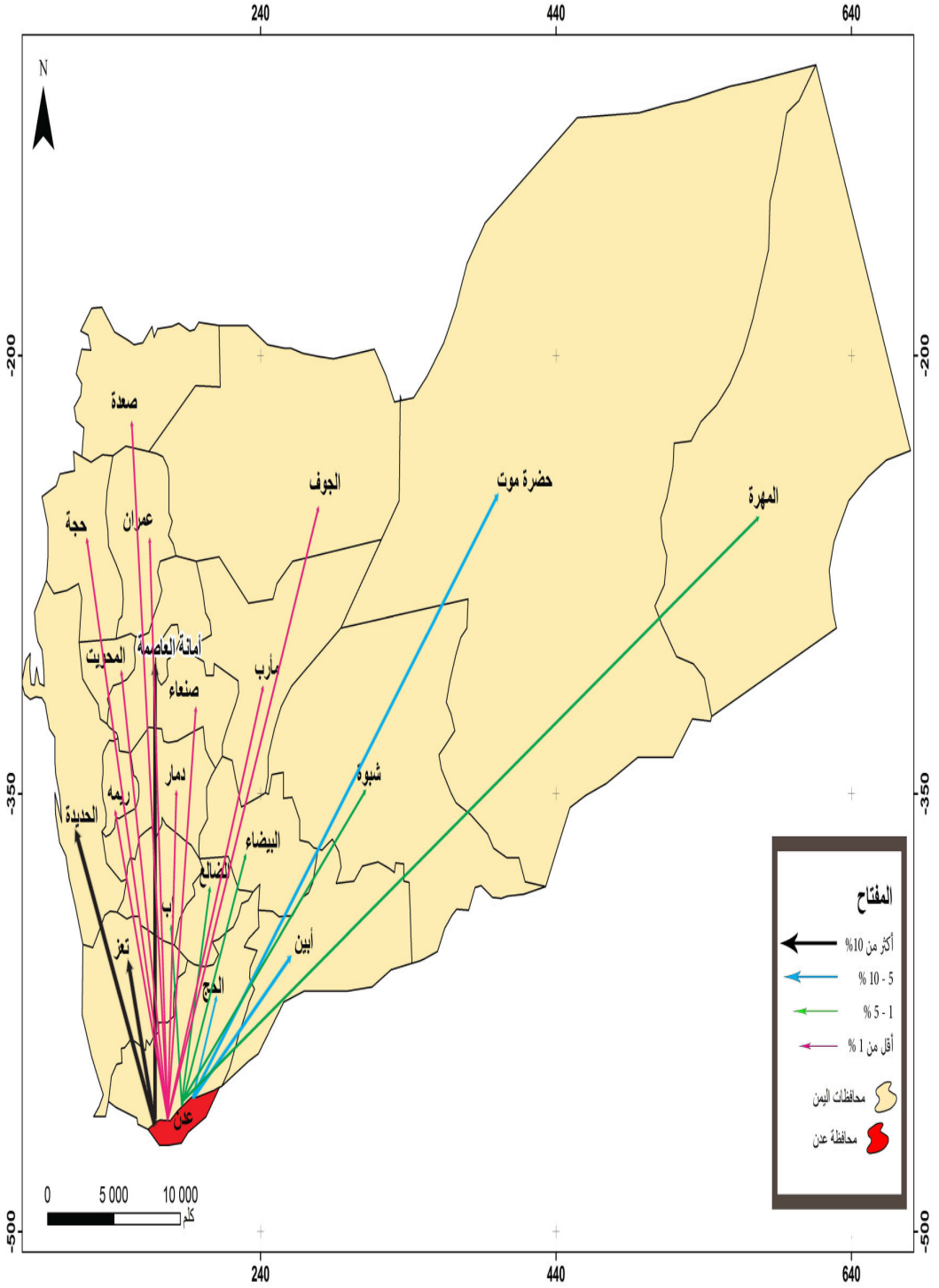

المصدر: عمل شخصي بناءً على معطيات الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء التعداد العام لسكان 2004م

تيارات الهجرة من واقع الدراسة الميدانية:

شهدت محافظة عدن تيارات وافدة من مختلف محافظات الجمهورية اليمنية، إلا أن نسب مساهمات هذه المحافظات تتباين تبعا لعوامل عدة، ومع أن البيانات المتعلقة بمساهمة كل محافظة في الهجرة إلى مدينة عدن، غير متوفرة على مدى السنوات التي سبقت تعدادي 1994 –2004م، فإن التوزيع الذي أظهرته تلك التعدادات يمكن اعتبارها قريبة من النسب التي كانت تساهم بها هذه المحافظات.

أما بخصوص المسح الميداني للباحث عن التيارات الوافدة، فإنها قد أعطت نسبا تختلف عن تلك النسب التي أظهرتها التعدادات السكانية لعام 1994–2004م، حيث أظهرت بعض المتغيرات النسبية على حجم وتيارات الهجرة الوافدة من المحافظات الأخرى إلى محافظة عدن، كما يتبين من الشكل (1) التوزيع النسبي للمهاجرين إلى محافظة عدن من محفظاتهم الأصلية.

شكل رقم (1) التوزيع النسبي للمهاجرين إلى محافظة عدن حسب حجم العينة

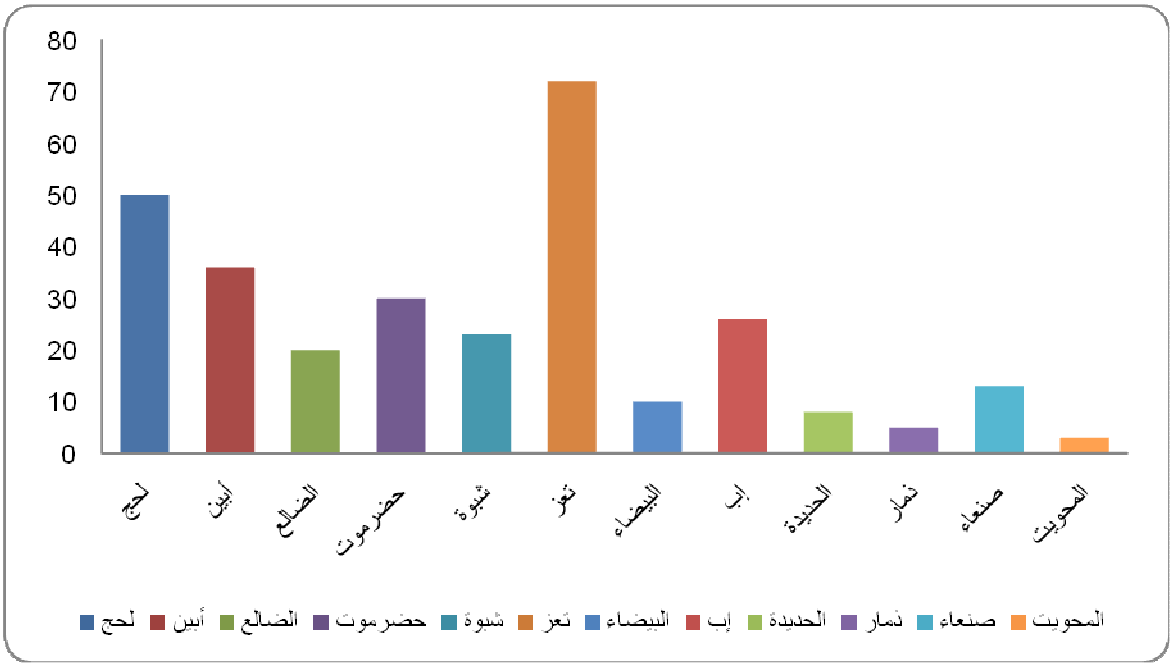

المصدر عمل ميداني بتاريخ2016/5/22م

من الشكل أعلاه نستخلص ما يلي:

– أن النسبة الكبرى لتيارات الهجرة الوافدة إلى محافظة عدن (حسب محل الميلاد للعينة)، تبدأ من محافظة تعز بنسبة (24%)، تليها محافظة لحج بنسبة (16%)، ثم محافظة أبين بنسبة (12%)، وحضرموت بنسبة (10%)، وتشكل هذه المحافظات ما نسبته (62%)، من إجمالي النسب للمهاجرين الوافدين من مختلف المحافظات إلى مدينة عدن.

ومن خلال قراءة نتائج بيانات المسح الميداني، يمكن ملاحظة التحول الذي طرأ على تيارات الهجرة القادمة إلى مدينة عدن، ذلك أنها جاءت مغايرة لنتائج التعدادات التي أجريت بين عامي 1994 – 2004م، فبناءً على تلك التعدادات تربعت محافظة لحج قائمة المناطق المصدرة للهجرة إلى مدينة عدن بنسبة (24%) عام 1994م، ثم نسبة(14%) عام 2004م، تلتها محافظة أبين بنسبة (19%)، و(11%)، بينما احتلت محافظة تعز المرتبة الثالثة بنسبة (18%)، في عام 1994م، ثم تراجعت إلى المركز السابع في عام 2004م.

في حين تحتل محافظة تعز صدارة التيارات المهاجرة إلى مدينة عدن وفق بيانات المسح الميداني، ثم تليها محافظة لحج ثم أبين، وذلك التحول في طبيعة المناطق المصدرة لتيارات الهجرة له ما يفسره من الناحية العملية، حيث ساهمت عدة عوامل على إحداث ذلك التحول، ولعل أبرز تلك العوامل إن محافظة تعز تعد من أكبر المحافظات اليمنية سكانا، حيث يبلغ عدد سكانها حسب آخر تعداد في عام 2004م، (ما يزيد عن 2393425)، نسمة.

وبلغ عدد المهاجرين منها هجرة داخلية إلى مختلف المحافظات (150569) مهاجر، بنسبة (6.4%)، وهي أكثر المحافظات طردا للسكان، كما يتوفر لدى هذه المحافظة فائض من القوة البشرية التي تمتلك مهنًا وحرفاً ومهارات عملية متعددة تزيد عن حاجة سوق العمل فيها، إلى جانب اتساع الرقعة الجغرافية للمحافظات بعد تحقيق الوحدة بين شطري اليمن عام 1990م، مما فتح المجال بتدفق تيارات الهجرة الوافدة من المحافظات القريبة جغرافيا من محافظة عدن.

وضمن مستوى آخر فإن التراجع النسبي الذي عرفته كل من محافظة لحج وأبين لتيار الهجرة الداخلية من هذه المحافظات، ليس مرده التغييرات التي طرأت على التقسيم الإداري الجديد في تلك المحافظات فقط، وما تبعه من إعادة توزيع السكان بين المحافظات

وفق ذلك التقسيم، وإنما يعود أيضا إلى تعدد وتزايد منابع تيارات الهجرة من بعض المحافظات الأخرى، والتي أسهمت إلى حد ما في إضافة نسب جديدة كان لها الأثر في إحداث بعض التغيير الترتيبي للمحافظات المساهمة في الهجرة إلى عدن ومن هذه المحافظات الضالع واب وشبوة.

المطلب الثاني: أسباب الهجرة الداخلية إلى المدن اليمنية

إن تمركز المشاريع الاستثمارية والخدمات العامة في مناطق معينة دون الأخرى لاسيما العاصمة والمدن الرئيسية، لعب دورا سلبياً في خلق حالة ألا توازن في توزيع المهاجرين، حيث عمل ذلك الإخلال في تركز النشطات التجارية بين المدن، إلى دفع اتجاهات الهجرة الداخلية من المناطق الأصلية الطاردة، إلى المناطق الحضرية وخصوصا الفئات العمرية المختلفة، لاسيما الفئات العمرية النشطة للتوجه نحو المدن ذات النشاط التجاري والاستثماري بهدف الاستفادة من خيرات تلك المدن (الزعبي وشجاع الدين، 1991، 68). ويعد انخفاض المستوى الاقتصادي أو الفقر المطلق هو العامل المشترك في دوافع الهجرة، فهو الذي يدفع معظم المهاجرين إلى الاتجاه نحو مناطق الجذب السكاني التي تتوافر فيها عوامل اقتصادية، أملاً في تحسين مستوى المعيشي بوصفها هدفاً أساسياً وإشباع رغباتهم للاستقرار والأمن والرفاهية بوصفها تمثل مركز النشاط الحياتي المتعدد ومجالا للانطلاق نحو حياة ذات آفاق جديدة.

وتختلف أسباب وعوامل الطرد من الريف اليمني إلى بقية المدن اليمنية، وتتعلق بالأبعاد الطبيعية، والاقتصادية، والاجتماعية، كما أن هناك عوامل أو سباب للجذب وتتعلق أيضا بنفس تلك الأبعاد.

أولا: أسباب النزوح (الطرد) من الريف اليمني إلى المدن

تتشابه أسباب ودافع الهجرة في اليمن سواء كانت هجرة داخلية أو خارجية، حيث تحتل الدوافع الاقتصادية المرتبة الأولى للهجرة من الريف إلى المدينة، فمعظم المهاجرين إلى المدن من الريف تأثرت هجرتهم بالعوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والديموغرافية، كما أسهم التوزيع في فرص العمل، والخدمات بين المدن اليمنية بدرجة واضحة في تصنيف تلك المدن إلى جاذبة للسكان، وأخرى طاردة لها، بحسب فرص العمل والخدمات المتوفرة فيها،

والتي تلبي الحاجات الضرورية للإنسان (الطيار، 2001، 95). ويمكن أن نلخص أسباب الهجرة الداخلية إلى المدن وفقا قوى الطرد من ناحية، ولقوى الجذب من ناحية أخرى إلى:

- أسباب طبيعية:

وهي التي ترتبط بحياة السكان ومعيشتهم في الريف، والمعتمدة على النشاط الزراعي الذي يرتكز بدرجة رئيسية هطول الأمطار، ومياه السيول، والمياه الجوفية. وهي تعد من المقومات الأساسية للحياة في الريف، ويمكن تلخيص العوامل الطبيعية كما يأتي:

1- قلة الأمطار: حيث تقع اليمن ضمن نطاق الصحاري المدارية الحارة بوجه عام، إذ تشكل الصحراء نسبة كبيرة من إجمالي مساحة اليمن، لذا أصبح المناخ السائد في اليمن هو المناخ الجاف، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع درجة الحرارة طوال العام يزيد من شدة التبخر مما يزيد من خلل التوازن المائي في اليمن، إذ تتراوح كمية التبخر السنوي في المتوسط بين 1800-1500ملم، وهذه الكمية أكبر من الأمطار السنوية في اليمن (مهيوب، 2007، 47)، ولذلك فإن الأمطار تسقط في اليمن خلال موسم الصيف بسبب تأثير الرياح الموسمية المدارية القادمة من المحيط الهندي.

وتختلف كمية الأمطار الساقطة على سطح أرض اليمن من منطقة إلى أخرى، نظراً لاتساع المساحة واختلاف الظروف المناخية التي تؤدي إلى سقوط الأمطار، وتتدرج كمية الأمطار من بضع ملليمترات على السفوح الجبلية الغربية عند ساحل البحر الأحمر، وحوالي 300 ملم، حتى ارتفاع حوالي 500 متر، وتتراوح كمية الأمطار عند ارتفاع 500 متر ما بين 300-600 ملم، وبعد هذا الارتفاع تزداد كمية الأمطار إذ تصل إلى حوالي 800 ملم، كما هو الحال في المحويت، والمحابشة مثلاً، وتتراوح كمية الأمطار في اب وسماره، وتعز بين 600 – 500 ملم، وتقل كمية الأمطار بالاتجاه نحو الشرق في السفوح الشرقية للمرتفعات الغربية، إذ تتراوح بين 100- 200 ملم ويرجع سبب انخفاضها إلى البعد النسبي عن البحر ووجود الحواجز الجبلية العالية المحيطة بهذه المناطق (السنباني، 2010، 6).

وهذا كله يقلل من قيمتها، ودرجة الاعتماد عليها بوصفها مصدر للري، بالرغم من أن اكبر نسبة من الأراضي الزراعية تعتمد على مياه الأمطار التي تقدر بنحو (54%)، من إجمالي المساحات الزراعية، ويقدر عدد العاملين في القطاع الزراعي بحوالي (53%)، من

إجمال القوى العاملة، كما يعتمد أكثر من 50% من سكان اليمن على عوائد الإنتاج الزراعي (الجهاز المركزي للإحصاء، 2002، 21). وفي ظل الوضع المناخي القاسي في أجزاء كبيرة من اليمن تستمر الهجرة إلى المدن والمراكز الحضرية، وسوف يترتب عنه ترك الأراضي الزراعية ومن ثم الدفع بالسكان إلي البحث عن مصادر رزق آخر.

2- مياه السيول "الفيضانات" تعد اليمن فقيرة بالموارد المائية السطحية المتمثلة بالأنهار، والأحواض المائية الدائمة الجريان "البحيرات"، ويعود ذلك إلى موقعها الجغرافي ضمن النطاق الصحراوي الحار، ويضاف إلى ذلك ارتفاع درجة التبخر بسبب ارتفاع درجة الحرارة مما يؤدي إلي عدم تكون الثلوج، ومن الأسباب المهمة أيضاً في عدم تكون الأنهار، والبحيرات في اليمن هو القدرة العالية للصخور السطحية على امتصاص المياه المناسبة لما تتميز به تلك الصخور من طبيعة فتاتيه مسامية مشققة، وبناء على ذلك لا تؤدي المياه الجارية دوراً مهماً في عملية الري (كتاب الإحصاء الزراعي، 2005، 22).

وهنا يتعين الإشارة إلى أن قرابة (12%)، من مساحة الأراضي المزروعة في اليمن تعتمد في ريها على مياه السيول، إلا أن هذه المياه يحدث أن تتدفق بغزارة في أحواض الوديان في أثناء مواسم الأمطار الغزيرة، والتي تحدث فترات زمنية متباعدة بفعل المنخفضات الجوية التي تمتد أحيانا فوق أراضي اليمن، ويؤدي ذلك التدفق الغزير للمياه إلى تكون فيضانات تؤدي غالباً إلى أحدات كوارث طبيعية وبشرية، حيث شهدت حضرموت والمهرة منخفضاً جوياً في عام 2008م، لمدة (30 ساعة)، من الأمطار الغزيرة على الساحل الجنوبي الشرقي، أغرقت المدينة، مما أدى مقتل وفقد 100 شخص، ونزوح 7000 شخص أصبحوا بلا مأوى، وتدمر حوالي 2000 مبنى، أغلبيتها منازل سكنية، ودمرت الأمطار أيضا مساحات من الأراضي الزراعية، وقتلت أعداداً كبيرة من الماشية (تقرير منظمة الصحة العالمية، 2008، 20).

3- تناقص مخزون المياه الجوفية: ويطلق عليها أيضا المياه الباطنية، تشكل هذه المياه المخزون الأساسي والرئيسي للمياه في اليمن، إذ ساعدت الظروف الجيولوجية والتضاريس وتوزيع النباتات الطبيعية، إلى تسرب مياه الأمطار إلى باطن الأرض لتكون خزانات المياه الجوفية. ويبدو وضع المياه في اليمن حرج جداً، بسبب الاستخراج المكثف

للمياه الجوفية الذي تجاوز في كثير من الأحيان معدلات التغذية السنوية لهذه الأحواض (الساغي، 2003، 255).

إن بداية المشكلة المائية في اليمن ظهرت منذ السبعينات من القرن الماضي، عندما بدء استعمال الحفارات بشكل عشوائي غير منظم لحفر الآبار العميقة، واستعمال المضخات، واستخراج المياه بشكل كبير، إذ يقدر عدد الآبار الذي حفرت أكثر من 45000 بئر، منها حوالي 5000 بئر في العاصمة صنعاء فقط (كتاب الإحصاء السنوي، 2000، 10)، ويستعمل معظمها في الري، مما أدى إلى هبوط منسوب المياه، والتي وصلت في بعض الأحيان إلى 7 متر في السنة (عبده، 2005، 22). وتقدر كمية المياه المتجددة التي يتم وصولها إلى الأحواض المائية مليار متر مكعب بالإضافة إلى حوالي 1.5 مليار متر مكعب يمكن الاستفادة منها بوصفها مياه سطحية سنوياً، في حين تقدر المياه المستخرجة من الخزان الجوفي حوالي 3 مليار متر مكعب سنوياً وفق إحصائيات 1990م (بالفقيه، 2010، 283).

- **الأسباب الاقتصادية:** ويمكن تناولها في الآتي:

1- الفقر: يعود الفقر في اليمن إلى العديد من العوامل الاقتصادية، والطبيعية، والبشرية منفردة ومجتمعة، حيث ينخفض دخل الفرد جراء درجة وطبيعة النمو الاقتصادي الذي ينتج عن محدودية الاستثمارات المحلية والخارجية، وكذلك التراجع المستمر في إنتاج النفط، فضلاً عن ارتفاع النمو السكاني بنسبة (3%)، ومعدل الإعالة الاقتصادية نتيجة للتركيبة الفتية للسكان، وتدني مشاركة المرأة في سوق العمل (تقرير الوضع الاقتصادي لليمن، 2003م، 25). (سيتم التوضيح في الباب الثاني)، كما أن ارتفاع الأمية بنسبة (41%)، وتواضع مستوى التأهيل والتدريب وغيرها تمثل عوامل لابد من تجاوزها حتى تتمكن الدولة من معالجة الفقر، والتخفيف من آثاره (تقرير استراتيجية التخفيف من الفقر (2003 – 2005)، 70).

ورغم تعدد أشكال الفقر، وأسبابه، تتمثل الاحتياجات الاجتماعية الإنسانية في ضمان مصدر أساسي للرزق، والتمتع بعناية صحية، وإيجاد مسكن ملائم، والخروج من دائرة الأمية، والوصول إلى الخدمات الأساسية، لاسيما في الريف اليمني حيث يقطن ثلاثة أرباع السكان منهم (83%)، فقير، وهو ما يعطي للفقر طابعاً ريفياً، لذلك فإن تدابير التخفيف من

الفقر يجب أن تركز على تلبية احتياجات الفقراء من تلك الخدمات (تقرير الوضع الاقتصادي لليمن، 2003م، 30).

لقد تم إعداد إسقاطات الفقر على مستوى المحافظات بدقة، فهناك فروق كبيرة بين المحافظات في مستوى الفقر، حيث تراوح مستوى الفقر بين المحافظات من 54% إلى 71% خلال المدة 2005 –2006م، وقد سجلت أعلى مستويات الفقر في ريف محافظة عمران، حيث يعد 71% من سكان المحافظة فقراء تليها محافظتا شبوة، والبيضاء حيث يعد 60% من سكانها فقراء. وقد سجل الفقر الأكثر انخفاضاً في ريف محافظتي المهرة وأمانه العاصمة (كتاب الإحصاء السنوي، 2004، 60)، وترتفع النسبة في محافظة تعز لتصل إلى 38%، ولحج 48%، وأبين 69% (كتاب الإحصاء السنوي، 2004، 76)، وهذه المحافظات الثلاث تشكل التيار الرئيس للهجرة الوافدة إلى محافظة عدن.

2– البطالة: بداء ظهور البطالة بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة، إذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية، وطبقا لمنظمه العمل الدولية فإن العاطل هو كل قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر الساند (التقرير الدولي لتقييم الوطني للتنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية، 2015، 8).

وفي اليمن يواجه السكان في الحضر، والريف على حدٍ سواء تحديات معيشية وارتفاع مستوى البطالة التي ترافقت مع صعوبة الحصول على الغداء والخدمات الأساسية، ولا تزال الحكومة محدودة في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، ولاسيما في المناطق ذات الاحتياجات العالية، وتعد البطالة أهم تلك التحديات التي تواجه عملية التنمية، وتساهم في تقويض الاستقرار الأمني في اليمن، لا سيما وإنها تتركز بين أو ساط الشباب بما في ذلك المتعلمين.

إن معدل البطالة في اليمن قد ارتفع "للقادرين على العمل" بعمر 15 عام فأكثر من (14%) ،عام 1999م إلى (16%)، عام 2004م، إن ارتفاع معدل البطالة بين النساء خلال العام نفسه يرجع ذلك جزئياً، إلي ارتفاع حصة مشاركة المرأة ضمن القوى العاملة من (7%)، إلى (10%)، وقد ارتفع معدل البطالة بين النساء أيضا من (25–40%)، عام 2004م، إن معدل البطالة المرتفع عند النساء يبدو أكثر وضوحا في المناطق الحضرية،

حيث نصف القوى عاطلة عن العمل، بالموازنة ينخفض معدل بطالة النساء إلى (33%)، في الأرياف وهناك أيضا تباين كبير في معدلات البطالة بين الذكور والإناث، حيث تبلغ النسبة بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل 3:1 تقريباً (إدارة التجارة في البنك الدولي تقرير صنعاء، 2005، 137)، لأن المرأة تقع على عاتقها العديد من الأعمال في الحقل وتربية الحيوانات وجلب الماء وكذلك عمل المرأة في المنزل وواجباتها تجاه تعليم وتربية الأطفال. عكس الرجل الذي يفضل البحث عن فرص عمل أفضل لولادة مستوى حياتهم وتحسينها (الصلاحي، 2004، 9). (انظر الباب الثاني)

3- تفتت الحياة الزراعية: تبلغ مساحة الجمهورية اليمنية حوالي 555 ألف كيلو متر مربع بدون الربع الخالي أي ما يعادل (55,5 ألف هكتار)، وبالرغم من هذه المساحة المرتفعة نسبياً إلا أن اليمن تعد قليلة الإنتاج ويساهم القطاع الزراعي بحوالي (18%)، من الإنتاج المحلي (المقبلي، 2007، 62-72). ويتسم القطاع الزراعي في اليمن بزيادة بحجم الحيازات الزراعية وتشتتها في أماكن متناثرة ومتباعدة، على سفوح الجبال والوديان، حيث بلغ عدد الحيازات الزراعية عام2005م، حوالي 1,18 مليون حيازة، بينما بلغت المساحة الكلية للأراضي الصالحة للزراعة خلال العام نفسه،1,61 مليون هكتار، أما المساحة المزروعة فقد بلغت 1,20، مليون هكتار (كتاب الإحصاء السنوي، 2010، 10)، مما يعني أن متوسط سعة الحيازة من المساحة الكلية للأراضي الزراعية لا يتجاوز1,36 هكتار للحيازة الواحدة، أما متوسط السعة الحيازة من المساحة المزروعة فإنه لم يتجاوز 1,07 هكتار للحيازة الواحدة.

وتشير التقديرات في هذا الصدد أن حوالي (90%)، من عدد الحيازة الزراعية في اليمن مساحتها تقل عن خمسة هكتار وأن حوالي (66%)، من هذه الحيازة مساحتها أقل من هكتار واحد (الاستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة (2012- 2016)، 2011، 11)، ويعد صغر حجم الحيازة الزراعية من أهم العلل التي تواجه البيانات الزراعية اليمنية، حيث ترتب على صغر حجم الحيازة الزراعية وتناثرها انتشار زراعة الكفاف التي تستهدف إشباع الاستهلاك العائلي للمزارع أكثر مما تستهدف الإنتاج من أجل التسويق الداخلي والخارجي (الحجري، 1996، 166).

إن تفتت الملكية الزراعية وتقسيم الأراضي إلى قطع صغيرة بفعل نظام الإرث المتبع منذ القدم أدى إلى تشتت جهد المزارع، وتدهور الإنتاج الزراعي تم انخفاض دخل الأسرة مما دفع بأرباب الأسر إلى الهجرة نحو المدن، بالرغم من الآثار السلبية لشحة الموارد فلا يزال بالإمكان تحقيق مكاسب كبيرة في تحسين معدل الإنتاج الزراعي، فمن خلال المزيد من الاستثمارات في القطاع الزراعي وتوافر تكنولوجيا الإنتاج الزراعي وتوافر البحوث والإرشاد الزراعي بالإمكان تحقيق مكاسب كبيرة في تحسين معدل الإنتاج الزراعي وخلق فرص عمل في الأراضي الجديدة المستغلة في مجال المشروعات الزراعية.

4- تدهور الصناعات الحرفية: شكلت هذه الصناعات مظهرا من مظاهر التراث في البيئة الريفية اليمنية، وخلال مدة زمنية معينة اقتصرت هذه الحرف على منتجات محددة، مثل الملابس الشعبية المصبوغة والتحف والمصبوغان الفضية، وتلاشت بالمقابل الصناعات الأخرى التي كانت تستعمل في البناء، مثل الأبواب، والنوافذ، والقمريات، وصناعة النحاس، وصناعة الأمشاط الحديدة، وصناعة الطرشات "الأحذية"، حيث انتشرت هذه الحرف في المحافظات الريفية، وكانت تسهم بنسبة محدودة في امتصاص جزء من قوه العمل التي كان يكتظ بها الريف (الضرعي، د.ت، 120).

غير أن غزو السلع المستوردة من خارج البلاد، والتي تأتي عبر المهاجرين من دول الخليج أو من غيرها، أدى إلى انخفاض الطلب على المنتجات الحرفية، ومن ثم انتقال الكثير من المشتغلين بهده الحرف إلى سوق البطالة، ولم يعد أمامهم سوى الهجرة إلى المدن أملا في توفر فرص عمل أفضل (المعلمي، 2016، 520).

- الأسباب الاجتماعية:

تعتبر الخدمات الاجتماعية أساسية وضرورية لحياة السكان، وان قلة هذه الخدمات تعتبر من الأسباب الأساسية للهجرة الداخلية، واليمن تعاني من تدني في مستوى الخدمات في العديد من القطاعات منها الصحة والكهرباء وغيرها، سواء في الريف أ والمدينة، ويمكنا أن نستعرض بعض القطاعات الهامة والتي تعتبر من الأسباب الاجتماعية للهجرة.

1- تدني مستوى الخدمات: بالعودة إلى نتائج آخر تعداد في عام 2004 م، يمكن القول أنه على الرغم من التطور الذي شاهدته البلاد من بداية الثمانينات من القرن الماضي،

إلا خدمات البنية التحتية في اليمن لا تزال في مستوى متدني، ومن ناحية أخرى تتركز هذه الخدمات في بعض المحافظات والمدن ولاسيما المدن الرئيسية، وتقل في الريف اليمني إلى حد كبير.

وذلك التدني في قطاع الخدمات يشمل قطاعات مهمة وضرورية وخصوصاً في الريفي، فقطاع الصحة مثلاً ما يزال يعرف تدهوراً مستمراً، حيث يوجد هناك ثلاثة أطباء فقط لكل 100,000 شخص، و6 أسره متوافرة لكل 1000 نسمة. ويمكن القول: أن اليمن يعد في مصاف الدول التي تعاني كثيرا من المشاكل، والأمراض الصحية، كون هذا القطاع لا يزال يعاني من كثير من التحديات، لعل أهمها تدني نصيب الصحة من الإنفاق العام، والذي يتراوح في حدود (4%)، مما جعل المراكز الصحية تعاني من النقص في التجهيزات وفي مواردها المالية وكوادرها الفنية والطبية، ويبلغ إجمالي عدد الأطباء في اليمن (4840)، طبيب، ويبلغ نسبة الأطباء لكل 10000 من السكان، 19 طبيب، ويختلف هذا العدد بالنسبة لسكان المدن مثل أمانة العاصمة عدد السكان فيها (1,747,834)، وقد بلغ إجمالي عدد الأطباء113 طبيب، أما في مدينة عدن فيبلغ إجمالي عدد الأطباء 404 طبيب حيث بلغ عدد السكان 725000 (الإدارة العامة للمعلومات والبحوث التقرير الإحصائي السنوي، 2014، 1).

ويضاف إلى كل ذلك محدودية انتشار تلك الخدمات الصحية، وبالذات في الريف حيث تغطي الخدمات الصحية 64% من إجمالي البلد وتتركز في المدن وتبقى المناطق الريفية أكثر حرماناً.

2- وضمن مستوى آخر من تدني الخدمات الاجتماعية، ما يتعلق بقطاع الطاقة الكهربائية، حيث تدل المؤشرات الرقمية إن نسبة المساكن المزودة بالطاقة الكهربائية قد زاد من 423 ألف مشترك عام 1990م،إلى (1667,3) مشترك في عام 2010م وتتراوح مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 1-2 % سنوياً. وتصل نسبة المستفيدين في الريف من نشاط الكهرباء حتى عام 2004م إلى 32% من سكان الريف، كما تصل نسبة المستفيدين في الريف والحضر إلى 47% من إجمالي السكان لنفس العام، وبالنسبة للمياه والصرف الصحي زاد عدد المشتركين في العام نفسه، كما وصل عدد المنتفعين خلال نفس الفترة إلى 4296622 نسمة (التقرير العام للمشتركين في المياه والصرف

الصحي، 2010، 24). وتعطي هذه الأرقام انطباعا واضحا عن التدني الذي يشمل قطاعات تمس معيشة الناس بشكل كبير سيما في الريف، وهو الأمر الذي يمثل عامل طرد للمهاجر من الريف نحو المدن أملاً في البحث عن خدمات أفضل.

4- العادات والتقاليد: هناك العديد من العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية السائدة والمؤثرة في المجتمع اليمني، خصوصاً في الريف، وهي مؤثرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الهجرة الداخلية أو الخارجية، بحيث مثلت تلك العادات، والتقاليد أحد العوامل التي أثرت في حجم الهجرة الوافدة إلى محافظة عدن، فعلى سبيل المثال عملت ظاهرة غلاء المهور، وارتفاع تكاليف الزواج الباهظة وخاصة في القرى والأرياف، على دفع كثيراً من السكان بهجرة مناطقهم الأصلية، واللجوء للهجرة الداخلية أو الدولية سعياً وراء الرزق والأجر المرتفع، وبحثاً عن فرص العيش الملائم، وقد تبين للباحث من خلال العينة أن حوالي 62% من أفراد العينة هاجروا إلى عدن بدافع الزواج والاستقرار فيها، كما أن ظاهرة الثأر بوصفها من أخطر الظواهر الاجتماعية التي يعرفها المجتمع اليمني قد مثلت أحد ابرز الأسباب الاجتماعية السيئة الذي يضطر معها الفرد إلى اتخاذ قرار الهجرة، فقد بينت الدراسة أن ما نسبة 9.2% من أفراد العينة المستجيبة هاجروا إلى عدن بسبب مشاكل الثأر وأن 12.1% من أفراد العينة هاجروا إلى عدن بسبب مشاكل قبلية أخرى (بحث ميداني).

- الأسباب الديموغرافية:

إن الهجرة الداخلية تساهم بشكل عام في التطور الديموغرافي للمدن، ولاسيما داخل المدن التي تتوافر على بنية تحتية تستقطب المهاجرين إليها (صالح، 1995، 138). ويعد النمو السكاني في محافظة عدن من أهم الظواهر الديموغرافية التي تؤثر في نمو المدن وتطورها وتوسعها الإقليمي، ومن ثم تنشأ الحاجة إلى مزيد من المساكن للاستقرار، والذي يعكس أثره في التطور الاقتصادي والاجتماعي، ولذلك فإن الهجرة الداخلية تعد السبب الرئيس في نمو المدينة، ولذا لابد من بنية تحتية تستقطب هؤلاء المهاجرين ولاسيما في المديريات الذي تمتلك مساحات شاسعة.

وتعاني اليمن من ارتفاع معدل النمو السكاني حيث بلغ معدل النمو1994م (4,7)، وفي عام 2004م بلغ معدل النمو (3,4)، وتعد من المعدلات المرتفعة، ويرجع ذلك إلى النمو

الطبيعي نتيجة لتحسين الأوضاع الصحية والاجتماعية، وإلى الهجرة الوافدة ولاسيما بعد تحقيق الوحدة اليمنية، حيث إن عدد السكان في بعض المحافظات، مثل محافظة تعز يصل إلى (2393425)، حسب تعداد 2004م، الأمر الذي دفع بأعداد كبيرة منهم إلى الهجرة والعمل في معظم المحافظات، وذلك لقلة فرص العمل موازنة بحجم السكان، تليها محافظة الحديدة، حيث بلغ عدد السكان فيها حوالي (2157552)، بنسبة (11%)، وتعد الحديدة غنية بمواردها الاقتصادية، حيث تطل على البحر الأحمر ولها ميناء يزيد من دخل المحافظة، كما تمتلك العديد من المصانع وشركات الاصطياد، إلا أن أعداد السكان الكثيرة في المحافظة دفعت بالسكان للهجرة، تليها محافظة إب حيث يصل عدد السكان فيها (2131861)، وهي تعدمن المحافظات الطاردة للسكان بالرغم من أنها من المناطق التي تتميز بالزراعة وذات الأمطار الكثير، إلا أن الزيادة الكبيرة في أعداد السكان كان دافعاً للهجرة.

وترتفع الهجرة المغادرة من بعض المحافظات حيث تصل في تعز إلى (20%)، وتليها محافظة إب (14%)، تليها لحج وأبين، وتتلقى محافظة عدن نسبه عالية من المهاجرين نتيجة لعامل القرب الجغرافي من تلك المحافظات الطاردة، ومن هنا يمكن اعتبار الأسباب الديموغرافية إحدى الأسباب الدافعة لهجرة أعداد كبيرة من سكان هذه المحافظات.

ثانيا: أسباب جذب الهجرة الداخلية إلى مدينة عدن

هناك عوامل مختلفة (للجذب) في المدن، منها العوامل الاقتصادية والاجتماعية، والجغرافية والنفسية وغيرها، وتعد هذه العوامل بصورة مجتمعة مع بعضها البعض بوصفها عوامل طرد من الريف وجدب إلى المدن، وقد تختلف تأثير هذه العوامل باختلاف الموطن الأصلي للمهاجرين، والنمط الثقافي السائد بين أبنائه.

وتأتي الأسباب الاقتصادية في مقدمة العوامل التي دفعت اليمنيين نحو الهجرة، فقد هاجر اليمنيون بحثاً عن الرزق وعن فرص عمل، سواء هجرة خارجية أو هجره داخلية ،فالهجرة الخارجية لليمنيين عبر الموانئ البحرية مثل ميناء عدن، وميناء الحديدة على البحر الأحمر، وميناء المكلا على البحر العربي، كانت إلى دول الخليج، والى بعض الدول الغربية مثل بريطانيا وأمريكا، مثل هجرة منطقة الشعيب في الضالع إلى بريطانيا، وأصحاب يافع ورداع إلى أمريكا. وتدل الدراسات التي أجريت عن الهجرة الداخلية إلى محافظة عدن، على

إن الدافع الاقتصادي هو من أهم عوامل الهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية، فالزواج يدفع إلى الهجرة للبحث عن فرص عمل، وظروف معيشية أفضل، وكذلك الفقر ،وقلة الأمطار، وقلة الخدمات الاجتماعية من أهم أسباب الهجرة إلى المدن، إلا أن البحث عن العمل هو من أهم عوامل الجذب السكاني إلى المدن (الحيمي، 2006، 9).

– ويمكن تحديد أهم عوامل الجدب السكاني إلى مدينة عدن في الأسباب الآتية:

1– الأسباب الاقتصادية:

– فرص العمل: شهدت مدينة عدن خلال مدة الاحتلال البريطاني تطورا تجارياً، إذ أنشا مركزاً لتجارة الفحم عام 1839م وبعد إعلانها ميناء حر عام 1850م ولا سيما بعد فتح قناة السويس عام 1868م ازدهرت شهرتها التجارية وتوسعت علاقتها مع البلاد المجاورة وبني أول فنار للسفن في منطقة رأس معاشيق سنة 1867م، وانتعشت الحياة التجارية والاقتصادية فيها وعم الرخاء، بحيث اكتسب أهلها خبرات تجارية مثل البيع والشراء، وتوافد إليها السواح والزوار من كل بقاع العالم، إضافة إلى ذلك كانت مركز لجذب الوافدين من الداخل والخارج ولاسيما بعد أن أنشأت شركة بترولي British Petroleum– مصفاة عدن سنة 1952م، وقد جلب البريطانيون عمالاً أجانب إلى عدن إضافة إلى ضباط الجيش الموجودين فيها، وكل ذلك كان له تأثير واضح في نمو المدينة (الحزمي، ندوة عدن بوابة اليمن الحضارية، 110).

إن التطور السريع بدأ يجذب أعداداً متزايدة من سكان الريف لما تقدمة المدينة من فرص عمل ومن خدمات تعليمية، وثقافية، وترفيهية، وفي مجال البناء، فقد جذب ذلك عمالاً من كافة المحافظات للبحث عن فرص عمل، حيث كان عدد العمال عندما بدأت بريطانيا بإنشاء مصفاة عدن عشرة ألف عامل، وازداد عدد العمال من أجل عملية البناء نتيجة ازدهار النشاط التجاري في عدن، فظهرت انويه جديدة (ضواحي) للنمو في المدينة، في المديريات بوصفها ضواحي للشركات، والمكتبات والشركات الخاصة بالملاحة (الجنيد، 1997، 23).

واستقبلت المدينة بعد الاستقلال أعداداً كبيرة من المهاجرين المشتغلين بالنشاطات المختلفة، حيث أشارت نتائج التعداد عام 1994م إن أعدادهم قد بلغ (120087) عامل

وعاملة على التوالي، وفي عام 2004م وصل أعدادهم إلى (132498)، عامل وعاملة على التوالي بزيادة وقدرها (25%)، وهذا المؤشر الرقمي من إعداد العمالة في هذه المحافظة توضح مدى التزايد في فرص العمل، ويعود ذلك إلى نمو مشاريع التنمية فيها، مما جعلها مركز جذب رئيس للمهاجرين من المحافظات الأخرى. والشكل (2)، يبين تطور حجم العمالة في محافظة عدن.

شكل رقم (2) حجم العمالة

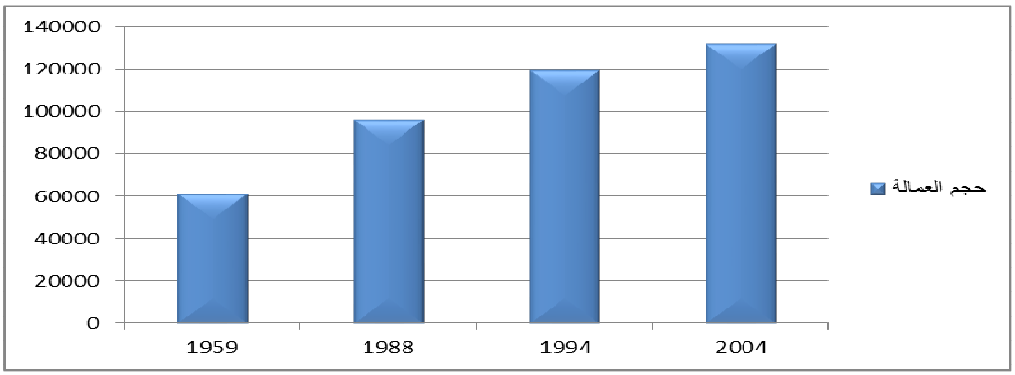

المصدر: عمل شخصي بناءً على معطيات وزاره الخدمة المدنية والعمل –فرع عدن

الأسباب الاجتماعية:

تتميز عدن بوجود التسهيلات المعيشية وخدمات البنية التحتية، من كهرباء وماء وطرق النقل، وتعليم وشبكة مياه وصرف صحي، وخدمات صحية وخدمات ترفيهية، وهي تُعد من عوامل الجذب ما إلى عدن، حيث تغيب تلك الخدمات والتسهيلات في الريف اليمني، وتحضر بالمدينة، وتلك الخدمات هي ما تتميز بها محافظة عدن. وتعد من أهم الخدمات الاجتماعية هي:

- الخدمات التعليمية:

إن التعليم يؤدي دورا أساسيا في الهجرة من الريف إلى المدينة، حيث أدرك المهاجرون أهمية التعليم الذي يترتب عليه الحصول على الوظائف المهمة وعن طريق التعليم سيرتفع معدل الدخل ويستطيعون البقاء في المدينة.

وتشير الإحصائيات التعليمية لعام 2004م، إلى تطور خدمات التعليم في محافظة عدن، بداء من رياض الأطفال المنتشرة في المحافظة بنحو (12)، روض حكومي و(53)،

روض خاص، كما يظم التعليم الأساسي والثانوي بالمحافظة حوالي (129)، مدرسة خاص وحكومية، يدرس فيها حوالي (58261)، طالب و(50528)، طالبة، ويقوم بتدريسهم قرابة (1348)، مدرس(4148)، مدرسة، وفيها عدد من المعاهد التخصصية، أما مرحلة الثانوية العامة فتوجد به (11)، مدرسة وتضم فيها (1613)، طالب و(1204)، طالبة، وفي التعليم العالي توجد في المدينة جامعة عدن والتي يصل عدد كلياتها إلى (17)، كلية، ويلتحق بها عدد من الطلاب يصل إلى (13831)، طالب و(8860)، طالبة ويصل عدد الطلاب الأجانب إلى (374)، طالب، ويوجد في مدينة عدن عدد من الجامعات الخاصة، والتي تصل إلى (16)، جامعة خاصة يصل عدد الطلاب فيها إلى (1666)، طالب (التعداد العام للسكان، 2004م، 10).

- أسباب الهجرة من نتائج العمل الميداني:

لتحديد أبرز أسباب ودوافع الهجرة إلى مدنية عدن تم استعمال أسلوب التكرارات متعددة الاستجابة Multiple response frequencies في برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، لتكوين جدول تكراري بسيط لبدائل الاستجابة بتأييد السبب من عدمه (نعم. لا) لأسباب الهجرة الواردة في سؤال أهم أسباب ودوافع الهجرة إلى عدن، وعن طريق أسلوب المتغيرات المتعددة ذات الفئتين Multiple dichotomy method، والحصول على تكرارات المتغيرات في كل صف، أو عمود في جدول بسيط كنسبة مئوية للتكرارات من الاستجابات Responses، وكنسبة مئوية للتكرارات من المستجيبين Respondents (بشير، 2003، 220).

وكانت النتيجة كما هي في الجدول رقم (5)، حيث تبين من الجدول الآتي نتيجة أسلوب المتغيرات المتعددة ذات الفئتين لأهم أسباب ودوافع الهجرة إلى عدن ما يلي:

إن هناك العديد من الأسباب الحاسمة التي مثلت عوامل طرد المهاجرين وحثهم على الهجرة، وهذه الأسباب تتمثل في الآتي:

- البحث عن عمل حيث أكد نسبة (86%)، من المبحوثين أن هجرتهم إلى عدن كانت نتيجة للبحث عن فرص عمل، حيث أكدوا في إجابتهم بأن هجرتهم إلي عدن كانت لعدم وجود عمل في مناطقهم الأصلية، ولكون المدينة منطقة جذب

لهم بما توفره من فرص عمل للوافدين الجدد، واحتياجاتها المستمرة لليد العاملة المتخصصة والغير متخصصة، ولاسيما في فترات زمنية تعرف فيها المدينة نموا سريعا وفي زمن قصير، لذا نجد نسبة المهاجرين الباحثين عن عمل بنسبة كبيرة، وهذا بعد تخليهم عن نشاطهم الزراعي بفعل العديد من العوامل الطبيعية، وغياب المخططات التي تهتم بالريف وسكانه، لهذا تعد منطقة طرد للسكان الذين يتجهون نحو المدينة للبحث عن عمل، وهدا دليل على أن هؤلاء الأفراد أتوا إلى هذه المنطقة من أجل تحسين ظروفهم المعيشية.

- وأكد نسبة (61%)، من المبحوثين أنهم جاءوا من مناطق ومدن ريفية بعيدة عن مدينة عدن، للبحث عن عمل أفضل، وهذا يؤشر إلى أن عدم توافر فرص العمل وسوء الأحوال الاقتصادية أدت إلى الهجرة إلى جانب أسباب أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها.
- كما أكد نسبة (65%)، من المبحوثين أنهم حضروا إلى المدينة للارتفاع النسبي لمستوى الأجور في محافظة عدن.
- وأكد نسبة (61%)، انتقال مكان عملهم من مدن أخرى إلى مدينة عدن، كما أوضحت الدراسة أن حوالي (64%)، من الذين هاجروا يحذوهم الأمل في الحصول على سكن أفضل، وذكر نسبة من المبحوثين تصل إلى (62%)، في أجابتهم بأنهم هاجروا إلى عدن من أجل الزواج حيث إنهم حصلوا على عمل والآن هم موجودون من أجل الزواج، وترتيب وضعهم بعد الزواج في المدينة، وذكر حوالي (79%)، من المستجيبين أنهم وفدوا إلى عدن من أجل مواصلة تعليمهم، وهذا الأخير يعد من أهم الدوافع للهجرات الريفية إلى مدينة عدن، بينما أوضح حوالي (62%)، لمتابعة وتعليم أبنائهم حيث وهذه الجامعات تتركز في المدن، وهناك أسباب أخرى ساعدت على الهجرة، وتعد من الدوافع الأساسية الهجرة وهي عامل المسافة، حيث تؤدي دورا واضحا في تحديد حجم الهجرة القادمة من مناطق الأصل إلى مناطق الوصول، وفي هذا الإطار كانت إجابة (77%)، أنهم هاجروا إلى عدن بسبب قرب المسافة بين القرى التي يعيشون بها والمدينة.

والجدير بالاهتمام أن تعدد الخيارات التي وضعت أمام أفراد العينة لتحديد أسباب ودوافع هجرتهم، أتاح أمامهم الفرصة في أن يختاروا أكثر من سبب، حيث أجمع عدد كبير منهم باختيار أكثر من سبب، وقد استنتج الباحث من خلال البحث الميداني الذي قام به أن بعض المهاجرين يعملون ويواصلون التعليم وربما العكس، وآخرون انتقلوا بسبب انتقال مكان العمل إلى عدن وبدافع الحصول على قطعة أرض، أو مسكن من قبل الدولة، ومن ثم الاستقرار والزواج فيها، وينطبق هذا الحال الأخير على أفراد العينة الذين يقطنون في أحياء مختلفة من مديريات محافظة عدن، مثل المدينة الخضر، ومدينة السلام، ومدينة النخيل وكذلك الأحياء الجديدة مثل خور مكسر والبريقة ومدينة عدن الجديدة.

جدول رقم (5) أسباب الهجرة إلى مدينة عدن

	أسباب الهجرة إلى مدينة عدن	بدائل الاستجابة					
		لا			نعم		
		التكرار	النسبة من مجموع		التكرار	النسبة من مجموع	
			المبحوثين	الاستجابات		المبحوثين	الاستجابات
1	لعدم وجود عمل في موطني السابق	93	6.1%	42.9%	203	7.9%	%60.5
2	للبحث عن عمل أفضل	99	6.5%	45.6%	197	7.7%	%85.5
3	الارتفاع النسبي لمستوى الأجور في عدن	104	6.8%	47.9%	191	7.5%	65.4%
4	من أجل الحصول على سكن	107	7.0%	49.3%	188	7.4%	%60.4
5	لمواصلة الدراسة	97	6.3%	44.7%	187	7.3%	%70.3
6	للقرب الجغرافي من الموطن الأصلي	111	7.3%	51.2%	185	7.2%	%77.2
7	للاستقرار والزواج في عدن	115	7.5%	53.0%	181	7.1%	%62.1
8	لمتابعة تعليم أبنائك	92	6.0%	42.4%	181	7.1%	%78.6
9	بسبب انتقال مكان عملك	119	7.8%	54.8%	177	6.9%	60.6%
10	للالتحاق بأفراد الأسرة أو الأقارب	119	7.8%	54.8%	174	6.8%	59.6%
11	لوجود مشاكل قبلية	122	8.0%	56.2%	80	6.6%	12.1%
12	لوجود مشاكل الثأر	123	8.0%	56.7%	50	6.5%	%9.2
13	لوجود مشاكل في الأسرة والعائلة	135	8.8%	62.2%	159	6.2%	54.5%
	الإجمالي	1531	100.%	---	2557	100.0%	---

المصدر: عمل ميداني بتاريخ 2016/10/22

وبناءً على ما سبق يمكن القول بأنه يصعب الجزم بأن السبب الرئيس الذي أعلنه المهاجر هو الدافع الحقيقي للهجرة، كدافع البحث عن عمل، حيث بعض الأسباب الأخرى قد تكون دافعاً رئيسياً إذا وضعت في ترتيبها المنطقي، فالبعض من المهاجرين يعلن أن السبب الرئيس في هجرته هو التعليم، ولكنه في الوقت نفسه يضيف إلى أن البحث عن العمل وتوافر الخدمات الاجتماعية من الأسباب التي دفعته للهجرة.

- علاقة الهجرة بتغطية الخدمات في الموطن الأصلي:

أوضحت الدراسات الميدانية تدني حجم تغطية الخدمات في الموطن الأصلي للمهاجرين من أفراد العينة بوصفها أحد الأسباب الدافعة للهجرة الداخلية فمن الجدول الآتي (6) نستنتج ما يلي:

- أن تدني أو انعدام مستوى الخدمات العامة للمواطنين، مثل أحد أبرز العوامل المحفزة على الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، حيث تبين من خلال الدراسة الميدانية أن خدمات أساسية وتتعلق بشكل مباشر بمعاش الناس وتمس احتياجاتهم الأساسية مثل الكهرباء والمياه، تقل نسبة حضورها وتغطيتها لتلك المناطق (مجتمع العينة)، عن (50%)، وهي نسبة تشمل المهاجرين من المناطق الحضرية، مع العلم أن نسبة الـ 50% الأخرى من تلك الخدمات هي خدمات متدنية للغاية، ذلك أن مصدر وجودها الأصلي لا يعود إلى مشاريع خدمية قدمتها الدولة، بل إن جل تلك الخدمات هي عبارة عن تبرعات من قبل رجال أعمال، أو مغتربين، أو جمعيات خيرية، أو غيرها، وذلك التدني أو الانعدام للخدمات يمثل حافزاً ودافعاً قوياً لسكان المناطق الريفية للهجرة نحو المناطق الحضرية حيث يحضر مثل تلك الخدمات بشكل جيد.

- أن نسبة (98.6%)، من أفراد العينية أكدوا بوجود الهاتف في مدينتهم وهي نسبة كبيره تدل على إن التواصل مستمر بين الريفيين، والمهاجرين في المدينة. وبخصوص المياه أكد نسبة (29.7%)، من أفراد العينة بوجود المياه في مناطقهم الأصلية وتعد كمية المياه قليلة ويعتبر عاملاً من عوامل الهجرة.

- تنتشر خدمات التعليم في القرى، حيث أكدت إجابات (39.1%)، من أفراد العينة بتوفر خدمات التعليم، وهي عبارة عن مدارس ابتدائية وإعدادية، وعلى الرغم من البعد بينها

وبين القرى، إلا أن أكثر الريفيون يرتادون تلك المدارس بانتظام، أما قطاع الصحة فكانت إجابات (17.2%)، من أفراد العينة بوجود الخدمات الصحية، وهي تشكل نسبة أفضل بالرغم من أنها ما تزال تعاني من نقص في الكادر الطبي المؤهل والمتخصص، وهذا الأمر جعل من هذه الخدمات قاصرة عن القيام بواجباتها ولا تحقق الهدف المنشود لها، مما يدفع بالعديد من الأسر إلى ترك مناطقهم والتوجه إلى المدينة بحثاً عن خدمات طبية أفضل بالاتجاه إلى المحافظات ذات الطابع الحضري مثل مدينة عدن.

– تقل خدمات الصرف الصحي حيث أكد نسبة (14.1%)، من أفراد العينة أن خدمات الصرف الصحي لا توجد سوى في مراكز الريف فقط، وذلك لصعوبة ربط المجاري بشبكة الصرف الصحي، حيث إن عورة الجبال، والارتفاعات الشاهقة لبعض القرى، وإمكانية الدولة المحدودة، كانت من أهم العوائق في تغطية خدمة صرف الصحي، وفيما يتعلق ببراميل النفايات فتكاد تكون معدومة في الريف اليمني، لأسباب عديدة منها وعورت الطرقات، إلا إن نسبه قليلة تصل إلى (12.5%) من أفراد العينة أجاب بوجود برميل مخصصة للنفايات وهي غالبا في مراكز القرى.

جدول رقم (6) الخدمات الأساسية التي يعاني منه الموطن الأصلي

م	تغطية الخدمات	بدائل الاستجابة					
		نعم			لا		
		التكرار	النسبة من مجموع		التكرار	النسبة من مجموع	
			المبحوثين	الاستجابات		المبحوثين	الاستجابات
3	الهاتف	291	50.0%	98.6%	4	4.3	%6.3
6	شبكة الصرف الصحي	9	9.7%	14.1%	286	14.7%	96.9%
7	برميل قمامة	8	8.6%	12.5%	286	14.7%	96.9%
4	وحدة صحية أو مستشفى	11	11.8%	17.2%	279	14.4%	.6%75
2	الكهرباء	17	18.3%	.6%50	274	14.1%	80.9%
1	المياه	19	20.4%	29.7%	267	13.7%	65.5%
5	المدارس	25	26.9%	39.1%	260	13.4%	60.1%
الإجمالي		**93**	**100.0%**	---	**1943**	**100.0%**	---

المصدر: عمل ميداني بتاريخ2016/10/22

- الخدمات الأساسية المتوافرة في منطقة السكن الحالي في محافظة عدن:

أما بخصوص تغطية الخدمات في المديريات والأحياء التي يقطنها المهاجرون من أفراد العينة في محافظة عدن، فهي متوافرة بشكل أكبر في المديريات التي يسكنها الريفيين مقارنة بالمدينة، ويعتبر توفر الخدمات الأساسية، من الأسباب التي دفعت بالريفيين إلى الهجرة نحو مدينة عدن، ويمكن قرأتها وتحليلها من الجدول (7)، حيث يتضح من الجدول الآتي ما يلي:

- إن الخدمات العامة تتوفر بشكل كبير في مدينة عدن، حسب ما أكد أفراد عينة البحث، إذ أن نسبة (89%)، من المبحوثين، كانت إجابتهم، بوجود الكهرباء في المناطق التي يسكنون بها في المدينة، غير أن الظروف التي تعاني منها اليمن (بسبب الحرب)، ومنها عدن فإن الكهرباء مازالت غير مستقرة، حيث تشهد المدينة انقطاعات متكررة ولساعات طويلة في اليوم، حيث يصل إلى 12 ساعة في اليوم.
- وبالنسبة لقطاع المياه والصرف الصحي فقد أجاب نسبة (80,1 %)، من المبحوثين، بتوفر مياه الشرب في منازلهم، ولكن تقل نسبة المياه في بعض المديريات بسبب عدم قدرة مضخات مؤسسة المياه على العمل بسبب الانقطاع المستمر للكهرباء، وهي تعد من المشكلات الصعبة التي تمر بها المدينة خلال هذه الفترة، أما بالنسبة لقطاع الصرف الصحي، فقد أجاب (91%)، أنهم يستفيدون بشكل جيد من هذا القطاع، أما بالنسبة، أما بالنسبة لبراميل النفايات (91%)، أجابوا بوجود براميل النفايات في مناطقهم التي يسكنون فيها.
- أما بالنسبة لوسائل الاتصال فإن نسبة (99%)، من أفراد العينة أجابوا بوجود، وسائل الاتصال في منازلهم، بل ونالت تلك الخدمات ارتياحاً كبيراً للمهاجرين، لسهولة التواصل مع أقاربهم.
- وبالنسبة لخدمة التعليم الأساسية، فقد أكد نسبة(89%)، من المبحوثين أن المدارس، متوفرة في أحيائهم، وهي قريبة لا تبعد كثيراً عن منازلهم.

- وبالنسبة للخدمات الصحية، فقد أكد المبحوثين بتوفر الوحدات الصحية حيث أجاب نسبة (95%)، منهم، بوجود خدمات صحية في المناطق التي يسكنون فيها، وهي لا تبعد كثيرا عن منازلهم.

جدول رقم (7) تغطية الخدمات في مدينة عدن

م	تغطية الخدمات	بدائل الاستجابة					
		لا			نعم		
		التكرار	النسبة من مجموع		التكرار	النسبة من مجموع	
			المبحوثين	الاستجابات		المبحوثين	الاستجابات
1	الهاتف	4	4.3%	16.3%	291	15.0%	98.6%
2	شبكة صرف صحي	9	9.7%	14.1%	286	14.7%	%90.1
3	برميل قمامة	8	8.6%	12.5%	286	14.7%	%91.2
4	وحدة صحية أو مستشفى	11	11.8%	17.2%	279	14.4%	94.6%
5	الكهرباء	17	18.3%	26.6%	274	14.1%	80.6%
6	المياه	19	20.4%	29.7%	267	13.7%	80.5%
7	مدارس	25	26.9%	39.1%	260	13.4%	89.1%
الإجمالي		**93**	**100.0%**	---	**1943**	**100.0%**	---

المصدر: عمل ميداني بتاريخ 2016/10/22

المبحث الثاني: خصائص الفئات المهاجرة

إن أية دراسة تناولت الهجرات سواء كانت داخلية أو خارجية لابد أن تتناول خصائص الفئات المهاجرة، ومن وجهة النظر الديموغرافية والاجتماعية فإن الهجرة هي أحد أهم أنواع الحركة السكانية (المكانية)، التي يقوم بها الفرد أو الأسرة أو الجماعة البشرية لتحقيق غايات، وأغراض متعددة على المستوى الفردي أو الجماعي (توهامي، 2004، 165).

والهجرة بهذا المعنى، هي عبارة عن سلوك ديموغرافي واجتماعي هادف ومتصل إلى حد بالخصائص الذاتية، والموضوعية للأفراد، والجماعات البشرية، ولعل من أهم الخصائص العامة لمجتمع المهاجرين والتي يجب الوقوف عندها، هي ما يرتبط بتركيبهم النوعي، والعمري، والتعليمي، والزواجي والمهني، وذلك تماشيا مع منطلقات البحث النظرية التي تنظر للهجرة على أنها سلوك ذو طبيعة ديموغرافية، واجتماعية، واقتصادية بذات الوقت، التي ترى أن اتخاذ الفرد أو الأسرة أو الجماعة لقرار الهجرة إنما يعود أو يرتبط أو يتأثر بجنسه، وعمره ومستواه التعليمي أو حالته الزوجية، أو علاقته بقوة العمل (القطب، 1986، 11).

المطلب الأول: الخصائص الديموغرافية للمهاجرين

لقد تركز الاهتمام مند البدايات الأولى لدراسة ظاهرة الهجرة على اكتشاف قوانين عامة وثابتة للتمايز بين المهاجرين، وبين غير المهاجرين (المالكي والشلبي، 2000، 32)، ومن ناحية أخرى تستند دراستنا لخصائص المهاجرين على نتائج مجتمع العينة، والتي تمت من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على أفرادها، وقد تمت الإشارة إلى محتوى هذه الاستبانة.

وسنحاول استعراض هذه الخصائص لمعرفة إلى أي حد تتداخل هذه الخصائص في الهجرة الداخلية إلى مدينة عدن:

أولا: النوع:

يتفق العديد من الباحثين في أن الهجرة عادةً انتقائية، فهي تنتقي العمر، والنوع، وتصطفيهما، ومن ثم تؤثر في التركيب النوعي، والعمري لكلا المجتمعين سواء في الموطن الأصلي أو المكان المهاجر إليه (رسول، 1985، 374). ويصنف التركيب النوعي السكاني إلى ذكور وإناث، وعلى الرغم من عدم التباين الكبير بين أعداد الذكور، والإناث في غالبية

المجتمعات، إلا أن التركيب النوعي يحظى بأهمية كبيرة في الدراسات السكانية، لارتباطه بالعديد من الخصائص السكانية، وتأثره بالعوامل الديموغرافية، كما يحظى التركيب النوعي بأهمية كبيرة لمتخذي القرارات في المجتمع لاعتبارات تتعلق بنوعية السكان (ذكوراً كانوا أم إناث)، والتي يؤثر في متطلباتهم، وعلى النشاطات التي يقوموا بها، كما تكمن أهمية دراسة التركيب النوعي في استعمالها بوصفها مؤشراً للطاقة الإنتاجية في المجتمع (بحوث ودراسات علمية، 2015، 215). ويلاحظ أن التركيب النوعي للسكان في أي مجتمع يتأثر بعدة ضوابط أهمها الهجرة.

أما بخصوص التركيب النوعي لمجتمع العينة، يتضح من الجدول أدناه أن نسبة الذكور من إجمالي أفراد عينة الدراسة بلغت (85%)، بينما نسبة الإناث بلغت (15%)، ويتفق هذا التوزيع مع أدبيات الهجرة التي تشير إلى أن الانتقائية في الهجرة الداخلية تعد ظاهرة اعتيادية، وسمة غالبة، إذ يغلب طابع الهجرة على الذكور أكثر من الإناث، ويعود ذلك إلى أن الذكور أكثر تحملاً لمتاعب ومشاق الهجرة، ولأن المجتمع اليمني من المجتمعات التي تمثل المرأة فيه ربة بيت، يقع على عاتقها مسؤولية رعاية شؤون الأسرة، في حين يتحمل الرجل تبعات توفير جميع مستلزمات الأسرة، إضافة إلى ذلك أن الإناث في الريف لا يندفعن للهجرة مقارنة بإناث الحضر، إلا في حالات الزواج أو مصاحبة الزوج. وما شابه ذلك، كما يتناسب توزيع النوع بين أفراد العينة، مع نتائج تعداد 2004م، حيث أظهرت أن نسبة المهاجرين الذكور تصل إلى (65%)، من إجمالي الهجرة الداخلية في عموم المدينة (الجهاز المركزي للإحصاء، 2004، 221).

جدول رقم (8) توزيع المهاجرين من أفراد عينة الدراسة حسب التركيب النوعي

النوع الاجتماعي	العدد	النسبة
ذكور	252	%85.00
إناث	44	%15.00
الإجمالي	**296**	**%100**

المصدر: عمل ميداني بتاريخ2016/10/22

ثانيا: العمر:

يحظى التركيب العمري للسكان بأهمية كبيرة في الدراسات السكانية لارتباطه بالنشاط الاقتصادي وحركة السكان، كما يوضح العلاقات بين الخصائص الديموغرافية، لا سيما قوة السكان الإنتاجية وقدرتهم على العمل (إسماعيل، 1997، 144).

وتعنى هذه الخاصية، ميل بعض الأشخاص من فئات عمرية معينة للهجرة أكثر من غيرها من السكان في البيئة الأصلية، ويرى كثير من الباحثين إن الشباب في سن النشاط، والإنتاج هم أكثر ميلا للهجرة، فقد أثبتت الدراسات إن الأشخاص الذين تقع أعمارهم في، الفئة العمرية (20–34)، أكثر استعداد، وقابلية للهجرة من باقي الفئات العمرية (الربايعة، 1978، 61).

ويوضح الجدول رقم (9)، والشكل (3) فئات الأعمار بين المهاجرين، وفق نتائج عينات الدراسة.

جدول رقم (9) توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب الفئة العمرية

الفئات العمرية	العدد	النسبة %
19–10	89	30%
29 – 20	102	%34
39 – 30	75	%25
49 – 40	20	%7
59 – 50	7	%3
60 عام فأكثر	3	%1
الإجمالي	**296**	**%100**

المصدر: عمل ميداني بتاريخ2016/10/22

شكل رقم (3) الفئات العمرية

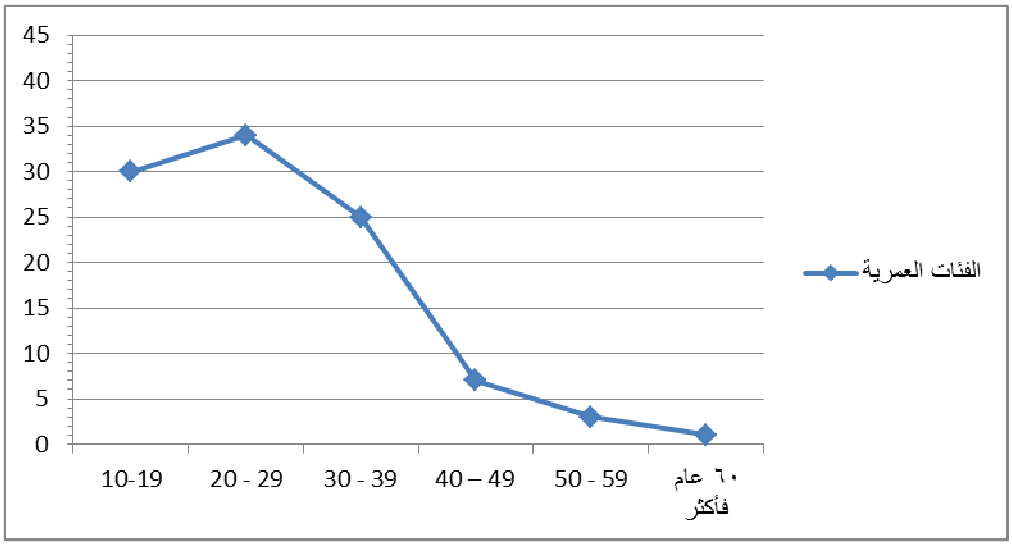

المصدر: عمل ميداني بتاريخ 2016/6/22م

إن نسبة كبيرة من أفراد تلك العينة هم من فئة الشباب، إذ أن أكثر من (59%)، تتراوح أعمارهم ما بين 20– 39 سنة، ولو أضفنا إلى النسبة المذكورة نسبة (30%)، التي تتمثل فئة العمر (10–19)، سنة فمعنى ذلك أنها سترتفع إلى (89%)، مما يؤشر إلى أن الهجرة الداخلية تستقطب فئات الأعمار من (10– 39)، سنة بينما يشكل المهاجرون الذين تتراوح أعمارهم ما بين (40 – 60 سنة فأكثر)، نسبة منخفضة لا تزيد عن (10%)، ويعود ذلك إلى أن الهجرة تتركز بين أوساط المهاجرين الشباب لأسباب تتعلق غالباً بالبحث عن فرص عمل، ومواصلة الدراسة أو مرافقة الأسرة، ولاسيما عند الأعمار التي هاجرت في سن مبكرة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عمالة الأطفال، وصغار السن ظاهرة منتشرة في محافظة عدن، وفي جميع مديريات المحافظة، وتعتبر هذه العمالة أحد الأسباب الاقتصادية المعيقة لعدم التحاق (67%)، من الأطفال بالتعليم الأساسي للعام الدراسي 2003 – 2004 في البلاد.

المطلب الثاني: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين

إن معرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين يساعد في معرفة وضعية المهاجرين من حيث مستواهم العلمي، كما إن معرفة تركيبهم الاجتماعي، والاقتصادي يساعد بدوره على رسم إطار تقريبي لمستقبل المهاجرين بشكل يضمن – إلى حد بعيد – تفادي بعض المشاكل التي قد تنشا، مثل ارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع معدلات الإعالة، ويمكن معرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعينة المبحوثة على النحو الآتي:

أولا: المستوى التعليمي:

يبين المستوى التعليمي حالة السكان على أساس موقفهم من التعليم، ويقسمون أولاً إلى متعلمين وأميين، ثم يقسم المتعلمون طبقاً لدرجة أو مستوى تعليمهم، فيتم التفريق بين من يعرفون القراءة والكتابة فقط، وأولئك الذين تلقوا تعليماً ابتدائياً أو ثانوياً أو جامعياً، وتمكن دراسة المستوى التعليمي من الوقوف على مستوى الدولة محل الدراسة من حيث تعليم السكان، وما يتوافر لديهم من خبرات ومهارات، كما تمثل الحالة التعليمية إحدى خصائص السكان المهمة والمرتبطة بشكل مباشر بمحددات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن إمكانية ربط المستوى التعليمي بعدد أخر من المتغيرات مثل الدخل وحجم الأسرة والخصوبة والقوى العاملة والزواج والهجرة (إسماعيل، 1995–1996، 125)، وغير ذلك.

إن الحاصلين على الشهادات الثانوية العامة، وحتى الجامعية يتجهون إلى العمل في الوظائف الحكومية، لاسيما بعد أن تبين لهذه الفئات أن العمل في الزراعة لم يعد نشاطاً اقتصادياً ولا يدر دخلا كافياً، كما أن العمل بالوظائف الحكومية يكاد يكون محدودا، لذا فأن فئة المتعلمين يتركون قراهم ومناطقهم الأصلية، متجهين إلى المدينة بحثاً على أعمال تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية، وتحقق لهم دخلاً أعلى، وقد يتجهون إلى المدن لمواصلة التعليم العالي، ثم بعد ذلك العمل والاستقرار في هذه المدن التي هاجروا إليها وتلقوا تعليمهم فيها (حمود، 1998، 198).

ومن خلال دراسة أفراد العينة والمبينة في الجدول رقم (10)، يتضح أن الهجرة الداخلية تجذب الشباب المتعلمين، وإن التعليم يعد أحد أسباب الهجرة، فالمستوى التعليمي عند أفراد عينة الدراسة مرتفع، حيث يشكل حملة شهادة الثانوية العامة نسبة (19%)، بين

المهاجرين، تليها (7.8%) لمستوى التعليم الابتدائي والإعدادي، ثم (39%) لذوي الشهادات الجامعية، و(18.6%) للذين يجيدون القراءة والكتابة، وتتوزع بقية النسب بين حملة الشهادات الدبلوم بعد الثانوي (11%)، والأميين (4%)، والحاصلين على شهادات المعهد الفني (6%)، وتؤشر هذه النسب إلى أن (58%)، أي أكثر من نصف أفراد العينة تتراوح مستوياتهم التعليمية ما بين الثانوي والجامعي.

وبناءً على ذلك يمكن القول أن ارتفاع الحالة التعليمية بين المهاجرين في الغالب جاء بعد هجرتهم إلى عدن، وتمكنهم من مواصلة تعليمهم، لاسيما وأن مراحل التعليم العالي لا تتوافر في الريف والموطن الأصلي للمهاجرين، وإن توفرت فهي تقتصر على تخصصات محددة تتركز في وجود بعض من الكليات الآداب والتربية.

جدول رقم (10) توزيع المهاجرين من أفراد عينة الدراسة حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	العدد	النسبة
أمي	11	3.7%
يقرأ ويكتب	26	8.8%
إبتدائي/ إعدادي	23	%7.8
ثانوي	55	18.6%
معهد مهني فني	18	6 %
دبلوم بعد الثانوية	31	10.5%
جامعي	117	39.5%
ما بعد الجامعي	15	5.1%
الإجمالي	**269**	**%100**

المصدر: عمل ميداني بتاريخ2016/10/22م

ثانيا: الحالة الاجتماعية:

يعد التركيب الاجتماعي من الخصائص المهمة، فمن خلاله يمكن معرفة تركيب المهاجرين إلى مدينة عدن، ويلاحظ من الجدول رقم (11)، الآتي للعينة ما يلي:

- أن نسبة المتزوجين أعلى من نسبة العازبين، فالمتزوجين يتصدرون النسبة الأعلى أي نسبة (70%)، بينما يأتي المهاجرون العازبون في المرتبة الثانية

بنسبة (18%)، ويرجع ذلك على كون الزواج مسؤولية بما يترتب عليه من أعباء ومتطلبات الأسرة، الأمر الذي يدفع بالمتزوجين للهجرة بحثاً عن عمل دائم وظروف معيشية أفضل من تلك الذي يعيشوها في مناطق الطرد، الأمر الذي يدل على أن هناك علاقة بين الهجرة والزواج، كما يدل على تقدم العوامل الاقتصادية على العوامل الاجتماعية في ضغطها على المهاجرين.

- يتضح أن تفكير العازبين في الهجرة يأتي بدرجة أقل من المتزوجين، نظرا لابتعادهم عن الالتزامات العائلية المكلفة، إلا أن رغبتهم بالهجرة تأتي من دافع الطموح والرغبة في مواصلة التعليم الجامعي أو للتمتع بمظاهر المدينة ومناهجها أو للعمل من أجل إدخال التكاليف الباهظة لغرض الزواج ومباهج المدينة، أو مواجهة المهور التي في العادة ما تسود في مجتمعهم الريفي وغير ذلك من الأسباب.
- أما المطلقات والأرامل فتنخفض نسبتهم كثيراً عن بقية الحالات، إذ جاءت نسبتهم بين (6.1%)، و(5.7%)، للأرامل، أما بسبب انخفاض تعداد المطلقات فيعود إلى درجة الوعي الثقافي الذي اكتسبه المهاجرين من المدينة، وتعلمهم عادات المدينة وتقاليدها في التعايش الأسري.

جدول رقم (11) الحالة الاجتماعية للمهاجرين

الاستجابة	العدد	النسبة
متزوج	207	69.9%
عازب	54	18.2%
مطلق	18	6.1%
أرمل	17	5.7%
الإجمالي	**296**	**100%**

المصدر: عمل ميداني بتاريخ2016/10/22م

ثالثا: الحالة المهنية:

تعد دراسة الحالة المهنية من الدراسات المهمة في التركيب السكاني، لأنها تبين ملامح النشاط الاقتصادي (زراعي كان أم صناعياً وتجارياً وخدمي)، وتحدد حجم القوى العاملة ومعدلات النشاط الاقتصادي لكل من الذكور والإناث، كما أنها تبين معدلات البطالة

وتوزيعها بحسب العمر والنوع، فضلاً عن أنها تمكن من معرفة مؤشرات الخصائص في المستقبل (أبو عيانة، 1993، 344) ويتوزع السكان داخل القوة البشرية على مجموعتين، هي: قوة العمل التي تشمل المشتغلين والمتعطلين، وغير النشطين اقتصادياً، ولذلك التوزيع أهمية كبيرة لدى الحكومات والبلدان المختلفة لارتباطه بالنمو الاقتصادي.

ونلاحظ من خلال الشكل رقم (4)، أن ارتفاع نسبة العاملين بين أفراد العينة يمثل نسبة (64%)، مما يشير إلى إن اغلب المهاجرين استطاعوا أن يوفروا عمل لأنفسهم، سوى بالعمل المنظم أو الهامشي، بينما نلاحظ إن نسبة العاطلين عن العمل يبلغ نسبة (18%) مما يعني أن معدل البطالة ينخفض عند المهاجرين مع ما يقابله من بطالة على مستوى المحافظة والجمهورية، إلا أن هذا المؤشر قد لا يكون ثابتا على اعتبار إن معظم المهاجرين يعملون في القطاع الخاص والذي يحدث أن يكون العمل فيه غير منظم ومتقطعا، وتأتي نسبة (14%) وهي فئة غير تلك وهي التي تظم ربات البيوت والطلاب والعاجزين عن العمل، وهناك نسبة (5%) من المتقاعدين الذين انهوا مدة عملهم العمل.

شكل رقم (4) الحالة المهنية للمهاجرين

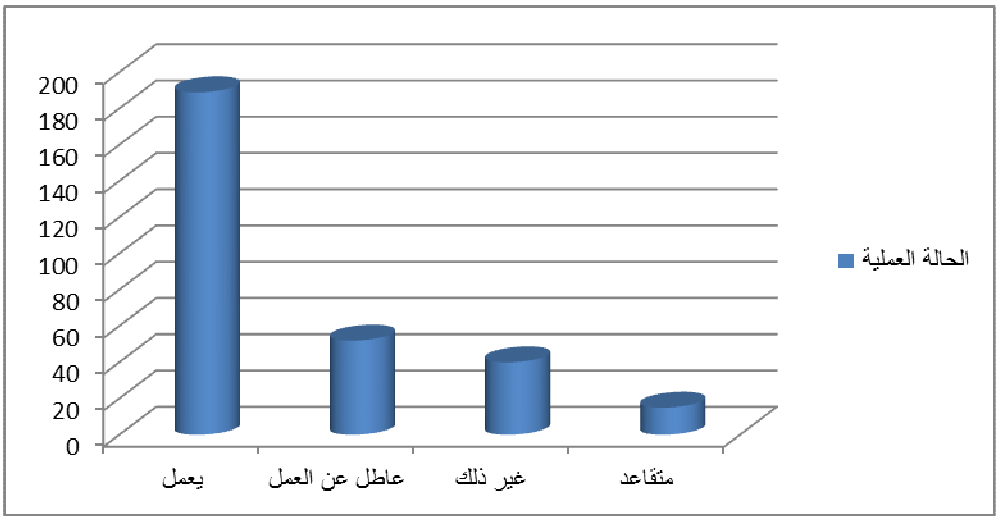

المصدر: عمل ميداني بتاريخ2016/10/22م

خلاصة الفصل الثالث

تناولنا في هذا الفصل، واقع الهجرة الداخلية لمدينة عدن، في المبحث الأول، وكذلك تطرقنا إلى الخصائص الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية للمهاجرين، والتي تستند على نتائج مجتمع العينة، وتمت من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على أفرادها، في المبحث الثاني. ويمكنا القول بان مدينة عدن تميزت بموقع استراتيجي هام مثل دافع للهجرة، فضلاً عن الأسباب الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ووجود الخدمات مقارنة ببقية المحافظات اليمنية والمدن الرئيسة. وهناك أنماط من الهجرة السكانية الخارجية الوافدة إليها، والداخلة من القرى إلى المدينة، والعائدة من الخارج إلى مدينة عدن، وتأتي الأسباب الاقتصادية في مقدمة العوامل التي دفعت اليمنيين نحو الهجرة، فقد هاجر اليمنيون بحثاً عن الرزق وعن فرص عمل، سواء هجرة خارجية أو هجره داخلية، إذ يغلب طابع الهجرة على الذكور أكثر من الإناث، ويعود ذلك إلى أن الذكور أكثر تحملاً لمتاعب ومشاق الهجرة ،وركزنا على معرفة تركيبهم الاجتماعي، والاقتصادي والدي يساعد بدوره على رسم إطار تقريبي لمستقبل المهاجرين في المدينة.

خلاصة الباب الأول

يمكن أن نقول إذا تحققت مؤشرات الاندماج من خلال الميادين التي يمكن أن يتجلى فيها (الاقتصادي والسياسي والقانوني)، نستطيع القول بان المهاجرين مندمجين في مجتمع الوصول، وهو الأمر الذي يحقق قدراً عالي من الاستقرار الاجتماعي الذي بلا شك يدعم ميادين التنمية، غير أنه إذا ما تعذر اندماج المهاجرين بسبب اختفاء المؤشرات الدالة عليه، وتحقق قصوره في الميادين التي يتجلى فيها، فإنه ينتج عن ذلك صعوبة في الاندماج، وهو ما يسمى بالإقصاء.

وبالنسبة لمدينة عدن فإنها تحولت تدريجيا مع تطور نشأتها التجارية، إلى مركز جذب للهجرات السكانية الداخلية من مختلف المدن والقرى اليمنية، حيث إن النمو والتطور السريع للمدينة، بدأ يجذب أعداد متزايدة من سكان الريف، للبحث عن حياة أفضل، وذلك لما تتوفر عليه المدينة من خدمات تعليمية، وثقافية، وترفيهية.

الباب الثاني

التفاعلات السوسيومجالية للمهاجرين داخل مدينة عدن: الثوابت وظرفية الحرب

الفصل الأول: التوزيع والحركية المجالية للمهاجرين

المبحث الأول: حركية الهجرة الداخلية في مدينة عدن

المبحث الثاني: تفاعل المهاجرين مع الوسط الاجتماعي الجديد

الفصل الثاني: علاقة المهاجرين بالمدينة والتشبث بالموطن الأصلي

المبحث الأول: علاقة المهاجرين بالوسط الحضري

المبحث الثاني: علاقة المهاجرين بالموطن الأصلي

الفصل الثالث: ظرفية الحرب والحركية الجديدة للمهاجرين داخل مدينة عدن

المبحث الأول: التيارات المهاجرة من المناطق الجنوبية إلى مدينة عدن

المبحث الثاني: التيارات المهاجرة من المناطق الشمالية إلى مدينة عدن.

تمهيد:

مع تحول الهجرة إلى مدينة عدن من هجرة خارجية إبان الاستعمار البريطاني إلى هجرة داخلية بعد الاستقلال، اختلفت حجم الأفواج الريفية للمهاجرين القادمين إلى المدينة، حيث شهدت عدن هجرات مختلفة من المناطق القريبة. وبعد الوحدة اليمنية ازدادت الهجرات من مختلف المناطق الريفية لليمن، وذلك بسبب التطور الاقتصادي الذي شهدته المدينة. اختلف التوزيع المجالي للمهاجرين القادمين للمدينة، ويمكن القول بأن المهاجرين القادمين إلى مدينة عدن لهم عادت وتقاليد مختلفة بحسب المناطق القادمين منها، وهو الأمر الذي يمكن معه القول بأن التغيرات الاجتماعية للمهاجرين تختلف حسب قدرتهم على الاندماج، وعلى حسب المنطقة الريفية القادمين منها، لقد تأثرت العلاقات الاجتماعية للمهاجرين بالعديد من العوامل الموضوعية بالمدينة. **(الفصل الأول)**.

اختلفت قدرة المهاجرين القادمين من الريف على الاندماج بالوسط الحضري، وكذلك قدرته على التفاعل والتكيف، حيث استطاع المهاجر التأقلم والاندماج في بعض القنوات، لكنه مازال متمسك بتقاليده الريفية وذلك لكونه مازال مرتبط بالموطن الأصلي **(الفصل الثاني)**.

غير هناك عوامل أخرى قد تلعب أدوارا جوهرية في فرض ظروف تؤثر بصورة أو بأخرى على مسألة التحول الاجتماعي للمهاجرين وإدماجهم في مجتمع الاستقبال (عدن)، خصوصا إذا ما عرفنا القيمة المركزية للمدينة التي صنعتها الإبعاد التاريخية والموقع الجغرافي الاقتصادي الفريد ومحوريتها السياسية في صنع التحولات التاريخية، وبقدر ما مثلت تلك القيمة عاملاً مهماً من عوامل الجذب للتيارات المهاجرة إليها، بقدر ما مثلت تلك القيمة نفسها أهمية كبيرة في حسابات الأطراف المتصارعة في اليمن، حيث جعلتها أكثر من مرة ساحة للحرب التي أثرت بصورة كبيرة على ظروف اندماج وإقصاء المهاجرين في مدينة عدن **(الفصل الثالث)**.

الفصل الأول:
التوزيع والحركية المجالية

تضافرت أنماط مختلفة من الهجرة إلى مدينة عدن واختلف توزيعها في الوسط الحضر، وهناك أساليب متنوعة في الدفع بسيرورتها التاريخية التي انتهت إليها في صورتها الحالية، لم تكن التغيرات الاجتماعية للمهاجرين إلى مدينة عدن وليدة لحظة تاريخية بعينها، بل نتيجة لمراحل تاريخية عديدة تراكمت فيها ظروف ساهمت في إحداث تغيرات عميقة في بنية مجتمع المدينة من ناحية، وفي شكل المدينة وهياكلها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية من ناحية أخرى. كما أن تلك التغيرات الاجتماعية لم يكن المسؤول في إحداثها نمط معين من الهجرة، ولا طريقة معينة تمت بها **(المبحث الأول)**.

لقد تأثرت العلاقات الاجتماعية للمهاجرين إلى مدينة عدن بالعديد من العوامل الموضوعية في المدينة، والتي أثرت بدورها على ظروف اندماج المهاجرين في المدينة، فهي تتأثر بنوعية الحي السكني، ومدى وجود فضاءات الالتقاء، والمراكز الاجتماعية للسكان التي يغلب عليها طابع المبادرة. وتتحد تلك العلاقات بحجم الأسرة، وتفاعلات العلاقات بين أبناء الريف إضافة إلى صلة القرابة، وتقارب السكنات **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول: حركية الهجرة الداخلية في مدينة عدن

اختلفت الهجرة القادمة إلى مدينة عدن من حيث توزيع تياراتها في مديريات المدينة، ومن حيث تاريخ قدومها، و كذا من حيث حجمها لذا تطلب الأمر معرفة الطريقة التي سلكها المهاجرة للوصول إلى المدينة، ونوعية الهجرة (**المطلب الأول**).

وفي سبيل تحفيز الهجرة إلى مدينة عدن حرصت الدولة على تمليك المهاجرين المنازل التي كان يمتلكها المستعمر البريطاني، بالإضافة إلى تقديم العديد من الفرص للعمل، وسهلت الخدمات التعليمية لأبناء المهاجرين، وكل هذه الأمور كانت لها الدور الإيجابي في تشجيع الهجرة من الريف إلى مدينة عدن، ولهذا كان إعداد المهاجرين في تزايد مستمر (القباطي، 1991، 89). (**المطلب الثاني**)

المطلب الأول: التوزيع المجالي للمهاجرين القادمين إلى مدينة عدن (هجرات أولية)

لقد اتسم التوزيع المجالي للمهاجرين القدماء الذين هاجروا إلى عدن بعدم التركيز على منطقة بعينها، بل كان توزيعاً مثالياً لجهة تنوعه في المدينة و توفيره بيئات جيدة تمكن المهاجرين من الاندماج مع مختلف مكونات مجتمع المدينة، حيث توزع المهاجرون القدماء (هجرات أولية) في كل مديريات منطقة الدراسة، فاختار بعضهم العيش والاستقرار في وسط المدينة، ومجموعات أخرى من المهاجرين القادمين إلى مدينة عدن تركزوا في أحياء المديريات، وهم من المهاجرين الذين تحصلوا على عروض مغرية من قبل الدولة (كما ذكرنا سابق)، حيث كانت العروض التي تلقاها المهاجرين الأوائل إما منزل مستقل أو شقة في عمارة، بحسب رغبة المهاجر، وسميت بعض الأحياء بأسماء قرى المهاجرين الذين قدموا منها, حيت كانت بعض أشكال المنازل في الأحياء مشابه نوعاً ما لمنازلهم في القرى من حيث اللون، والإضافات في المنزل، وهو نوع من أنواع التكيف للمهاجرين للمنزل في المدينة.

ويمكن من خلال الدراسة الميدانية لعينة البحث تحديد أكثر المناطق أو المديريات التي وقع عليها اختيار المهاجرين القدماء للعيش والسكن فيها، وذلك بحسب النسبة المئوية لتوزيع المهاجرين على النحو التالي:

– لقد كانت مديريتا الشيخ عثمان، ودار سعد من أكثر المديريات من حيث سكن المهاجرين (هجرات قديمة)، في أحياءها، فقد اختار العيش في هاتين المديريتين نسبة (26.4%) في الشيخ عثمان ونسبة (24.3%)، في دار سعد من المهاجرين القدماء والذين تركزوا في حي (أول مايو، وسبعة أكتوبر)، ويعود السبب في اختيار أكبر عدد من المهاجرين لهذه المديريتين إلى أن هاتين المديريتين كانت تحتوي على العديد من المساكن التي خلفها الاستعمار البريطاني في أحياءها، فقد عملت الدولة على تمليك المهاجرين لتلك المساكن لكي تساعدهم وتشجعهم على البقاء في المدن من ناحية، ومن ناحية أخرى استجابة منها لحاجة المدينة للأيادي العمالة، بالإضافة إلى أن هذه المديريات تحتوي على أسواق تجارية كبيرة، وتعد أقرب منطقة لوصول المهاجرين من الأرياف إلى مدينة عدن.

– في حين اختار بعض المهاجرين القدماء السكن في مديرية المعلا، حي مدرم تحديداً حيث يعد هذا الحي من أقدم الأحياء السكنية في المعلا، ويلاحظ أن أغلب المهاجرين الذين اختاروا مديرية المعلا قادمين من محافظة أبين ويمثلون ما نسبته (8.1%)، من المهاجرين إلى هذا الحي، فهم يسكنون في هذه الأحياء منذ خروج الاستعمار البريطاني، وإن أكثر المهاجرين فيها قدموا من ريف وحضر المحافظة.

– وفضل البعض الآخر من المهاجرين اختيار مديرية صيرة (حي التلال)، وفي هذا الصدد تبين الدراسة الميدانية أن نسبة (17.9%) من المهجرين إلى هذا الحي في مديرية صيرة قادمون من محافظة لحج، حيث تحصلوا على المساكن فيها كذلك من قبل الدولة، وهي من المحافظات القريبة أيضاً من مدينة عدن.

– أما بخصوص مديرية خور مكسر والبريقة، فيختلف عدد المهاجرين القدماء في أحياء كل مديرية من هذه المديريات، حيث وقع اختيار أغلب المهاجرين الذين قدموا إلى هذه المديرية على حي السعادة، وهو من الأحياء القديمة، ويقدر عدد الساكنين فيه ما نسبته (13.5%)، من المهاجرين القدماء الذين اختاروا مديرية خور مكسر كمنقطة للعيش والاستقرار.

– أما بالنسبة لمديرية البريقة فيصل عدد المهاجرين الذين اختاروا حي الشهداء قرابة (9.8%)، من إجمالي المهاجرين الذي قدموا إلى البريقة، وقد حصل المهاجرون على

المساكن في هذه المديريات من قبل شركة المصفاة الموجودة في مديرية البريقة، ومنهم من تحصل على المسكن من قبل الدولة، خاصة عند ظهور قانون التأميم رقم (37)، لسنة (1969م)، والذي أعلن فيه خلال تلك الفترة بتأميم المؤسسات، والشركات، والمنشآت الأجنبية، وكذلك المنازل للدولة، وبذلك استفاد المهاجرون من ذلك القانون.

ويتضح مما سبق أنه وبقدر ما مثل التوزيع المجالي للمهاجرين القدماء في مدينة عدن دورا كبيرا في تحقيق اندماجهم مع مجتمع المناطق الذي اختاروها، بقدر ما مثل ذلك التوزيع دوراً كبيراً في عدم الاندماج بين المهاجرين القادمين من مختلف المناطق الريفية اليمنية، حيث أكدت الدراسة الميدانية أن المهاجرون إلى مدينة عدن، في بداية هجراتهم الأولية توزعوا في جميع مديريات المدينة بعد الاستقلال البريطاني، إلا أن أقارب المهاجرين كانوا ينتقلون من الريف إلى نفس المناطق والأحياء التي يتواجد أقاربهم في المدينة، وأن توزيعهم بشكل مجموعات قرابية في المدينة نتج عنها عدم القدرة على الاندماج مع المهاجرين الآخرين الذين قدموا من مناطق ريفية أخرى.

فقد تبين من واقع الدراسة المدينة أن أغلب المهاجرين القدماء مندمجين مع سكان المدينة الأصليين (هنود، وصومال،..)، ولكن لم نلاحظ أي تقارب بينهم، وبين المهاجرين الآخرين القادمين من مناطق ريفية أخرى على الرغم من الفترة الكبيرة التي عاشها المهاجرون سويا في مدينة عدن، حيث إن المهاجرين من نفس المنطقة يشعرون بالراحة والاستقرار مع المهاجرين القادمين من نفس مناطقهم، فالمهاجر غالبا ما يستبدل المنزل الذي يسكنه فيه أو يقوم ببيعه، وشراء بيت أخر بالقرب من أقاربهم(*).

وفي إطار المحاولة لإعمال مفهوم الترابط السوسيو مجالي لإظهار العلاقة بين قدم الهجرة إلى مدينة عدن مع الهجرة الجديدة من أجل قياس مدى اندماج المهاجرين، يمكن القول إن المهاجرين الذي قدموا إلى عدن بعد الوحدة اليمنية لم يتمكنوا من الحصول على نفس الفرص التي تحصل عليها المهاجرون الأولين، سوء من حيث فرص العمل او السكن، وذلك لكبر حجم الهجرة في الآونة الأخيرة، وعدم انتظامها وتوزيعها في المدينة، وهو ما سيتم تفصيله في الفقرة التالية.

(*) مقابلة مع مهاجرين قدماء.

خريطة رقم (8) التوزيع المجالي المهاجرين (هجرات أولية) من أفراد عينة الدراسة حسب الأحياء

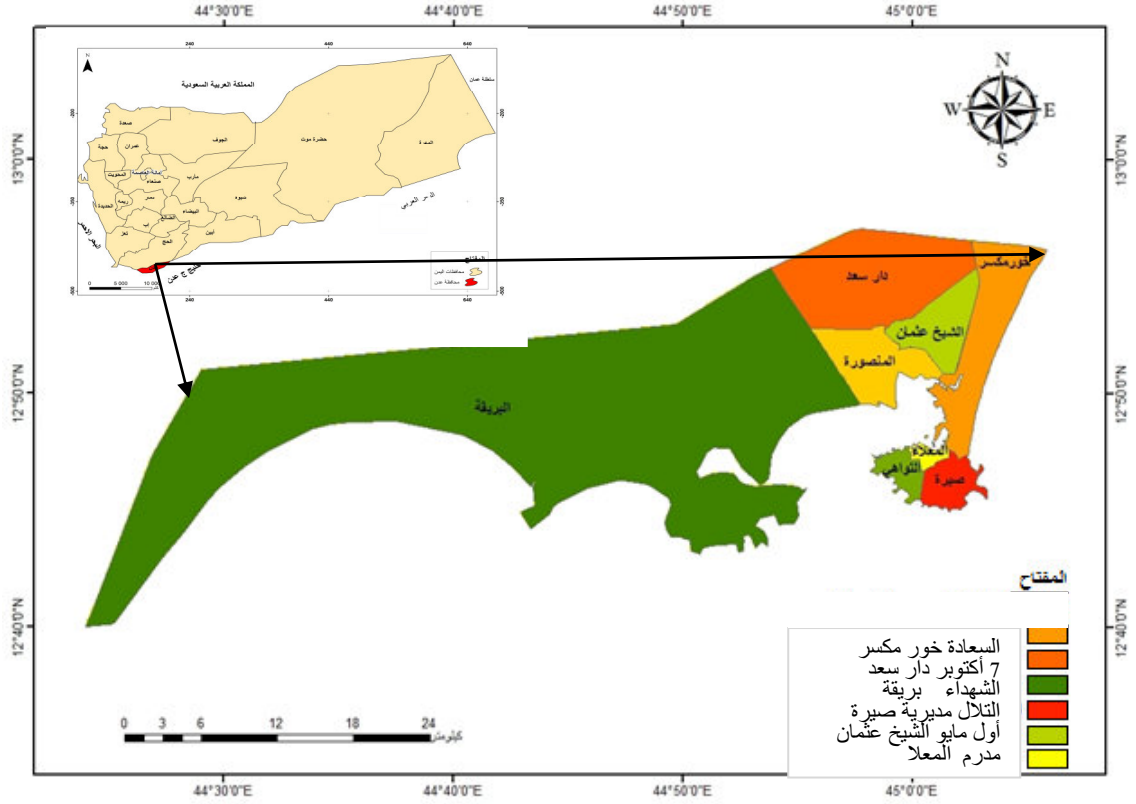

المصدر: عمل شخصي بناء على معطيات الجهاز المركزي للإحصاء – عدن

المطلب الثاني: مسار الهجرة إلى مدينة عدن

لقد شهدت مدينة عدن تاريخاً طويلاً من الهجرات، وكانت الهجرات الداخلية من أهم تلك الهجرات، حيث ازداد عدد المهاجرين بسبب الإغراءات التي تحصلوا عليها من قبل الدولة بعد الاستقلال، فقد قامت الدولة بإعادة تأهيل أبناء المهجرين، والاعتماد عليهم في تسيير أمور المدينة بعد الاستقلال، وسهلت عملية انتقالهم إلى المدينة، والقيام بالعديد من الإجراءات الخاصة بمعيشتهم في المدينة.

ويقتضي تتبع مسار الهجرة إلى مدينة عدن القيام بتمييز المراحل التاريخية التي تمت في ظلها من واقع (عينة البحث). والتي يمكن تقسيمها على ثلاث مراحل تاريخية، والتي تأرجحت بين بالزيادة في بعض الفترات، والتراجع في فترات أخرى، على النحو التالي:

- الفترة الأولى: تعود هجرة أفراد عينة الدراسة إلى عدن إلى عقد الخمسينات من القرن العشرين، ومن ذلك الوقت استمرت تيارات الهجرة في التدفق تدريجياً مع ملاحظة وتيرة التزايد بشكل واضح خلال الفترة (1970– 1980)، بنسبة (10%)، في حين زادت النسبة إلى (19.2%)، خلال الفترة (1980 – 1990). ومن خلال المقابلات مع بعض أفراد العينة، أتضح أن سبب التزايد السريع في أعداد المهاجرين يعود إلى توفر فرص العمل في المدينة في عدة مجالات، ولاسيما في وزارتي (الدفاع والداخلية)، حيث كان الطلب مفتوحاً للخدمة العسكرية، والانخراط في صفوف العمل العسكري.
- الفترة الثانية: وخلال الفترة الممتدة بين عامي(1991 – 2000)، ارتفعت وتيرة الوفود المهاجرة إلى مدينة عدن بنسبة (34%)، من أفراد العينة، وهي الفترة التي من خلالها أظهر نتائج التعداد عام 1994م، أنها أكثر الفترات مساهمة في زيادة سكان مدينة عدن، إذ بلغ عدد المهاجرين إلى مدينة عدن حوالي (131242)، مهاجر، وذلك يعود إلى تصاعد تدفق تيار الهجرة عقب الوحدة اليمنية 1990م، حيث تعددت تيارات الهجرة إلى المدينة وازدياد الطلب على العمل، ونتج عن هذا التصاعد ازدياد أعداد المهاجرين، ولكن لم يكن منظماً، ولاسيما المهاجرين

الباحثين عن أعمال في مجال البناء وغيره (التعداد العام للسكان والمساكن، 2004، 26).

وخلال هذه الفترة استقبلت المدينة مهاجرين من أبناء الريف، ومن المناطق اليمنية الأخرى، وتمكن المهاجرون من الحصول على عدة أعمال في مختلف مديريات مدينة عدن، وذلك لكونها العاصمة السياسية، والإدارية عقب الاستقلال، ومن ثم تركزت فيها معظم المشروعات في مختلف المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، التي شكلت عامل جدب للمهاجرين من مختلف المحافظات اليمنية (العلس، 1999، 22).

- الفترة الثالثة: اتسمت هذه الفترة الممتدة بين (2001 – 2010)، بتراجع وتيرة الهجرة إلى مدينة عدن، حيث انخفضت النسبة من (34%) عما كانت عليه خلال الفترة الثانية إلى نسبة (23.6%)، إذْ قل الطلب على العمل في هذه الفترة، وأصبحت المدينة غير قادرة على استيعاب المهاجرين الباحثين عن فرص عمل، فالمهاجرون في هذه الفترة يتوزعون بشكل غير منظم في مديريات المدينة وتذكر أسباب تراجع فرص العمل بشكل مكثف، الحراك السياسي الذي شهدته البلاد.

شكل رقم (5) أفراد عينة الدراسة بحسب مدة الانتقال

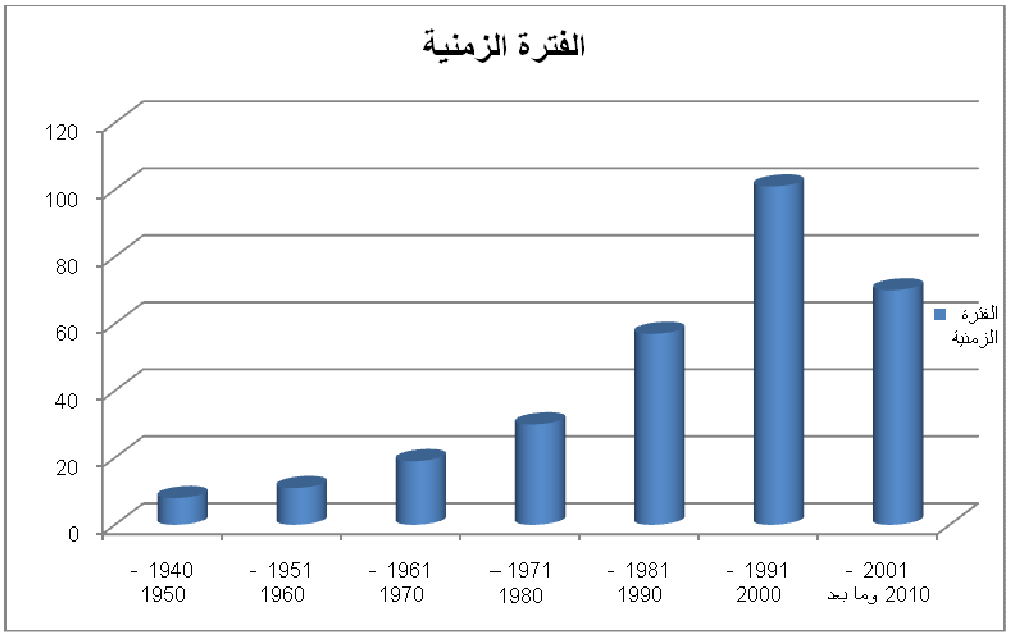

المصدر: عمل ميداني بتاريخ2016/10/22م

وبالتدقيق في تلك الفترات الزمنية يتضح أن الهجرات الداخلية إلى مدينة عدن قد اختلفت من حيث حجمها، وتوزيعها في المدينة، حيث كانت الفترة الأولى للهجرة متميزة من حيث انتظام حجمها وتوزيعها في المدينة، ولكن بعد الوحدة اليمنية تميزت بكبر حجمها، وعدم تنظيمها.

وفي كل الأحوال عرف مسار الهجرة إلى مدينة عدن أنماط متعددة وطرق مختلفة، وهو الأمر الذي يتطلب معرفة أنواع تلك الهجرات وكيفية الانتقال، وكذلك المناطق التي استقر بها المهاجرون، وقياس مستوى اندماج المهاجرين مع مجتمع المدينة.

- أنماط الهجرة إلى مدينة عدن:

اختلفت أنواع الهجرة إلى مدينة عدن، فكانت الهجرة فردية في بدايتها، ثم تحولت إلى هجرة جماعية مع الأصدقاء والأقارب، وبعد الوحدة اليمنية ومع تطور المدينة اقتصاديا وتطور التجارة ازدادت الهجرة إلى مدينة عدن نتيجة لافتتاح أغلب الشركات التجارية في العاصمة صنعاء فروع لها في المدينة الاقتصادية عدن.

ومن واقع عينة البحث يمكن التعرف على أنواع الهجرة التي سلكها المهاجرون من الريف إلى مدينة عدن، حيث تباينت النسب بين ثلاثة أنواع من الهجرة، الفردية، والأسرية، وهجرات أخرى يمكن تفصيلها على النحو التالي:

- احتلت الهجرة الفردية الصدارة بين أنواع الهجرات الأخرى بنسبة (62%) من العينة، حيث إن أغلب المهاجرين إلى مدينة عدن قدموا إليها بمفردهم، لكي لا تتحمل أسرهم مشقات الهجرة فهم غير مستقرين، ومازالوا في إطار البحث عن العمل.

- في حين جاءت الهجرة الأسرية في المرتبة الثانية بنسبة (30%)، من العينة، أي أن المهاجرين انتقلوا مع أفراد عائلاتهم، وفي هذا النوع من الهجرة لعبة علاقات القرابة دوراً مركزياً في نشؤها، حيث إن أغلب المهاجرين اللذين انتقلوا مع عائلاتهم كانت تربطهم صلات قرابة مع ذويهم في مدينة عدن، واستطاعوا بالتي أن يحضروا عوائلهم والسكن بالقرب من أقاربهم في المدينة، ونتيجة من ناحية أخرى لحصول المهاجر على فرص عمل تمكنه من الاستقرار مع أفراد عائلته. وهناك دوافع أخرى للهجرة الأسرية مثل دمج موظفين

الدولة بعد الوحدة اليمنية، (نقل أعمال بعض موظفي الدولة من العاصمة صنعاء أو بعض المحافظات إلى مدينة عدن).

– بينما احتلت الهجرات الأخرى المرتبة الأخير بنسبة (7%)، حيث وفد بعض المهاجرين إلى عدن مع أشخاص آخرين مثل أصدقائهم، ولهم كذلك أقارب يعملون في المدينة.

وتلك الأنواع الثلاثة السالفة الذكر قد تبدو نسبية الثبات خصوصاً إذا ما عرفنا دوافع أصحابها، حيث يتضح من البيانات والمعلومات الواردة من المقابلات أن النوعين الأول والثالث أي الهجرات الفردية والهجرات الأخرى قد تحولت بالضرورة إلى هجرات أسرية، حيث أكد أغلب أصحاب الهجرة الفردية أنهم اصطحبوا أسرهم في مدة لاحقة، تحديداً بعد استقرارهم في المدينة، وحصولهم على عمل يمكنهم ترتيب حياتهم مع ذويهم في المدينة،

أما فيما يتعلق بدافع الهجرات الأخرى وخصوصاً الهجرات مع الأقارب والأصدقاء من القرية نفسها فيرجع إلى تشابه أوضاعهم، حيث إن عملهم وسكنهم غالباً ما يكون في المكان نفسه، فالمهاجر لا يحب الاختلاط مع أبناء المدينة في بداية هجرته، ولاسيما في الأعمال الحرفية، ولأنه يشعر بالثقة مع أبناء قريته، وإذا ما استقر به الحال في المدينة فإنه غالبا ما يعمل على جلب باقي أفراد أسرته للاستقرار في المدينة. أما بالنسبة للمهاجرين الذين تحصلوا على أعمال في المرافق الحكومية أو في الشركات فقد تمكنوا من إحضار عائلاتهم، وذلك كون دخولهم مناسبة للعيش في المدينة[*].

جدول رقم (12) توزيع المهاجرين من أفراد عينة الدراسة بحسب نوع الهجرة

الاستجابة	العدد	النسبة
انتقلت بمفردك	185	%62.5
انتقلت مع العائلة	90	%30.5
غير ذلك	21	%7
الإجمالي	**296**	**100%**

المصدر: عمل ميداني بتاريخ2016/10/22م

[*] مقابلة مع بعض المهاجرين في المدينة.

- طريقة الهجرة إلى عدن:

تختلف طريقة الهجرة إلى المدن، فهناك من يهاجر من موطنه الأصلي إلى المدينة مباشره، وقد يكون عامل المسافة من العوامل التي تساعد المهاجرين بالتنقل السريع إلى المدينة، وهناك من يقيم في عدة مدن، ولكن قد لا يشعر المهاجر بالقدرة على التكيف والاندماج، ومن المهاجرين من ينتقل بعد عودته من المهجر إلى المدينة مباشرة، حيث يشعر المهاجر بعدم القدرة على التكيف في الريف لأنه عاش مدة طويلة في المهجر، لذا فإنه يشعر بأن المدينة أنسب له (خريف، 2005، 56).

وفي حالة الهجرة إلى مدينة عدن يعد عامل المسافة من العوامل المهمة في تحديد طريقة وحجم الهجرة القادمة من منطقة الأصل إلى منطقة الوصول، ويمكن قياس مدى تأثير عامل المسافة والجذب في تحديد نوعية الهجرة إلى مدينة عدن من خلال النسب التي أظهرتها عينة البحث على النحو التالي:

- احتل المهاجرون الذين قدموا إلى عدن من المناطق الريفية القريبة منها الصادرة بنسبة (72.6%)، وأغلب هؤلاء المهاجرين تركوا موطنهم الأصلي وهاجروا مباشرة إلى مدينة عدن، بالنظر إلى كونها نقطة الجذب الأولى للمهاجرين.

- بينما احتل المهاجرون الذين وفدوا إلى عدن بعد تنقلهم في العديد من المحافظات اليمنية المرتبة التالية بنسبة (23%)، وأغلب هؤلاء المهاجرين المتنقلين كانوا من مناطق ريفية بعيدة عن مدينة عدن، ولكنهم كانوا يشعرون بعدم القدرة على الاندماج والتكيف مع المناطق القدمين منها.

- ويأتي المهاجرون القادمون إلى عدن أنهم قدموا إلى عدن بعد عودتهم من المهجر في المرتبة الأخيرة بنسبة (4.4%)، وهؤلاء في الغالب هم من أبناء الريف. وهذا الأمر تحديداً أي المناطق الريفية للمهاجر العائد يؤكد وجود تداخل بين الهجرة الداخلية والهجرة العائدة من الخارج، ويكفي أن نعرف بأن عدد الذين عادوا من المهجر إلى عدن مع مطلع التسعينات من القرن الماضي حوالي (887341) مهاجر، اتخذوا من المدن اليمنية مكاناً لإقامتهم (الربيعي، 2003، 72).

ويتضح مما سبق أن الهجرات القديمة إلى مدينة عدن كانت من المناطق القريبة لها، وذلك لسهولة التنقل من مناطقهم الريفية إلى عدن، أما سبب انتقال بعض المهاجرين إلى عدن بعد الإقامة في محافظات أخرى ، فيرجع لكونهم لم يستطيعوا الاندماج والتكيف مع المناطق التي هاجروا إليها ابتداءً، وهي في الغالب محافظات أقل قدرة على جذب المهاجرين كما أنها بعيدة عن مدينة عدن.

جدول رقم (13) استجابة أفراد عينة الدراسة بحسب طريقة الانتقال إلى مدينة عدن

الاستجابة	العدد	النسبة
انتقلت مباشرة من الموطن الأصلي	215	72.6%
انتقلت بعد الإقامة في مدينة أخرى	68	23%
بعد العودة من المهجر	13	4.4%
الإجمالي	**296**	**100%**

المصدر: عمل ميداني بتاريخ2016/10/22م

المبحث الثاني: تفاعل المهاجرين مع الوسط الاجتماعي الجديد

من صفات الإنسان، وجود العلاقات التي تربطه بالآخرين، بغض النظر من كونها ايجابية أو سلبية، فوجود الأفراد في جماعات بشرية يفرض عليهم، وجود تفاعل اجتماعي سواء كان في الحي أو مكان العمل أو المجتمع المحلي دون الاعتداد لحجم هذا المجتمع، ومدى تطوره ونشأته.

ومن جهة أخرى مست تلك التغيرات الاجتماعية مجالات مختلفة على صعيد العلاقات الاجتماعية للمهاجرين، منها علاقة المهاجرين القادمين من مختلف المناطق مع بعضهم البعض ومع مجتمع الوصول، كما حدثت تغيرات في شكل البناء التي يسكن فيها المهاجر مقارنة مع أنماط البناء السائدة في المدينة، كما أن تلك التغيرات مست علاقة المهاجرة مع مجتمعه الريفي من حيث توثيق الصلات الاجتماعية معه **(المطلب الأول)**.

إن معرفة ظروف تكيف واندماج المهاجر إلى مدينة عدن مع مجتمع الاستقبال لا يتم دون التطرق إلى وضعية المرأة المهاجرة في المدينة، وأنماط علاقاتها المختلفة من حيث التحصيل العلمي، ورغبة المهاجرين في استكمال دراساتها في المدينة، وكذا علاقتها بالعمل

وما إذا استطاعت أن تعمل في المدينة ونوعية العمل الذي استطاعت أن تتكيف معه، وسوف نبين كيفية اندماجها مع تنظيم النسل عند بعد الزواج (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: علاقة المهاجرين بالوسط المجالي

سبقت الإشارة إلى تفضيل المهاجرين القادمين إلى مدينة عدن، السكن بالقرب من أقاربهم، وما يفسر ذلك التكتل المجالي هو شعور المهاجر بالاطمئنان والراحة النفسية، بالسكن جوار أقربائه وأصدقائه من المهاجرين من نفس منطقته، ويفرض ذلك التكتل المجالي نمط معين لشكل المسكن، لأن نفس البيئة الريفية تسيطر على ذلك التكتل المجالي، بسبب انغلاق المهاجرين على أنفسهم داخل الأحياء التي يقطنونها، ومن ثم يحاول المهاجر تغير شكل المسكن من الداخل حسب نوعية المسكن، بحيث يبدو في الغالب يشبه النمط الريفي، وذلك لان المهاجرين تغلبهم عادات وتقاليد ريفية. ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى شكل السكن في مدينة عدن، وكيفية تغيره من الداخل كما سنتعرف على أنواع المساكن، وعلاقة المهاجر بالسكان وكذا علاقة المهاجر بملكية السكن وسنعرض علاقة المرأة الريفية المهاجرة إلى مدينة عدن وكيفية اندماجها مع مجتمع المدينة في عدن.

❖ علاقة المهاجر مع السكن

إن إقامة المهاجرين الريفيين في المدينة، سواء كانوا في شقق عصرية أو مساكن مستقلة، لا تخلوا من السعي دوما لتكيف المسكن مع البيئة الطبيعية الجديدة، ولكن بفارق واحد هو اختلاف الأساليب المعتمدة، أما الهدف فيظل واحداً، وهو إيجاد بيئة قريبة الشبه بالبيئة الريفية بحيث توفر ما يمكن من الظروف لممارسة بعض العادات، والتقاليد المتوارثة منذ القدم، ويتجلى دلك من خلال مظاهر عديدة ذات أبعاد نسقية ريفية لكنها منتشرة في الأوساط الحضرية.

ويتضح من معطيات الدراسة الميدانية أن المهاجرين إلى مدينة عدن ينقسمون إلى ثلاث فئات من حيث شكل المسكن، ويسعون إلى تكيف شكل المسكن مع ممارسة العادات والتقاليد المكتسبة في الريف:

- الفئة الأولى (سكان العمارات):

لا يفضل كثير من المهاجرين إلى مدينة عن السكن في العمائر، وذلك لازدياد الاحتكاك مع المهاجرين الآخرين، حيث إن نسبة (17%)، من المهاجرين فقط يسكنون في عمائر. وهذه الفئة تلجأ في الغالب إلى تعديلات جزئية على مساكنها من أجل تكييفها مع الأسرة الريفية، وتوفير فضاء اتصال تتحرك فيه بنوع من الراحة النفسية، إذ ليس من المحبذ في غرف هذه الأسر أن تكون غرفة الاستقبال على سبيل المثال مقابلة للمطبخ، لأن المطبخ يشكل فضاءً تتحرك داخله النساء في أثناء إعداد وجبات الطعام، ووجوده مقابلة غرفة الاستقبال يحد من تحرك المرأة فيه حال استقبال ضيوف غرباء عن العائلة.

وتشمل التعديلات بعض أجزاء المنزل من الخارج مثل الشرفات المطلة على الشارع، فهي غير محبذة عند الكثيرين، لأنها تنسجم مع خاصية الاحتشام المميزة للمسكن الريفي، ومن أجل ذلك يعمد أصحابها من عمل تعديل سواء بغلقها جزئياً مع الإبقاء على منافذ للضوء والهواء فقط، أو غلقها كليا، وفي كلتا الحالتين يكون الهدف واحداً هو تكيف الفضاء السكني وجعله مناسباً لرغبة الأسرة في تحقيق الانفتاح على الداخل، أكثر من الانفتاح على المحيط الخارجي المميز للعمارة العربية، غير أن هذا السلوك كثيراً ما يكون سببا في تشويه المحيط أو المجال العمراني بصفة عامة، وكل ذلك يتم بدافع الرغبة في توفير خصائص العمارة العربية الإسلامية الذي يميزها بوجود فضاءات داخلية لاجتماع أفراد الأسرة، واستقبال الضيوف.

- الفئة الثانية: (البيوت المستقلة)

إن النسبة الكبيرة من المهاجرين تفضل العيش في منزل مستقل، وذلك لكونهم يستطيعون التوسع وبناء غرف إضافية، حيث إن نسبة (78%)، من أفراد العينة يقطنون في منازل مستقلة، ويقطن هذه البيوت الأسر ذات الأصول الريفية فهي تعمل دوما على توفير بيئة شبيهة بالبيئة الريفية في الوسط الحضري، بغرض توفير فضاء اتصال ينسجم مع النشاطات اليومية، ويوفر لأعضائها ما أمكن من فرص تجنب نظرات الآخرين، فهي تسعى دائماً لحماية محيطها من الفضوليين.

ومن أجل ذلك فالأسرة تعمد إلى جعل المسكن يتوفر على فناء، ولو على حساب المساحة المغطاة. ويعد وجود فناء أو مساحة أو (حوش)، تابع للسكن أمراً ضرورياً لأعضاء هذه الأسرة، وقد يلجا الأشخاص المصنفون ضمن هذه الفئة لبناء ألواح الصفيح أو بناء أسوار لحجز مساحة معينة تشمل مدخل المسكن وهي طريقة من طرق تكيف المسكن مع الوسط الحضري، حتى ولو كان هناك ضيق في مساحة الغرف المكونة أحيانا لإيواء خمسة أو ستةً أفراد، لأن ذلك يسمح من تخصيص مساحة لا يسمح بتخطيها من طرف الغرباء من جهة، ويكون فضاء تابع للعائلة الواحدة من جهة ثانية.

وأحيانا تستعمل لتربية المواشي من طرف بعض الأسرة المقيمة بأطراف المدينة، وبهذه الطريقة تتكيف الأسرة مع محيط الإقامة في المدينة في توفير ظروف بيئية مشابه لظروف البيئة الريفية.

– **الفئة الثالثة (سكان الفيلات):** هناك نسبة قليلة تسكن الفيلات من المهاجرين وذلك لأن أمورهم المادية تحسنت كثير، فنسبة (5%)، فقط من المهاجرين يعيشون في فيلات، وتضم هذه الفئة الأُسر ذات الأصول الريفية أيضاً، وهؤلاء كذلك يعتقدون بضرورة، وجود فناء أو ساحة ملحقة بالمسكن وفي العديد من الأحياء الجديدة يمكن ملاحظة ذلك من خلال رغبات بعض أصحاب الفيلات العصرية في استغلال المساحات القريبة من المدخل (الفيلا)، على مساحة مترين أو ثلاثة أمتار مربع، وضمها إليها عن طريق إحاطتها بسور مع ترك باب متقدمة قبل مدخل الفيلا لضمان ستر إضافي لمحيط الباب.

ومما سبق يمكن القول إن المهاجرين القادمين من المناطق الريفية، يعملون على تغير شكل بناء المسكن لكي يلائم عاداتهم وتقاليدهم فهم يفضلون المنازل المستقلة، وأنهم يقومون ببناء غرف مستقلة وذلك لازدياد عدد الزوار من الريف، وأن الشقق في العمائر تسبب لهم الاحتكاك والمشاكل مع المهاجرين الآخرين، ولا يستطيعون التوسع فيها، وهناك نسبة بسيطة من المهاجرين من يملك فيلا وهم كذلك يعملوا على تغير في شكل البناء لكي يتكيف مع نمط حياه الريفية القادم منها. وكل تلك التغييرات التي يجريها المهاجرين على شكل المسكن بما يخالف النمط السائد في المدينة، يدل على عدم تكيف المهاجر لمسكنه مع النمط الذي يختاره مجتمع المدينة، وينعكس ذلك سلباً على مسألة اندماجهم في المدينة، من

ناحية، وكان سبباً في زيادة البناء غير المرخص (عشوائي)، بشكل كبير من ناحية أخرى، كما استغل المهاجرون ظروف الحرب وما تمر به البلاد من انفلات أمني بزيادة عمل مساحات إضافية في المنزل مما غير من شكل المنازل(*).

شكل رقم (6) نوع المسكن

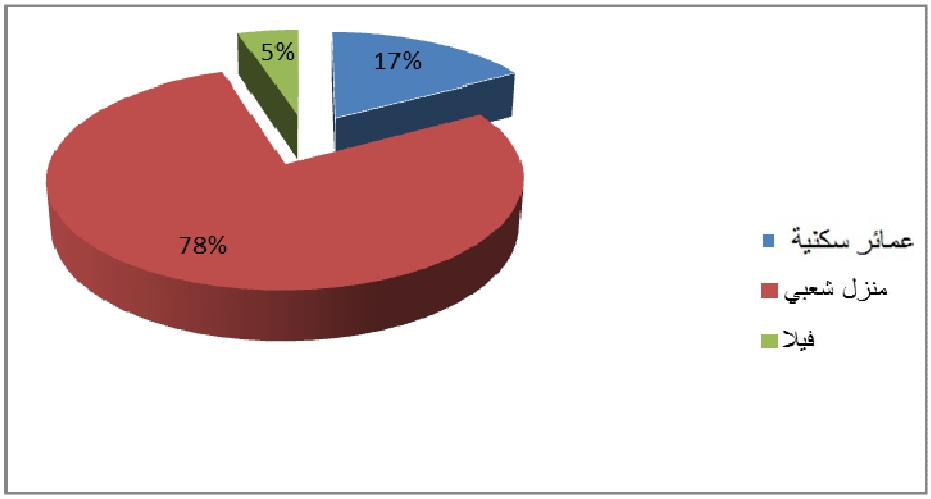

المصدر: عمل ميداني بتاريخ 2017/10/25م.

❖ علاقة ملكية السكن بسكان مدينة عدن:

إن توزيع المهاجرين القادمين إلى مدينة عدن بحسب نوعية ملكية السكن يبين إمكانية، وجود علاقة بين المهاجرين من الريف إلى مدينة عدن، وبين علاقتهم مع سكان المدينة. فتلك العلاقة تختلف من حيث اندماج المهاجر مع سكان الوسط أو الحي الذي يختاره المهاجر، وذلك بحسب ما إذا كان المهاجر يسكن في نفس مسكن العائلة، أو يمتلك منزلاً خاصاً، أو يسكن في منزل مؤجر أو غير ذلك.

ولمعرفة مستوى العلاقة بين المهاجرين إلى مدينة عدن، وسكان المدينة، من خلال ملكية السكن، ونوعية الحي الذي يسكنه المهاجرون، يتعين البحث في معطيات الدراسة الميدانية والتي من خلالها يتبين لنا ما يلي:

- **ملكية عائلية:** يقيم بعض المهاجرين مع أسرهم في منزل واحد يضم كل أفراد العائلة، (ملكية عائلية)، وهي عبارة عن عائلات كبيرة ممتدة عبر جيلين، ومن الممكن أن

(*) النزول الميداني في منطقة الدراسة.

يكون السكن مشترك لمجموعة من الورثة، وهؤلاء المهاجرون تربطهم علاقات قوية مع سكان المدنية، وذلك نتيجة لشعور المهاجرين بالاطمئنان للسكان من خلال الفترة الطويلة للمعايشة. وتصل نسبة المهاجرين الذين يقيمون مع عائلاتهم في منزل مشترك إلى (25%)، من أفراد عينة الدراسة الميدانية.

وغالبية هؤلاء المهاجرين هم من المهاجرين القدماء إلى مدينة عدن، وعلى الرغم من الصلات القوية التي تربطهم مع سكان المدينة بحيث يبدون أكثر قدرة من غيرهم على التكيف والاندماج مع مجتمع المدينة، إلا أنهم مع ذلك لا تنقطع علاقتهم مع أقاربهم، فتكون علاقتهم مع الأهل والأقارب من منطقتهم الأصلية نفسها محدودة لكنها غير منقطعة، وخاصة أيام الأفراح، والمناسبات لأن العلاقات تخص أبناء مناطقهم، وتشعرهم بالإحساس بانتمائهم القبلي، وتكون علاقتهم مع الريفيين القدماء.

– **ملكية مستقلة:** وفي هذا النوع قد تختلف ملكية المهاجر لنوعية لمسكن فقد يكون منزلاً مستقلاً، او شقة مستقلة في عمارة، وتصل نسبت المهاجرين الحاصلين على هذا النوع من السكن إلى (22%)، من أفراد العينة، وهذا النوع من المهاجرين تربطهم علاقات محدودة مع السكان في مدينة عدن (الهنود، الصومال)، وهم أقل تكيف واندماج مع مجتمع المدينة، وتكون علاقاتهم قوية بسكان الريف من نفس منطقتهم، والتي تربطهم صلة قرابة أو من هم من منطقتهم الريفية.

– **سكن إيجار:** وهذا النوع من المهاجرين لا يخلق أي ارتباط مع سكان المدينة، ويرجع السبب في ذلك أن الأسر الريفية المؤجرة للسكن لا ترغب في خلق علاقات جواريه مع سكان المدينة، وترجئ مسألة ربط علاقات مع سكان الحي إلى حين تتمكن من الحصول على سكن، لأنها تجدها دون فائدة خاصة مع الغرباء، وتصل نسبتهم إلى(17%)، وبسبب كثرة ترحال هؤلاء المهاجرين وعدم استقرارهم في منطقة واحدة، لأنهم يتنقلون باستمرار بحسب إمكانية الحصول على سكن آخر أفضل أو نتيجة لرفع أسعار السكن من قبل المالك للسكن، فإنهم أقل قدرة على التكييف والاندماج مع سكان الأحياء التي ينتقلون إليها، وقد تختلف أحيانا العلاقات مع سكان المدينة عن العلاقات مع الريفيين المتحضرين باختلاف علاقاتهم الجوارية والقرابة.

– **سكن وظيفي (ملكية عامة):** قد تمنح الدولة أو الشركات الخاصة بعض موظفيها سكن يتبع العمل، ويسكن بعض المهاجرين إلى مدينة عدن في سكن وظيفي تعود ملكيته أما إلى الشركة التي يعمل فيها، أو التاجر الذي يعمل معه، وهذا النوع من المهاجرين لا تربطهم أي نوع من العلاقات مع سكان المدينة، لأن الموظفين يكونون في أغلب وقتهم في العمل، ولا يحضرون للسكن إلا للنوم والراحة فقط. وبالتي فأن اندماجهم مع مجتمع المدينة يبدو محدود للغاية، وتصل نسبة هؤلاء المهاجرين إلى (14%)، من أفراد العينة.

– **غير ذلك:** وهناك نسبة من المهاجرين تصل إلى (6%)، لا يسكنون في مكان محدد، ولا يمتلكون منزلا أو يكترونه، ويعيش أغلب هؤلاء في (لوكندة)[*]، ولا تربط هذا النوع من المهاجرين أية علاقة مع السكان الأصلين، لأنهم يتنقلون في المدينة بحثا عن العمل.

ويتضح مما سبق أن المهاجرين القدماء قد استطاعوا أن يكونوا علاقات مع سكان المدينة، وذلك للفترة الطويلة التي عاشوها مع سكان المدينة القدماء (هنود وصومال وغيرهم)، بحيث ساهم سكنهم القديم في المدينة على نسج علاقات وطيدة مع السكان والاندماج معهم، ومع تمكن المهاجرين الجدد من الحصول على فرص مختلفة من الأعمال استطاعوا من خلالها أن يمتلكون شقه أو منزلاً مستقلاً، ولذلك فلم يستطيعوا أن يكونوا علاقات قوية مع مجتمع المدينة، بحيث ظلت علاقتهم محدودة مع السكان الأصليين، وذلك لازدياد تدفق المهاجرين من منطقتهم للعيش بالقرب منهم، وفي السكن الإيجار والسكن الوظيفي لا يمكن أن تتكون علاقات جوارية وذلك لانشغال المهاجر بالعمل أو نتيجة لتنقله في جميع المديريات بحثاً عن عمل أخر.

[*]– اللوكنده: هي عبارة عن عمارة تحتوي على دورين أو ثلاثة أدوار كل دور مفتوح غير مقسم إلى شقق يسكن فيه الباحثين عن فرص العمل وعمال القطاع الخاص الذين ليست لهم منازل، ويكون موقعها في المدينة، يسكن في كل دور ما يقارب 50 شخصا.

جدول رقم (14) نوعية ملكية السكن للمهاجرين إلى مدينة عدن

الاستجابة	العدد	النسبة
ملكية عائلية	124	%25
ملكية مستقلة	20	%22
سكن إيجار	41	% 17
سكن وظيفي(ملكية عامة)	30	%14
غير ذلك	13	% 6
الإجمالي	**228**	**100%**

المصدر: عمل ميداني بتاريخ 2016/10/22م

- العلاقة بين نوعية الحي الذي يسكنه المهاجر وظروف اندماجه:

تبين معطيات الدراسة الميدانية أن نوع الحي الذي يسكنه المهاجر يلعب دوراً مهماً في توفير ظروف ملائمة لاندماجه مع مجتمع المدينة، فثمة علاقة ما بين نوعية الحي الذي يسكنه المهاجر مع ظروف اندماجه مع سكان المدينة الأصليين، فالمهاجرون الذين يسكنون المنازل المستقلة في الأحياء الشعبية، تجدهم أكثر اندماجاً وتقارباً مع سكان المدينة الأصليين. في حين يقل ذلك التقارب والاندماج بالنسبة للمهاجرين الذين يقيمون في أحياء عبارة عن شقق سكنية، ويكاد ينعدم ذلك التقارب والاندماج حين يقطن المهاجر في الأحياء العصرية:

- **الأحياء الشعبية:** يسكن أغلب المهاجرين إلى مدينة عدن في الأحياء الشعبية، وهي عبارة عن منازل مستقلة بناها الاستعمار البريطاني، وملكها الريفيون بعد الاستقلال، وتصل نسبة المهاجرين الذين يسكنون في الأحياء الشعبية في منازل مستقلة إلى (70%)، وتربط هؤلاء المهاجرين بالسكان الأصليين للمدينة (الهنود والصومال)، علاقة تقارب واندماج، فتجد تقارباً في أنماط البناء للمنازل، وتتشابه أنماط سلوكهم في المدينة، ونشأت فيما بينهم علاقات المصاهرة، ويتبادلون الزيارات وغيرها من السلوكيات التي تدل على اندماجهم مع السكان الأصليين، غير أنهم لم يسعوا للتقارب والاندماج مع المهاجرين الريفيين الآخرين الذين ليسوا من نفس مناطقهم الأصلية، وظلت العلاقة معهم أقل من الاندماج و أبعد عن القطيعة.

- **الشقق السكنية:** أغلب سكان هذه الأحياء ليسوا من السكان الأصليين للمدينة وإنما هم من المهاجرين، حيث تصل نسبة المهاجرين الذين يقطنون في هذا النوع من الأحياء إلى (24%)، وتتسم علاقتهم مع السكان الأصليين بالمحدودية، بسبب قلة تواجدهم في هذا النوع من الأحياء، ولأن العلاقة هنا محكومة بالروابط القرابية بين المهاجرين، بحث يقل التقارب مع المهاجرين الآخرين من الريف، بسبب رغبة المهاجر في تجنب الاحتكاكات مع جيرانه المهاجرين الذين ليسوا من نفس منطقته الأصلية.

- **الأحياء العصرية:** نسبة قليلة فقط من المهاجرين لا تتجاوز (7%)، من يختاروا العيش في الأحياء العصرية، بسبب ارتفاع تكاليف البناء والعيش فيها. وفي هذا النوع من الأحياء تكاد تنعدم العلاقة بين المهاجرين والسكان الأصليين، حيث يندر أن يقطن السكان الأصليون في هذه الأحياء، ويقتصر تقارب واندماج المهاجرين هنا على المهاجرين الذين ينتمون لنفس المنطقة، ويشكلون تكتلات ريفية في هذه الأحياء، ويتقاربون مجالياً.

ومما سبق يمكن القول إن العلاقات السكانية بين المهاجرين وسكان مدينة عدن الأصليين، قد ازدادت في المساكن الشعبية، وهي المنازل التي بناها الاستعمار البريطاني، وذلك لأن المهاجرين كانوا في أعداد قليلة ومتفرقة في المدينة وكانت صلة التقارب والاندماج مع سكان المدينة قوي، في حين قلت العلاقة في العمائر التي تحتوي على شقق سكنية، وذلك نتيجة لتجنب الاحتكاك بين السكان الأصليين والريفيين، ولكنها أي العلاقة لم تنعدم، إلا أنها انعدمت في الأحياء الجديدة (العصرية)، وذلك بسبب التكتلات بين الريفيين الذين هم من نفس المنطقة الريفية.

شكل رقم (7) العلاقة بين نوعية الحي وعلاقة المهاجرين مع سكان المدينة

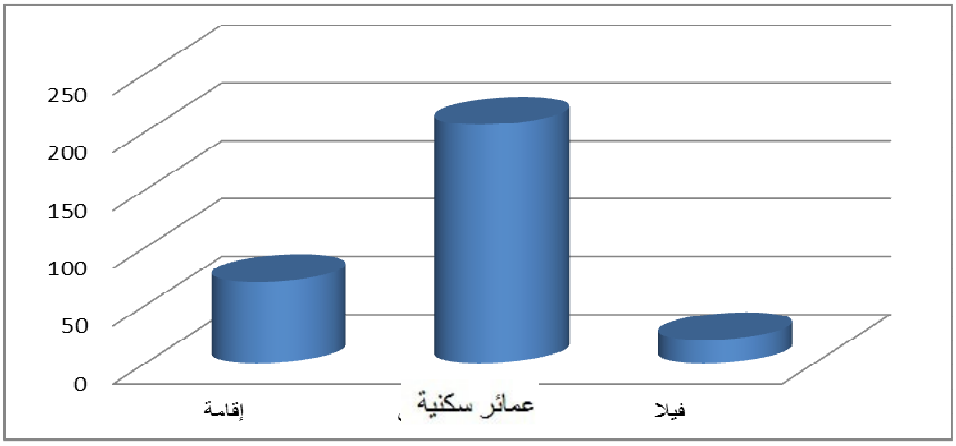

المصدر: عمل ميداني بتاريخ 2017/10/22م.

المطلب الثاني: علاقة المرأة المهاجرة بمدينة عدن:

مهما اختلفت أوضاع المرأة التحررية في العالم بشقيه المصنع والسائر في طريق النمو واختلفت النظرة إليها، فهي تشكل دوماً محور العديد من قيم المجتمعات، والمرأة في المجتمعات العربية، والإسلامية ترتبط مكانتها أساساً بالمرجعية الدينية، والثقافية لهذه المجتمعات، وإذا نظرنا إلى هذا الموضوع من الناحية التقليدية نجد أن النظرة الدونية إلى المرأة ليست، وليدة أوضاع التخلف في الكثير من بلدان العالم، وليست إسلامية الأصل كما يدعي البعض، ولكنها كانت مرتبطة دائماً بفكرة شرف العائلة، والقبيلة حتى قبل الإسلام (كلوستول، د.ت، 97).

وفي اليمن يقلل المجتمع من أهمية المرأة، سواءً كان ذلك في الريف أو في المدينة، إلا أن وضعية المرأة في المدينة قد يكون أفضل من حيث مستواها التعليمي، والتأقلم مع المدينة، فالمجتمع اليمني مجتمع قبلي، وثمة صعوبة كبيره في التخلي والتحرر من العادات وتقاليد الجماعات.

وليس معنى هذا الرفض المطلق لقيم الحياة الحضرية للمرأة، حيث يعني ذلك فشل عملية التكيف الذي يعزي ذلك إخفاق شبكة وقنوات الاتصال في إحداث التغير الفكري والقيمي، مما ينجم عن إخفاق المهاجر في التكيف الاجتماعي، وإنما الموافقة على بعض القيم عند الضرورة، وهو يُعد مؤشراً على بداية التوجه نحو المدينة.

وبالرغم من إجبارية التعليم، وتعميمه في المدينة خاصة، إلا أن حظ المرأة من التعليم أقل بكثير من الرجل. والملاحظ أن الريفيين في المدينة حتى وإن سمح للفتاة بالتعليم والدراسة، إلاّ أن احتمال مواصلتها ضئيل جدا، لاسيما بعد سن البلوغ إلاّ عند الضرورة، حيث الاعتماد السائد عليها، وأن مكان المرأة هو البيت والعمل المنزلي، أما العمل في القطاعات الحكومية أو الخاصة فعند الضرورة الأسرية غالباً.

- علاقتها بالتحصيل العلمي:

يبدو أن أغلب المهاجرين الريفيين في المدينة استطاعوا التحرر من قيود التقاليد التي تحرم البنت من الدراسة أصلا، وحتى إذا سمح لها بمزاولة الدراسة في سن ما قبل البلوغ عند

الأسر في الأرياف فهي مجبرة على الانقطاع عن الدراسة، والبقاء في المنزل عند البلوغ، فهذه المواقف المتشددة لم تبقَ مطروحة في المجتمع اليمني في الريف أو المدينة، إلا في حالة الزواج يفضل المهاجرون أن تبقى الفتاة في المنزل دون إكمال دراستها.

ولمعرفة مدى قبول المهاجرين الريفيين إلى مدينة عدن لتعليم المرأة، والأسباب التي كانت عائق في مواصلتا للدراسة، يتعين الرجوع لمعطيات الدراسة الميدانية والتي يمكن تفصيلها على النحو التالي:

جدول رقم (15) إقبال المهاجرين على تعليم الفتاة

المستوى التعليمي	إقبال المهاجرين لتعليم الفتاة	النسبة
إعدادية	15	% 5
ثانوية	160	%54
جامعية	85	%29
ما بعد	35	%12
المجموع	**296**	**%100**

المصدر: عمل ميداني بتاريخ 2016/6/22م.

ووفق الجدول السابق يتبين أن هناك قبولاً لتعليم الفتاة في المدارس من قبل المهاجرين، وحتى في الجامعة، ولكن بنسب ليست بالكبيرة، وتتفاوت في مستويات التعليم، فنسب قبول التعليم الأساسي قد تزيد عن التعليم الجامعي، بحيث لا يقبل بعض المهاجرين أن يتجاوز تعليم المرأة مرحلة التعليم الإعدادي، ويفضل آخرون مواصلتها لمرحلة التعليم الثانوي، في حين قد لا يمانع البعض في مواصلتها حتى للتعليم الجامعي. ويمكن معرفة نسب قبول المهاجرين لمستوى تعليم المرأة وفقاً لمعطيات الدراسة الميدانية على النحو التالي:

- **الدراسة الإعدادية:** يفضل نسبة قليلة من المهاجرين (5%)، أن لا يتجاوز تعليم المرأة مرحلة التعليم الإعدادي، فهم يرون أن بقاء المرأة في المنزل أمر ضروري لمساعدة والدتها في عمل المنزل، وتعلم شؤونه حتى تكون قادرة على مراعاة أسرتها عند الزواج.

– **الثانوية العامة:** فضل (54%)، من المهاجرين مواصلة فتياتهم للتعليم الثانوي، ويعود السبب في ارتفاع نسبة السماح للفتاة بمواصلة التعليم الثانوي، إلى طبيعة ونوعية الحي الذي يقطنه المهاجر، ففي الأحياء التي تتسم بالتقارب المجالي بين المهاجرين بما ينطوي عليه ذلك التقارب من ازدياد العلاقات بين المهاجرين الذين تربطهم في الغالب علاقات قرابة وصداقة، ترتفع نسبة قبول المهاجر لتعليم الفتاة إلى مرحلة الثانوية العامة، (وهي مرحلة متأخرة بطبيعة الحال) لأن وجود المدارس بالقرب من منازل المهاجرين ووجود أقاربهم يدرسون في نفس المدارس شجع المهاجرون على قبول تدريس فتياتهم إلى هذه المرحلة من التعليم.

– **التعليم الجامعي:** بالنسبة للتعليم الجامعي للمرأة فتنخفض نسبة قبول المهاجرين لمواصلة المرأة لتعليمها الجامعي إلى (29%)، وينحصر في الغالب في كليات بعينها مثل الكليات الأدبية، ونادراً ما يتم الموافقة للدراسات في الكليات العلمية مثل الطب والهندسة، وقد يرجع ذلك للتكاليف الباهظة للدراسة والتي لا يستطيع المهاجر التكفل بها، ومن جانب آخر لا تسمح مكانته القبلية بقبول هدا النوع من الدراسة، وفي الغالب تنقطع عن مواصلة الدراسة في حالة الزواج.

– **الدراسات العليا:** على الرغم من أن مواصلة الدراسات العليا للمهاجرين فيها نوع كبير من الصعوبة، بسبب قلة الإمكانيات التي توفرها الدولة أصلاً لهذا النوع من التعليم، إلا أن نسبة ليست قليلة ـ مقارنة بالصعوبات وقلة الإمكانيات ـ من المهاجرين سمحوا لفتياتهم بمواصلة الدراسات العليا، حيث تصل تلك النسبة إلى (12%)، وهم غالباً من المهاجرين القدماء الذين هاجروا بعد الاستقلال، والذي تحصلوا على فرص التعليم الجامعي، كما أن أغلبهم من المهاجرين الذين لهم تأثير على أهاليهم في القرى، وذلك لمكانتهم الاجتماعية بسبب مستوى تعليمهم الذي تحصلوا عليه في المدينة. من الدراسات.

وفقاً لما سبق يتبين أن الفتاة المهاجر قد استطاعت أن تندمج مع مجتمع المدينة في عدن وذلك من خلال إعطائها الفرصة في التعليم من قبل المهاجرين أنفسهم، حتى وان كانت الفرصة ليست كبيره إلا أنها استطاعت أن تتدرج في التحصيل العلمي، وقد أثبتت قدرتها في مواصلة الدراسة الجامعية ومنها إلى الدراسات العليا، وبالرغم من أن المهاجرة قد

حاولة أن يختصر تعليمها العالي في بعض الكليات التي تتناسب مع إمكانيتها ووضعها المادي إلا أنها استطاعت تثبت قدرتها على التعليم والتكيف والاندماج مع مجتمع الوصل.

- علاقة المرأة المهاجرة بالعمل في مدينة عدن:

إن قبول فكرة خروج المرأة المهاجرة للعمل في مدينة عدن ليس مطلقاً، بل هو قبول مشروط بنوع العمل الذي تؤديه. فقد يسمح لها بأعمال مناسبة كالعمل في قطاعات محدودة مثل التدريس، والإدارة، وقطاع الصحة، لكن إذا تعلق الأمر بعملها في المحلات والأعمال الأخرى التي تجعلها في علاقة مباشرة مع جمهور واسع ففي هذه الحالة ينقلب الموقف على الرفض المطلق قياساً على النمط الوظيفي لعمل المرأة الريفية، المتمثل في علاقة فلاحية ذات علاقات محدودة مع أشخاص ليسوا بغرباء، فهي تعمل في الحقول، والبساتين، وجني الثمار دون الشعور بالحرج، ولذلك يرتضى لها العمل المشروط في المدينة وللضرورة فقط من طرف البعض مقابل تبني البعض موقفاً رافضاً لعمل المرأة بالأساس خارج البيت.

شكل رقم (8) رغبة المهاجر في عمل المرأة

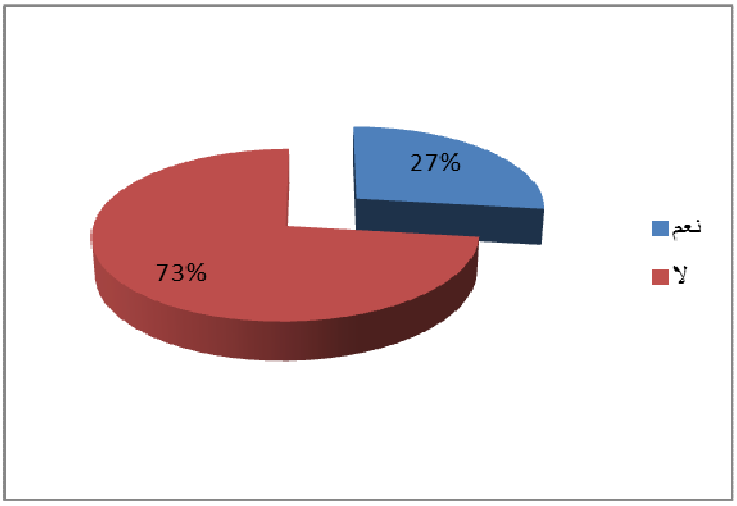

عمل ميداني:2016/6/15م.

ومن خلال عينة البحث سنتطرق لمعرفة رغبة المهاجر بعمل المرأة في المدينة وأسباب رفض عملها وكذلك نوعية العمل التي يفضل المهاجر أن تقوم به المرأة في حالة قبول العمل نستنتج ما يلي:

- **قبول المرأة في العمل:** أن تقبل عمل المرأة الريفية في المدينة، تبدو قليلة من الفكرة المؤيدين (لتعليم الفتاة)، وتصل النسبة إلى (27%)، فالمهاجرون اليمنيون لا يقبلون فكرة عمل المرأة خارج البيت عند الضرورة فقط، والضرورة هنا تتمثل بالظروف القاهرة منها، وفاة معيل العائلة الأب أو الأخ الأكبر أو عجزه عن العمل، ويتفق هذا التراجع مع التحول التدريجي الذي يخضع له المقيم في المدينة، وهو مؤشر على إمكانية التحول من موقف الرفض إلى موقف القبول تبعا لفرص التواصل الاجتماعي، والتعرض لوسائل الاتصال الإعلامي التي يتوقف عليها بدرجة كبيرة إشاعة الوعي الاجتماعي، والثقافي بين الأفراد.

- **رفض المرأة للعمل:** إن رفض عمل المرأة الريفية في المدينة، نسبة كبيرة نسبة تصل إلى (73%)، فالمهاجر اليمني إلى المدينة مازال غير متقبل لعمل المرأة، فهو يرى أنه قادر على سد التزامات العائلة، ويدل ذلك على أن المهاجر اليمني إلى مدينة عدن مازال أسلوبه وتعامله مربوطة بالريف.

ويمكن القول إن المهاجر اليمني إلى مدينة عدن مازال غير راغب في عمل المرأة المهاجرة بالرغم من أنه قد غير فكرته من حيت التعليم ومواصلتها للتعليم الجامعي، إلا أن قبوله لأنواع محدده من الأعمال وفي ظروف معينة تدل على تمسكه بالعادات الريفية الغير قابلة لعمل المرأة، وبذلك تقل قدرة المرأة على الاندماج في سوق العمل وذلك برفض المهاجر وعد قبوله لفكرة العمل.

- **تنظيم النسل عند المرأة المهاجرة:**

يختلف أعداد أفراد الأسرة عند المهاجرين اليمنيين، فالمهاجرون من الريف إلى المدينة في المجتمع اليمني الريفي يتفاخرون بالأولاد وكثرتهم، فهي في العادة عند المهاجرين اليمنيين، فمنهم من أجل ميراث الأراضي، ومنهم من أجل مساعدة رب الأسرة في العمل، والاغتراب خارج البلاد، وهذه العادة عند كثير من المهاجرين اليمنيين في مختلف المناطق الريفية.

ومع تغير الحياة في المدينة، وارتفاع الأسعار وصعوبة العيش يحاول المهاجر التأقلم مع حياه المدينة لكي يستطيع الاستمرار في البقاء في المدينة، فهو قد ينظم الإنجاب

ومحاولة التكيف مع المدينة بالرغم من أهمية هذا الموضوع في حياة، وبهذا يمكن من خلال العينة التعرف ما إذا كان المهاجر قد تمكن من تنظيم الحياة الأسرية، والتكيف مع المدينة.

ومن خلال عينة البحث تبين للباحث أن أغلب المهاجرين من أفراد العينة قد تأقلموا مع المدينة، ومع ضوابط النسل، فتخلوا عن عادات التكاثر في الأولاد، حتى يستطيعون تربية أولادهم تربية صحيحة، وكذلك مواكبه ارتفاع الأسعار الفاحش في المدن.

- **المهاجرون القادمون للمدينة بعد الاستقلال:** وهم المهاجرين الذين قدموا للمدينة بعد الاستقلال، ونتيجة لوجود الوعي والإرشاد من قبل الحكومة استطاع المهاجرون الاندماج مع مجتمع المدينة، بحيث انخفض أعداد أفراد الأسرة في المنزل الواحد، حيث أشار ما نسبة (23%)، من أفراد العينة إن أعداد أفراد أسرتهم (3) أفراد، وهناك نسبة من المهاجرين تصل إلى (13%)، يعيشون مع (2) من الأفراد، بالرغم من أن المهاجرين يتباهون بالأسر الكبيرة إلا أن الوعي والإرشاد قلص من أعداد أفراد أسر المهاجرين.

- **المهاجرون القادمون للمدينة بعد الوحدة:** نتيجة لقلة الوعي والإرشاد في الريف اليمني، نجد أن أعداد أفراد الأسر لديهم كبيرة جدا حيث إشارة نسبة بسيطة ما بين (6%) و(4%)، هم من أفراد أسرهم كبيرة تصل ما بين (6 - 10)، أفراد، وهم من المهاجرين الجدد الذين ما جاءوا ما بعد 1990م، والذين كانوا مقيمين في الريف، وقد لجئوا إلى المدينة لتعليم أولادهم، واستقروا بعد ذلك.

مما سبق يتضح أن المهاجرين القدماء قد استطاعوا الاندماج في مجتمع المدينة، فالتوعية والإرشاد للمهاجرين كان له دور كبير في تنظيم النسل عند المهاجرين، فقلت أفراد الآسرة في البيت الواحد، إلا أن قلة الوعي والإرشاد في المجتمع الريفي وكذلك الفكر القبلي الذي يجعل فكرة التباهي بأعداد الأطفال، فكره أساسية، جعل من الأسر المهاجر أعدادها كبيرة الأمر الذي جعل صعوبة في اندماجهم خاصة وان قدومهم للمدينة كان بعد الوحدة اليمنية.

شكل رقم (9) عدد أفراد الأسرة في المنزل الواحد

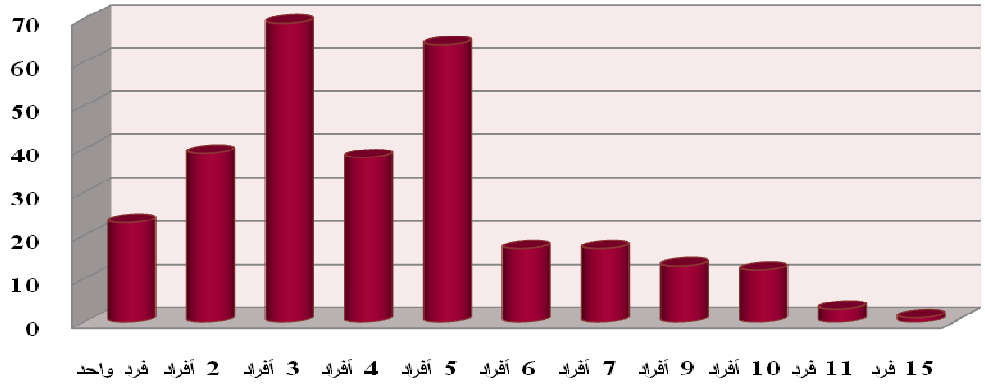

المصدر: عمل ميداني بتاريخ 2016/6/27م.

ومما سبق تبين أن الفتاة المهاجرة لم تستطيع الاندماج بالشكل الكبير في المدينة، بالنسبة للتحصيل العلمي يسمح للفتاة المهاجرة بالتحصيل الجامعي المحدود وغالبها للكليات الأدبية فقط، وتكون هناك صعوبة في المواصلة في حالة الزواج، وذلك عائد على رغبة الزوج، أما بالنسبة للعمل تكاد تكون فرصتها بالعمل فيها نوع من الصعوبة وذلك لمكانتهم القبلية ويسمح لها بالعمل المحدود فقط، والذي يتناسب مع وضعه ومكانته الريفية، وفي حالة الزواج، استطاعت المرأة المهاجرة تنظيم نفسها في النسل وذلك لرغبت المهاجر في البقاء في المدينة، ويمكن القول بأن التحصيل العلمي قد أثر في الفتاه المهاجرة واستطاعت تنظيم النسل

خلاصة الفصل الأول

مما سبق يمكن القول إن المهاجرين الذين قدموا إلى مدينة عدن هجرات قديمة كان تمركزهم مثالياً، حيث توزع المهاجرون في كل المديريات واختار بعضهم العيش في وسط المدينة ومجموعات توزعت في أحياء المديريات، وقد حرصت الدولة على تمليك المهاجرين المنازل التي يمتلكها المستعمر البريطاني، وكل هذه الأمور كان لها دورا إيجابيا في تشجيع الهجرة إلى مدينة عدن، ومع قدوم المهاجرين إلى مدينة عدن فقد تفاعلوا مع الوسط الاجتماعي الجديد من حيث المسكن، فقد حصل المهاجرون على المساكن وتكيفوا معها مع عاداتهم وتقاليدهم، وبالنسبة للفتاة المهاجرة لم تستطع التفاعل والاندماج مع مجتمع المدينة لأن المهاجرين يفضلون زواج الفتاة عن العمل، وبالنسبة للتحصيل العلمي للفتاة لم يسمح لها بالدراسة إلا في كليات محددة.

الفصل الثاني
علاقة المهاجرين بالمدينة والتشبث بالريف

إن التطرق إلى ظاهرة الهجرة، ومحاولة فهم طبيعتها، وتأثيراتها في المجتمعات سواء كانت تنتمي إلى مجتمع الإرسال أو مجتمع الاستقبال يفرض علينا تناول قنوات الاندماج التي تفاعل معها المهاجرون، ولاسيما تلك المتعلقة بالمجتمعات المستقبلة للمهاجرين، لذا وجب علينا التعرف على قدره المهاجر على الاندماج مع العمل، وعلاقة المهاجرين بالمسكن في مدينة عدن ونوعية السكن، والعلاقات القرابية، وما إذا كان المهاجر قد تخلى عن أسلوبه الريفي في التعامل مع المدينة **(المبحث الأول)**.

ومعرفة مدى قدره المهاجرين على التفاعل مع تلك القنوات تتيح الفرصة لقياس ومعرفة مدى اندماجه مع مدينة الوصول في المدينة من عدمه. وسوف نبين من خلال عينة البحث، علاقة المهاجر مع العمل في المدينة، ورغبته في الاستقرار، والقرار النهائي الذي اتخذه من حيث استقراه في المدينة **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول: علاقة المهاجرين بالوسط الحضري

وأياً كان تاريخ الهجرة أو حجمها أو الطريقة التي تمت بها فإنه ترتب عليها العديد من المظاهر والظروف الاجتماعية، التي تعني بشكل مباشر علاقة المهاجر بمجتمع الوصول، وكيفية اندماجه، والتعرف على سلوك المهاجر مع مجتمع المدينة **(المطلب الأول)**، ومعرفة مدى تخليه عن السلوك الريفي، وما إذا كان يرغب بالاستقرار في المدينة أم العودة إلى الريفي **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: علاقة الهجرة بالزواج

إن الزواج عند الريفيين ليس من أجل تكوين أسرة والحفاظ على العائلة فقط، بل يتعداه في كونه وسيلة للحفاظ على الإرث العائلي، والممتلكات الأسرية والقبلية، ويعد أيضا وسيلة لتدعيم التضامن والتماسك العائلي على روح العلاقات الأسرية والقبلية (الشميري، 2009، 26).

وبما أن أغلب المهاجرين القادمين إلى مدينة عدن ينحدرون من مناطق ريفية مختلفة، فأنهم عادةً ما يفضلون الزواج من مناطقهم الطاردة في الريف. وهذا بالطبع ما أكدته الدراسة الميدانية، حيث تبين أن أغلب المهاجرين سواءً المهاجرين القدماء في فتره (ما بعد الاستقلال) أو المهاجرين الجدد (بعد تحقيق الوحدة اليمنية)، عند استقرارهم في المدينة، فضلوا العودة إلى قراهم للزواج منها، ليس هذا وحسب بل من الممكن أن يقبل المهاجر الزواج من المدينة شريطة أن تكون الزوجة من نفس الريف أو القرية القادم منها الزوج.

وهو الأمر الذي جعل عادات وتقاليد الزواج في مدينة عدن تختلف وتتنوع، وذلك بحسب العادات والتقاليد الريفية الذي ينتمي إليها المهاجر، وفي العادة يقيمون أفراحهم في قراهم، وان أكثر المهاجرين من أفراد العينة كان زواجهم قبل الهجرة إلى عدن (أبو منصور، 1985، 25).

ويعني ذلك بطريقة ما أن المهاجر الريفي ما زال غير قادراً على الاندماج مع مجتمع المدينة، على الأقل لجهة القبول بالزواج من المدينة، حيث يؤشر تمسكه بالزواج من نفس المنطقة القادم منها على عدم اندماجه.

وما يعزز فكرة عدم اندماج المهاجرين الريفيين أن أغلبهم بعد زواجهم يفضلون العيش في نفس منزل العائلة، ولا يفكرون بالخروج منه حتى وإن كان المنزل صغيراً، وما يجعل من هذا الأمر عادياً ومستساغاً على ما يبدو أن أهالي الزوجة لا يشترطون من الزوج تدبير منزل مستقل لابنتهم، لأن العادة جرت عند المهاجرين بعد الزواج أن تتكفل الزوجة بأمور المنزل ورعاية أهل زوجها.

إن تمسك المهاجر بالزواج من نفس قريته وكذا تمسكه بعاداته وتقاليده الريفية وإن كان يؤشر على عدم اندماجه في مجتمع الوصول، إلا أن ثمة أبعاد أخرى ماثلة في ذهن المهاجر تدفعه إلى التمسك بتلك العادات، فمثلاً بزواج المهاجر من أقربائه سوف تقل نفقات وتكاليف الزواج عليه، ومن ناحية أخرى فإن أهل الزوجة يكونون أكثر سرورا بزواج ابنتهم إلى المدينة، وذلك للرغبة في الاستقرار بالمدينة، ولأن معاناتها في الريف قد انتهت (عبده ومجاهد، 1996، 85).

وكل ذلك لا ينفي أن نوعاً من الزواج قد حدث بين بعض المهاجرين وسكان المدينة بدون روابط قرابية بينهم، غير إن هذا الأمر ظل مقتصراً على نسبة قليلة من المهاجرين القدماء الذين وفودوا إلى عدن بعد الاستقلال، وهؤلاء المهاجرون استطاعوا أن يكونوا علاقات مع السكان الأصلين في المدينة، وتكيفوا معهم، ومع ذلك مثلت مسألة زواج بعض المهاجرين من المدينة نوع من الخلافات مع بقية أقاربهم في الريف، وهذا الأخير أي الاتصال بالريف مثل دائما عائقاً جوهرياً أمام الاندماج (ندوة "الزواج المبكر وتأثيره في المجتمع اليمني"، 2001، 11).

ولمزيد من التوضيح ـ الذي يخدم الإشكال الرئيس لهذا البحث ـ حول تأثير العلاقات القرابية على مسألة اندماج المهاجرين، يتعين معرفة علاقة الهجرة بالزواج، وما إذا كان المهاجر قد تزوج قبل هجرته إلى مدينة عدن أو بعد الهجرة إليها وذلك، من واقع بيانات الدراسة الميدانية على النحو التالي:

– إن نسبة (71.6%)، من المهاجرين قد تزوجوا قبل الهجرة إلى مدينة عدن، أي حوالي (3/2)، ويؤشر هذا على أن المهاجر مازال مرتبطاً بأقاربه في الريف، وان العلاقات القرابية مازالت مستمرة، كما يدل على تمسك المهاجرين بقراهم الأصلية وعلى عاداتهم، وحياتهم التقليدية في الريف، وذلك بطبيعة الحال سيكون عائقاً أمام تأقلمهم واندماجهم مع عادات وتقاليد المدينة، حيث إن قطع الروابط مع الريف سيمثل دافعاً للمهاجر للبحث عن روابط أخرى تدعم استقراره في المدينة وبالتي اندماجه فيها.

– بينما تزوج (28.4%)، من المهاجرين بعد هجرتهم إلى عدن أي حوالي (3/1)، وهذا يدل على أن زواج ثلث المهاجرين بعد الهجرة يؤشر إلى تحسن أحوالهم المعيشية بتأثير الهجرة، وتوافر فرص العمل لهم، ومن ثم تمكنهم من الادخار، وتحقيق رغبتهم في الزواج.

وطالما أن الزواج من العائلة أو من نفس المنطقة يمثل أمراً ضرورياً بالنسبة للمهاجر، وانه مازال متمسك بعاداته وتقاليده الاجتماعية الريفية ولم يستطيع التخلي عنها، فإن ذلك يدل على أنه ما زال غير متكيف مع المدينة من ناحية الزواج. فهو يشعر بأن الزواج من غير منطقته خروج عن التقاليد والأعراف القبلية.

ويتوجب علينا التعرف على علاقة المهاجر بالعمل، وما إذا كان قد اندمج مع العمل، وغير أسلوب حياته، ورغبته بالاستقرار مع حياة المدينة.

جدول رقم (16) استجابة أفراد عينة الدراسة المتزوجين بحسب وقت هجرتهم

الاستجابة	العدد	النسبة
قبل الهجرة إلى مدينة عدن	154	71.6%
بعد الهجرة إلى مدينة عدن	61	28.4%
الإجمالي	**215**	**100%**

المصدر: عمل ميداني بتاريخ 2016/3/2

- علاقة المهاجر بجهة العمل:

إن توفر فرص العمل في المدينة يعد من الأسباب الأولى التي تدفع المهاجر للتفكير بالانتقال السريع نحو المدينة والاستقرار فيها، كما أن المشاريع الممنوحة من قبل الدولة للمدن وفرت فرص عمل أكبر، وبالتي تعد من أهم أسباب ودوافع هجرة المواطنين إلى المدينة والتخلي عن الريف.

وتختلف فرص العمل التي من الممكن أن يحصل عليها المهاجر في المدينة، فهناك فرص عمل في القطاع الحكومي وأخرى في القطاع الخاص وغير ذلك من الأعمال، وكل قطاع له مميزاته الخاصة، من حيث قوة المدخول والضمانات التي يوفرها، والتي تؤثر بشكل أو بآخر باستقراره في المدينة، لذا يتوجب علينا معرفة نوع العمل التي تحصل عليه المهاجر في مدينة عدن، وما إذا استطاع المهاجر الاندماج مع نوعية العمل، وتناسب الدخل الذي يوفره ذلك العمل، مع طموحات المهاجر بحيث يوفر القدرة على أن يجلب المهاجر أفراد أسرته من الريف إلى مجتمع المدينة.

ولمزيد من التوضيح، حول علاقة الهجرة بنوعية العمل التي تحصل عليه المهاجر في المدينة وما إذا كان العمل التي تحصل عليه قد ساعده في إحضار أفراد عائلته، وبالتي إدماجه في مجتمع الوصول، يتعين تصنيف الأعمال التي توفرت للمهاجرين في مدينة عدن من واقع بيانات الدراسة الميدانية على النحو التالي:

- **القطاعات الحكومية:** على الرغم من صعوبة الحصول على فرصة عمل في القطاعات الحكومية، سيما في الوقت الراهن بسبب ضعف مؤسسات القطاعات الحكومية وقلة مداخيل الدولة إجمالاً وشحة مواردها، إلا أن كثير من المهاجرين إلى مدينة عدن استطاعوا الحصول على فرص عمل في تلك القطاعات حيث تجاوزت نسبتهم (48.6%)، وهم من أفراد العينة في كل الأحوال، وقد يعزو تمكن تلك النسبة الكبيرة من المهاجرين من الحصول على فرص عمل في القطاعات الحكومية أن كثير من أولئك المهاجرين كانوا حاصلين على تعليم مرتفع.

وبما أن العمل في القطاعات الحكومية يوفر للعاملين فيه العديد من الضمانات المختلفة الصحية والاجتماعية ونحوها، فقد استطاع المهاجرين بعد حصولهم على فرصة عمل من هذا النوع أن يحضروا عائلاتهم من الأرياف، فقد تحسنت ظروفهم المعيشية بشكل كبير، واستطاعوا بالتي أن يندمجوا ويتكيفوا مع المدينة، فطالما وأن المهاجر راغب في العمل ويمارسه بشكل يومي فإن ذلك يدل على رغبته بالتقارب، والانسجام نوعاً ما مع مجتمع المدينة الجديد.

- **القطاعات الخاصة:** على الرغم من تنوع الأعمال التي توفرها القطاعات الخاصة وكذا الامتيازات التي يوفرها العمل في القطاع الخاص على الأقل لجهة الدخل المرتفع، إلا أن نسبة المهاجرين الذين تمكنوا من الحصول على فرص عمل في هذا القطاع تعد قليلة بالمقارنة مع نسبة من حصلوا على فرص عمل في القطاع الحكومي، فلا تكاد تتجاوز نسبة من حصلوا على فرصة عمل في هذا القطاع الـ (32.4%)، من أفراد العينة دائماً، وبطبيعة الحال فإن المهاجرين الحاصلين على هذا النوع من العمل في المدينة، استطاعوا إحضار أفراد أسرهم كذلك، وأن يتكيفوا ويندمجوا مع أقرانهم مع المهاجرين الذين يعملوا معهم، إلا أن مسألة اندماجهم الكلي مع مجتمع المدينة ظل محكوماً باعتبارات عديدة سيتم تفصليها لاحقاً.

- **الأعمال الأخرى(غير المنتظمة والحرة):** أكد بقية المهاجرين من أفراد العينة، وهم نسبة (18.9%)، بأن أعمالهم ليست منتظمة، ولذا فإن عملية اندماجهم وتكيفهم مع المدينة يكون فيها نوع من الصعوبة، فالمهاجرون الذين حصلوا على عمل من هذا النوع تكون مدة عملهم بسيطة لا تتعدى أشهر، وتتسم مداخيلها غالباً بالضآلة، وبالتي لا يستطيعون من

خلالها أن يكونوا علاقات مع مجتمع المدينة، الأمر الذي يجعلهم أكثر تواصلاً واندماجاً مع المهاجرين من نفس منطقتهم، لأنهم يستمروا بالبحث عن عمل آخر في حالة انتهاء العمل، ولأن سكن المهاجرين من هذا النوع يكون سكناً جماعياً يحد من مسألة اندماجهم مع سكان المدينة الآخرين كما أشرنا سابقا.

مما سبق يمكن القول إن المهاجرين الذين حصلوا على فرص عمل توفر مردود مالي مناسب، وتدعم بيئة الاستقرار بالنسبة للمهاجر، سواءً كان ذلك العمل في القطاع الحكومي أو الخاص، استطاعوا أن يحضرا أفراد أسرهم إلى المدينة وأن ينسجموا مع المدينة بدرجة أكبر من غيرهم من المهاجرين، أما المهاجرين الذين لم تتوفر لهم الفرصة للحصول على من عمل هذا النوع، فقد كانت هناك صعوبة بالغة في استقرارهم في المدينة أثرت بشكل كبير على مسألة اندماجهم في مجتمع المدينة، وذلك لكون نوعية العمل التي من هذا النوع مداخيلها المالية بسيطة، لا تساعد المهاجر على توفير شروط جلب أفراد أسرته للمدينة والاستقرار معهم.

شكل رقم (10) يبين جهة العمل

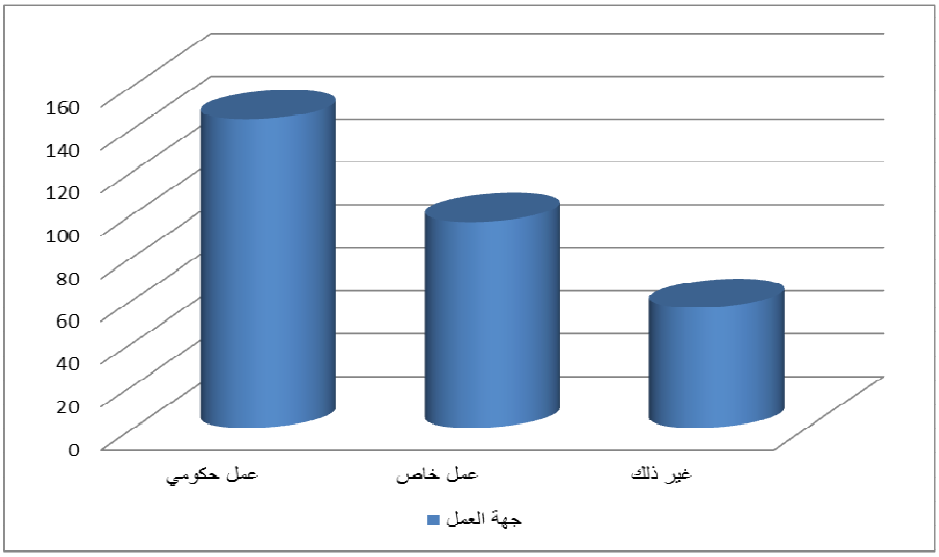

المصدر: عمل ميداني بتاريخ 2016/8/5

- علاقة المهاجرين بالمسكن في مدينة عدن:

إن امتلاك المهاجر لمسكن في المدينة يعد من العوامل المهمة لاندماجه فيها، فالمهاجرون الحاصلون على سكن في المدينة، يحاولون التكيف مع السكان والاندماج مع

مجتمع المدينة، وبالتالي خلق علاقات مع مجتمع الوصول، أما المهاجرين الذين لا يمتلكون مسكن في المدينة فتقل قدرتهم على الاندماج مع مجتمع الوصل، وتكوين علاقات مع السكان.

ومع التسليم بأن هناك صعوبة بالغة في حصول المهاجر على مسكن في المدينة، وتكاد أن تكون هذه حالة عامة تنطبق على المهاجرين إلى المدن على مستوى الوطن العربي، واليمن بلا شك جزء من الوطن العربي، ومدينة عدن جزء لا يتجزأ من هذا الواقع، غير أنه ومع ذلك يتعين قياس قدره المهاجرين على الاندماج في مجتمع المدينة، انطلاقاً من مؤشر امتلاك المسكن من عدمه، وذلك من خلال معرفة نسبة المهاجرين الحاصلين على مسكن في مدينة عدن.

والحصول على تلك النسب التي تبين علاقة المسكن بالاندماج يرتبط دائما بواقع المعطيات التي أنتجتها الدراسة الميدانية، والتي يمكن تفصيلها على النحو التالي:

- **المهاجرون الذين يملكون المسكن:** كانت مسألة الحصول على مسكن في مدينة عدن تتسم بالسهولة في الفترات السابقة كما ذكرنا، وفي الفترات الحالية ومع استمرار الدولة في منح التسهيلات لحصول المهاجر على سكن، حيث سمحت بشراء الأراضي وبناء المنازل، وساهم المستثمرون في توفير الجمعيات السكنية في المدينة، غير أن مسالة البناء او شراء شقة في جمعية سكنية ليست من الأمور السهلة، حيث يشترط الحصول عليها أن يكون حاصل على عمل في المدينة، وان يكون مردوده المالية يساعده على الشراء، ومع ذلك فإن نسبة ليست بالقليلة من المهاجرين إلى مدينة عدن يمتلكون مسكن بها، حيث أكد نسبة (47%)، من أفراد العينة المهاجرة إلى عدن، أنهم يملكون سكناً فيها، وهذه النسبة تدل على أن المهاجرين إلى مدينة عدن يفضلون البقاء في المدينة والاستقرار فيها، وبالتالي ستتكون لهم علاقات مع مجتمع الوصول في المدينة، ويعتبر ذلك مؤشر على بداية تكيفهم واندماجهم في مدينة عدن.

- **المهاجرون الذين لا يملكون مسكن:** إن الصعوبات التي ترافق عملية امتلاك مسكن في مدينة عدن كان لها انعكاسات سلبية على نسبة كبيرة من المهاجرين إلى عدن، حيث أكد (53%)، من أفراد العينة المهاجرة إلى عدن بأنهم لا يمتلكون مسكناً في المدينة،

وذلك راجع إلى قلة توافر فرص عمل في المدينة لاسيما عند الشباب، وحتى مع توفر فرصة للعمل قد لا يستطيع المهاجر امتلاك مسكن، وذلك لصعوبة الحياة في المدينة. ويعد هذا مؤشرا على انتفاء قدرة المهاجر على الاستقرار في المدينة، وبالتالي انتفاء قدرته على الاندماج مع مجتمع الوصول، وقد يضطرهم ذلك إلى البحث عن حياة ومكان أفضل يناسبهم، وربما تكون العودة إلى الريف أو الهجرة الخارجية هي أفضل اختيار لهم.

وبقياس علاقة تلك النسب بمسألة الاندماج من عدمه، قد يبدو من الطبيعي القول إن المهاجرين الحاصلين على مسكن وهم نسبة ليست قليلة قد استطاعوا الاستقرار في المدينة، وبذلك يرغبون في الاندماج مع مجتمع المدينة، وبالتالي يمكن لهم تكوين علاقات مع مجتمع الوصول، وأن المهاجرين الذين لا يملكون مسكن في المدينة لم يستطيعوا الاندماج مع مجتمع المدينة، وذلك لكونهم غير مستقرين في مدينة عدن، فهم ينتقلون في جميع المديريات بحثا عن فرص عمل، وبذلك تقل قدرته على الاندماج وتكوين علاقات مع مجتمع الوصول. غير أن هذا المؤشر (امتلاك المسكن)، في حالة الهجرة إلى مدينة عدن لا يمكن الاعتماد عليه في قياس مسألة الاندماج من عدمه، حيث إن نسبة المهاجرين الذين تمكنوا من الحصول على مسكن في مدينة عدن وإن بدت مرتفعة (47%)، إلا أنهم غالباً ما ظلوا متكتلين مجالياً مع أقربائهم في المدينة، ولم يندمجوا مع مجتمع الوصول، إلا بالقدر الذي تسمح به متطلبات السكن في الحي أو المنطقة الذي اختار المهاجر القدوم إليها.

شكل رقم (11) استجابة أفراد عينة الدراسة بحسب امتلاك مسكن في مدينة عدن

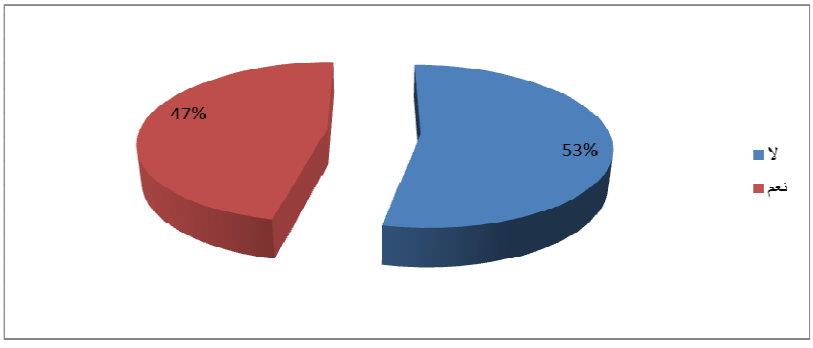

المصدر: عمل ميداني بتاريخ 2016/5/22

المطلب الثاني: علاقة السلوك الاجتماعية للمهاجر بالاندماج:

إن المهاجرين في العادة يرغبون بالاستقرار في المدينة طالما وأنه توافرت لهم كل سبل الحياة من عمل ومنزل وأمن، فهم يهاجرون مناطقهم الريفية نتيجة لنقص في العديد من أمور الحياة، وفي حين توفر سبل الحياة فإن المهاجر يشعر بالرغبة في الاستقرار طالما وأنه توافرت الظروف للبقاء في المدينة (شقير، 2000، 24).

فالمهاجر من الريف إلى مدينة عدن ينتقل من بيئة اجتماعية صغيرة مغلقة إلى بيئة اجتماعية واسعة، تتوفر فيها كل طرائق الاتصال، والتواصل، ويقتضى معرفة العلاقة بين السلوك الاجتماعي للمهاجر في تلك البيئة الجديدة وبين مسألة اندماجه في المدينة، معرفة قرار المهاجر الأخير أما في البقاء في المدينة والاندماج مع مجتمع المدينة، أو العودة للهجرة مره أخرى سوء للريف أو الهجرة الخارجية، ومن ناحية ثانية إذا كانت رغبة المهاجر في البقاء في المدينة يتوجب معرفة كيفية اندماجه مع مجتمع المدينة، وذلك من خلال معاملته في حل المشكلات التي يتعرض في المدينة، ومعرفة كيف يقضي المهاجر أوقات فراغه في المدينة.

1- القرارات النهائية للمهاجرين إلى مدينة عدن:

إن قرار المهاجر الأخير بالاستقرار يدل على قدرته على التعايش مع الواقع الجديد، ومع البيئة الحضرية في مجتمع المدينة، ومن ناحية أخرى تبرهن رغبة المهاجر بالاستقرار في المدينة، ومحاولة التغير في بعض الأمور المتعلقة في أسلوب معيشته في الريف، ومحاولة اندماجه، وتكيفه في المدينة، تبرهن على تقبله للحياة في المدينة، أما إذا لم يتكيف المهاجر مع البيئة الحضرية الجديدة، ولم يغير من أسلوب معاملته مع الغير سواءً من المهاجرين أو من سكان المدينة، فتلك من الأمور التي تدل على عدم رغبة المهجر أو عدم قدرته على الاستقرار في المدينة. وبالتي تصبح عملية اندماجه ومعايشته في المدينة شبه مستحيلة.

ومن خلال عينة البحث جدول رقم (15) يمكننا معرفة قرار المهاجر النهائي للرغبة بالاستقرار في مدينة عدن أو الهجرة مره أخرى منها.

- **الاستقرار في المدينة:** فضل (60%)، من المهاجرين إلى مدينة عدن العيش والاستقرار فيها، ويعود السبب الرئيسي في قرارهم بالاستقرار في عدن هو أن أعمالهم مازالت مستمرة بالرغم من استمرار الحرب، فهم يشعرون بالاستقرار والراحة النفسية والأمن والأمان، ويستطيعون تعليم أبنائهم، وأغلب المهاجرون تأقلموا مع ظروف الحياة في المدينة. لكن مع ملاحظة أن هذه النسبة من المهاجرين ينحدرون من مناطق طرد معينة ترجع تنتمي في الغالب إلى المنطقة الجغرافية لجنوب اليمن، وهذه مسألة في غاية الأهمية سيتم التطرق لها بالتفصيل تباعاً.

- **العودة للموطن الأصلي (الريف):** في حين فضلت نسبة ليست بالقليلة من المهاجرين وهي (39%)، عدم الاستقرار بالمدينة، حيث كانت تراودهم فكره الهجرة مرة أخرى سواء إلى الريف أو الهجرة إلى الخارج، وبالتي وقع قرارهم الأخير على تفضيل العيش والاستقرار في الموطن الأصلي(الريف). ولعل الحرب التي دارت في المدينة من أهم أسباب قرار المهاجر بعدم الاستقرار فيها، أما هروباً من الملاحقات، أو بسبب قلة فرص عمل في المدينة، وفضل البعض الآخر الانتقال إلى خارج الوطن.

وباستقراء معطيات الدراسة الميدانية ومحاولة الربط بينها لمعرفة توفر ظروف الاندماج من عدمه، يتضح أنه وإن كان امتلاك المهاجرين على مسكن في المدينة قد لعب دوراً محورياً في اختيار قرار البقاء في عدن بالنسبة للمهاجر الذي امتلاك مسكن، غير أنه ومع ذلك لا يمكن الجزم بأن عامل امتلاك المسكن قد لعب نفس الدور بالنسبة لاندماج المهاجر الحاصل على مسكن مع مجتمع المدينة، حيث إن غالبية المهاجرين الذين استطاعوا الحصول على مسكن، لم يتوزعوا مجالياً بشكل مثالي بالمدينة على النحو الذي يسمح باندماجهم مع مكونات مجتمع الوصول الأخرى، بعيداً عن أقاربهم أو أبناء مناطقهم، فهم مازالوا يسكنون على شكل تكتلات قرابية بحيث يسيطر (النمط الاختيار للتكتل المجالي للمهاجرين بالقرب من أقاربهم في المدينة)، على وعيهم بمعنى العيش في المدينة، فهذا التكتل يشعرهم بالاطمئنان، ويقف حائلا أمام اندماجهم مع مجتمع المدينة.

جدول رقم (17) استجابة أفراد عينة الدراسة بحسب تفضليهم العيش بعد الهجرة لمدينة عدن

الاستجابة	العدد	النسبة
في مدينة عدن	180	%60
في الموطن الأصلي	116	%39
الإجمالي	**296**	**100%**

المصدر: عمل ميداني بتاريخ 2016/10/22

2-علاقة الهجرة بالرغبة في ترك المهاجر للسلوك الريفي القبلي:

يتميز المهاجرون الريفيون بقيمهم الثقافية الخاصة، فعاداتهم وتقاليدهم محكومة بأنماط سلوكهم الريفي، ولهم أسلوبهم في التعامل مع حياة المدينة، لذا فأن التغيير والتكيف مع المدينة يحتاج رغبة ودافع نفسي من المهاجر، خصوصاً وان المدينة قد وفرت له كل سبل الحياة (شرقية، 2009، 21).

إن وسيلتنا لمعرفة مدى تخلي المهاجر عن سلوكه الريفي وتأقلم سلوكه مع أنماط السلوك السائدة في المدينة ووفق متطلبات العيش بها، هو معرفة ردة فعله وسلوكه إزاء المشاكل الاجتماعية التي قد يتعرض لها. وقبل ذلك يجب التذكير دائما بأن المهاجرين اليمنيين في العادة ما يكونوا في تجمعات سكنية متقاربة (كما أشرنا لذلك مراراً)، تربطهم علاقات قرابة وذلك لكونهم قادمين من منطقة ريفية واحدة، وعلى الرغم من المدة الطويلة التي عاشوها في المدينة، إلا أنهم ما زالوا متمسكين بقيم وعادات الأخلاق الريفية.

ويتجلى التمسك بذلك السلوك بالنسبة للمهاجر عند حدوث مشكلة ما لأي مهاجر من نفس منطقته الأصلية، فيصبح التضامن الذي دافعه العلاقات القرابية سمة بارزة في سلوك المهاجر الريفي، فهو يرى أن من واجبه نصرة المهاجر الذي ينتمي لنفس منطقته بصرف النظر عن مركز قريبه من المشكلة، فنجد المهاجر الآخر متضامناً مع أقاربه عند حدوث أية مشكلة مع مهاجر آخر من منطقة ريفية أخرى.

وتختلف المشكلات التي قد يتعرض لها المهاجرين القادمين من الريف إلى المدينة، فقد تكون بسيطة ممكن حلها عن طريق مراكز الشرطة، أو عن طريق ما يعرف بعقال الحارات، أو قد تكون مشكلة كبيره، والتي يرغب المهاجر الريفي غالباً بحلها وفقاً للأعراف والتقاليد القبيلة ويتجنب الطرق قانونية، وذلك بسبب سيطرة القيم والعادات القبلية على وعيه.

عند حدوث مشكلة ما لأي مهاجر في مدينة عدن، نجد أن أقاربه من نفس منطقته يسارعون لنجدة ومساعدة قريبهم لحل مشكلته، فكثير من أفراد العينة أثناء المقابلة معهم أكدوا بأنهم يقفون مع أقاربهم في أية مشكلة، أو نزاعات مع مهاجرين آخرين من مناطق غير مناطقهم، ويلجؤون لتسوية تلك النزاعات إلى الأعراف القبلية قبل كل شيء. لكنهم مع ذلك يلتزمون باللجوء إلى الشرطة أو عاقل الحارة لحل الخلاف إذا تعذر الحل القبلي، وهذا يعتمد على نوع المشكلة.

ويدل ذلك على أن المهاجرين يفضلون الحلول القبلية في مشاكلهم في المدينة، وأن مستوى تفكيرهم، ووعيهم بنمط العيش في المدينة لم يتحسن كثيراً، وأنهم ما يزالون يتمسكون بالعادات والتقاليد القبلية، ولم يؤثر العيش في المدينة على سلوكهم القبلي الذي يسيطر على وعيهم(*).

ولمزيد من التوضيح حول ما إذا كان المهاجر قد غير من أسلوبه في التعامل عند حدوث أي مشكلة له في مدينة عدن، أو أنه قد استطاع التكيف مع المدينة، وأنه يلجأ إلى التعامل مع القوانين المفروضة في المدينة، رغبة منه في ترك السلوك الريفي في حل مشاكله. كان لازما علينا توجيه سؤال للمهاجر حول الطريقة الذي يفضلها في حل خلافه مع الآخرين، وكانت إجابات أفراد العينة كالتالي:

- **عبر الأعراف القبلية:** لقد فضل (47.4%)، من المهاجرين (أفراد العينة)، اللجوء عند حدوث مشكلة لهم في المدينة إلى الاحتكام للأعراف والعادات القبلية، عن طريق تحكيم مشايخ القبائل التي ينتمون إليها، وغالباً ما تتخذ تلك المشاكل طابعاً قبلياً مثل النزاع حول البناء أو مساحة الأرضي وغيرها. وتفضيل هذه النسبة

(*) مقابلة مع مدير شرطة خور مكسر.

الكبيرة من المهاجرين للحلول القبلية على اللجوء للوسائل الرسمية، على سيطرة السلوك القبلي على وعي المهاجر وعدم قدرته على تخليه عن سلوكه الريفي، وبلا شك فإن ذلك يؤثر سلباً على مسألة اندماج المهاجر في المدينة.

- **عبر قسم الشرطة:** في حين فضل (27,7%)، من أفراد العينة اللجوء إلى مراكز الشرطة لحل مشاكلهم وخلافاتهم، وتفضيل اللجوء لسلطة الدولة والقانون على الأعراف والتقاليد القبلية، وهؤلاء هم غالباً من المهاجرين القدماء الذين تأثروا بنمط السلوك في المدينة وتخلوا على ما يبدو عن سلوكهم الريفي، وبالتي هم أكثر قدرة على الاندماج مع مجتمع المدينة.
- **عبر الأصدقاء:** وفضل (16,9%)، من أفراد العينة اللجوء إلى أصدقائهم وأقاربهم لحل الخلافات فيما بينهم، أو بينهم وبين المهاجرين الآخرين الذي لا ينتموا لنفس منطقتهم الأصلية، وفي الواقع تبدو هذه الطريقة وكأنها امتداد للطريقة الأولى التي عبر فيها نسبة كبيرة من المهاجرين عن تفضيلهم اللجوء للأعراف والتقاليد القبلية في حل مشاكلهم، فتفضيل المهاجر على حل مشاكله عبر الأصدقاء، والأقارب، يدل على أنه مازال متمسك أيضا بالعادات والتقاليد، فهو بذلك يقبل الحل الذي يتناسب في العادة مع التقاليد الريفية. وبالتي يستنجد بأقاربه الذي يكون لهم القدرة على حل هذه المشكلة.
- **عبر عقال الحارات:** وعاقل الحارة وهو رجل مكلف من قبل الدولة لحل المشاكل والخلافات العادية بين المواطنين، وعند عجزه عن تسوية الخلاف يحيلهم مباشرة إلى أقرب قسم شرطة. لقد فضل نسبة (8.3%)، من أفراد العينية اللجوء لعاقل الحارات لحل خلافاتهم، وهذه الطريقة تبدو امتداد لقبول المهاجر اللجوء إلى قسم الشرطة، وقبول المواطن أو المهاجر حل مشاكله عبر عاقل الحارة معناه أن المهاجر تمكن من التكيف مع واقع المدينة الجديد، فهذه الطريقة يلجأ إليها في الغالب أبناء المدينة لعدم تعقيدها ولأنها تتخذ طابعا رسميا[*].

[*] عاقل الحارة: هو شخص مكلف من قبل الدول بإدارة الحي في حالة حدوث مشاكل تخص المواطنين في الحي، كذلك يقوم بالختم والتوقيع على الوثائق الخاصة بالمواطنين، وإعطاء التعريفات الخاصة السكان.

إن هذا النتائج التي خلصت إليها الدراسة الميدانية قد تبدو غير مطابقة كلياً للواقع على الأقل لجهة الاتجاه الكلي أو الغالب للمهاجرين في حل المشاكل التي قد يواجهوها إلى الأعراف والتقاليد القبيلة، والتي يمثلها في العادة شيوخ القبائل، فهذا عملياً وإن كان حاضراً بصورة أو بأخرى في المدينة، إلا أنه لا يكاد يمثل توجها عاما لدى المهاجرين بحيث يلغي حضور الدولة، فكثير من مشاكل المهاجرين يتم تسويتها عبر الطرق القانونية من أقسام شرطة ونيابات عامة ومحاكم، وما قد يبدو منطقياً في ظهور تلك النسب الكبيرة في إجابات أفراد العينة التي فضلت الطرق القبيلة على القانونية، هو النظر إلى الاعتبارات التي حكمت إجابات أفراد العينة وبالتي نتائج الدراسة الميدانية، فثمة اعتبارين أساسين كان لهم دور كبير في توجيه إجابات أفراد العينة:

الاعتبار الأول: الظرفية التي تمت فيها توزيع استمارة الدارسة كانت وضعية حرب تكاد سلطات الدولة فيها أن تكون شبه منعدمة، وهو الأمر الذي قد يبرر تلك النسبة الكبيرة من تفضيل المهاجرين لسلوك الطرق والأعراف القبيلة على اللجوء لوسائل الدولة الرسمية.

الاعتبار الثاني: إنه ومع ذلك لا يمكن تجاهل تلك النسبة فهي وأن بدت غير متلائمة تماماً مع الواقع في غالبيته، إلا أنها تفصح عن جانب مهم من وعي المهاجر، وهو عدم تخليه عن سلوكه الريفي الذي ما يزال يسيطر على وعيه على الرغم من تمدنه الطويل من خلال العيش في المدينة، وذلك الوعي بلا شك سينعكس سلباً على ظروف اندماج وتكيف المهاجر مع مجتمع المدينة.

جدول رقم (18) استجابة أفراد عينة الدراسة بحسب طريقة حل مشكلاته مع شخص في مدينة عدن

الاستجابة	العدد	النسبة
الأعراف القبلية	109	47,4
لجأ إلى الأصدقاء	37	16,9
لجأ إلى قسم الشرطة	63	27,4
عاقل الحارة	19	8,3
الإجمالي	**228**	**100%**

المصدر: عمل ميداني بتاريخ 2016/5/15

3- أبرز السلوكيات التي يمارسها المهاجرون لقضاء وقت الفراغ:

مما لاشك فيه أن دافع معظم المهاجرين في ترك مواطنهم الأصلية، والإقامة في مواطن جديدة، هو الأمل في تحسين ظروف حياتهم المعيشية، والاجتماعية، وتحسين مستواهم الثقافي أيضا، ووسيلة المهاجر في تحسين ظروف معيشته هو ممارسة النشاطات الاقتصادية، والأعمال التي توفر فرص حياة كريمة، غير أن ثمة إكراهات في طبيعة تلك الأعمال فبعضها تكاد تكون غير منظمة، وغير محددة زمنياً، ومن ثم فإن أوقات عمل المهاجر قد تبدو غير منتظمة، ومن ثم تؤثر على قضاء أوقات فراغهم وذلك بلا شك بحسب نوع وطبيعة العمل الذي يمارسه المهاجر، كما أن هناك ظروف أو مؤشرات تترك أثرها في طريقة قضاء أوقات فراغهم.

فالمهاجر في العادة ما يكون غير مستقر في حياته بسب انشغاله في المدينة، ووضعه ما بين العمل وحياة الأسرة، فهو إما أن يكون في العمل لمدد طويلة، وأما أثناء إجازة العمل قد يكون في المنزل أو في زيارة الأقارب. وهذا الأمر يقلص من فرص الاحتكاك بالجيران من حوله وبالتي يؤثر على تكيفه مع مجتمع المدينة. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ثمة عدم ثقة في وعي المهاجر بسكان المدينة، فالمهاجرون الريفيون في منطقة الدراسة غالبا ما يشعرون بعدم الاطمئنان للجيران الذين هم من غير منطقتهم الريفية، ويعود السبب في الغالب إلى الحروب الأهلية، التي مرت بها المدينة(*).

إن عدم ثقة المهاجر في جيرانه من سكان المدينة وعدم الاحتكاك بهم، يدفع إلى معرفة الطريقة والكيفية التي يقضي بها المهاجر أوقات فراغه، والأماكن التي يختارها لقضاء وقت فراغه، ومن ثم التعرف على دوافع وأسباب عدم الاطمئنان للجيران، لذا كان لا بد من

(*) فقد شهدت مدينة عدن حروب أهلية منها حرب 1986م، قبل الوحدة اليمنية، فقد تعرض المهاجرين للسجن ومنهم من قتل في الحرب والبعض الآخر قد تعرض للإقصاء والتهميش في تلك الفترة، وبعد الوحدة اليمنية تعرضت المدينة للحرب 1994م، ونتج عنها إقصاء وتهميش للمهاجرين، مرة أخرى في المدينة، فشعر المهاجرين بالخوف والقلق من جميع المهاجرين القادمين من المناطق الريفية الأخرى والقائمين في مدينة عدن وهذه المعارك التي شهدتها اليمن هي عبارة عن معارك دارت بين مختلف الانتماءات القبلية، مما سببت في قتل وتشريد وسجن الكثير من اليمنيين من مختلف المحافظات اليمنية سوى من الريف أو المدنية.

توجيه تلك الأسئلة لأفراد العينة لاستجلاء إجابات تكون كفيلة بفهم ظروف اندماج المهاجرين وإكراهاته. وهذا ما سوف نوضحه من خلال الجدول (17) الآتي:

جدول رقم (19) أبرز السلوكيات التي يمارسها المهاجرون لقضاء وقت الفراغ

	السلوكيات	بدائل الاستجابة					
		لا			نعم		
		التكرار	النسبة من مجموع		التكرار	النسبة من مجموع	
			المستجيبين	الاستجابات		المستجيبين	الاستجابات
1	العمل	92	7.7%	34.7%	202	13.9%	%30
2	القراءة	112	9,4%	32,2%	184	12,6%	%9
3	تعاطي القات	115	9,7%	43,4%	181	12,4%	%50
4	زيارة الأصدقاء الأقارب	134	11,3%	50,6%	160	11,0%	41%
5	الراحة في السكن	140	11,8%	65,2%	154	10,6%	26%
6	المقاهي	149	12,5%	56,2%	147	10,1%	15%
7	التنزه في الحدائق والشواطئ	153	12,9%	57,7%	141	9,7%	7%
8	الأماكن الرياضية	163	13,7%	61,5%	132	9,1%	13%
	الإجمالي	**1189**	**100,0%**	---	**1458**	**100,0%**	---

المصدر: عمل ميداني بتاريخ 2016/5/22

من الجدول أعلاه نستخلص الملاحظات والقراءات الآتية:

تشير المعطيات التي أمكن الحصول عليها من واقع الدراسة الميدانية أن معظم أفراد العينة يقضون أوقات فراغهم بطرائق مختلفة، وأماكن بعيدة عن النشاطات الترويحية الهادفة والتي تساهم باندماج المهاجرين مع مجتمع المدينة، فلم نعثر على نسب عالية من الإجابة التي تفيد بارتياد أفراد العينة لأماكن النزهة كالحدائق والشواطئ، والأمكنة الرياضية، ومجال القراءة، والاطلاع، والذهاب إلى المقهى، سوى بنسب ضئيلة جدا، ويمكن تفصيل الأماكن التي اختارها المهاجرون لقضاء أوقات فراغهم على النحو الآتي:

- **الأماكن الرياضية:** تشتهر مدينة عدن بالأندية الكروية والمنشآت الرياضية، وهي متواجدة في جميع المديريات، إلا أن الإقبال عليها من المهاجرين لقضاء أوقات فراغهم ضعيفة جداً، فـ (13%)، فقط من المهاجرين صرحوا بأنهم يرتادون الأماكن الرياضية، وهي نسبة ضئيلة للغاية، وتؤكد أن المهاجرين غير مهتمين بالجانب الرياضي، وانشغالهم فقط بجوانب وارتباطات أخرى سنبينها تباعاً.

- **المقاهي:** لا توجد المقاهي في مدينة عدن بكثرة، فارتياد المقاهي ليست من العادات الشائعة في المدينة، وفي الغالب تجد أعداد بسيطة من المقاهي. والتجمع في المقاهي وارتيادها بالنسبة للمهاجرين محكوم بنوعية العلاقة بينهم، حيث نجد أن أبناء الريف الذين هم من نفس المنطقة الريفية يحضرون إلى نفس المقهى، وفي الغالب تسمى أسماء المقاهي بنفس أسماء المنطقة التي حضر الريفيون منها. مع ذلك فإن الارتياد إلى المقاهي يتسم بالضعف أيضاً، حيث أكد نسبة (15%) فقط من المهاجرين بأنهم يرتادون المقاهي، وهي نسبة بسيطة جداً، وتدل على أن المهاجرين لا يفضلون التواصل مع المهاجرين الآخرين، وأن تواصلهم يقتصر على المهاجرين الذين ينتمون لنفس مناطقهم الأصلية.

- **الحدائق والشواطئ:** على الرغم من اتساع وجمال الشواطئ في مدينة عدن، وتوافر الحدائق العامة والملاهي، وبعض المناطق الخضراء في أطراف المدينة، إلا أن إجابات المهاجرين حول ارتيادهم لهذه الأماكن كانت صادمة وغريبة، فنسبة ضئيلة جداً من المهاجرين لا تتجاوز (7%)، أكدوا ارتيادهم لها. وقد يعزو ذلك إلى أن الظروف التي تمت فيها الدراسة الميدانية كانت والمدينة لا تزال تشهد بعض آثار الحرب، ومن ناحية أخرى يقطن المهاجرون غالباً في أماكن تفتقر إلى وجود الحدائق، وإن وجدت فيه تبتعد كثيراً عن منازلهم، والذهب إليها قد يكلف المهاجر الإنفاق من دخله مما قد يؤثر على وضعه المالي. وكل ذلك يلعب دوراً سلبيا على مسألة اندماج المهاجر مع مجتمع المدينة.

- **القراءة والاطلاع:** ومن الأمور الغريبة والصادمة أيضا أن نسبة (9%)، من المهاجرين صرحوا بأنهم يقضون وقت في فراغهم في القراءة والاطلاع، وهي نسبة بلا شك أفضل من النسب الأخرى.

– **مواصلة العمل:** أن المهاجر يأتي إلى عدن أو غيرها من المدن الرئيسة مثل صنعاء، والحديدة للحصول على فرصة للعمل، ولو تطلب الأمر أن يقضي معظم ساعات يومه عاملا ليدخر المال اللازم لسد حاجاته المعيشية، وحاجة أسرته، ولذا نجد أن الأوضاع المعيشية للمهاجرين في المدن لا تسمح لهم بالتمتع بمظاهر المدينة، ووسائل الرفاهية فيها، والتمتع بأوقات الفراغ(*) وما يؤكد ذلك أن نسبة كبيرة من المهاجرين أكدوا بأنهم يستمروا في العمل في أوقات الإجازة، حيث إن نسبة (30%)، أي 2/1 من أفراد العينة تفضل قضاء أوقات فراغهم في مواصلة العمل.

– **تعاطي القات:** بحكم قوة العادة الاجتماعية الشائعة في المجتمع اليمني عموما يفضل المهاجر أن يقضي أوقات فراغه إن وجدت في تعاطي القات، ولو كلفه ذلك بعض المال، فهو يضع له بنود من مخصصات مصروفاته اليومية، حيث أكد نسبة (50%)، أنهم يفضلون تعاطي القات، وهي من العادات عند اليمنيين تناول القات سواء في منازلهم أو عند أقاربهم.

– **زيارات الأهل والأقارب:** يكثر تبادل الزيارات بين المهاجرين القادمين من نفس المنطقة، وهي عاده معروفه عندهم، حيث أكد نسبة (41%)، من أفراد العينة أنهم يفضلون تبادل الزيارات مع الأهل، والأقارب من منطقتهم، واقتصار تبادل تلك الزيارات بين المهاجرين أنفسهم يأتي على حساب فتح علاقات جديدة مع سكان المدينة ومحاولة الاختلاط بهم، ويؤثر من ثم على اندماج المهاجر مع مجتمع المدينة.

– **الراحة في السكن:** أكد نسبة (26%)، من المهاجرين يفضلون الراحة في السكن والبقاء أمام شاشة التلفزيون، وهم بذلك يحرمون أنفسهم من أمكانية تجديد نشاطهم بالقيام بفعاليات مفيدة، والاختلاط بمجتمع المدينة.

ومما سبق يمكن القول إن الأماكن التي حازت على نسب عالية من حيث تفضيل المهاجرين لها في قضاء أوقات فراغهم، هي أماكن تساعد على عزلتهم ولا تساهم في

(*)– وزارة العمل والخدمة المدنية، الجمهورية اليمنية: أوقات الدوام الرسمية في اليمن من الساعة التاسعة حتى الثانية ظهر فقط في الدوائر الحكومية، العمل في القطاع الخاص: من التاسعة حتى الثانية عشر ظهر والعودة من الثانية حتى الرابعة.

اندماجهم، في حين حازت الأماكن التي من شأنها تعزيز اندماجهم واختلاطهم مع مجتمع المدينة على النسب الأقل في اختيارات المهاجرين، وذلك مرتبط بوعي المهاجر أولاً وبالظروف التي كانت تحيط بالمدينة غالبا، وأثرت بالتالي على مسألة الاندماج.

إن العلاقات الاجتماعية للمهاجرين في المدينة تدل بشكل واضح على عدم اندماجهم فيها، فعلى الرغم من أن القرار النهائي للمهاجر إلى مدينة عدن هو الاستقرار في المدينة، إلا أن ذلك الاستقرار ظل مرهونا بالنسبة للمهاجر باختياره السكن في المدينة وفق العلاقات القرابية، الأمر الذي أدى إلى تكتل المهاجرين مجالياً، وهذا الأخير قلص من قدرة المهاجر على الاندماج مع مجتمع المدينة، ومن ناحية ثانية يمكن القول إنه ومع أن النسب العالية في قياس توافر فرص العمل بالنسبة للمهاجر من عدمه كانت لصالح توافر تلك الفرص للمهاجرين بنسب جيدة، تكفل إلى حد ما تلبية احتياجات المهاجرين المعيشية، وتوفر بالتالي بيئة مناسبة للاندماج، غير أن المهاجر لم يستغل تلك الظروف وفضل الانزواء حتى في علاقات العمل إلى أقاربه أو مع المهاجرين الآخرين من نفس منطقته.

إن عدم تخلي المهاجر عن سلوكه الريفي أو التكيف مع أنماط سلوك المدينة، يقتضي التعرف على الصلات الاجتماعية للمهاجر بموطنه الأصلي (الريف)، والتي مازالت تؤثر على نمط حياته في المدينة، ومعرفة أثر تلك الصلات مسألة اندماجه في المدينة، وهذا ما سيكون محور المبحث الموالي.

المبحث الثاني: علاقة المهاجرين بالموطن الأصلي

يأتي المهاجرون الريفيون إلى المدينة من الأماكن التي لها ثقافتها الفرعية الخاصة، أي أنهم يأتون وهم مزودون بأساليب مستقرة في السلوك، وطرائق العمل، وأنماط محددة من الولاء والالتزامات، والأوضاع الاقتصادية، وانساق الضبط، وقنوات الاتصال، وكل هذه ليس من السهل أن تموت في البيئة الحضرية الجديدة، بل سيستمر أثرها وفاعليتها داخل الإطار الحضري، لمدة قد تطول، وتقتصر حسب قدرات المهاجرين على التكيف معها في الوسط الجديد بوجه عام **(المطلب الأول)**.

ومن ناحية أخرى تؤثر الصلات الاجتماعية التي تربط المهاجرين بموطنهم الأصلي على مسألة اندماجهم في المدينة من عدمه، فالمهاجر إلى مدينة عدن تربطه علاقات

بموطنه الأصلي، وعلاقات بمسكنه في الريف، ونوعية عمله في الموطن الأصلي ورغباته في التواصل مع مجتمعه الريفي. كما سنبين أسباب رغبة المهجر بزراعة القات، والتخلي عن الزراعات الأخرى التي كان لها مردود كبير.

وفي ضوء اختلاف الخصائص، والميزات تتحدد مستويات تكيف المهاجرين الريفيين مع مجتمع المدينة، إمّا بالتمسك بقيم الريف والحفاظ عليها، أو التحرر منها لصالح قيم المدينة، وسلوكيات الأوساط الحضرية (الشرفي، 2000، 255)، وهذا هو المبدأ الذي شكل المؤشر المعتمد في هذه الدراسة لقياس مدى تكيف المهاجرين الريفيين في مجتمع المدينة وارتباطهم مع الموطن الأصلي، من خلال الاعتماد على بعض المقاييس الحضرية التي من شأنها أن تعبر عن العلاقة بارتباط المهاجر بموطنه الأصلي ومدى تكيفه واندماجه مع مجتمع المدينة **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: الارتباط بالأرض وثوابت القيم

الموقف القيمي لدى المهاجر من الأرض، وعلاقته وارتباطه الوجداني بها يعكس مستوى التكيف مع مجتمع المدينة. فالشخص الريفي يتميز بعلاقة متينة تربطه بالأرض ليس لكونها مصدر رزقه، وميدان نشاطه اليومي فحسب، ولكن لارتباطها الوثيق أيضاً بامتدادات العائلة الكبيرة، وملكيتها وتوارثها للأجيال أباً عن جد، وما يتصل بذلك من رموز، وأحداث تاريخية تزخر بها ذاكرة العائلة، وتتناقله الأجيال الصاعدة من منظور ثقافي متوارث شفهيا، لأن الموروث الثقافي في الريف يتداول بهذا الأسلوب.

وعليه فإن معرفة مدى ارتباط المهاجرين بالأرض في الموطن الأصلي، وأثر ذلك الارتباط بمستوى اندماجهم وتكيفهم مع مجتمع المدينة، يقتضي معرفة نسبة ملكية المهاجرين إلى مدينة عدن لأراضي في موطنهم الأصلي، والعلاقة بين تلك الملكية وبين اندماجهم في المدينة من خلال معطيات الدراسة الميدانية التي يمكن عن طريقها تمييز تلك النسب وبيان أثرها على اندماج المهاجر في المدينة على النحو التالي:

- يمتلك أرض زراعية:

المتوقع في العادة أن المهاجرين هم في الغالب من الذين لا يملكون أرضا زراعية ولا يستثمرون حياة زراعية، وأن الريف هو المصدر الرئيس للهجرة، إلا أن معطيات الدراسة الميدانية تشير إلى أن النسبة الكبيرة جاءت لصالح الذين يملكون أرضا زراعية، فالشخص الريفي يتميز بعلاقة متينة تجاه الأرض ليس لكونها مصدر للرزق فقط، بل للاعتبارات العائلية وملكيتها وتوارثها عبر الأجيال، ويتخذوها موروثاً مقدساً.

حيث لا يرغب المهاجرون الريفيون عادةً في ترك أراضيهم والتخلي عنها، فثمة علاقة وجدانية تربط بين الريفي والأرض، الأمر الذي يجعل المهاجر الريفي لا يفكر ببيع الأرض، وذلك لرسوخ ثوابت القيم الريفية عنده كما أشرنا، ففكرة بيع الأرض عند اليمنيين غير واردة إطلاقا.

حتى أن بعض المهاجرين لا يملكون المرأة، أو حتى منحها الأرض بوصفها حقاً في الميراث، خوفاً من دخول الغرباء في أرض الآباء والأجداد إذا كان الزوج من خارج العائلة.

حيث تصل نسبة الأسر المهاجرة التي تمتلك أرض زراعية في موطنها الأصلي إلى (67%)، وهذا يعني أن (3/2)، من أفراد العينة من المهاجرين إلى مدينة عدن يمتلكون أرض زراعية.

إن ملكية هذه النسبة الكبيرة من المهاجرين لأراضي زراعية في مواطنهم الأصلية لعبت دوراً محورياً في التأثير على اندماجهم مع مجتمع المدينة، حيث ظل المهاجر مرتبط دائماً بسبب الأرض بالموطن الأصلي على حساب توثيق الروابط مع مجتمع المدينة، ثم إن بعض الزراعات التي لها مردود اقتصادي جيد تجبر المهاجر على تعزيز روابطه بموطنه الأصلي وهذا بطبع على حساب الاندماج مع مجتمع المدينة.

- **لا يمتلك أراضي زراعية:** هناك من المهاجرين من لا يمتلكون أراضي زراعية وهم من المهاجرين القدماء، الذين استقروا في المدينة، وقد تخلوا عن أراضيهم لأقاربهم بسبب انشغالهم في المدينة. وتصل نسبة هؤلاء إلى (33%)، وهي نسبة ليست بقليلة، وقد أشرنا سابقاً إلى أن المهاجرين القدماء كانوا الدوام مثالاً جيداً للاندماج مع مجتمع المدينة.

شكل رقم (12) أفراد عينة الدراسة بحسب امتلاك أرض زراعية

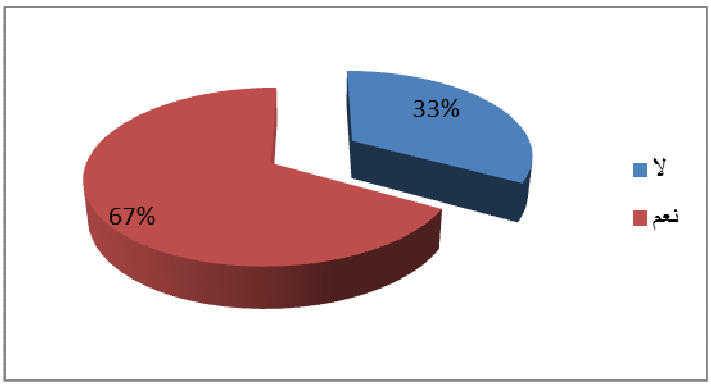

المصدر: عمل ميداني بتاريخ 2016/6/22م

- نوعية العمل الزراعي المفضل في الريف اليمني:

يختلف العمل الزراعي في المناطق الريفية، بحسب المناخ، ومن حيث كثافة الأمطار أو قلتها. وفي اليمن تقل زراعة المحاصيل بنسبة كبيرة، لأن قطاع الزراعة في اليمن يشهد تراجعاً وإخفاقات كبرى (تقرير وزارة الزراعة والري، 2016، 16).

ولكن توجه الريفيون إلى زراعة القات على الرغم من أن زراعته تؤثر على زراعة العديد من المحاصيل، وبازدياد عدد مستخدمي القات اقتطعت أراض كثيرة صالحة لزراعة محصولات أخرى لزراعة القات الممنوع في أغلب دول العالم باستثناء اليمن، وبعض دول القرن الأفريقي، وكينيا (بشكل جزئي)، وإسرائيل، وبالرغم من أن معظم اليمنيين يتفقون على أن القات مشكلة كبيرة، ومعقدة ومن مختلف الوجوه الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية، إلا أن زراعته آخذة في التوسع (تقرير وزارة الزراعة والري، 2016، 17).

لقد فضل كثير من المهاجرين زراعة القات في أراضيهم، بسبب العائد المادي المغري والربح السريع. وبالرغم من أن زراعة القات تحتاج إلي مياه وفيرة، إلا أنهم يحفرون الآبار أو يشترون المياه لري أراضي القات. ويعتبر القات مصدر رزق بعض المهاجرين في المدينة، فهؤلاء المهاجرون يبقون في تواصل مستمر مع أسرهم في الريف والذين يتولون عملية فلاحة وزراعة القات، ثم جلبه إلى المدينة ليقوم المهاجر ببيعه فيها.

ويمكن من خلال عينة الدراسة معرفة نسبة المهاجرين الذين يستغلون أراضيهم في زراعة القات، وكذلك الأسباب التي جعلت المهاجرين يفضلون زراعته:

- **زراعة القات:** إن نسبة كبيرة من المهاجرين الذين يملكون أراضي زراعية في موطنهم الأصلي يستغلونها في زراعة القات، حيث تصل النسبة إلى (51%) من أفراد العينة، وزراعة القات تكون غالباً على حساب الأراضي الصالحة لزراعة المحاصيل والثمار الانتاجية، ويعود السبب لزراعة القات هو المردود المادي السريع، وهو ينبت طول العام.

- **زراعة المحاصيل الزراعية:** تختلف نوعية الزراعة في الموطن الأصلي لأفراد العينة فنسبة (27%)، من المهاجرين يفضلون زراعة المحاصيل الزراعية بمختلف أنواعها، نظرا لتوافر الظروف المناخية المناسبة، في مناطقهم الريفية، فهم لا يزرعون القات حتى لا تفقد الأرض خصوبتها من تعدد المبيدات الحشرية، ولأن زراعتهم للمحاصيل تعود لهم بالخير الوفير، وبالرغم من الظروف التي يعانيه منها الريفيون من قلة المساعدات من قبل الحكومة اليمنية، وعدم وجود الخبرات.

- **تربية المواشي:** في حين فضل (22%)، من أفراد العينة، القيام بتربية المواشي في مناطقهم الريفية، على زراعة القات.

شكل رقم (13) نوع المهنة في الوطن الأصلي

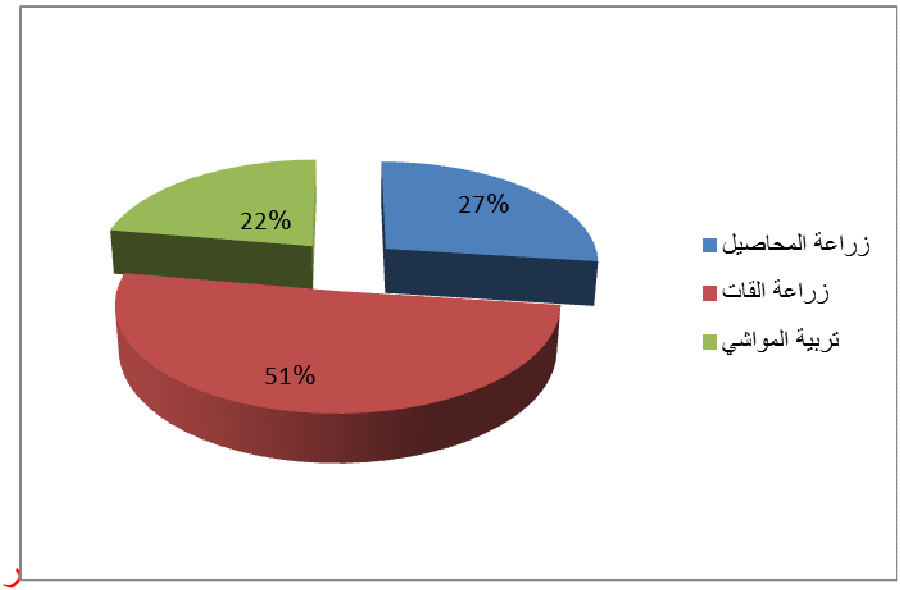

المصدر عمل ميداني: تاريخ2016/9/9

المطلب الثاني: آليات تواصل المهاجر بالموطن الأصلي

يرتبط المهاجر في اليمن بالمنطقة القادم منها، ارتباطاً قوياً، فمهما اختلفت المسافات فإن المهاجر لا يقطع تواصله مع مجتمعه الريفي، فالمهاجرون الذين تبعد مناطقهم الريفية عن عدن ما يقارب الساعتان أو الست ساعات يزورون قراهم عند نهاية كل أسبوع أو شهر ويتفقدون أهاليهم، وأقاربهم، ومزارعهم.

لم يعد التواصل بين المهاجرين وأهاليهم في الريف بتلك الصعوبة التي كان عليه الحال في السابق، فالتواصل قديماً كان يتم عبر الرسائل، أو كما يطلقون عليه في لهجة المهاجرين (وصاة)، بمعنى هدية، وهي كلمة معروفة عند جميع المهاجرين، وقد تكون ثمراً أو عسلاً أو قهوة، أو قد تكون أنواع من الحبوب الغذائي، وكان وصول الهدية يأخذ وقتاً طويلاً قد يصل إلى أسابيع لقلة المسافرين، ووعورة الطرقات(*)، أما الآن فقد أصبح التواصل شبه يومي بين المهاجر وذويه في الريف، عن طريق التلفونات، والانترنت، وكذلك أصبح وصول الهدية (الوصاة)، لا يأخذ الوقت الكبير لسهولة الطرقات، ووجود العديد من المسافرين(**).

ومن خلال الدراسة الميدانية يمكن معرفة مدى ارتباط المهاجر بالريف وقياس نسبة تواصله مع موطنه الأصلي، والعلاقات المتبادلة مع سكان الريف، والأسباب التي جعلت المهاجرين مرتبطين بالريف بالرغم من توفر جميع سبل الحياة في المدينة، وأثر ذلك التواصل والارتباط على مسألة اندماجه مع مجتمع المدينة.

- **التواصل بالموطن الأصلي:** إن نسبة كبيرة من المهاجرين مازالوا يرتبطون بعلاقة تواصل مع الموطن الأصلي، حيث تصل نسبتهم إلى (70%)، فهم يتبادلون الزيارات مع أقاربهم في القرى، ومازالوا يحرصون على التواصل في العطل الصيفية بالعودة إلى قراهم

(*) اختلفت الطرق والمواصلات عما كانت عليها مسبقا حيث كانت الطرق السابقة غير معبده، وتشكل عائقاً أمام سفر المهاجرين إلى مواطنهم الأصلية عكس ما هو حاصلاً حاليا من طرقات، واسعة ومبعدة تسمح للمهاجرين بالتنقل بين المدينة والريف.

(**) مقابلة مع بعض المهاجرين القدماء.

ويرجع السبب في ذلك أن المهاجرين يملكون الأراضي الزراعية والتي تعود لهم بالمردود المالي الكبير.

– **قلة التواصل بالموطن الأصلي:** في حين أن نسبة قليلة من المهاجرين يقل تواصلها مع الموطن الأصلي في الريف، ويعود السبب ذلك لكونهم من المهاجرين القدماء الذي قلة تواصلهم مع أقاربهم في الريف، ولذلك فقد أكد أفراد العينة أن علاقتهم بمناطقهم الأصلية ليست متواصلة، فقد هاجروا مع أهاليهم من مناطقهم الريفية إلى المدن هجرات قديمة، ولم تعد لهم علاقة قوية بالقرى، وتصل نسبة هؤلاء إلى (30%)، ويقتصر تواصل هؤلاء المهاجرين على حالات الضرورة مثل حالة الوفاة أو مرض أحد من أفراد عائلتهم. ويرجع كذلك السبب لعدم امتلاكهم أراضي زراعية في مناطقهم الريفية فتقل نسبة التواصل مع الموطن الأصلي.

ومما سبق يتبين لنا أن المهاجرين مازالوا مرتبطين مع مجتمع الريف، وأن التواصل ازداد في الفترة الأخيرة وذلك نتيجة لتوفر شبكة التواصل الاجتماعي الذي مكن الكثير من المهاجرين بالتواصل اليومي، كما أن وجود الطرقات الحديثة ساعد من عملية التواصل مع القرى وخاصة القرى الجبلية البعيدة، ويعود السبب إلى ازدياد التواصل هو امتلاك المهاجرين الأراضي الزراعية الخصبة والمنتجة، فكان من الطبيعي أن يكون للمهاجرين منازل يسكن فيها أحد الأقارب في القرى وذلك لرعاية الأرضي الزراعية، وهنا يمكن القول بأن توفر الأرضي الزراعية كان سببا في ارتباط المهاجرين مع مجتمعهم الأصلي خاصة بعد أن قلة فرص العمل في المدينة.

شكل رقم (14) علاقة المهاجرين بالموطن الأصلي

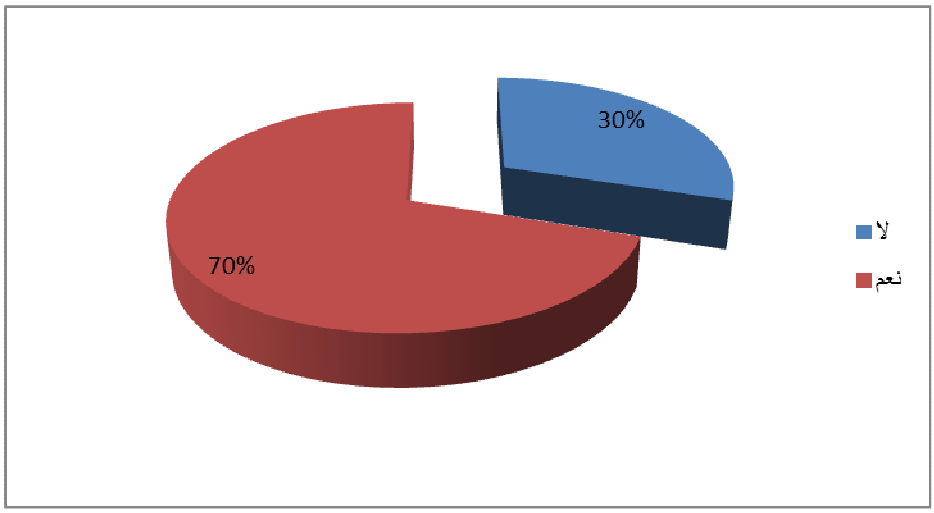

المصدر: عمل ميداني بتاريخ 2017/10/22م.

- امتلاك المهاجرين مسكن في مناطقهم الأصلية:

يقع مسكن الأسرة الريفية غالباً في الأرض الزراعية نفسها، وليس بعيداً عنها، وتمتاز الأسرة الريفية بتجانس الجوار فالريف يسكنه الريفيون، والريفيون في المنطقة هم عائلات متشابهة في حياتهم اليومية، والعمل اليومي، يخرجون صباحاً من مساكنهم البسيطة، وينتشرون في الحقول لا فرق بين أحدهم والأخر.

إن من العناصر المهمة لارتباط المهاجر بالريف هو امتلاكه لمنزل فيه، ويمكن من خلال عينة الدراسة قياس ذلك الارتباط بالاعتماد على معيار امتلاك المسكن في الريف من عدمه، وذلك من خلال معرفة نسبة امتلاك المهاجرين لمسكن في الريف، وأثره على علاقته الاجتماعية بالمدينة، وفق ما يلي.

- **امتلاك المسكن:** يمتلك نسبة كبيرة من المهاجرين مسكناً في موطنهم الأصلي، ومازالوا في تواصل مستمر مع مواطنهم الأصلية، بحيث يظل المسكن في الريف في عهدة أحد أفراد الأسرة، ولا يغلق هذا المسكن لأن أكثر أهاليهم يمارسون الزراعة وتربية الحيوانات، وتصل نسبة المهاجرين الذين يمتلكون مسكناً في الريف إلى (74%)، من أفراد عينة الدراسة، وهذا يعني أن هناك ارتباطاً لا يزال بين المهاجر وموطنه الأصلي، وذلك الارتباط يؤثر على مسألة اندماج المهاجر مع مجتمع المدينة، فهو يأتي غالباً على حساب تكيف المهاجر مع المدينة وارتباطه بها.

- **عدم امتلاك مسكن:** تقل نسبة المهاجرين الذين لا يمتلكون مسكنا كثيرا عن نسبة ما يمتلكون مسكن حيث ذكر نسبة (23.6%)، من أفراد العينة أنهم لا يمتلكون مسكناً في الريف، ومع ذلك فأن علاقتهم في القرى مستمرة فهم يبقون عند أهاليهم في العطل الصيفية، وتكون الزيارات غير مستمرة، وغير منتظمة. وهؤلاء المهاجرون غالباً هم أكثر قدرة على التكيف والاندماج مع المدينة.

ويترتب على ذلك تداخل وتمازج العادات الاجتماعية بين الحضر والريف، سواء تلك التي ينقلها المهاجرون من أبناء الريف إلى هذه المحافظات الحضرية، أو ما ينقل من العادات والمظاهر الحضرية من مدينة عدن إلى المناطق الريفية بواسطة تواصل المهاجرين مع قراهم، ومناطقهم الأصلية.

جدول رقم (20) امتلاك المسكن في الموطن الأصلي

الاستجابة	العدد	النسبة
لا	70	%23.6
نعم	226	%76.4
الإجمالي	296	100%

المصدر: عمل ميداني تاريخ 2017/8/2م.

- **علاقة المهاجر مع أفراد الأسرة بالموطن الأصلي:**

إن الأراضي الزراعية اليمنية هي عبارة عن أراضي تعتمد على الري بالأمطار التي لا تأتي إلا في مواسم معينة وبكميات متذبذبة، كما أن مساحة الأراضي الزراعية المملوكة لدى المهاجرين من أفراد العينة، أغلبها مساحاتها كبيرة لكن نتيجة لقلة الأمطار وتراجع المحاصيل تسببت في هجرة كثير من الأسر من الريف وبقاء أحد أفراد الأسرة أو من ينوبهم من الأهل لمزاولة الفلاحة فيها[*]. فلابد من أن يكون أحد أفراد الأسرة متواجد في الموطن

[*] مقابلة مع المبحوثين من أفراد العينة(هذا ما أدلى به أفراد العينة في أثناء النقاش معهم).

الأصلي، وذلك لتسير أمور الزراعة، وتربية الحيوانات في الريف، ذلك أن وجود أحد الأقارب في الريف أمر ضروري.

وتبين عينة الدراسة الميدانية الروابط والعلاقات القرابية بين أفراد الأسر المهاجرة والمتواجدة في الريف، والآثار التي ترتبها تلك الروابط على مسألة اندماج المهاجرين في المدينة، والتي يمكن توضيح ترتيبها على النحو التالي:

– **الزوجة:** يرغب بعض المهاجرين في بقاء أحد أفراد العائلة مثل الزوجة في الريف، وذلك لكونهم في أشد الحاجة لبقاء الزوجة في الريف لتيسير أمور المنزل ورعاية أحوال الأراضي الزراعية، حيث أكد بعض المهاجرين أن زوجاتهم ما زالت متواجدة في مناطقهن الأصلية وتصل نسبة هؤلاء المهاجرين إلى (27%)، من أفراد العينة. وبلا شك فأن بقاء الزوجة في الريف يلعب دوراً سلبياً على مسألة الاندماج، بحيث يجعل المهاجر غير مستقر في المدينة، ويجعل من تواجده بها مجردة وسيلة لكسب الرزق، بعيداً عن التفكير في الاندماج في المدينة.

– **الأولاد:** بالرغم من أن المهاجرين يفضلون جلب أولادهم معهم إلى المدينة والبقاء بها، إلا أن قلة فرص العمل في الآونة الأخيرة جعلت المهاجرين يفضلون عودت أولادهم إلى الريف، لتخفيف عبء الإقامة في المدينة، وللإفادة منهم من ناحية أخرى في العمل الزراعي، وتصل نسبة هؤلاء إلى نسبة (15%) من المهاجرين، وذلك أيضا يؤثر سلبياً على اندماج المهاجرين في المدينة، لأن الاندماج يتطلب قدراً كبيرا من الاستقرار حتى يستطيع المهاجر التكيف مع مختلف أنماط العيش والسلوك في المدينة.

– **الأقارب:** إن نسبة كبيرة جداً من أقارب المهاجرين يفضلون البقاء في الريف، وذلك لأن أفراد هذه الفئة ليس لديهم ارتباطات كبيره في المدينة، وتصل نسبة المهاجرين الذين لديهم أقارب في الريف إلى (58%)، من أفراد العينة. ويعود السبب إلى ذلك هو تسير أعمال الزراعة في الريف. وبقاء أقارب المهاجر في الريف يجعله دائم الارتباط والتواصل بالريف، وبالتي عدم التأثر بأنماط سلوك المدينة، بحيث تسيطر العادات والتقاليد الريفية على وعيه، الأمر الذي يعقد من عملية اندماجه في المدينة.

شكل رقم (15) أفراد الآسرة في الموطن الأصلي

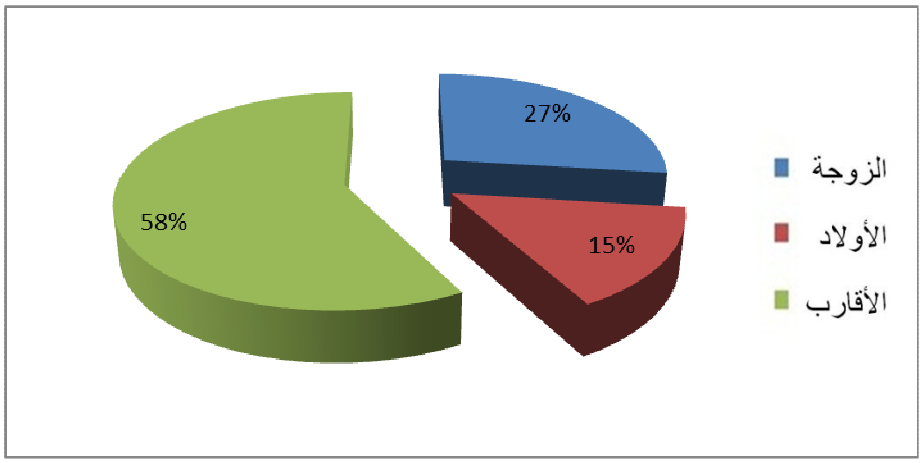

المصدر عمل ميداني:تاريخ2016/6/2.

يمكننا القول بأن المهاجرين من الريف إلى مدينة عدن في منطقة الدراسة مرتبطون ارتباطاً قوياً بالريف، فقد تبين لنا ذلك من خلال عينة الدراسة أن المهاجرين يمتلكون أراضي زراعية، فهذا يعني أن المهاجرين يتواصلون مع منطقتهم الريفية لتفقد أراضيهم الزراعية، كذلك تبين لنا أن نسبة كبيرة من المهاجرين يمتلكون مساكن في قراهم، فهم مازالوا مرتبطين في الريف والزيارات في العطل الصيفية، ويمكن القول بأن المهاجرين لا ينقطعون عن الريف حيث ما يزال أحد أفراد العائلة يتواجد في الريف، ومن ناحية الزراعة تبين لنا أن الريفيين قد فضلوا زراعة القات عن المحاصيل الأخرى وهذا من الأمور التي تحتاج إلى توعية وإرشاد من قبل الحكومة للفلاحين والمهاجرين من خطورة التوجه في زراعة القات.

خلاصة الفصل الثاني

مما سبق يمكن القول إن المهاجرين قد استطاعوا أن يتكيفوا مع مجتمع الوصول فقد تحصل المهاجرين على فرص عمل وتوفر لهم المردود المالي المناسب، سواء كان ذلك العمل في القطاع الحكومي أو الخاص، ومع التسليم بأن هناك صعوبة بالغة في حصول المهاجرين على مساكن في المدينة، إلا أن هناك نسبة كبيرة من المهاجرين قد تحصلوا على مساكن في المدينة، ويعتبر ذلك مؤشراً على بداية تكيفهم واندماجهم في مدينة عدن.

ولمعرفة السلوكيات التي يمارسها المهاجرون في وقت الفراغ تبين من خلال العينة أن المهاجرين يقضون أوقات فراغهم بطرق مختلفة وأماكن بعيدة عن النشاطات الترويجية الهادفة، مما جعلهم متكتلين في المدينة.

الفصل الثالث:
ظرفية الحرب والحركية الجديدة للمهاجرين داخل مدينة عدن

شهدت مدينة عدن بحكم موقعها ومكانتها السياسية سلسة من الحروب من أجل الظفر بتلك المكانة، وتنوعت أطراف تلك الحروب وظروفها ودوافعها وأبعادها وبالضرورة تنوعت آثارها، فتارة كانت أطرافها جنوبية وتارة أخرى على مستوى شمال وجنوب أو على الأقل بين جنوب انفصالي وشمال وحدوي، وأخيراً بين جماعة الحوثي والحكومة الشرعية التي اتخذت عدن مقراً وعاصمة مؤقتة لها، وتركت هذه الأخيرة أثراً بالغاً على مسألة الاندماج الاجتماعي.

تاريخياً تحولت الوحدة من الشراكة إلى الحكم الفردي، فألغي مجلس الرئاسة بعد الحرب وتم التغيير والارتداد عن دستور دولة الوحدة المُستفتى عليه 15-16/مايو/1991م والتشريعات التي صدرت أثناء الفترة الانتقالية (سالم، 2008)[*].

جاءت الحوادث بعد ذلك لتعم الآثار السلبية للحرب، فخلال أسابيع من حرب صيف 1994م، جرى نهب منظم لعدن بمعرفة الجيش، وصودرت أراض وممتلكات عامة ومقار للحزب الاشتراكي وأراضي وجمعيات زراعية في عدن ومدن جنوبية أخرى[**]، كما عمد

---

[*] http://marebpress.net/articles.php?lng=arabic&id=3381 :

[**] ذكر غافن هيلز، معِد مشروع تقويم العنف المسلح في اليمن الصادر عن المعهد العالي للدراسات الدولية في جنيف، أن النخبة الشمالية استحوذت على 50% من الأراضي في عدن، بينما يذكر تقرير حول الفساد في اليمن أعدته منظمتا صحافيون لمناهضة الفساد وصحفيات بلا قيود، سنة 2008م، أن أكثر من9مليون متر مربع من أراضي الأوقاف في عدن تعرضت للنهب على هيئة مبانّ من قبل هيئات وشخصيات نافذة. أما التقديرات الخاصة بالحراك الجنوبي، فتتحدث عن أراض جرى الاستيلاء عليها من الجمعيات الزراعية في كل من عدن ولحج وأبين مساحتها 9000 فدان. انظر على التوالي: «مشروع مسح الأسلحة الصغيرة»، تحت الضغط: النزاع الاجتماعي على الأرض والمياه في اليمن»، (تقييم العنف المسلح في اليمن: تقرير اليمن؛ عدد (جنيف، تشرين الأول/ أكتوبر 2010.ص. 9، صحفيات بلا قيود، «التقرير الثاني لصحفيون لمناهضة الفساد (يمن جاك) وصحفيات بلا قيود حول الفساد في اليمن لعام 2008منظمة صحفيات بلا قيود، حزيران/ يونيو ،2008على الموقع الإلكتروني:

☜

الطرف المنتصر إلى «تطهير» أجهزة الدولة من الجنوبيين الموالين للحزب الاشتراكي، الذي كان يحكم في الجنوب اليمني، وفقد الآلاف من العمال وظائفهم نتيجة إغلاق عشرات المصانع والشركات التجارية، وعلى المستوى السياسي، تقلص تمثيل الجنوبيين في البرلمان والحكومة، وأحكم النظام قبضته على الجنوب من خلال تعيين محافظين شماليين على المحافظات الجنوبية.

استطاع المهاجرون الشماليون، أن يسيطروا على جنوب اليمن، وإبعاد العناصر التي طالبت بالانفصال (كما ذكرنا سابقا)، حيث عانى المهاجرون الجنوبيون كثيراً من حرب الانفصال 1994م، والتي أقصت التيارات المهاجرة الجنوبية بشكل كبير من جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية، وقد ازدادت الأمور تعقيدا خاصة بعد حرب مليشيات الحوثي، والتي تسببت في تفكك النسيج الاجتماعي اليمني.

إن التطرق للعوامل المؤثرة للهجرة الداخلية وخاصة عامل الحرب التي تعرضت لها اليمن عامة، ومنطقة الدراسة في مدينة عدن خاصة منذ حرب صيف 1994م يقتضي بالضرورة التطرق إلى معرفة العوامل المسببة لإقصاء المهاجرين الجنوبيين في مدينة عدن، في تلك الفترة، وتأثير حرب مليشيات الحوثي على المهاجرين القادمين من المناطق البعيدة والقريبة، من عدن، واتجاه تنقل المهاجرون الشماليون أثناء الحرب بين مديريات مدينة عدن. **(المبحث الأول).**

ومقارنة ذلك الأثر أيضاً على المهاجرين القادمين من المناطق الشمالية، ومعرفة ما إذا كانت قد تحققت ميادين اندماج المهاجرين في مدينة عدن مع المهاجرين القادمين من المناطق الجنوبية خاصة بعد حرب صيف 1994م، كما وجب التطرق للاماكن التي انتقل إليها المهاجرون الشماليون أثناء حرب مليشيات الحوثي. **(المبحث الثاني).**

☞ articles.php?id=308،/<http://www.womenpress.net>.ومحمد حسين حلبوب، "دراسة حول ماهية القضية الجنوبية،) "دراسة، مركز صوت الجنوب العربي (صبر)،للإعلام والدراسات، تموز/ يوليو/ص41، على الموقع الإلكتروني<http://soutalgnoub.net/index.php?option=comcontent&view=article&id> :

المبحث الأول: التيارات المهاجرة من المناطق الجنوبية إلى مدينة عدن

إن التيارات القادمة من المحافظات الجنوبية القريبة من مدينة عدن هي التيارات التي قدمت إلى مدينة عدن بعد الاستعمار البريطاني والتي كانت تدير أمور الدولة في المدينة، بعد الاستقلال البريطاني (كما ذكرنا سابقا)، كانت الدولة متمسكة نوعا ما في جنوب اليمن، إلا أن هناك خلافات سياسية حادة، أظهرت الخلافات بين المهاجرين الجنوبيين في عدن إلى حدوت انقسامات مناطقية وهوائية نشبت عنها حرب 1986م.

شملت الحرب والمواجهات كل التشكيلات العسكرية، وبدأت التصفيات تتمّ على أساس مناطقي، ودامت حوالي أسبوعين وسقط ضحيتها من 10 آلاف إلى 20 ألف مواطن، كان جزء منهم من القيادات والكوادر البارزة. انتهت الحرب بتمكن الجناح المعارض من الاستيلاء على عدن، ونزوح نحو 30 ألفاً من العسكريين والمدنيين الموالين للحكومة السابقة إلى المناطق الشمالية. وكانت أحداث 1986م، الأكثر دموية في الذاكرة اليمنية، ولا تزال آثارها جزءاً من عوامل الصراع حتى اليوم، على الرغم من دعوات التصالح والتسامح بين الطرفين، التي انطلقت منذ العام2007م (مجلة العربي الجديدة، 2015) [*].

وجاءت الوحدة اليمنية 1990م، لتعيد تماسك الدولة المفككة، إلا أن الخلافات السياسية ما بين شريكي الوحدة، نشب عنها حرب صيف 1994م، وقعت حرب صيف 1994م، في وقت لم تكن فيه قواعد الدولة الجديدة قد تأسست بعد. لذلك كان من الصعب تكييف الحرب خارج ثنائية جنوب / شمال. وقد تركت الحرب آثاراً اجتماعية هائلة، إذ تسببت في تشريد ما يقارب (20.000) مواطن، ووصل عدد ضحاياها إلى أكثر من (6000) شخص سقط منهم في عدن وحدها (1500) شخص معظمهم من المدنيين، نتيجة للقصف العشوائي. وفي عدنُ نهبت ممتلكات بعض الشماليين، في حين تم تجيش القبائل الشمالية التي شارك (60.000) من رجالها في الحرب بصورة غير رسمية (Rights Human Watch/Middle East, vol. 61 (October 1994), [**]. فبعد الحرب تعزز دور السلطة

[*] https://www.alaraby.co.uk/politics

[**] http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/YEMEN94O.PD,no.

الحاكمة في الشمالي، وأزاحت السلطة الراغبة في تشطير اليمن، وقد ازدادت الأمور تعقيداً وتفككاً بسبب ظهور مليشيات الحوثي الراغبة في تولى الحكم في اليمن.

لقد تسببت الحرب في إقصاء المهاجرين الجنوبيين الساكنين في المدينة في مدينة عدن من عده جوانب خاصة بعد حرب صيف 1994م، والتي يمكن إرجاعها إلى عدة عوامل منها عوامل فردية أو مجتمعية، اقتصادية، وسياسية، وثقافية، وأصبح هناك حالة تهميش وإقصاء، زادت الأمور حدتها خاصة بعد حرب مليشيات الحوثي.

لقد كان لحرب مليشيات الحوثي آثار سلبية على وضعية جميع المهاجرين إلى مدينة عدن، غير أن تلك الآثار اختلفت باختلاف المناطق القادم منها المهاجرون، فقد مست الحرب استقرار جميع المهاجرين في المدينة واضطرتهم لمغادرتها أثناء الحرب بحثاً عن مأوى ومكان آمن، فعاد المهاجرون إلى قراهم ومناطقهم الأصلية وبعضهم هاجر الحي الذي يقطنه في المدينة إلى أحياء أخرى فيها آمنه، وبعد انتهاء الحرب في المدينة عاد المهاجرون إلى مدينة عدن، وقد تغيرت أساليبهم في المعاملة مع المهاجرين القادمين من المناطق الشمالية. (مطلب أول).

وبلا شك فإن ميادين الاندماج لم تتحقق في مدينة عدن بسب معاملة المنتصر في حرب 1994م، وتقليص دور المهاجرين الجنوبيين في المدينة، وبسبب هذه المعاملة تولد عند المهاجرين شعور بالكراهية للمهاجرين الشماليين، تبدل الحال بعد حرب مليشيات الحوثي، حيث أصبح المهاجرون القادمون من المناطق الشمالية أكثر عرضة للضرر، فأصبحت عودة أكثرهم إلى المدينة تحيطها بها صعوبات جمة وإكراهات جعلت بعضهم يقرر مغادرة المدينة نهائياً، ويعود ذلك إلى تغير معاملات المهاجرين الجنوبيين للمهاجرين الشماليين، وذلك من بعد الحروب التي تعرضت لها مدينة عدن (مطلب ثاني).

المطلب الأول: أثر الحرب على ظروف إقصاء التيارات المهاجرة من المناطق الجنوبية

سيطرت القوه الحاكمة في الشمال على مفاصل الدولة بعد الحرب صيف 1994م، وبعد أن قامت بالتوزيع الغير عادل للسلطة لحكم المناطق الجنوبية، تأثر المهاجرون القادمون من المناطق القريبة من مدينة عدن، بهذا التوزيع حيث تسببت الحرب بإقصاء المهاجرين الجنوبيين من جميع حقوقهم في الحياة الاجتماعية في مدينة عدن، وكان ذلك سببا رئيسيا في إهدار فرصة الاندماج الاجتماعي، وإخفاق الدولة في تحقيق التكامل الوطني.

وهناك عوامل ذاتية فردية، وسياسية واقتصادية، وثقافية، تبين لنا إقصاء المهاجرين الجنوبيين في مدينة عدن خاصة بعد حرب 1994م وهي:

- **عوامل ذاتية فردية أو مجتمعية**: (العديني، 2013، 28)

1. كان هذا العامل يشكل قلقاً وعدم الشعور بالاطمئنان للمهاجرين الشماليين، حيث كان الإقصاء واضح من خلال تحطيم جميع المبدعين، والمثقفين من المهاجرين الجنوبيين، ومحاولة تحطيم قدراتهم وإبداعاتهم الفنية والفكرية، من خلال خرق القوانين، قام المهاجرون الشماليون بإقصاء كل من لا ينتمي إليهم والاستعلاء من قبل القوى المنتصرة في حرب 1994، مما أدى إلى تنامي الشعور لدى الجنوبيين بأنها ممارسات هيمنة وسيطرة، وفي الوقت ذاته نمت ثقافة استعلاء متبادلة بين اليمنيين عززت من تشظي في النسيج المجتمعي.
2. حالة الإقصاء والتهميش والتخوين والتكفير التي أدارت الصراع بين اليمنيين، وكان أساسها الصراع السلطوي متخذة الاختلاف الإيديولوجي والفكري مبرراً، سواءً من بعد قيام النظام الجمهوري في الشطرين أو بعد قيام الوحدة، ما أحدث شرخاً كبيراً في المجتمع اليمني.
3. عدم القدرة على استيعاب التنوع الثقافي والاجتماعي مما أنتج أزمة وطنية عميقة الجذور.

4. تمجيد ثقافة الحروب والحكم بالقوة العسكرية.
5. تجاهل الاختلافات الاجتماعية بين الدولتين وعدم القبول بها وازدرائها من قبل المنتصرين في حرب صيف1994م، تجاه المهزوم، والحد من حرية الجنوبيين من التعبير الاجتماعي والثقافي عن أنفسهم.
6. تراجع دور المرأة والقضاء على ما تحقق لها من منجزات ومكاسب اجتماعية وثقافية وسياسية.
7. تدني مستوى القبول للجنوبيين في الكليات، والأكاديميات العسكرية، والأمنية (الحربية، القوى الجوية والطيران، كلية الشرطة والأكاديميات العسكرية).

- **عوامل سياسية:**

كان هناك قصور من قبل الدولة من خلال المشاركات السياسية في الآليات المؤسسية المعنية بإدارة شؤون المدينة،كانت أغلبية الإدارات الحكومية تقتصر على مشاركة المهاجرين الشماليين، وإقصاء المهاجرين الجنوبيين الذين كانوا في مراكز السلطة، وكذلك إقصاء من كان في السلك العسكري، وإقصاء المدراء العموم في جميع مرافق الدولة.

لم تلتزم حكومة ما بعد حرب 1994م، بالتمثيل العادل والمتساوي عما كان معمول به خلال الفترة الانتقالية حيث لم يمثل أبناء المهاجرين الجنوبيين بعد حرب 1994م، في المواقع القيادية والعسكرية والمدنية بنسبة عادلة ومتساوية مع أبناء المهاجرين الشماليين حيث كانت النسبة تتراوح ما بين (30-35%) رغم وجود قيادات مؤهله وكفاءات عالية من أبناء المهاجرين الجنوبيين.

كان للإقصاء والتهميش السياسي الدور الغالب في تأجيج الأزمة. حيث أن التهميش كثيراً ما كان منهجياً ومستمراً وبالغ الحساسية. حيث حصلت تصفيات جسدية بالآلاف في ما عرف بحرب عام 1986م، في الجنوب ضمن حملة تصفية اقتصادية وسياسية واجتماعية واسعة. وكجزء من هذه الحملة التي بدأت بعد عام 1967م، جرت إرساء قوانين جديدة مهدّت الطريق لمصادرة الحقوق والأموال والممتلكات تحت ذرائع سياسية في الأساس وبلغ

التهميش والإقصاء أوجه بعد حرب 1994م، حيث تم إقصاء وتسريح العديد من القيادات العسكرية والمدنيين (غافنهليز، 2010، 5).

كما تم تسريح معظم القادة المدنيين والعسكريين الجنوبيين من المهاجرين والسكان الأصلين، بعد حرب 1994م، وتعاظم الموقف إلى وقف مرتبات بعض المهاجرين من كان لهم مناصب كبيره في الدولة، وأيضا تأخير صرف المرتبات للبعض مما أدى إلى قيام بعض هذه القيادات إلى العودة إلى منازلهم في القرى والمدن الجنوبية (Saif, 1990, 97) وهذا التعسف شكل عاملا نفسيا خطيرا جدا لدى نفوس هذه القيادات المؤهلة مما نتج عنها إنشاء جمعيات وكيانات مطلبيه في إطار هذه الفئة, ورغم أن القيادة السياسية آنذاك كانت قد وجهت في عام 2009م بإعادة كافه المتقاعدين والمنقطعين عن العمل منذ عام 1994م، مع منحهم كافه مستحقاتهم المالية أو ألترقيه وأيضا وجه بحل مشاكل الأراضي الخاصة بالعسكريين من المهاجرين الجنوبيين، والآمنين والتي سبق منحها لهم من خلال تشكيل لجنه من الجهات المعنية وبمشاركة ممثلين عن المستفيدين من تلك الأراضي (ناصر، 2019، 3) إلا أن هذه التوجيهات والقرارات أتت متأخرة ولم تنفذ معظمها على أرض الواقع.

- عوامل اقتصادية:

لقد تغّير وجه الحياة الاقتصادية في الجنوب بصورة سريعة، ولم يكن في مقدور أغلبية الجنوبيين مواكبة ذلك التغّير أو تحقيق قدر معقول من المنافسة في النشاط التجاري. وفي المحصلة ترك ذلك أثرا نفسيًا واجتماعياً بالغا لم تقم الدولة حياله بأي معالجة جدية (المّغلس، 2013).

يمكن أن نبين من خلال هذا العامل أن الأعمال التجارية في جميع القطاعات التجارية كانت اغلبها تجار من المهاجرين الشماليين وأن التجار الشماليين كان يفضلون أقاربهم، ومن قراهم العمل معهم، وكان هناك إقصاء للمهاجرين الجنوبيين من جميع المصانع الحكومية التي كانت تمتلكها الدولة بل أغلقت المصانع، واستغناء عن العمال الذي كان يعملوا في هذه المرافق.

بالنسبة للعقارات والأراضي كانت يتم الصرف للمهاجرين الشماليين المتواجدين في عدن والراغبين في البناء والاستثمار، لم يتم الصرف للمهاجرين الجنوبيين وذلك لان

المقربين من مركز الحكومة في صنعاء وكان من الصعب على المهاجرين الجنوبيين السفر إلى صنعاء ذلك سوف يكلفهم الكثير من الأمور.

1. تصفية معظم الشركات ومؤسسات القطاع العام تحت مسمى الخصخصة وتسريح العاملين فيها وإحالتهم إلى صندوق الخدمة المدنية.
2. عدم توفير الدولة أموال لتطوير مؤسسات القطاع العام وإعادة تأهيلها، كما أنها لم تأخذ من القطاع الخاص الذي انتقلت إليه تلك المؤسسات عن طريق الخصخصة ضمانات كافية تضمن تطوير تلك المؤسسات وتوسيع نشاطها بما يمكنها من الحفاظ على العمالة التي كانت موجودة واستيعابها لعمالة جديدة.
3. تحويل مطار عدن الدولي إلى مطار محلي وهو الأمر الذي لا ينسجم مع وظيفة المدينة كعاصمة تجارية.
4. صرف مساحات واسعة من الأراضي في المحافظات الجنوبية وخاصة في مدينة عدن تحت مسمى مشاريع استثمارية أثبتت الأيام أنها وهمية حيث لم يتم تنفيذها.
5. صرف معظم المتنفسات وخاصة الواقعة على الشواطئ والمتنزهات البحرية لبعض المسئولين والنافذين وحرمان مدينة عدن من أهم مقوماتها السياحية.
6. إدارة الدولة للقطاع الاقتصادي وغياب أي وجود للقطاع الخاص في الجنوب قبل الوحدة أدى بدوره إلى عدم تراكم قاعدة رأسمالية قادرة على المنافسة في الحصول على فرص استثمارية وبما يحقق العدالة في الفرص التي خلقتها دولة الوحدة.
7. كانت الدولة في الجنوب هي الكافل الأساسي لخلق فرص العمل عبر القطاع العام وهي التي تتكفل بتوفير احتياجات الناس الأساسية وتحديد أسعارها بصورة تتناسب مع دخولهم، ولقد أدى الانتقال إلى اقتصاد السوق بعد الوحدة إلى الإضرار بشبكة المصالح التي اعتاد المواطن أن تقوم الدولة بتوفيرها الأمر الذي أثر سلباً على معيشة المواطنين في المحافظات الجنوبية.
8. المركزية الشديدة برغم صدور قانون السلطة المحلية عام 2000م، إلا أن عدم تخصيص موارد تتناسب والصلاحيات التي نقلها القانون من المركز إلى الوحدة

الإدارية وكذلك غياب الرقابة زادت من سوء الإدارة وسوء الجانب الاقتصادي للمواطنين وخاصة في المحافظات الجنوبية.

- **عوامل ثقافية:**

أقصى المهاجرون الشماليون جميع المهاجرين الجنوبيين في بعض الأطر الثقافية الخاصة بهم، وقامت بإبراز الثقافات الخاصة بهم. ويمكننا القول بأن مدينة عدن ذات حضارة الآ أن المهاجرين الشماليين حاولوا إبراز ثقافاتهم، وحضاراتهم والتقليل من الأهمية الثقافة لمدينة عدن. ويمكن تلخيص هذا العامل بالآتي:

1. عدم احترام خصوصية عدن وممارسة العبث بكل أشكاله بالشواهد التاريخية والطبيعية والمعالم والآثار الذي تتميز بها عدن، كونها متفردة بتعدد الملامح الثقافية والبيئية فيها.
2. هدم وإعادة بناء المدارس القديمة التي تحمل دلالات تاريخية لأقدمية عدن في التعليم النظامي، دون المحافظة على الملمح المعماري لهذه المدارس، والتوثيق التاريخي للبناء القديم، بل والبناء العشوائي في محيطها، مما يفقد المدينة سبقا متميزا في التعليم النظامي، ويفقد عدن الشواهد الأصلية على أقديمة التعليم.
3. إهمال المعالم والآثار والشواهد الطبيعة، وعدم العمل على صونها وتوثيقها وعدم اتخاذ الإجراءات الرسمية مع الجهات الدولية لإدراجها ضمن قائمة التراث العالمي أسوة بالمدن اليمنية الأخرى (الدريمين، 2012، 23).
4. انتشار العشوائيات في شوارع المدينة القديمة وجبالها وباعة الطرقات وفوضى الإعلانات ولوحات المحلات التجارية بما يتنافى مع خصوصية المدينة التاريخية.
5. السكوت عما يدور من عبث وإهدار في هضبة صيره وقلعتها التاريخية باعتبارها بوابة عدن، لما تحتويه هذه الهضبة من دلالات طبيعية وتاريخية، وذلك بالتغاضي عن نحت الهضبة والإخلال بطبيعتها الجيولوجية وانتشار العشوائيات حولها حتى غطت سفوحها. وتوظيف الموقع توظيفا مناف لطبيعته.

ويمكن القول إن مشكلات الاندماج الاجتماعي في مدينة زادت حدة بعد سنوات قليلة من تحقيق وحدته سنة (1990)، وعلى الرغم من توجه الدولة الوليدة آنذاك إلى إنشاء مؤسسات مشتركة، وتبني بعض السياسات الاندماجية على مستوى البيروقراطية والجيش والمؤسسات التعليمية، فإن الأزمات السياسية وتعثر المسار الديمقراطي عقب الحرب (1994) الداخلية، وغياب أفق واضح لتنمية وطنية فعلية، كل ذلك انعكس على البنية السوسيولوجية اليمنية في شكل انقسامات جهوية أكثر حدة بين الشمال والجنوب، ونزاعات مناطقية وقبلية وطائفية اتخذ بعضها صورة صراعات مسلحة.

المطلب الثاني: أثر الحرب على ظروف اندماج المهاجرين

تأثر المهاجرون القادمون من المناطق الجنوبية بالحرب التي دارت في مدينة عدن، فتنقل المهاجرون بين المديريات نتيجة لتوغل مليشيات الحوثي داخل المديريات بهدف السيطرة الكاملة على المدينة، وبعد أن استطاعت تلك المليشيات السيطرة على الجزء الأكبر من المدينة، انتقل المهاجرون من مدينة عدن إلى قراهم القريبة من المدينة، وبعد تحرير المدينة من مليشيات الحوثي، عاد المهاجرون إلى مدينة عدن، فتبدل أسلوب التعامل مع المهاجرين من المناطق الشمالية وذلك لتراكمات الخلافات السابقة.

ويقتضى معرفة أثر الحرب على هؤلاء المهاجرين ومعرفة طريقة انتقالهم بين مديريات مدينة عدن والمناطق التي غادروا إليها.

الفقرة الأولى: التيارات الجنوبية المهاجرة أثناء الحرب: (داخل المديريات)

بعد خروج المهاجرين الشماليين من مدينة عدن لم يبقَ في المدينة غير المهاجرين من المناطق الجنوبية القريبة، والسكان الأصليين في المدينة (الهنود والصومال والحبوش). وعندما اشتدت الحرب، ودخلت مليشيات الحوثي مدينة عدن في أواخر مارس 2015م، وسيطروا على بعض المديريات مثل مديرية خور مكسر، والمعلا، وكريتر، كان المهاجرون يتنقلون بين مديريات المدينة بحثاً عن مناطق آمنه لهم، ومن والخارطة يمكن توضيح اتجاه مغادرة السكان، والمهاجرين داخل المدينة:

جدول رقم (21) المهاجرين المغادرين مع السكان الأصليين من مديرياتهم إلى المناطق الآمنة

المديريات	سكان المديريات	السكان المهاجرون في أثناء الحرب
خور مكسر	8%	6%
المعلا	%12	9%
كريتر	%13	10%
التواهي	%5.5	3%
البريقة*	10.6	_
*الشيخ عثمان	17.9	_
المنصورة*	19.5	_
*دار سعد	13.3	_

عمل ميداني:2016/8/9 الجمهورية اليمنية– فرع وزاره الإنشاءات والتخطيط الحضري–عدن.

– وزاره الإسكان والتخطيط الحضري.

*المناطق الآمنة التي لم تدخلها مليشيات الحوثي

*نسبة السكان = عدد سكان المديرية × 1000

مجموع سكان المديرية

خريطة رقم (9) المهاجرون المغادرون مع السكان الأصليين من مدرياتهم إلى المناطق الآمنة

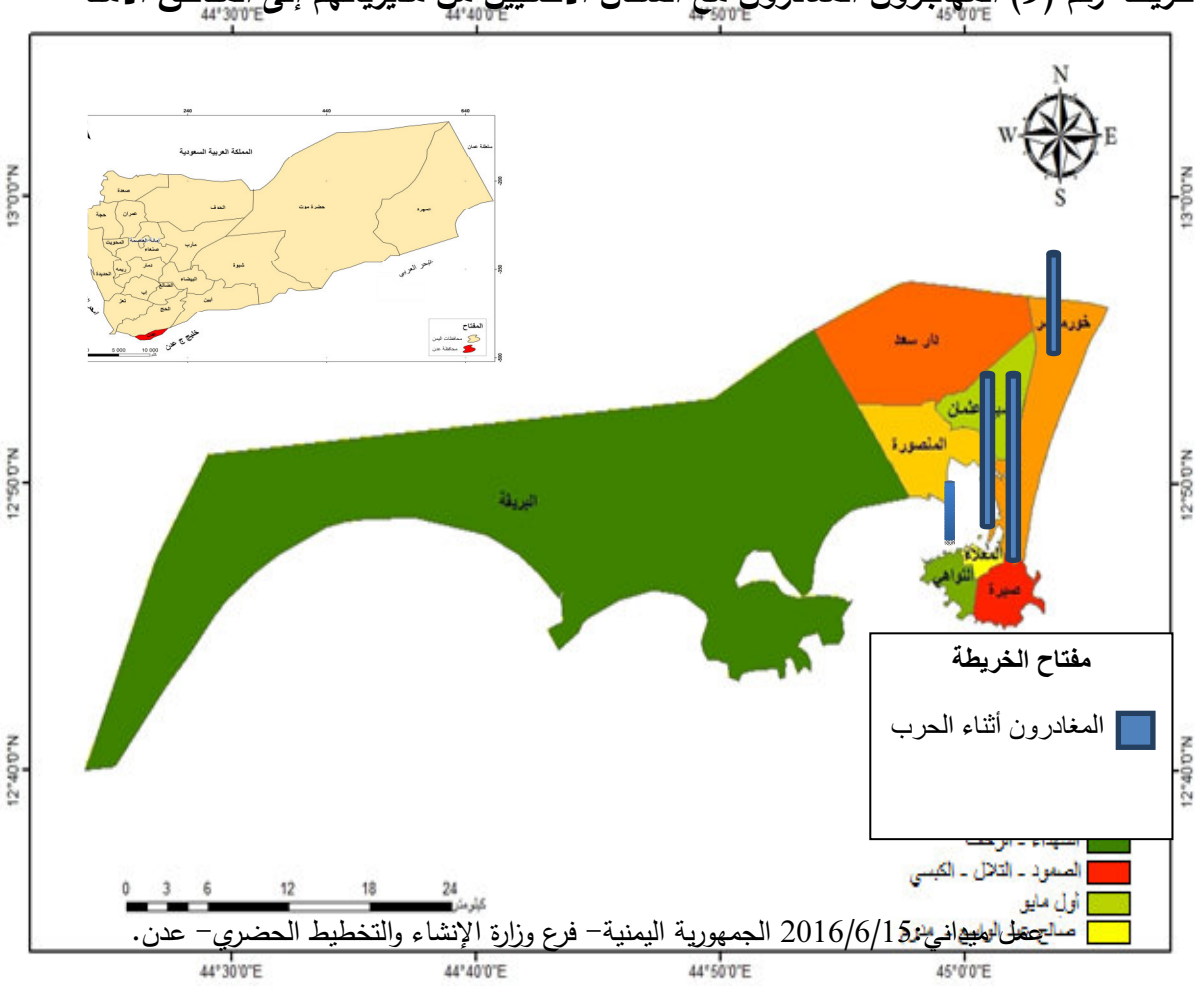

المصدر: من إعداد الباحث، 2016/6/15 الجمهورية اليمنية– فرع وزارة الإنشاء والتخطيط الحضري– عدن.

ومن خلال الخارطة السابقة نستنتج ما يلي:

- **مديرية خور مكسر:** أثناء محاولة مليشيات الحوثي السيطرة على مديرية خور مكسر في تاريخ 25 مارس 2015م[*] ولكون المطار الدولي (مطار عدن) فيها تعرضت المديرية لعده هجمات من قبل مليشيات الحوثي، لذا فإن نسبة (8%)، من إجمالي المهاجرين من مديرية خور مكسر انتقلوا إلى المديريات الآمنة، فمنهم من انتقل إلى أقاربهم، ومجموعات أخرى من النازحين إلى فنادق فتحت أبوابها من أجل النازحين من الحرب.
- **مديرية المعلا:** بعد سيطرت مليشيات الحوثي على مديرية خور مكسر، توجهوا للسيطرة على مديرية المعلا، فاضطر نسبة (9%)، من سكان مديرية المعلا التوجه إلى المناطق الآمنة، وكانت أكثر المناطق استقبالاً للمهاجرين هي مديرية المنصورة، وذلك لاتساع مساحتها، وهي تعد من المديريات التي تحتوي على مشاريع سكنية استثمارية جديدة، ومستقبلية.
- **مديرية كريتر:** بعد سيطرت مليشيات الحوثي على مديرية كريتر، غادر نسبة (10%) من سكان المديرية (كريتر)، إلى أماكن آمنه، وهم يعدون من المهاجرين الذين تعرضوا للمعاناة فقط انقطعت المياه والكهرباء وتعرضت المديرية كذلك للهجوم من قبل مليشيات الحوثي، وذلك لكون القصر الرئاسي في تلك المديرية فكانت أعنف المعارك في تلك المديرية (صحيفة 14 أكتوبر، 2015، 3).
- **مديرية التواهي:** كذلك سيطرت عليها مليشيات الحوثي أثناء الحرب، وانتقل نسبة (3%)، من أبناء مديرية التواهي إلى المناطق الآمنة، وذلك لأن هذه المديرية تحتوى على مبنى الإذاعة والتلفزيون، وإدارة الأمن السياسي، فقد اشتدت المعارك في تلك المديرية للاستيلاء على مبنى التلفزيون، وقد استولت مليشيات الحوثي على التواهي في تاريخ 2015/5/6م (صحيفة 14 أكتوبر، 2015، 4).

[*] httpswww://interactive.aljazeera.com/aje/2018/Saudi-Arabia-air-raids-on-Yemen/index.html

لقد أثرت الحرب على استقرار المهاجرين في المدينة حيث انتقلوا من ديارهم في مديريات مدينة عدن بحثاً عن مناطق آمنة لهم، فهم لم يستطيعوا في بداية الحرب الخروج من مدينة عدن، لأن مليشيات الحوثي قد سيطرت على مديرياتهم، والطرق المؤدية إلى قراهم، لذا شعر المهاجرون بالخوف من تقطع مليشيات الحوثي لهم أثناء خروجهم من مدينة عدن، واضطر المهاجرون بعد الاستيلاء على مديرية خور مكسر الخروج منها مع السكان الأصليين إلى مديريات آمنة، حيث غادر المهاجرون مع السكان الأصليين، إلى مديرية كريتر، والتواهي، ولكن سرعان ما استولى عليهم مليشيات الحوثي على تلك المديريات، وغادر جميع السكان، والمهاجرون عبر القوارب إلى مديرية البريقة، ومنها إلى مديرية المنصورة، والشيخ عثمان، ودار سعد، لأنها كانت مناطق آمنة للمهاجرين، وكذلك لوجود أقارب للمهاجرين في تلك المناطق، ومن لم يكن له أقارب انتقل إلى أماكن خاصة بالطوارئ لحماية السكان من الحرب، ويمكن القول إن التقارب المجالي للمهاجرين ساعد على تنقل المهاجرين مديريات مدينة عدن.

ولم يتبق في تلك المديريات سوى نسبة بسيطة من السكان الرافضين الخروج من مديرياتهم، حيث فضل البعض الموت على التشرد.

وعند توجه جميع المهاجرين إلى المناطق الآمنة حدث ضغط شديد على تلك المديريات المستقبلة للمهاجرين، فامتلأت المباني الخالية، وكذلك الفنادق، والمساجد، والمدارس، بالنازحين من تلك المديريات إلى المديريات الآمنة.

الفقرة الثانية: التيارات الجنوبية المغادرة مدينة عدن أثناء الحرب

أثناء الحرب في مدينة عدن وبعد سيطرت مليشيات الحوثي على الجزء الأكبر من المدينة، ولم يتبق لمليشيات الحوثي غير المناطق الآمنة في تلك الفترة، ولم يتبقى للمهاجرين سوى مغادرة المدينة.

فالمناطق الآمنة أصبحت مزدحمة، ويمكن أن تتعرض للهجمات من قبل مليشيات الحوثي، ولم يبقى للمهاجرين وكذلك السكان الأصليين سوى التفكير بمغادرة المدينة، لأنها أصبحت غير آمنة لهم نتيجة لاشتداد الحرب، وفي تلك المدة هاجر أغلبية السكان، والمهاجرون من مدينة عدن إلى المحافظات الجنوبية القريبة، ولكن فضل المهاجرين

الالتجاء إلى قراهم. ومن خلال الخريطة الآتية رقم (9) سنبين انتقال المهاجرون إلى المحافظات اليمنية والتي تمت خارج مدينة عدن من قبل المهاجرين والسكان الأصليين.

– **محافظة لحج:** وهي أقرب المحافظات من مدينة عدن، لم يستطع المهاجرون في بداية الأمر التوجه إلى قراهم، وذلك لكون مليشيات الحوثي كانت قد سيطرت على عليها في تاريخ 4/8/2015م[1]، وبعد أن توقفت المعارك غارد نسبة تصل إلى (3%) من المهاجرين، ونسبة تصل إلى (2%)، من سكان مدينة عدن إلى القرى الآمنة من محافظة لحج، فهناك بعض القرى في المحافظة كانت شبة آمنة مثل قرى (عبر سلوم) و(بيث عياض)، وبعض القرى داخل محافظة لحج، وكانت بعيده من الحرب.

– **محافظة أبين:** ازدادت نسبة المغادرين من محافظة ابين عن محافظة لحج، وذلك لكون الحرب في محافظة ابين قد قلت شدتها. وتعتبر المحافظة من المناطق القريبة من مدينة عدن. وبسبب الحرب في مدينة عدن فضل نسبة (9.4%)، من مهاجرين محافظة ابين، و(4%) من سكان المدينة الانتقال إلى المناطق الآمنة في محافظة ابين، حيث كانت المحافظة ما تزال فيها الحرب ملتهبة، ولكن هناك مناطق كانت شبه آمنة في القرى الداخلية، وبعض القرى البعيدة من تلك المحافظة.

– **محافظة شبوة:** تأتي محافظة شبوة في الترتيب بعد محافظة أبين فقد هاجرنسبة(7%)، من سكان مدينة عدن، و(2%)، من المهاجرين إلى محافظة شبوة و إلى قراهم، وهي محافظه مازالت الحرب أيضا فيها في شدتها، ولكن هناك قرى لم تتوغل إليها مليشيات الحوثي فهاجر السكان، والمهاجرين إليها.

– **محافظة الضالع:** ضعفت نسبة المهاجرين المغادرين إلى هذه المحافظة بسبب الحرب كثيرا فقد انتقل نسبة (1%)، من أبناء الضالع إلى محافظتهم، وذلك لأنها كانت ما تزال تستعر فيها بعض المعارك مع جماعة الحوثي الضالع، وكانت الضالع من أشد قسوة على المهاجرين الشماليين، لأسباب سياسية ولأن مليشيات الحوثي قد دمرت أجزاء كبيرة من

مجلة العربي الجديد (المقاومة–تعلن–تحرير–محافظة–لحج–من–الحوثيين)

(1)– h ttps://www.alaraby.co.uk/politics/2015/8/4

قراهم، ولم يستطع سكان عدن التوجه إلى تلك المحافظة، وكذلك لم يخرج أبناء المحافظة من الضالع فقد ضلوا في أراضيهم.

– **محافظة المهرة:** نسبة كبيرة من السكان، ومن المهاجرين تصل إلى (12%)، من سكان مدينة عدن و(1.5%)، من المهاجرين غادروا إلى محافظة المهرة. حيث لم تتعرض المهرة للاعتداء من قبل مليشيات الحوثي، ولم تقوم مليشيات الحوتي بالهجوم عليها، وذلك لكونهم منشغلين بالسيطرة على خطوط الملاحة باب المندب، وميناء مدينة عدن.

– **مدينة المكلا:** أكبر نسبة للمهاجرين، ومن السكان الأصليين تصل إلى (36%)، من سكان مدينة عدن بمختلف المحافظات، والتي كانت تحت قبضة مليشيات الحوثي هاجروا إلى حضرموت، وكذلك نسبة كبيرة من المهاجرين من سكان المكلا عادوا إلى قراهم تصل النسبة إلى (6%)، لأن محافظة المكلا لم تتعرض للاعتداء من قبل مليشيات الحوثي فقد كانت منطقة خالية من الحرب، وفيها كل مقومات الحياة، والرفاهية، وقد حصل السكان النازحون على جميع مستلزمات الحياة في المكلا، وقد ساعد تجار مدينة المكلا النازحين بتقديم لهم الخدمات الإنسانية كافة، وكذلك قامت الجمعيات الخيرية الإنسانية بوجباتها تجاه النازحين.

ويمكن القول بأن المهاجرين القادمين من المناطق القريبة، اتجهوا إلى قراهم بالرغم من أن قراهم مازالت المعارك ملتهبة فيها، وقد اصطحب المهاجرين معهم سكان المدينة الأصليين والذي تولدت معهم علاقات جوارية في المدينة، ومعنى هذا أن المهاجرين القريبين من مدينة عدن كانوا أكثر انسجاما مع سكان مدينة عدن، عكس المهاجرين القادمين من المناطق الشمالية.

خريطة رقم (10) تبين مغادرة المهاجرين من مدينة عدن مع السكان الأصليين أثناء الحرب

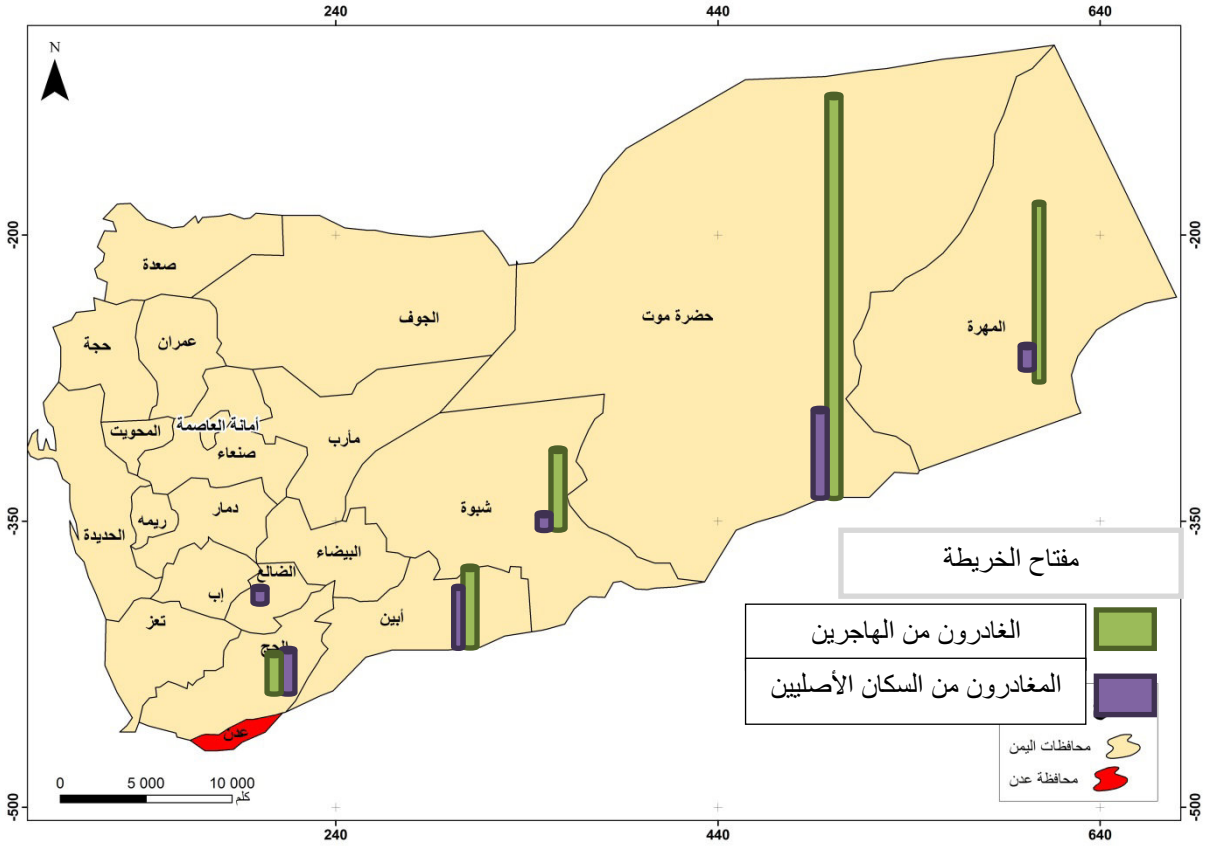

عمل ميداني: 6 /2016/6 الجمهورية اليمنية– فرع وزاره الإنشاءات والتخطيط الحضري

الفقرة الثالث: التيارات الجنوبية العائدة إلى مدينة عدن بعد تحريرها من مليشيات الحوثي

بعد تحرير مدينة عدن من مليشيات الحوثي من قبل التحالف العربي[*] في منتصف 17يوليو 2015م[**]، سرعان ما بدأ المهاجرون بالعودة من محافظاتهم، وقراهم إلى مدينة عدن. لقد عاد المهاجرون بالرغم من أن المنطقة ما زالت غير مؤمنة إلا أن المهاجرين قد شعروا بعدم القدرة على البقاء خارج المدينة الذي عاشوا فيها، وأن أغلب المهاجرين كان تكيفهم واندماجهم في المدينة هو الذي جعل المهاجرين يفكرون بالعودة إلى مدينة عدن.

عاد سكان المدينة من مختلف المحافظات التي نزحوا إليها إلى مدينة عدن، وسمح لجميع المهاجرين بالدخول إلى مدينة عدن من جميع المحافظات الجنوبية التي هاجروا إليها، على عكس مهاجري المناطق الشمالية التي سمح بالنسبة الأقل في الدخول.

وبعوده المهاجرين، والسكان الأصليين، تغيرت معاملة السكان والمهاجرين مع المهاجرين الشماليين، فالمهاجرون الجنوبيون والسكان أصبحوا الآن في موقف عداء تجاه المهاجرين الشماليين وذلك بسب تراكمات حرب 1994م، وتولي السلطة في الشمال مقاليد الحكم في البلاد وتبدل نظام الحكم في المناطق الجنوبية (شعلان، د.ت، 2). بالرغم من أن السكان الأصليين لم تتولد لديهم هذا الشعور إلا بعد أن اشتد الحرب، ونزح السكان الأصليين، وتشردوا، وقتلوا وجرح كثير من المواطنين هو الذي زاد من شدة المعاناة.

وسنتناول من خلال الخارطة الآتية المهاجرين العائدين إلى مدينة عدن، وإلى نسبة المحافظات التي ازداد عدد المهاجرين منها إلى المدينة بعد الحرب. ويتضح من النسب الآتيةبأن هناك نسبة زيادة من السكان هاجروا إلى مدينة عدن بعد تحريرها من مليشيات الحوثي تختلف من محافظة إلى أخرى وهي كالآتي:

---

[*] التحالف العربي:بدأت عشر دول، بينها خمسة خليجية، في عملية عسكرية موسعة أطلق عليها "عاصفة الحزم" ضد الحوثيين في اليمن، حيث بدأ الطيران الحربي السعودي بشن غارات جوية في الساعات الأولى من فجر اليوم الخميس..https://alkhaleejonline.net

[**] https://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/7/16/2015/7/17م.

- **محافظة لحج:** أغلب الزيادة من السكان بعد الحرب وخاصة من المناطق القريبة كانت للانخراط في السلك العسكري، نسبة (2%)، من سكان محافظة لحج، وشبوه والمكلا قد قدموا إلى مدينة عدن بعد الحرب، وهم من فئة الشباب، ولكون فرص العمل مفتوحة لجميع الموجودين في مدينة عدن، بسبب مغادرة جميع من هم منخرطين في السلك العسكري من التيارات الشمالية.
- **محافظة ابين:** ازدادت النسبة عن سابقتها حيت وصلت إلى(4%)، من سكان محافظة ابين وقد انتقلوا إلى مدينة عدن بعد الحرب، للانخراط في السلك العسكري، وكذلك من تم إقصاؤهم من الجيش، والأمن(*).
- **محافظة المهرة:** بالرغم من بعد المحافظة عن مدينة عدن إلا أن وجود العروض المغرية في فرص العمل جعلت من أبناء المناطق البعيدة يرغبون بالهجرة إلى المدينة، حيث وصلت النسبة إلى (5%)، من سكان محافظة المهرة.
- **محافظة الضالع:** ازدادت النسبة كثيراً عن سابقتها من المحافظات، نسبة (9%)، من قدم من سكان مدينة الضالع، وهي نسبة كبيره جدا، وقد التحقت هذه النسبة في الأمن الداخلي، وفي النقاط الداخلية للمدينة.

إن أغلب المهاجرين القادمين إلى مدينة عدن من الشباب، وذلك لوجود فرص عمل متوفرة في المدينة، قد يسد النقص في العمل العسكري لحماية البلاد من الاعتداءات ويعتبر بديل عن النقص من المنخرطين في الأمن من التيارات الشمالية التي غادرت البلاد، ولم يسمح لها بالدخول من قبل التيارات الجنوبية التي انخرطت في السلك العسكري بعد تحرير المدينة.

إن دخول المهاجرين من الشباب من مختلف المحافظات الجنوبية بهذه الكمية، وما يحملون من شعور وحقد تجاه المهاجرين الشمالية، زاد حقدهم تجاه الشماليين ومنعوهم من دخول المدينة.

(*) http://www.al-bab.com/yemen/unity/saif1.htm

خريطة رقم (11) توضح المهاجرين العائدين إلى مدينة عدن ونسبة الزيادة

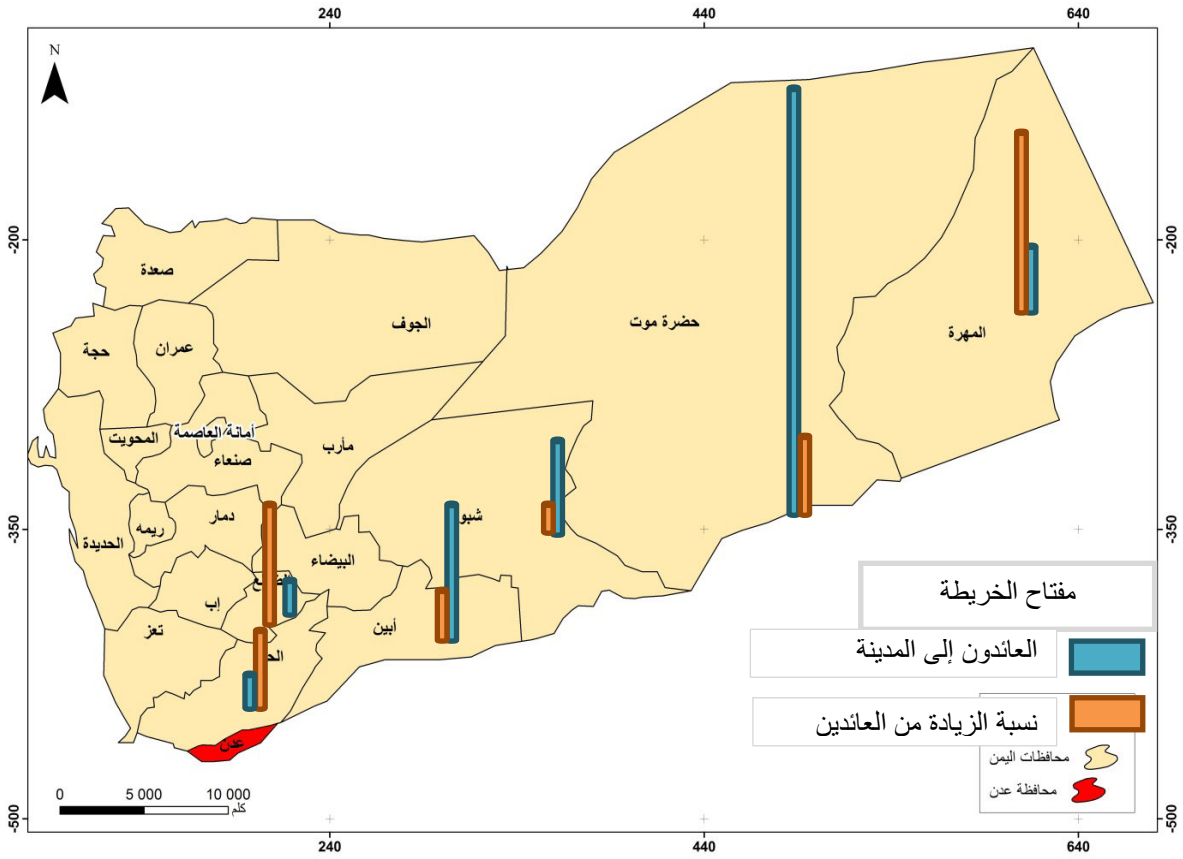

عمل ميداني:2016/6/2 بناءً على معطيات الجمهورية اليمنية- فرع وزاره الإنشاء والتخطيط الحضري-عدن.

المبحث الثاني: التيارات المهاجرة من المناطق الشمالية

أثرت الحرب على مستوى التكيف الهش أصلا للمهاجرين مع مجتمع المدينة، وخصوصاً القادمين منهم من المناطق الشمالية، حيث عملت الحرب على إحياء النزعة المناطقية التي كانت سائدة قبل تحقيق الوحدة في 22 مايو 1990م، الأمر الذي تسبب في إقصاء الكثير من المهاجرين من المدينة في مجالات عديدة، وكل ذلك يتطلب معرفة أثر الحرب على مستوى اندماج المهاجرين القادمين من المناطق الشمالية، ومعرفة ما إذا كان المهاجرون مندمجون بشكل عام أم في بعض المجالات الخاصة بالاندماج، أم إنهم في وضعية إقصاء لدرجه عدم القدرة على التعايش مع مجتمع المدينة في عدن **(المطلب الأول)**.

ومن ناحية أخرى تأثر المهاجرون القادمون إلى مدينة عدن من المناطق الشمالية بالحرب التي دارت في مدينة عدن، وانتقل المهاجرون والسكان الأصليون إلى العديد من المناطق الآمنة في مديريات مدينة عدن خوفا من الحرب. فمنهم من انتقل إلى أماكن تواجد أقاربهم في المديريات الأخرى، ومنهم من لجأ إلى أماكن خاصة باللجوء التي حددتها مراكز الإغاثة في المدينة، ومع اشتداد الحرب انتقل المهاجرون القادمون من المحافظات الشمالية إلى قراهم. **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: مجالات اندماج التيارات المهاجرة من المناطق الشمالية

لقد ألهت الخلافات السياسية بين شريكي الوحدة الدولة عن القيام بالكثير من الاستحقاقات التي كانت تتطلبها المرحلة، فعوضاً عن أن تقوم الدولة بعد تحقيق الوحدة باعتماد استراتيجية تسمح بتحقيق الاندماج الاجتماعي بين أبناء الشطرين (الشمال والجنوب)، اعتمد شريكا الحكم في إدارة خلافاتهما السياسية استراتيجية الاستقطاب الاجتماعي الواسع على أساس شمال وجنوب، ولم يكتفيا بالحفاظ على البنية الدولتية الخاصة بكل منهما خارج عمليات الدمج الشكلي لبعض المؤسسات، بل حاول كل منهما الحفاظ على «شعبه» وفضائه الاجتماعي ضد أي اختراق قد يقوم به الطرف الآخر، وهذا

الأمر ساعد على نقل الصراع السياسي بأدواته وتعقيداته إلى بعض قطاعات المجتمع (المّغلس، 2013، 117). مما أثر على الاندماج الاجتماعي للمهاجرين.

كما عمد الطرف المنتصر إلى «تطهير» أجهزة الدولة من الجنوبيين الموالين للحزب الاشتراكي، وإحلال الكوادر الشمالية مكانهم، في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، ولم يكن ذلك الإحلال بدافع الرغبة في تحقيق الاندماج الاجتماعي، بل بدافع الرغبة في السيطرة والتحكم على مقاليد الحياة في عدن، حيث لم يكن هناك إحلال مقابل للكوادر الجنوبية في الشمال إلا صورياً وبالقدر الذي يظهر أن هناك عدالة في توزيع المناصب بين أبناء الوطن الواحد.

وبلا شك فإن تلك الممارسات لعبت دوراً سلبياً في إعاقة تحقيق أسس سليمة للاندماج الاجتماعي، وانعكست أيضاً على مختلف المجالات التي عمل وانتقل إليها المهاجرين من أبناء المناطق الشمالية في عدن، فباتت النظرة إليها من قبل أبناء المناطق الجنوبية لا بحسبانها مجالات أو ميادين للاندماج بل باعتبارها ميادين سطا عليها المنتصر في الحرب.

- الميدان السياسي والقانوني:

على المستوى السياسي، تقلص تمثيل الجنوبيين في البرلمان والحكومة، وأحكم النظام قبضته على الجنوب من خلال تعيين محافظين شماليين على المحافظات الجنوبية، واستطاع المهاجرون القادمون من المناطق الشمالية، الحصول على فرص عمل في مدينة عدن، وخاص في سلك الدولة، وتولي المناصب السياسي في المدينة، وكانت لهم الفرصة الأكبر في الترشح في المراكز السياسية في الدولة، وذلك من خلال علاقتهم بمراكز السلطة.

إلا أن هده الفرصة كانت قليلة للمهاجرين الجنوبيين، وهذه تعتبر مؤشرات دالة على انطلاق سيروه تشكيل، وعي جديد المفترض فيه تنظيم علاقة الدولة بالمجتمع، الآن إعطاء الحصة الأكبر من فرص العمل السياسي للمهاجرين الشماليين، زاد من حقد وكراهية المهاجرين الجنوبيين للشماليين، وقد تكونت فجوه كبيرة بين المهاجرين.

- **الميدان القانوني (القانون اليمني):**

لا توجد قوانين تنظم الهجرة الداخلية، أي أن هناك قصوراً من قبل قوانين الدولة في عملية تنظيم الهجرة الداخلية إلى مدينة عدن، فبعد تحقيق الوحدة اليمنية لم ينظم القانون مسالة الهجرة الداخلية ولم يضع أسساً لتحقيق الاندماج بين المهاجرين من الريف إلى المدينة، وكيفيه التعامل مع المهاجرين، غير أن الدستور اليمني بعد الوحدة اليمنية عمل على إرساء مبدأ المساواة بين جميع المواطنين، من حيث حرية السكن في أية محافظة، وحرية العمل، وحرية العمل السياسي، وكذا حقوقه من حرية التعليم، والصحة، والعلاج، وحقه في الترشح، والانتخابات، في المجالس المحلية، والبرلمان والرئاسة.

إن عدم فرض قوانين تنظم ظاهرة الهجرة من قبل الدولة، كانت من الأسباب الرئيسية التي جعلت جميع المهاجرين من جميع الأرياف اليمنية تنتقل بشكل عشوائي للمدن ومنها مدينة عدن، فقد استغل المهاجرين تلك الوضعية، فعملوا المشاريع الاستثمارية في المدن بدون دراسة تسمح بطمس التفاوت في الحصول على فرص العمل، حيث عمل المهاجرين من أبناء المناطق الشمالية القادمين إلى مدينة عدن على بناء المطاعم والمراكز التجارية في جميع مديريات المدينة، فكانت الحصة الأكبر لفرص العمل لا بناء المناطق الشمالية وذلك لصلة التقارب فيما بينهم.

- **الميدان الاقتصادي:**

يتضمن هذا الميدان مجموعة من المؤشرات التي تعمل على بلورة مفهوم الاندماج الاقتصادي عملياً، ويمكن تعدادها في خمسة مؤشرات، والتي يعمل بها لقياس مدى تقدم مسار عملية الاندماج في مجتمع الاستقبال، وبالنسبة للمهاجرين من المناطق الشمالية يمكن قياس مستوى الاندماج من خلال التالي:

1. التشغيل
2. مستوى الدخل
3. الأمن الاجتماعي
4. مستوى التعليم

5. السكن

– **التشغيل:** أتاح اقتصاد الظل شبه الرأسمالي في الشمال نمو طبقة من التجار وأصحاب المشاريع الصغيرة. وبتحقيق الوحدة، توجه بعض تجار الشمال إلى مدن الجنوب، وخصوصا مدينة عدن، للاستثمار في مجال تجارة الجملة والتجزئة، أو في قطاع الخدمات.

وساعد الفرق الديموغرافي بين الشطرين لصالح الشمال على تدفق آلاف الأيدي العاملة باتجاه عدن– «العاصمة الاقتصادية» كما أُطلق عليها مذاك– للبحث عن فرص عمل (المّغلس، 2013، 109).

لقد تغّير وجه الحياة الاقتصادية في الجنوب بصورة سريعة، ولم يكن في مقدور أغلبية الجنوبيين مواكبة ذلك لتغير أو تحقيق قدر معقول من المنافسة في النشاط التجاري. وفي المحصلة، ترك ذلك أثراً نفسياً واجتماعياً بالغا لم تقم الدولة حياله بأي معالجة جدية.

– **مستوى الدخل** : لقد شهدت الأشهر الأولى من الوحدة حراكاً اجتماعياً متبادلاً بين مواطني الشطرين كان إيجابياً في ظاهره، لكنه كشف عن تفاوت اجتماعي عميق بسبب الفروق في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمواطني الشطرين؛ فالمواطن الجنوبي، ولاسيما في المدن، كان يعتمد بصورة أساسيةْ على الدولة وما تقدمه من خدمات عامة، واقتصرت ملكيته في ظل الإجراءات الاشتراكية على سكنه الخاص. في حين أن المهاجر القادم من الشمال وسبب خلفيته الاقتصادية الرأسمالية تمكن من الاستثمار في مجالات مختلفة في عدن، وبالتي كان أفضل دخلاً من المهاجر الجنوبي.

– **الأمن الاجتماعي:** استفاد المهاجرون القادمون من المناطق الشمالية من الرفاه الاجتماعي، والتوظيف في هرم المراكز المتقدمة كما أشرنا سابقاً وهو الأمر الذي شكل نوع من الحساسية بين المهاجرين القادمين من المناطق القريبة من عدن، ذلك أن السلطة المركزية، والتي كان مركزها في الشمال استطاعت أن تستبعد القوه المتواجدة في الجنوب والتي كانت تطالب بفصل البلاد إلى (جنوب وشمال)، وأصبح للمهاجرين القادمين من المناطق الشمالية شأن آخر، خاصة بعد توليهم مراكز السلطة في جميع البلاد، ومن هنا بدا الفرق بين المهاجرين الشماليين والجنوبيين، في الوقت التي لم تكن الدولة تشعر فيه، وكانت

تظن أن الاندماج بين المهاجرين، يسير في اتجاه الصحيح، حيث إن السلطة في اليمن كانت من أولويات اهتمامها استبعاد عناصر الفتنه من البلاد طالما وأن جميع المهاجرين في المدينة في أمان.

– **مستوى التعليم:** يعتبر التعليم بصفة عامة نقطة حاسمة في تطور أي مجتمع، وذلك لما يفرزه من المكاسب، ومن هنا فأن ضرورة اكتساب المهاجرين مستويات متقدمة من التعليم، يعتبر مؤشر إيجابي أو سلبي على مستوى تأثيرهم ووجودهم داخل المجتمعات المستقبلة.

إن المستوى التعليمي الذي تحصل عليه المهاجرون من جميع المناطق الشمالية لم يساعدهم على الاندماج الاجتماعي داخل مدينة عدن، بالرغم من إتاحة فرص التعليم لجميع المهاجرين، وذلك لكون المهاجرين مرتبطين بثقافاتهم القبلية وبحكم سلطتهم في الدولة والذي جعلتهم متمركزين في هرم السلطة.

– **السكن:** كانت الفرصة في الحصول على سكن من قبل الدولة في الجنوب أمرا مسهلاً، ولكن بعد حرب 1994م، أصبحت الأمور في غاية التعقيدات وذلك لكون السلطة الحاكمة أعطت الفرصة الأكبر للمهاجرين الشماليين فقد كان نصيبهم الأكبر من امتلاك الأراضي، وكذلك بسطهم على الأراضي بحكم مكانتهم في الدولة، كان لهدا المؤشر دور كبير في إضعاف عملية الاندماج للمهاجرين في مدينة عدن.

وتدل كل تلك المؤشرات على أن الاندماج الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي للمهاجرين القادمين من المناطق الشمالية البعيدة لم يتحقق بالشكل الصحيح، خاصة بعد حرب 1994م، فعلى الرغم من المنجزات التي تحققت بعد الوحدة اليمنية في جميع المحافظات اليمنية، وخاصة في مدينة عدن، إلا أن الدولة فشلت في تحقيق الاندماج بشقية الأفقي، والعمودي، أي التحام المهاجرين بالمدينة، واندماجهم في مجتمع المدينة. بتمثل القيم الجماعية، وأنماط العيش المشترك، وانصهارهم في الروح العامة للجماعة واندماجهم موازاة لذلك، في مؤسسات الدولة، وولاؤهم لها.

المطلب الثاني: أثر الحرب على ظروف الإقصاء

بعد أن أعلن في ساعات الصباح الأولى من يوم الخميس الموافق 26 مارس/ آذار 2015، عن بدء عملية عاصفة الحزم بقيادة المملكة العربية السعودية و مشاركة عدد من الدول الخليجية والإقليمية (جمال، 2015، 2)، شهدت مدينة عدن معارك ضارية، فلم يستطيع المهاجرون مغادرة المدينة، الأمر الذي دفع المهاجرين في بداية الحرب إلى الانتقال للمديريات الآمنة في المدينة، ثم الخروج من مدينة عدن، والتوجه إلى قراهم في الريف الشمالي، لأن مدن محافظات المناطق الشمالية كانت قد خضعت لسيطرة مليشيات الحوثي عليها، في سبتمبر 2014م(*). وباشتداد وتيرة الحرب في مدينة عدن، لم يتبق سواء أعداد بسيطة من المهاجرين الشماليين في المدينة، لأنهم لم يرغبوا بالرحيل من المدينة خوفاً من الملاحقة من قبل مليشيات الحوثي.

كما انتقل أعداد بسيطة من السكان الأصليين من مدينة عدن إلى بعض المناطق الشمالية القريبة والآمنة، نتيجة لوجود أقارب لهم في تلك المناطق، ولأنهم لم يحصلوا على مضايقات من سكان المناطق الشمالية، حيث كان انتقالهم إلى العاصمة صنعاء، ومحافظة إب، وهي كانت أكثر المناطق آمنة لان مليشيات الحوثي كانت قد سيطرت عليها سيطرة كاملة في بداية الحرب بدون مقاومة.

لقد لعبت الأبعاد السياسية للحرب وانعكاساتها على الواقع الاجتماعي للمهاجرين دوراً سلبياً في التأثير على اندماج التيارات المهاجرة من المناطق الشمالية، حيث أجبر هؤلاء المهاجرون على ترك المدينة والعودة إلى مناطقهم في الشمال أثناء الحرب، وتعذر على الكثير منهم العودة إلى عدن بدافع من الإبعاد السياسية نفسها. ولتحديد أثر الحرب على التيارات المهاجرة القادمة من المناطق الشمالية يتعين معرفة مناطق اتجاههم (الفقرة الأولى)، ثم تحديد أسباب عدم عودتهم إلى عدن (الفقرة الثانية).

(*) https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/3/24/

الفقرة الأولى: التيارات الشمالية المغادرة مدينة عدن أثناء الحرب

انتقل المهاجرون القادمون من المناطق الشمالية إلى مدينة عدن أثناء الحرب مباشره إلى مناطقهم الريفية خوفا من اشتداد الحرب في عدن وصعوبة توقفها، وكذلك نتيجة لعدم وجود الأمان في المدينة.

وكانت تنقلاتهم من مدينة عدن إلى عواصم المدن في المناطق الشمالية، وبقائهم عند أقاربهم، وكانت فكرتهم أن الحرب ستنتهي بعد فترة، وسيتمكنون من العودة إلى أعمالهم وحياتهم، الطبيعية في مدينة عدن، ومع استمرار الحرب وشدتها انتقل المهاجرون إلى قراهم في المناطق الشمالية، وذلك لعدم قدره المهاجرين في البقاء في المدن، وكذلك لعدم قدرتهم على الحصول على فرص العمل، ولم تتوفر لهم مساكن في المدن، والبعض من المهاجرين استقروا في المدينة لوجود أقارب لهم.

خريطة رقم (12) المهاجرون إلى المناطق الشمالية أثناء الحرب

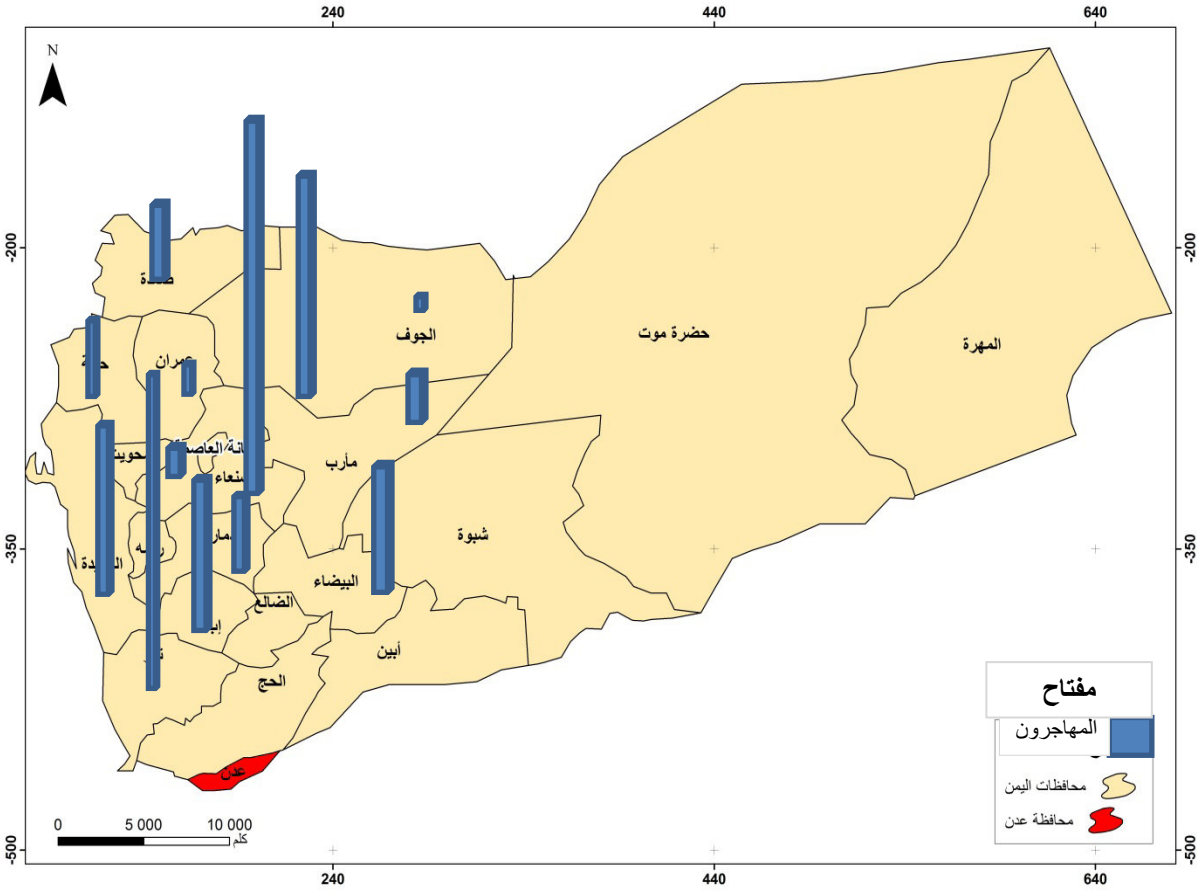

المصدر: عمل ميداني بتاريخ2017/10/22م بناءً على معطيات وزاره التخطيط والتعاون الدولي –عدن.

وتوضح الخارطة أماكن توجه التيارات الشمالية المهاجرة مدينة عدن أثناء الحرب وهي:

- **محافظة تعز:** تعد محافظة تعز أقرب المدن الشمالية لمدينة عدن، ولذلك فإن أغلب المهاجرين الباحثين عن أعمال حرفية في مدينة عدن هم قادمون من محافظة تعز، ونتيجة لتوقف الأعمال بسبب الحرب، ولأن أغلب هؤلاء المهاجرين يتخذون سكناً جماعياً غادروا إلى قراهم في ريف محافظة تعز، و تصل نسبة من غادر مدينة عدن من المهاجرين الشماليين إلى محافظة تعز إلى(20%)، من المهاجرين القادمين من أرياف هذه المحافظة.
- **العاصمة صنعاء:**على الرغم من قرب مدينة إب جغرافياً من مدينة عدن إلا أن نسبة المهاجرين الذين غادروا مدينة عدن هروباً من الحرب إلى العاصمة صنعاء كانت أكبر، حيث غادر مدينة عدن إلى العاصمة صنعاء نسبة (15%)، فأغلبهم من العمال في مرافق الدولة، والشركات، وكذلك في وزارتي الدفاع، والأمن. وعند ما عادوا إلى مدنهم، توقفت كثير من الأعمال في المدينة. وتجنباً للصراعات، والخلافات حيث عاد جميع المهاجرين إلى العاصمة صنعاء. لقد كان مغادرة هؤلاء المهاجرين إلى العاصمة صنعاء أمراً ضرورياً لهم، ذلك لأن بقائهم في مدينة عدن في تلك الفترة كان ستزيد الخلافات، والنزاعات بينهم وبين أبناء المهاجرين من المناطق الجنوبية، والسكان الأصليين الذين،وهم كذلك يشعرون أن سبب الحرب هم أبناء المناطق الشمالية.
- **أمانة العاصمة:** وهم كذلك من المهاجرين الذين قدموا إلى مدينة عدن كتجار، وموظفين في مراكز في الدولة، وتصل نسبتهم إلى (9%) من المهاجرين. حيث غادروا مدينة عدن نتيجة لشده الحرب، وعدم وجود الأمن فيها.
- **محافظة الحديدة:** إن أغلب من غادر عدن من المهاجرين القادمين من المناطق الشمالية إلى محافظة الحديدة هم من العاملين في ميناء عدن ،وبسبب الحرب توقف العمل فيه، فتعطلت مصالحهم فهاجروا هم وعائلاتهم، وتصل نسبتهم إلى (7%) من المهاجرين. وهؤلاء المهاجرون تربطهم علاقات، وطيدة بأبناء عدن لتشبه نمط حياتهم.

- **محافظة إب:** أكثر المناطق آمنة في اليمن بعد الحرب هي محافظة إب، لذلك أثناء اشتداد الحرب في عدن، غادر نسبة (6%)، من المهاجرين من أبناء مدينة إب إلى قراهم، وانتقل معهم كذلك نسبة قليلة من السكان الأصليين من عدن، لأن مدينة إب استقبلت العديد من المهاجرين، والنازحين إلى المدينة. ولم يشعر المهاجرون من سكان مدينة عدن بأي نوع من الاضطهاد والظلم، وذلك لأن سكان مدينة إب من القبائل التي تحكمهم الأعراف القبلية.
- **محافظة البيضاء:** تربط سكان محافظة البيضاء علاقات جيدة مع سكان مدينة عدن الأصلين، ومع المهاجرين القادمين من مختلف الأرياف اليمنية، و أغلبهم من العاملين في القطاع الخاص، فقد هاجر نسبة(5%)، من أبناء البيضاء إلى قراهم وقد انتقل معهم بعض سكان المدينة الأصليين إلى البيضاء. وذلك لوجود علاقة حميمة تربطهم.
- **بقية المحافظات:** إن أغلب المهاجرين القادمين من المناطق الشمالية كانوا من منتسبي السلك العسكري والأمني في مدينة عدن، ونتيجة لوضعهم العسكري وتقلد بعضهم مناصب في الحكم، وحصولهم على مكانه في الدولة، فقد اضطروا إلى الخروج من المدينة مع أهاليهم وتصل نسبتهم إلى(3%)، وهم من محافظة ذمار، وحجه، وصعده، حتى لا يصطدموا مع سكان المدينة.

ونسبة قليلة من هؤلاء تصل إلى (1%)، من المهاجرين من بقية المحافظات مثل الجوف، وعمران وريمة، فهم كذلك غادروا مدينة عدن، ولأن مناطقهم مازالت بؤرة توتر، وحروب، فقد هاجروا مدينة عدن إلى مناطق، وقرى آخر بعيدة عن الحروب.

إن المهاجرين القادمين من المناطق الشمالية، وخاصة من كان منهم في السلك العسكري والأمني، أو كان يعمل في مؤسسات الدولة كان يتمتع بوضع اجتماعي متميز في مدينة عدن، وسبب ذلك يعود إلى المركزية الإدارية، حيث إن السلطة المركزية في العاصمة صنعاء في الشمال، بحيث كان المهاجر الشمالي يتميز بنوع من السيطرة، والنفوذ في مدينة عدن. والسبب الآخر يعود إلى حدوث الحرب الأهلية 1994م والتي تمكنت فيها السلطة في

الشمال بالسيطرة على مدينة عدن واستبعاد القوه التي طالبت بفصل اليمن إلى شمال وجنوب.

فالسكان في مدينة عدن تضرروا بعد الحرب ويعود ذلك السبب إلى إحساس المهاجرين الجنوبيين بالتهميش، والتقليص من مهامهم، ورتبهم في الدولة، كل ذلك أدى إلى إحياء الشعور بالمظلومية لدى أبناء الجنوب ومن ثم نشوب نزاعات، وخلافات مع المهاجرين القادمين من الشمال، وبسبب ذلك كان على المهاجر الشمالي مغادرة الجنوب أثناء الحرب في عدن، وكان من شأن ذلك تعذر عودة بعضهم إلى عدن.

الفقرة الثانية: إقصاء التيارات الشمالية العائدة إلى مدينة عدن بعد الحرب:

تؤثر العوامل السياسية والاقتصادية بشكل مباشر على ظاهرة الهجرة، فالاضطهاد السياسي، والإقصاء المباشر لفئات واسعة داخل الأوطان من خلال عد بعض الفئات الاجتماعية، والسياسية من الدرجة الثانية، يؤدي إلى خلق جو من العداء بين الفئات الحاكمة، والفئات المقصية، مما ينتج عنه في الكثير من الأحيان العمل على تهجير العديد من الأفراد، والجماعات قسرياً، وذلك حتى تحافظ الفئة الحاكمة على استمرارها، وتقطع كل أنواع المقاومة داخلها.

لقد تركت الأحداث التي خلفتها حرب صيف 1994، في اليمن بين دعاة الانفصال والمتمسكين بالوحدة أثراً بالغاً في كثير من نفوس أبناء المحافظات الجنوبية، ومنها محافظة عدن، وتولد انطباع لدى أبناء الجنوب عامة عن كون أبناء المناطق الشمالية محتلين لبلادهم أو متواطئين في أحسن الأحوال مع السلطة الحاكمة في الشمال، وعندما اندلعت الحرب في مارس 2015م في عدن ضد الوجود الحوثي في الجنوب، غادر كثير من أبناء الشمال والجنوب محافظة عدن، وبعد انتهاء الحرب في عدن عاد السكان الأصليون إلى المدينة من كل المحافظات القريبة والبعيدة إلى مدينة عدن. غير أنه لم يسمح للمهاجرين من المناطق الشمالية بالعودة إلى مدينة عدن، حيث حاول المهاجرون اللذين لا تربطهم علاقة بالسياسة العودة إلى عدن بعده طرائق وتوسلوا مختلف السبل والمناشدات لكل المنظمات الإنسانية من أجل بالسماح لهم بالعودة لكن لم تكن هناك آذان صاغية، لتلك المناشدات.

وبعد عدة محاولات من قبل منظمات حقوق الإنسان، وقيادات التحالف العسكري، وقيادات في مدينة عدن، ونشر بعض الإسهامات، والتوجيهات والتوعيات، لحقوق المهاجرين من الريف إلى المدينة سمح لبعض المهاجرين بالدخول[*] وهم الذين يعملون في المحلات، والمطاعم، والأعمال المهنية، وإقصاء العدد الأكبر من المهاجرين القادمين من المناطق الشمالية.

ويمكن من خلال معطيات الدراسة الميدانية والخارطة رقم (12) معرفة المناطق الشمالية التي تعرض المهاجرون القادمون منها للإقصاء من مدينة عدن على النحو التالي:

- **العاصمة صنعاء:** لم يسمح للمهاجرين من أبناء المناطق الشمالية الذين غادروا عدن أثناء الحرب في 2015م، إلى العاصمة صنعاء بالعودة إلى عدن بعد الحرب، وذلك لإحساس المهاجرين الجنوبيين بأن المهاجرين الشماليين استولوا على جميع أعمالهم في مدينة عدن، وأنهم استغلوا نفوذهم وتمكنوا من الحصول على أكبر قدر من فرص العمل في مدينة عدن.

  أما أبناء المناطق الجنوبية الذي هاجروا مع الحرب أو كانوا يعملون في العاصمة صنعاء في مراكز حساسة مثل الجيش أو الشرطة فقد سمح لهم بالدخول وقد كانت نسبتهم (5%).
- **أمانة العاصمة:** لم يسمح كذلك للمهاجرين من أمانة العاصمة بالدخول إلى مدينة عدن وذلك لاعتقادهم بأنهم كانوا يعملون في مرافق حساسة في الدولة.

  فقط سمح للمهاجرين المناطق الجنوبية الذي يعملون في بعض المراكز الحساسة والذي هاجروا كذلك خوفاً على حياتهم من مليشيات الحوثي فقد كانت نسبة (4%) من المهاجرين العائدين من الدخول إلى مدينة عدن.
- **محافظة تعز:** مهاجروا مدينة تعز هم الأكثر عدداً، وهم من العمال الذي يعملون في المطاعم، والكافتيريا، وهم يقومون في الغالب بمختلف الأعمال في مدينة عدن، وفي الوقت الذي غادروا به المدينة أثناء الحرب توقفت أغلب الأعمال، وبعد انتهاء الحرب ومحاولات هؤلاء المهاجرون بالعودة إلى مدينة عدن سمح

[*] إدارة مركز المقاومة في مدينة المنصورة الحزام الأمني "الوثائق المطلوبة للسماح بالدخول للمناطق المحررة".

لنسبة (15%)، من المهاجرين من تعز بالعودة، وذلك لاحتياجهم للعمال ولأن أغلب المطاعم والأعمال والنشاطات اليومية كانت شبه متوقفة.

قد عانى هؤلاء المهاجرين كثيرا عند الدخول والعودة إلى عدن، فقد طلب منهم ترخيص العمل، وكذلك طلب منهم تعريف من قبل (عاقل الحارة) أو تجار في المدينة حتى طلاب الكليات طلب منهم شهادة التسجيل.

- **محافظة إب:** في حين لم يسمح سوى لنسبة (4%)، من المهاجرين القادمين من محافظة إب والذين غادروا إليها أثناء الحرب، بالعودة والدخول إلى مدينة عدن، وذلك لاحتياجهم للعمالة المهنية التي توقفت بعد الحرب بسبب عدم دخول المهاجرين إلى المدينة، وقد عان المهاجرين كثيراً عند الدخول فقد طلب منهم بطائق تعريفية ونوع العمل الذي يمارس في مدينة عدن.
- **محافظة البيضاء:** وسمح لنسبة (3%)، من سكان مدينة البيضاء، والذين عادوا من قراهم مع السكان الأصليين إلى مدينة عدن بالدخول للمدينة، وهؤلاء المهاجرون لم يتعرضوا لأي مضايقات أو عراقيل أثناء عودتهم إلى عدن، فقد سهلت لهم عملية الدخول،أما اللذين يعملون في بعض المرافق في الدولة لم يحضروا تجنباً للمشاكل.
- **محافظة الحديدة:** إن أغلب من غادر عدن إلى مدينة الحديدة، سمح لهم بالعودة إلى عدن، لأن أكثرهم يعملون في التجارة، وسائقين المركبات في الميناء ولم يكن هناك أي خلاف أو مشاكل بالنسبة لهم(*)، وكانت نسبتهم (7%) من العائدين.

أما بقية المحافظات الشمالية، من مهاجرين من ريف المحافظات أو من عواصم المحافظات لم يسمح لهم بالدخول إلى مدينة عدن، نتيجة لاعتقاد الأحزمة الأمنية في عدن أنهم من المشتبهين أو المتورطين في الحرب، ومنهم من لم يعد بنفسه تجنباً للمشاكل، وخوفاً على أرواحهم، ومنهم مواطنون لم ينخرطوا في أعمال عسكرية أو إدارية، لكن خوفاً على أرواحهم لم يعودوا إلى عدن.

(*) لقاء مع قائد الحزام الأمني في مدينة عدن.

إن أغلب المهاجرين إلى مدينة عدن من أبناء المناطق الشمالية قد تعرضوا لإقصاء كبير من المدينة، فبعد تحرير مدينة عدن من مليشيات الحوثي، لم يسمح بالعودة والدخول إلى مدينة عدن لجميع السكان اللذين هم من مدينة عدن أصلاً ويحملون بطائق تعريفية وكانوا في المحافظات الشمالية هاربين من الحرب او نتيجة وجود أعمالهم هناك، ولم يسمح سوى لنسب بسيطة من المهاجرين أبناء المناطق الشمالية بالعودة إلى عدن، وذلك نتيجة لحاجتهم لهم ولان اغلب المطاعم والمحلات هم من يملكها.

ووفقا لتلك المعطيات الإحصائية يتبن لنا عدم وجود اندماج سوسيولوجي بين المهاجرين الأمر الذي جعل المهاجرين الجنوبيين لا يرغبون بدخول المهاجرين الشماليين إلى مدينة عدن وأنهم سبب في إقصائهم من أعمالهم بسبب حرب صيف 1994م.

خريطة رقم (13) العائدون إلى المدينة بعد حرب مليشيات الحوثي من التيارات الشمالية

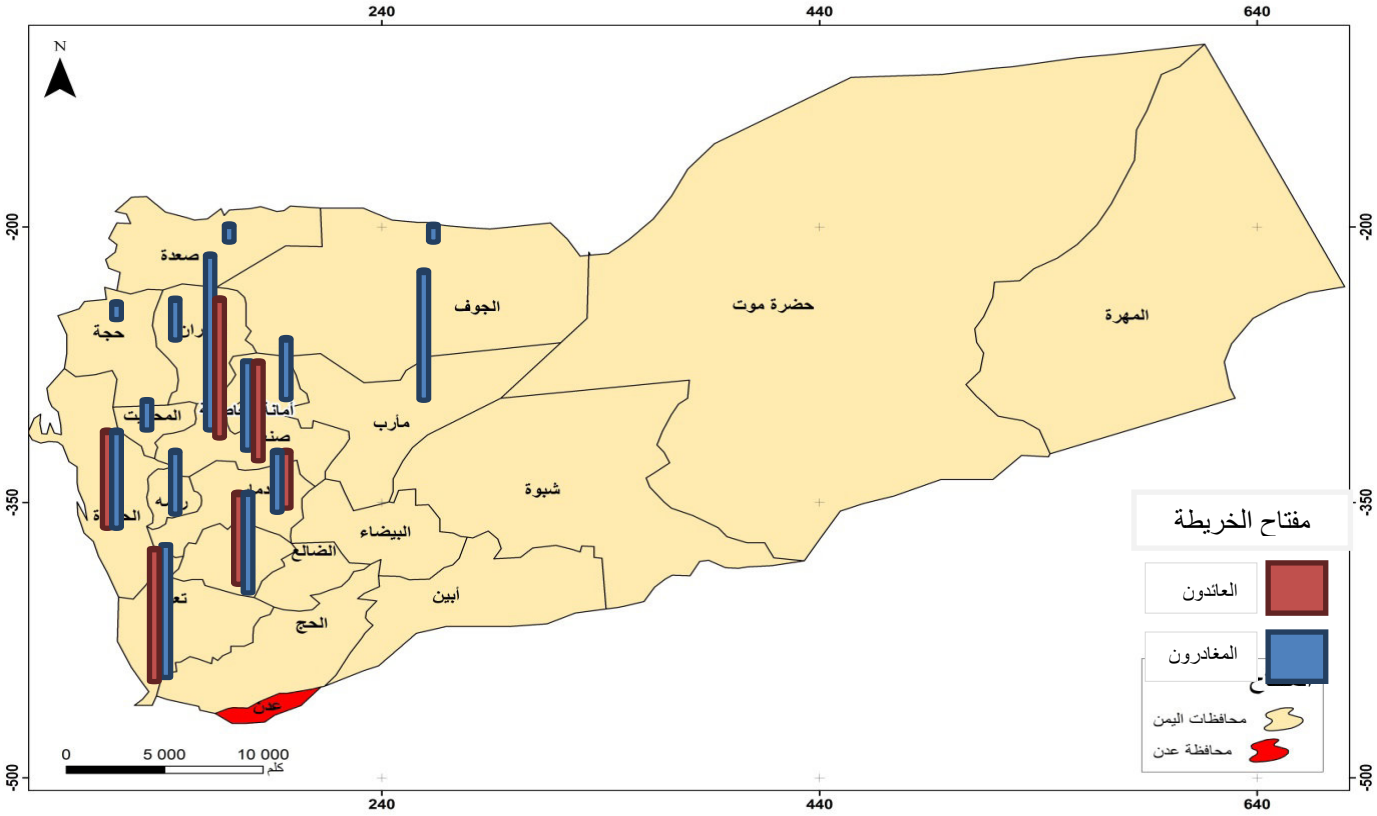

عمل ميداني: 3 /2016/6 الجمهورية اليمنية- فرع وزاره الإنشاءات والتخطيط الحضري

خلاصة الفصل الثالث

مما سبق يمكن القول بأن سبب عدم تحقيق الاندماج في مدينة عدن يعود إلى مركزية الدولة بعد الحرب التي مرت بها اليمن 1994م، حيث اتجه النظام الحاكم على السيطرة على جميع مفاصل الحكم. حيث قامت فلسفة الدولة للاندماج الاجتماعي في اليمن على الدمج الفوقي للنخب القبلية والعسكرية والتجارية، والاكتفاء –لضرورات خارجية في الغالب– بدمج صوري للمرأة وبعض شرائح المثقفين، وتنفيذ برامج واهية للضمان الاجتماعي، وتحسين بعض المؤشرات الخاصة بالصحة، والإقبال الكمي على التعليم، والتخفيف من الفقر. ورغم النجاحات الطفيفة التي تحققت في تلك المجالات، ظلت البنى الهيكلية للاستبعاد الاجتماعي علىّ حالها، وعانت أوعية الدمج التقليدية، ممثلة في الجيش والإدارة، ضيقًا شديداً كانت نتيجته حصر مستوياتها من حيث القرارات العليا في يد نخب قبلية وعائلية بعينها، بينما ترهلت العملية التعليمة، وسيطر النظام الحاكم والجماعات المرتبطة به على المجال الاقتصادي والمشاريع التجارية، واتسعت الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وبين الريف والمدينة، وانتشرت الحروب والنزاعات الاجتماعية وحالات الاحتقان والمشاعر الجهوية والطائفية والقبلية، ولاسيما منذ الحرب الداخلية سنة 1994 بصورة لا مثيل لها في التاريخ اليمني الحديث، وازدادت حدتها خلال حرب الحوثي، فتنقل المهاجرون بين المديريات بحثاً عن مكان آمن لهم، فتشرد المواطنون والمهاجرون من الحرب، وانتقل المهاجرون إلى قراهم، ونتيجة لتراكمات حرب صيف 1994م في نفست المهاجرين الجنوبيين، مانعوا من دخول مهاجري المناطق الشمالية إلى مدينة عدن، تفكك النسيج الاجتماعي بين المهاجرين بسبب الحرب التي طالت المدينة.

خلاصة الباب الثاني

إن الهجرة في مدينة عدن هجرة قديمة، منذ الاحتلال البريطاني، حيث اختلفت الهجرة من هجره خارجية في بداية الأمر، وتحولت بعد الاستقلال إلى هجرة داخلية من الريف إلى المدينة، ونستطيع القول إن المهاجرين من الريف إلى المدينة قد اختلفت قدرتهم على الاندماج، فمثلاً اندمج المهاجرين القادمين للمدينة مع فرص العمل التي توفرت لهم بمختلف أنواعه، ومع التعليم والرغبة بتطوير انفسهم مع فرص العمل التي تحصل عليها، ومع فرص التعليم، كما كيف المهاجر نفسه مع السكن في المدينة، إلا أنه لم يرغب بتعليم الفتاة الريفية ولم يرغب من الزواج بغير منطقته، لكونه مرتبط بمنطقته الأصلية بالريف، ومتمسك بالعادات والتقاليد الريفية،ولم يرغب المهاجر بتكوين علاقة مع المهاجرين الريفيين من المناطق الريفية البعيدة، والذي يسكنون بالقرب منه في المدينة تجنب للمشاكل.

مرت المدينة بحروب داخلية وصراعات سياسية أثرت على حياه المهاجرين، فالمهجرون الريفيون الجنوبيون هم من قدم إلى المدينة بعد الاحتلال البريطاني (كما ذكرنا)، وكانت لهم علاقات مع سكان المدينة، ولكن بعد الوحدة اليمنية، وبزيادة الهجرة من مختلف المناطق، ومع ظهور التكتلات القرابية، اختفت العلاقات بين المهاجرين أنفسهم وبين سكان المدينة أصبحت الهجرة من المناطق الشمالية مفتوحة وغير منظمه، زادت الصراعات السياسية، ودخلت البلاد في دوامه حرب عام 1994م، وأصبح هناك إقصاء واندماج للمهاجرين، فالمهاجرون الشماليون أقصوا الجنوبيين وذلك لان مراكز السلطة كانت بيدهم، وبعد حرب مليشيات الحوثي، غادر المهاجرون من كافة المناطق الريفية إلى مدنهم نتيجة لشده الحرب، وبعد الحرب عاد المهاجرون الجنوبيين إلى مدينة عدن وأقصوا المهاجرين الشماليين، ويمكن أن نقول بأن عدم الاندماج بين المهاجرين هي عدم وجود سياسة حكيمة من قبل الدولة لدمج المهاجرين.

الخاتمة

ما من شك أن ظاهرة الهجرة إلى مدينة عدن قد تركت آثاراً بارزة على مختلف بنى وهياكل المدينة اقتصادياً اجتماعياً وسياسياً وثقافياً، فالمتتبع للمسارات التاريخية للهجرة إلى مدينة عدن يدرك أن آثارها في طور سيرورة مستمرة، تتأثر بدورها بالظروف التي ترافق عملية التحول، ولعل المسألة الأكثر تأثيراً في سيرورة التحول هي مدى قدرة التيارات المختلفة القادمة إلى المدينة على الاندماج مع مجتمع الوصول. وحرياً بالقول هنا إن أهم خلاصة يمكن الخروج بها من هذه الأطروحة هي أن عدم الاندماج الاجتماعي وطغيان حالات الإقصاء تكاد تكون المظهر الأكثر وضوحاً في ظاهرة الهجرة إلى مدينة عدن.

فثمة عوامل عديدة تظافرت في جعل الاندماج الاجتماعي للمهاجرين بالغ التعقيد، ويمكن إرجاع تلك العوامل إلى ثلاثة عناصر رئيسية فمن ناحية ينحدر أغلب المهاجرون من مناطق ريفية يحكمها المنطق القبلي بعاداته وتقاليده وأعرافه والتي لم تتمكن المدينة من إجبار المهاجر على التخلي عنها، وهذه العناصر هي التركيبة السكانية القبلية، وعناصر فردية ذاتية، وعناصر تتعلق بالدولة.

فالتركيبة السكانية القبلية شكلت عقبة كبيرة في علمية الاندماج الاجتماعي في مدينة عدن، وذلك بتمسك المهاجر بالعادات والتقاليد القبلية التي مازال مرتبط بها ولم يتخلى عنها فعند وصول المهاجر إلى المدينة ظل بالقرب من أبناء منطقته الريفية وبسبب التقارب المجالي والعلاقات القرابية فيما بينهم، تكونت تكتلات قرابية في المدينة أثرت هذه التكتلات على مجتمع الوصول، حيث إن العلاقات القرابية كانت دافع للتكتل المجالي، وهذا التكتل المجالي كان سبباً في نفس الوقت لأكثر الأمور سلبية من حيث الاندماج، لأن التكتل عزل المهاجرين عن مجتمع المدينة، وهذا جعلهم يتمسكوا بعادات وتقاليد مجتمعاتهم الريفية.

كما أن سكنهم في المدينة لم يكن سوى مجرد تغيير لمكان الإقامة، وأثر ذلك بشكل كبير على كثير من المسائل التي ساهمت هي الأخرى في تكريس العزلة، فحتى نمط البناء

في المدينة ظل متأثر بنمط البناء السائد في الريف إلى حد كبير، وكل ذلك أدى في نهاية المطاف جعل التكتل يمثل حجر عثرة أمام اندماجهم في مدينة عدن.

ظل المهاجر متمسكا بعاداته الريفية في مسألة حرمان الإناث من التعليم، باستثناء الطبقة المثقفة منهم والمتعلمة تعليماً عالياً كأساتذة الجامعات والأطباء وغيرهم، أما الفئة المحدودة التعليم وغير المتعلمة، وهي الأغلب فقد كانت وما تزال تحرم فتياتها من التعليم وإن وجد فغالبا لا يتعدى المرحلة الإعدادية. كذلك ظل المهاجر متمسكاً بعاداته الريفية في مسألة الزواج المبكر والتزاوج من داخل الأسرة أو القبيلة نفسها وإن كانوا لا يزالون يستوطنون القرى.

ومن ناحية أخرى فقد ساهمت الدولة والنخب السياسية الحاكمة في رفع حدة مشكلة الاندماج حيث لم تقم بالحد من التكتلات المجالية في المدينة الأمر الذي نتج عنه صراعات سياسية وحروب بين جميع المهاجرين القادمين إلى المدينة أدت إلى إقصاء كل طرف للآخر، بلغ أوجه في حرب 1986م فيما كان يعرف بالشطر الجنوبي. جاءت الوحدة اليمنية وازدادت مشكلة الاندماج الاجتماعي في اليمن حدة بعد سنوات قليلة من تحقيق وحدته سنة (1990)، وعلى الرغم من توجه الدولة الوليدة آنذاك إلى إنشاء مؤسسات مشتركة، وتبني بعض السياسات الاندماجية على مستوى البيروقراطية والجيش والمؤسسات التعليمية، فإن الأزمات السياسية، وتعثر المسار الديمقراطي عقب حرب (1994م) الداخلية وغياب أفق واضح لتنمية وطنية فعلية، كل ذلك انعكس على البنية السوسيولوجية اليمنية في شكل انقسامات جهوية أكثر حدة بين الشمال والجنوب، ونزاعات مناطقية وقبلية وطائفية اتخذ بعضها صورة صراعات مسلحة.

إن المجتمع اليمني لم يظهر كعقبة في طريق تحقيق تكامل وطني بعد الوحدة، بالمقابل فإن سياسة الدولةّ ممثلة بالنخبة الحاكمة أدت خلال الفترة المشار إليها إلى استنزاف موارد الوحدة الوطنية، وإعاقةٍ مشروع الدولة الحديثة في اليمن على حدّ سواء؛ فقد قامت

على استغلال تنوّع المجتمع وجره إلىّ صراعاتها، وعملت على تدعيم النظام القبلي في مقابل المكونات الاجتماعية الأخرى، وأخفقت في عملية التوزيع العادل للموارد ولعائدات التنمية. وفي المجمل اكتفت الدولة بإدماج فوقيّ وشكلي محدود يلبي غايات النخبة وأهدافها على حساب تحقيق اندماج اجتماعي حقيقي. هذا ما يجعلنا نقول أن انسجام المجتمع اليمني والإبقاء عليه موحداً في هذه المرحلة يعتمدان على قدرة اليمنيين على تحييد أنفسهم عن تأثير النخب المفككة، وعدم الانخراط في صراعاتها كوسيلة ممكنة لحماية نسيجه الاجتماعي، إلّى حين حدوث تغيير جذري يفتح الطريق أمام بناء دولة حديثة تجسد قواعد العيش المشترك.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- إبراهيم أبراش، (البحث الاجتماعي في قضايا مناهجه وإجراءاته)، منشورات كلية العلوم القانون والاقتصاد، مراكش، المغرب، 1994م.
- إبراهيم مذكور، (معجم العلوم الاجتماعية)، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1970 .
- أحمد إسماعيل،(أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية)، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1997م.
- أحمد الربايعة، (دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية)، دار الثقافة والفنون، عمان 1978م.
- أحمد حبيب رسول، (دراسات في الجغرافية الاقتصادية والبشرية لليمن)، دار الكلمة، 1985م.
- أحمد علي إسماعيل، (الجغرافيا العامة)، (موضوعات مختارة)، دار الثقافة والتوزيع، 1995-1996م.
- إسحاق يعقوب القطب، (الحركات السكانية من الريف إلى المدينة في الوطن العربي)، إصدارات المعهد العربي لإنماء المدن، السعودية، مطابع جامعة الملك سعود 1986م.
- أمة الخالق محمد أبو منصور، (الهجرة اليمنية)، بدون ذكر دار النشر، السعودية، الطبعة الأولى، 1985م
- أمين علي محمد حسن،(نمو وتركيب سكان محافظة عدن، تطورات الخدمة التعليمية في مدينة عدن) مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 1997م.
- جمال عبدالله (السياق الجيوسياسي لعاصفة الحزم ومواقف الدول الخليجية منها)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2015م

- جون هيلز (محرر) وآخرون، (الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم)، عالم المعرفة العدد، 43 الكويت أكتوبر، 2007.
- الحبيب مصدق جميل، (التعليم والتنمية)، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981م.
- حسين خريف، (المدخل إلى الاتصال التكيف الاجتماعي)، مخبر علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005م
- حسين عبد الحميد أحمد شوان، (العلاقات الإنسانية في مجالات علم النفس، علم الاجتماع وعلم الإدارة)، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1987م.
- حسين عبد الحميد رشوان، (السكان من منظور علم الاجتماع)، المكتبة الجامعية بالإسكندرية، القاهرة، 2001م.
- خالد أحمد الساغي، (الموسوعة اليمنية)، مؤسسة العفيف الثقافية صنعاء ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد الرابع، الطبعة 2، 2003م.
- خالد سالم بالوزير، ميناء عدن (دراسة تاريخية معاصرة)، رسالة دكتوراه منشورة، دار الثقافة العربية للنشر والترجمة والتوزيع الشارقة، الإمارات العربية المتحدة وجامعة عدن اليمن، الطبعة الأولى، 2000م.
- خليل الصقور، (الهجرة الداخلية أشكالها ودوافعها وآثارها)، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2003م.
- د ف. ف كلوستول، (علم الاجتماع الحضري، التمدين في الشرق الأوسط)، ترجمة، أبو بكر بقادر، دار القلم، لبنان، د.ت
- سعيد زغلول بشير،(دليل إلى برنامج الدليل الإحصائي Spss)، الإصدار العاشر، الجهاز المركزي للإحصاء، جمهورية العراق، 2003م.
- سعيد عباس ناجي الدريمين (الجنوبيين والقضية الجنوبية)، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 2012م.

- سلسلة تقارير وبحوث ودراسات المركز العام للدراسات والبحوث، الجمهورية اليمنية، صنعاء، الطبعة الأولى، 2003م.
- سلطان ناجي، (التاريخ العسكري لليمن 1938 -1972)، دار العودة، بيروت، 1985.
- سمير عبد الرحمن الشميري، (مشكلات اجتماعية من منظور سوسيولوجية)، مركز عبادي للدراسات والنشر، الجمهورية اليمنية، صنعاء، الطبعة الأولى، 2009م.
- سوسن عثمان عبداللطيف، (سياسات التنمية الريفية)، القاهرة، 1989م.
- شفيق شفيق،(البحث العلمي، الخطوات المنتهجة لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث،) الإسكندرية، مصر1985م.
- عبد الحميد ديلمي،(دراسة في العمران- السكان والإسكان)، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2007م.
- عبد العاطي السيد، (علم اجتماع السكان)، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1988م.
- عبد القادر القصير(الهجرة من الريف إلى المدينة)،دار النهضة العربية بيروت،1992م.
- عبد القادر حمادة وأشرف حسن شقفة، (دراسات في الجغرافيا البشري، دار فضاءات، عمان)، الطبعة الأولى، 2015م.
- عبد الله احمد محيرز- صيرة- (أبحاث متعمقة عن بعض معالم عدن ومرافقها الاقتصادية والعسكرية)، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 1999م.
- عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرون(دراسة سوسيوانثربولوجية)، الطبعة الثانية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2002م.
- عبد الله عطوي(جغرافية السكان)، دار النهضة العربية، بيروت،2001 م.
- عبد الملك منصور، (ظاهرة الهجرة الداخلية)، دمشق، سوريا، طبعه أولى، 1985م.

- عبده علي الخفاف، (جغرافيا السكان) (أسس عامة)، طبعة أولى دار النشر للطباعة والتوزيع عمان، 2001م.
- عبده محمد ناصر القباطي، (الأوضاع السكانية، في الجمهورية العربية اليمنية)،1991م
- علي عبد الرزاق جلبي، (علم اجتماع السكان)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،
- بيروت، 1984م.
- عماد مطير الشمري، (الجغرافيا السكانية أسس وتطبيقات،) دار أسامة للنشر والتوزيع،
- عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012م.
- عيدروس علوي بالفقيه، (اليمن أرضه وسكانه وموارده، كلية الآداب جامعة عدن)، الطبعة الأولى، 2010 م.
- غريب سعيد أحمد، (علم الاجتماع الريفي)،المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999م.
- فتح الله وعلول، الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة، بيروت، 1981م.
- فتحي محمد أبو عيانة،(جغرافيا العمران "دراسة تحليلية للقرية والمدينة)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م.
- فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان (أسس وتطبيقات)، دار المعرف الإسكندرية، 1993.
- فتحي محمد مصلحي،(الجغرافية البشرية بين نظرية المعرفة وعلم المنهج الجغرافي)، مطابع التوحيد الحديثة، شبين الكوم، الطبعة الثالثة، 1999م.
- فضل عبدالله يحي الربيعي، (الهجرة والاندماج الاجتماعي) "تحليل يشمل أسباب وأثار الهجرة العائدة وعوامل إعادة الاندماج الاجتماعي للمهاجرين العائدين إلى

أوطانهم"، دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري على عينة من المهاجرين العائدين إلى اليمن، مطبعة دار العلم ، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2003م

- فؤاد الصلاحي،(قضايا المرأة من منظور النوع الاجتماعي دراسة ميدانية) ملتقى المرأة للدراسات والتدريب تعز، 2004م.
- فوزي سهاوة وآخرون، (مدخل إلى الجغرافيا)، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2002م.
- فوزي معاينة وموسى عبود، (جغرافيا السكان)، دار النشر والتوزيع عمان الأردن،
- 2007م.
- مجدي المالكي وياسر الشلبي، (الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (مارس) كانون الأول 2000م.
- محمد السيد الإمام، (مقدمة في علم الاجتماع الريفي)، جامعة المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2009.
- محمد شفيق، (البحث العلمي"الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)، المكتبة الجامعية الحديثة، القاهرة، 1985م.
- محمد عاطف غيث، (أسس وموضوعات علم الاجتماع)، منشأة المعارف، دار المعرفة الجامعية، 1990م.
- محمد عبد الرحمن الشرنوبي، (جغرافية السكان)، مكتبة الأنجلو المصرية، 1972.
- محمد علاء الدين عبد القادر، (علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003م.
- محمد علي محمد، (تاريخ علم الاجتماع الرواد والاتجاهات المعاصرة)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د، ت.
- مكي محمد عزيز، عبد الرسول علي الموسى، (الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين إلى الكويت)، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى، 1981م.

- المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، بيروت، ط 1، 2001م.

ثانيا: الرسائل العلمية:

- أحمد براح(التغيرات الأسرية الناجمة عن هجرة رب الأسرة إلى الخارج- دراسة ميدانية بمناطق عين البانيان براقي وآزفون)، رسالة دكتوراه الدولة (غير منشورة) قسم علم الاجتماع جامعة البليدة، 2005.
- سالم أحمد الجنيد، (مشاكل النمو الحضر وأفاق التطور المستقبلي للمدينة إلى عام 2010م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، 1997م.
- شرقية بن الزهراء، (تأثير الهجرة الريفية في التكيف الاجتماعي والثقافي بالوسط الحضري)، رسالة ماجستير في علم الاجتماع علم الاجتماع الحضري، كلية الآداب، الجزائر، 2009م
- عبد الملك أحمد الضرعي، (الهجرة الداخلية إلي أمانة العاصمة صنعاء، تياراتها، عواملها، أثارها) (للفترة من السبعينات وحتى التسعينات من القرن العشرين)، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة صنعاء.
- محمد سعيد الشرفي، (الهجرة من الريف إلى الحضر وأثرها في التكيف الاجتماعي للمهاجر الريفي): دراسة ميدانية على المهاجرين من قريتين من قرى أبها إلى مدينة جدة، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، 2000م
- محمد عوض الطيار، الهجرة الريفية إلي مدينة عدن- الدوافع والآثار، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلي قسم علم الاجتماع كلية الآداب، جامعة عدن، 2001 م

ثالثا: المجلات العلمية والندوات والأبحاث:

- إبراهيم توهامي، (الإحياء المتخلفة بين التهميش والاندماج في البناء السوسيو اقتصادي)، مجلة الباحث الاجتماعي، قسم علم اجتماع جامعة القسطنية، الجزائر، عدد5، 2004.
- أحمد محمد أحمد الحزمي، ا(لخصائص التخطيطية والعمرانية لمنطقة عدن من عام 1839 إلى 2010م)، ندوة عدن بوابة اليمن الحضارية. الجزء الثاني، دار جامعه عدن للطباعة والنشر – عدن–اليمن 1999.ص.130.
- أحمد محمد حمزة مجلة المسار،(الهجرة الداخلية في عدن) العدد الرابع، أبريل، 1983.
- أحمد مهيوب أحمد، (جيوبوليتكية الوضع المائي في الجمهورية اليمنية الوضع الحالي والتحديات المستقبلية)، مجلة الجغرافية اليمنية، العدد 4، 2007، صنعاء.
- اسمهان سعيد أبو بكر الجرو، مجلة اليمن الجديد، العدد (7)، صنعاء، 1982 م.
- أسمهان إقبال العلس،(دور الأرشيف البريطاني في كتابة تاريخ عدن)، ندوة عدن ثغر اليمن "الماضي والحاضر والمستقبل، الجزء الأول، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 1999م.
- جمال محمد عبده، (أزمة المياه في اليمن)، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد7، 2005م.
- حافظ بن حمودة شقير، (مجتمع المدن)، الندوة العلمية المصاحبة للمؤتمر الثاني لمنظمة المدن العربية، الكويت، 2000م
- حمود أحمد (1988)، (الهجرة من الريف إلي المدن الأردنية أثارها في التنمية)، بحث مقدم إلى ندوة "الهجرة الداخلية والتنمية الريفية"، تونس 13–15 1998م.
- خليل المعلمي، صحيفة الثورة يومية، سياسي، (الصناعات الحرفية... موروث ثقافي وحضاري يتجه نحو المجهول) صنعاء، 2016م، العدد 520.

- رشاد محمد العليمي،(الندوة الوطنية للأسرة والسكان، آثار عودة العمالة المهاجرة في الأسرة اليمنية)، الإدارة العامة لشؤون المرأة والطفل، مشروع المرأة والتنمية والسكان، 2009م.
- سلطانية بلقاسم وبن تركي أسماء: تشكيل صور من الاستبعاد الاجتماعي(الفقر والبطالة في الجزائر)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعه محمد خيضر بسكرة، العدد 24. مارس 2012م.
- سليمان فرج بن عزون، (هجرة الحضارم، دراسة ميدانية لصلتهم بوطنهم الأصلي، وعلاقتهم الاجتماعية)، مجلة حولية الآداب، العدد الثاني، نوفمبر 2003.
- صحة الأسرة العربية والسكان بحث (تأثير العوامل الديموغرافي والاقتصادية والاجتماعية في الهجرة الداخلية في اليمن)، بحوث ودراسات علمية، محكمة يصدرها البرنامج العربي لصحة الأسرة، جامعة الدول العربية، المجلد الثامن، العدد 20، يونيو، 2015م.
- صحة الأسرة العربية والسكان بحث(تأثير العوامل الديموغرافي والاقتصادية والاجتماعية على الهجرة الداخلية في اليمن) بحوث ودراسات علمية – محكمة يصدرها البرنامج العربي لصحة الأسرة، جامعة الدول العربية، المجلد الثامن، العدد20، يونيو، 2015م.
- صحيفة 14 أكتوبر، صحيفة يمنية يومية، تصدر عن مؤسسة 14 أكتوبر، العدد 15370، 15 يوليو2015م، ص.3.
- عبده علي عثمان ومجاهد، (الشعب الهجرة الداخلية والتحضر في اليمن)، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الوطني الثاني للسياسات السكانية في اليمن، صنعاء، (1996م)
- عفاف الحيمي، (الهجرة الداخلية الدافع– الآثار– الحلول)، صنعاء، ورقه بحثية مقدمة إلى المؤتمر الأول لعلماء وباحتي علم الاجتماع، صنعاء 2006م.
- علي الحجري، (سياسات التنمية الزراعية في الجمهورية اليمنية)، بحوث وأدبيات المؤثر الاقتصادي اليمني الأول المنعقد بصنعاء خلال الفترة 2– 4 مايو 1996 (صنعاء، كتاب صادر من مجلة الثوابت، 1996).

- علي سالم،(النزاعات القبلية في اليمن: أرض وثأر وضحايا أكثر)، مأرب برس،شباط/ فبراير، 2008 على الموقع الإلكتروني:
http://marebpress.net/articles.php?lng=arabic&id=3381
- عميدة شعلان، مقالة (الهجوم الحوثي على عدن...القشة القاصمة لظهر الوحدة اليمنية؟)، 2015/10/02.
- عياش علي محمد،(ميناء عدن الحر وازدهاره التجاري والاقتصادي)، بحث مقدم إلى الندوة العلمية الأولى، عدن ثغر اليمن الماضي والحاضر والمستقبل، 15-17 مايو جامعة عدن 1999، الجزء الثاني.
- فضل عبد الله الربيعي، (الهجرة العائدة)، مجلة اليمن مركز البحوث والدراسات اليمنية جامعة عدن العدد الرابع عشر، 1 نوفمبر 2001م.
- قناة الجزيرة Al Jazeera Channel (حكومة اليمن تعلن تحرير عدن فجر عيد الفطر) https://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/7/16/ 2015/7/17م.
- مجلة البيان، تداعيات حرب الخليج بعد مرور عشر سنوات، مليون عائد يعانون البطالة ويقطنون البساتين،2000/7/30م، العدد22، ص 2.
- مجلة العربي الجديد (المقاومة تعلن تحرير محافظة لحج من الحوثيين) https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/8/4
- مجلة العربي الجديد(ذاكرة الحرب الأهلية في اليمن من 1986 إلى اليوم)2015.3.29م https://www.alaraby.co.uk/politics
- محسن عوض،(قضايا التهميش والوصول إلى الحقائق الاقتصادية والاجتماعية نحو "مقاربات جديدة في قضايا التهميش في الوطن العربي)، ديسمبر2012م.
- محمد حسن(قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية) نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في الوطن العالم العربي،بدون دار نشر، ديسمبر 2012، دراسة منشورة على الانترنت على الرابط التالي:
http://aohr.net/portal/wp-content/uploads/2015/10/.
- محمد علي حزام المقبلي، (معوقات التنمية الزراعية في اليمن) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، صنعاء، العددين، 2007م، يناير، مارس 2007م.

- محمد عودة، (الهجرة إلى مدينة القاهرة دوافعها وأنماطها وآثارها)، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، 1974م.
- مسعود عمشوش أستاذ قسم اللغة الفرنسية بكلية الآداب جامعة عدن مجلة كلية الآداب (الرحالة الفرنسيين) مطبعه جامعه عدن،2007. ص.22.
- منير صالح (التطور الجغرافي والهجرة الداخلية لمدينة أبي الجعد)، مدينة أبي الجعد، الذاكرة والمستقبل ندوة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 40، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء المملكة المغربية جامعة محمد الخامس أكدال الطبعة الأولى،1995.
- موسى كرزازي، (مناهج البحث في الأرياف من خلال تطبيقات حول الهجرة)، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم (113) ندوة (مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2004م.
- ناصر يحيى ، مجلة، المصدر،لأسباب–المباشرة–لحرب–1994–ودعوة–الانفصال–الثانية،.3.2019مhttps://www.almasdaronline.com/article
- ندوة (الزواج المبكر وتأثيره في المجتمع اليمني)، عام 2001م
- هاشم نعمة، (الهجرة الريفية الأسباب والمعالجات)، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1653 ، 2006م.
- هاشم نعمه مجلة الحوار المتمدن، (الهجرة السكانية وحرب الخليج رؤية في أنماطها وتأثيراتها) الجزء السادس والأخير2003/5/24م.
- هاني عبادي محمد المّغلس: جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة الوطنية في الوطن العربي (الدولة والاندماج الاجتماعي في اليمن الفرص والتحديات) مجلة المحور، مجله محكمه، العدد 4 .2013
- هدى أحمد الديب ومحمود عبدالعليم محمد، مجلة الحوار المتمدن، (الاستبعاد الاجتماعي ومخاطره على المجتمع) العددان 31–32. 2015م
- هيا السهلي (الخليج واليمن.. تحديات الموقف وطبيعة التدخل)2015/3/24م https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/3/24/

- ومحمد حسين حلبوب، "دراسة حول ماهية القضية الجنوبية،) "دراسة، مركز صوت الجنوب العربي (صبر)، للإعلام والدراسات،تموز/ يوليو/ص41، على الموقع الإلكتروني :
<http://soutalgnoub.net/index.php?option=comcontent&view=article&id>
- وهيب محمد المسني، (آفاق مستقبل تطور التخطيط المعماري والعمراني في مدينة عدن)، ندوة عدن ثغر اليمن- الماضي- الحاضر- المستقبل، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 1999م.

رابعا:التقارير الحكومية:

- أحمد مصلح السنباني، (تضمين السياسة المالية ومياه الري، الموارد المائية)، صنعاء، تقرير غير منشور 2010.
- التقرير الاستراتيجي اليمني 2002-2003م حول (عودة المهاجرين إثر حرب الخليج).
- تقرير التنوع في اليمن (الاستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة، الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري)، الزراعة قطاع واعد لاقتصاد (2012-2016م)، مارس 2016م.
- التقرير الثاني لصحفيون لمناهضة الفساد (يمن جاك) وصحفيات بلا قيود حول الفساد في اليمن لعام 2008 منظمة صحفيات بلا قيود، حزيران/ يونيو ،2008على الموقع الإلكتروني:.<http://www.womenpress.net> /articles.php?id=308،
- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لجنوب غربي آسيا (الإسكوا)، تقرير السكان والتنمية، العدد الخامس، إقصاء الشباب في منطقة الإسكوا: العوامل الجغرافية والاقتصادية والتعليمة والثقافية.
- تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 26 سبتمبر 2007.
- تقرير المنظمة الدولية للهجرة (هجره الأفارقة لليمن)، صنعاء أكتوبر 2007م
- تقرير اليمن؛ مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، تحت الضغط: النزاع الاجتماعي على الأرض والمياه في اليمن»، تقييم العنف المسلح في اليمن: تقرير اليمن؛ جنيف، تشرين الأول/ أكتوبر 2010.

- تقرير عن احتياجات الدولة في مجال النشاطات السكانية التقرير رقم (7) صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية – جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية 1984 م.
- تقرير منظمة شؤون اللاجئين "اليمن: الحرب الأهلية تؤثر في عوامل الهجرة من وإلى بلدان القرن الإفريقي"،2017/3/17م.
- الجمهورية اليمنية وزارة الصحة والسكان، قطاع التخطيط والتنمية، الإدارة العامة للمعلومات والبحوث التقرير الإحصائي السنوي 2014م.
- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري "الزراعة قطاع واحد لاقتصاد متنوع في اليمن" الإستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة (2012– 2016)، مارس 2011م.
- الجمهورية اليمنية،تقرير اللجنة الوطنية للمرأة، ديسمبر 1999م.
- الخطة الثلاثية لتنمية الاقتصاد الوطني للمدة (71–1972–73–1974) جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.
- غـــافنهليز، تقريـــر (تقـــيم العنـــف المســـلح بـــاليمن) العـــدد1. مـــايو. 2010م. www.smallarmssurvey.org
- محمد صادق العديني (تقرير بنتائج وتوصيات المرحلة الأولى لمؤتمر الحوار الوطني الشامل)، 8 يوليو 2013 م.
- منظمة الصحة العالمية تقرير (كوارث طبيعية في اليمن)، 2008م.
- المؤتمر الرابع للمجلس المحلي 2006م. الإدارة المحلية.
- المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي التقرير العام للمشتركين في المياه والصرف الصحي 2010م.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي التقرير الدولي "التقييم الوطني للتنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية"، 2015م.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الوضع الاقتصادي لليمن، 2003م.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير، استراتيجية التخفيف من الفقر (2003 – 2005م).

- وزاره التخطيط والتعاون الدولي، إدارة التجارة في البنك الدولي تقرير صنعاء، الدروس المستفادة من عقد الإصلاحات، 2005.

خامسا: كتب الإحصاء:

- الجمهورية اليمنية النتائج النهائية للتعداد السكان والمساكن، لعام 2004م، المركز الوطني للمعلومات.
- الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي، صنعاء، كتاب الإحصاء السنوي 2010م.
- الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان، 2004م، مكتب الإحصاء، فرع عدن.
- الجهاز المركزي للإحصاء، تعداد 2004م.
- الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة، صنعاء، 2002م.
- الجهاز المركزي للإحصاء، مكتب عدن، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1994 م، عدن، اليمن.
- كتاب الإحصاء السنوي، صنعاء، (2004) مسح ميزانية الأسرة 2005-2006م.
- محمد أحمد الزغبي، احمد محمد شجاع الدين، الهجرة اليمنية طبيعتها- أسبابها – نتائجها، صنعاء 26- 29 أكتوبر 1991 م، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء.
- وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء (2001م) كتاب الإحصاء السنوي (2000م).
- وزارة الزراعة والري، كتاب الإحصاء الزراعي، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، 2005م.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Andrea et Maryse tripier, "sociologie de l'immigration», Edition de la couverte 9 bis, rue Hovelacque 150172009, Paris.
- Etan Meyers, International immigration policy a theoretical and comparative analysis, Palgrave, Macmillan first edition April, 2004 USA.
- European commission report, haneanentzinger and renskebiezeveld, "benchmarking in immigration integration August 2003», Rotterdam, http://ec.european/justice/funding/2004/2007/doc/study-indicators-integration.pdf.
- Every Saudi coalition air raid on Yemen 25 March 2019.DEATH FROM ABOVE httpswww://interactive.aljazeera.com/aje/2018/Saudi-Arabia-air-raids-on-Yemen/index.html
- Frans Willkens, James Raymer, "international Migration in Europe Data Models and Estimates "University of south Hampton, 2008.
- IOM international organization for migration- World migration report 2010 the future of migration building capacities for change.
- Lee .E.S. Theory of Migration demography.1966.
- National Geographic, Expeditions, 2005 http://www.nationalgeographic.com/xpeditions/lessons/09/968/migrationguid student.pdf
- National Geographic, Expeditions, 2005http://www.nationalgeographic.com/xpeditions/lessons/09/968/migrationguidstudent.pdf
- Report of European foundation for the improvement of living and working conditions, "integration of migrant's contribution of local and regional authorities", 2006. www.eurofound.en.int
- Report of international council On human rights Policy, "Irregular migrant smuggling and human rights towards coherence", 2010, Geneva, Switzerland.

- République Française," document DE politique transversale projet de loi de finances pour 2011, politique française DE l'immigration et de l'intégration".
- Saif, Ahmed Abdel-Karim. "The Politics of Survival and the Structure of Control in the Unified Yemen 1990-97." (MA Dissertation, Department of Politics, University of Exeter, September 1997). On the Web: <http://www.al-bab.com/yemen/unity/saif1.htm>.
- Working Papers , Koff Halan ",dialogue a cross disciplines on immigration and integration issues", centre for comparative studies , UC sandiego. http://www.escholarship.org/UC/item/3kv4r959.
- Yemen: Human Rights in Yemen During and after The 1994 WAR," Human Rights Watch/Middle East, vol. 61 (October 1994), on the Web: <http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/YEMEN94O.PD,no.
- https://alkhaleejonline.net

الملاحـق

ملحق رقم (1)

خالد احمد إبراهيم كوكني
عنوان الأطروحة :الهجرة الداخلية والتحولات السوسيومجالية في محافظة عدن

جامعة محمد الخامس
كليه الآداب والعلوم الإنسانية
مركز دكتوراه: الإنسان والمجال في العلم المتوسطي
بنيه البحث:مجموعة البحث حول الجهة والجهوية

استمارة استبيان

تاريخ تنفيذ العمل بالاستمارة : / 2015م

رقم الاستمارة ☐ **المديرية : .....**

الحي : .....

1- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر بالسنوات : .....

3- عنوان السكن الحالي في محافظة عدن : مديرية ..... حي : .....

4- محل الميلاد : محافظة : ..... مديرية : ..... حي : .....

5- الحالة الزواجية : متزوج ☐ عازب ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

6- إذا كنت متزوجاً، هل تزوجت قبل الانتقال إلى محافظة عدن ☐ بعد الانتقال إلى محافظة عدن ☐

7- الحالة التعليمية : أمي ☐ ويكتب ☐ ابتدائي / إعدادي ☐ ثانوي ☐

معهد مهني / فني ☐ دبلوم بعد الثانوية ☐ جامعي ☐ ما بعد الجامعة ☐

8- الحالة العملية : يعمل ☐ عاطل عن العمل ☐ معاش / مقاعد غير ذلك ☐

9- نوع المهنة أو الحرفة الرئيسية التي كنت تزاولها قبل الهجرة إلى محافظة عدن

.....

10- نوع المهنة أو الحرفة الرئيسية التي تزاولها حالياً في محافظة عدن

.....

11- الجهة أو المؤسسة التي تعمل فيها : قطاع حكومي ☐ قطاع خاص ☐ غير ذلك ☐

12- في أي سنة انتقلت إلى محافظة عدن : .....

13- عندما انتقلت إلى محافظة عدن، هل انتقلت بمفردك ☐ مع عائلتك ☐ غير ذلك ☐

14- ما هي طريقة انتقالك للإقامة والاستقرار في محافظة عدن :

مباشرة من موطنك الأصلي ☐ إقامتك في محافظة أخرى ☐ بعد عودتك من المهجر ☐

15-هل تمتلك مسكن في موطنك الأصلي : نعم ☐ ☐

16-هل تمتلك أرض زراعية في موطنك الأصلي نعم ☐ لا ☐

17-أسباب ودوافع الانتقال من الموطن الأصلي إلى محافظة عدن :

- للقرب الجغرافي لمحافظة عدن من موطنك الأصلي: ☐
- للبحث عن عمل أفضل: ☐
- لعدم وجود عمل في موطنك السابق : ☐
- الارتفاع النسبي لمستوى الأجور في عدن : ☐
- لمواصلة الدارسة : ☐
- لمتابعة تعليم أبنائك: ☐ ترغب بتعليم بناتك وإلى أي مستوى إعدادي ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐
- لتوفر الخدمات الاجتماعية : ☐
- للالتحاق بأفراد الأسرة أو الأقارب : ☐
- لوجود مشاكل اجتماعية في موطنك الأصلي : مشاكل الثأر ☐ مشاكل في الأسرة والعائلة ☐ مشاكل في القبيلة ☐ ذلك (حدد) : ☐

- للاستقرار والزواج في عدن : ☐

- من أجل الحصول على سكن : ☐

- بسبب انتقال مكان عملك : ☐

18- هل تمتلك مسكن في محافظة عدن : نعم ☐ ☐ ما نوعه شقة ☐ منزل شعبي ☐ فيلا ☐

ما نوع المسكن ☐ خاص عائلي ☐ سكن وظيفي ☐

19- **إذا كانت الإجابة (لا) أين تسكن** هل في منزل بالإيجار ☐ عند أحد أقاربك ☐ في مقر العمل ☐ غير ذلك ☐

20- كم عدد أفراد الأسرة التي تعيش معها في منطقة السكن الحالية في محافظة عدن ..... فرداً .

21- **هل أحد أفراد أسرتك يعيش في الموطن الأصلي :** نعم ☐ لا ☐

إذا نعم حدد من: الزوجة ☐ الأبناء جميعا ☐ جزء من الأبناء ☐ الوالد ☐ الوالدة ☐

نوعية المهنة في الموطن الأصلي زراع القات ☐ تربية المواشي ☐ زراعة المحاصيل ☐

22-هل توجد في قريتك أو مدينتك الأصلية خدمات :

المياه ☐ الكهرباء ☐ الهاتف ☐ وحدة صحية أو مستشفى ☐ مدارس ☐ المجاري ☐ لا توجد ☐

23-هل تتوفر في الحي الذي تسكن فيه حالياً بمحافظة عدن هذه الخدمات :

المياه ☐ الكهرباء ☐ الهاتف ☐ وحدة صحية أو مستشفى ☐ مدارس ☐ المجاري ☐ برميل قمامة ☐

24- كيف تقضي وقت الفراغ .... هل في :

المقيل ☐ النادي ☐ التلفزيون ☐ زيارة الجيران والأصدقاء ☐ المقهى ☐ التنزه في الحدائق والشواطئ ☐ البقاء في المنزل ☐ القراءة ☐ العمل ☐

25- إذا حصلت لك مشكلة مع شخص ما تلجأ لحل الخلاف عند : قسم الشرطة ☐ الأصدقاء ☐

عاقل الحارة ☐ بحلول أخرى حدد .....

26- هل تفضل حالياً العيش في محافظة عدن ☐ العودة إلى محافظة الموطن الأصلي ☐ لا فرق ☐

مع تحيات الباحث

ملحق رقم (2)

يوضح الأعداد العشوائية

38	61	02	10	86	10	51	55	92	52
53	07	11	54	48	63	64	60	94	49
49	64	40	88	78	71	73	18	48	64
32	54	15	12	54	02	01	37	38	37
91	87	50	57	58	51	49	36	12	53
52	95	69	85	03	83	51	87	85	56
48	49	06	77	64	72	59	26	08	51
89	65	27	84	30	92	63	37	26	24
70	51	55	04	61	47	88	83	99	34
24	71	22	77	88	33	17	78	08	92
06	41	20	81	92	34	51	90	39	08
31	83	19	07	67	68	49	03	27	47
48	88	51	07	33	40	06	86	33	76
09	96	60	45	22	03	52	80	01	79
09	71	89	27	14	29	55	24	85	79
60	53	91	17	33	26	44	70	93	14
24	28	20	22	53	66	66	34	26	53
42	23	01	28	59	58	92	69	03	66
08	12	41	65	65	63	56	07	97	85
08	79	22	18	54	55	93	75	97	26
27	07	02	20	30	85	22	21	04	67
64	71	70	2	32	75	19	32	20	99
46	12	21	32	36	74	69	20	72	1
88	71	21	44	54	28	00	48	96	23
29	01	41	49	51	40	36	65	26	11
03	85	49	24	05	69	64	86	08	19
86	43	73	84	45	60	89	57	06	87
63	13	58	25	37	11	18	47	75	62
26	89	87	44	23	74	66	20	20	19
62	19	29	03	94	15	56	37	14	09

المصدر الجغرافية الكمية والإحصائية

(أسس تطبيقات بالأساليب الحاسوبية الحديثة)

الطبعة الأولى، 2000م، ص.34.

ملحق رقم (3)

يبين الأحياء السكنية بحسب مديريات مدينة عدن وعدد سكانها بحسب تعداد 2004م

اسم المديرية	الحي السكني		السكـــان والمســـاكن				
			إناث	ذكور	الإجمالي	الأسر	المساكن
خور مكسر	1-	النصر	4069	4319	08388	1207	1419
	2-	الرشيد	1201	1200	02401	0313	0328
	3-	السعادة	6699	7307	14006	2120	2292
	4-	الجلاء	3837	4513	08350	1202	1464
	5-	السلام	2269	2489	04758	0697	0725
	6-	أكتوبر	3249	3755	07004	1164	1242
إجمـالي المديرية					44.907		
صيره	7-	الصمود	4143	4236	8379	1538	1590
	8-	السلفي	6498	6360	12858	2094	2222
	9-	مايو	4539	4882	9421	1636	1670
	10-	التلال	9664	10283	19947	3310	3482
	11-	2 مارس	8666	9333	17999	3267	3269
	12-	الكبسي	2822	3016	5838	950	1003
إجمـالي المديرية					74.442		
البريقة	13-	التحالف	3045	3108	06153	1005	1110
	14-	الشهداء	6154	6851	13005	2118	2456
	15-	فقم	1162	1328	02490	0427	0463
	16-	الفارسي	1060	1145	02205	0360	0373
	17-	الزحف	2203	2488	04691	0787	0894
	18-	الفارسي	4720	4836	09556	1291	1329
	19-	ناجي	4223	4426	8649	1105	1150
	20-	القاضمي	4305	4237	8542	1308	1374
	21-	اكتوبر	2166	2216	4382	0825	888
إجمـالي المديرية					59.673		

اسم المديرية	الحي السكني		السكـــان والمســـاكن				
			إناث	ذكور	الإجمالي	الأسر	المساكن
المعــلا	22-	صالح عبدالواسع	1611	1744	3355	0555	598
	23-	مدرم	5162	5632	10794	1889	1967
	24-	ناصر	2742	2952	5694	857	956
	25-	ردفان	6053	6187	12240	2180	2189
	26-	الطبقة العاملة	7846	8349	16195	2688	2785
إجمــالي المديرية					48.278		
الشيخ عثمان	27-	أول مايو	26321	30320	56641	8368	9151
	28-	الوحدة	10434	11346	21780	3533	3793
	29-	عبود	10125	11691	21816	3375	3299
إجمــالي المديرية					100.237		
دار سعـد	30-	7 أكتوبر	24901	26910	51811	8331	8312
	31-	1 مايو	12373	14008	26381	4154	4215
إجمــالي المديرية					78.19		
المنصـورة	32-	الثورة	17240	17818	35058	5666	7120
	33-	22 يونيو	25090	25975	51065	7820	8151
	34-	تلال شمسان	10764	12121	22885	3636	4639
إجمــالي المديرية					109.008		
التـواهي	35-	اكتوبر	4837	4925	9762	1613	1617
	36-	الروضة	9926	10446	20372	3453	3493
	37-	النجمة الحمراء	6652	7003	13655	1933	2019
	38-	22 يونيو	1420	1458	2878	528	544
	39-	22 مايو	1598	1778	3376	592	636
	40-	سالم عمر	1131	1216	2347	447	441
إجمــالي المديرية					52.360		
الإجمــالي العام					567.097		

بحث ميداني: تعداد 2004م الجهاز المركزي للإحصاء صنعاء.

ملحق رقم (4)

أرقام الأحياء السكنية التي اختيرت بوصفها عينات للدراسة

اسم المديرية	أرقام الأحياء التي اختيرت	أسماء الأحياء التي اختيرت
خور مكسر	3، 4، 5	السعادة، الجلاء، السلام
صيرة	7، 10، 12	الصمود، التلال، الكبسي
البريقة	14، 17	الشهداء، الزحف
المعلا	22، 23	صالح عبد الواسع، مدرم
الشيخ عثمان	27	أول مايو
دار سعد	30	7 أكتوبر
المنصورة	–	–
التواهي	–	–

المصدر: عمل ميداني بناءً على معطيات الجهاز المركزي للإحصاء التعداد العام للسكان والمساكن صنعاء، ص 22

ملحق رقم (5)
صافي الهجرات بين المحافظات

المحافظة	1994		2004	
	صافي الهجرة	نسبة الهجرة	صافي الهجرة	نسبة الهجرة
إب	199041-	4,0-	234416	11,1-
أبين	16151	2,4-	21939-	5,1-
أمانة العاصمة	512711	107,4	845171	49,8
البيضاء	24543	2.7-	41615-	7,3
تعز	96138	2,5 -	150569 -	6,4 -
الجوف	2128	1,3	61.90-	1,4 -
حجة	14095	0.2	35363 -	2,4-
الحديدة	12735	6.1	10022	4,8
حضرموت	8280	2.9	17185	1,7
ذمار	78740	5,8 -	136414 -	10,3-
شبوة	848	2,5	11098-	2,4-
صعدة	16553	3.7	24628	3,6
صنعاء	133658	5,6-	130251-	13,3-
عدن	131224	32.9	156450	27,9
لحج	34309	4.0-	94093-	13,2-
مأرب	10363	5,3	12612	5,4
المحويت	40172	7,9 -	72319-	14,8-
المهرة	449	9,0	8281	9,6
عمران*	_	_	57621-	6,6-
الضالع*	_	_	12132	2,6 -
ريمه*	_	_	8633-	3,21-
خارج اليمن	23802	3,3	109014	40,5-
الإجمالي	87807145	14587807	19685161	19685161

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء النتائج النهائية لتعداد العام 1994-2004 ص114 -189.